

حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

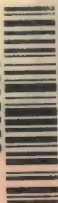
الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الهيئة المصرية
العامة للكتاب

0205836



Bibliotheca Alexandrina

رئيس مجلس الإدارة:

د. سمير سرهان

رئيس التحرير:

د. عبد العظيم رمضان

مدير التحرير:

محمود الجزار

تصدر عن

الهيئة المصرية العامة للكتاب



حزب الوفد

(١٩٣٦ - ١٩٥٢)

الجزء الأول

د. محمد فريد حشيش



الإشراف الفني

محمود الجزار

تقديم

يسرني أن أقدم للقارئ الكريم هذا الكتاب عن « حزب الوفد من ١٩٣٦ الى ١٩٥٢ » ، الذي كتبه الدكتور محمد فريد حشيش * وهو في الأصل رسالة علمية أعدها صاحبها للحصول على درجة الماجستير في التاريخ الحديث من جامعة عين شمس .

والكتاب ينقسم الى تسعة فصول ، تتناول في الفصول الأربعة الأولى (وهي تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه في نوفمبر ١٩١٨ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وتعرض لدوره في إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وفي مؤتمر مونترال ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية .

وتتناول التنظيم الحزبي للوفد ، ولجانه ، وسكرتاريته ، وهيئته البرلمانية ، وصحافته ، وبرامجه ، والتميزات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) . كما تعرض للانسلخات والانشقاقات التي وقعت في الحزب منذ ظهوره ، وخصوصا انشقاق ماهر - النقراشي ، وانشقاق مكرم عبيد ، وانسلخ أحمد نجيب الهلالي .

وقد تناول الكتاب (في الجزء الثاني) حزب الوفد بعد معاهدة ١٩٣٦ حتى ١٩٥٢ . فتناول حكومة الوفد عام ١٩٣٦ - ١٩٣٧ ، وسياستها الخارجية والداخلية ، وعلاقتها بالقصر الملكي ، وأزماتها الدستورية حتى اقالة مصطفى النحاس في ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ .

وانتقل الى الحديث عن الوفد في المعارضة من عام ١٩٣٨ حتى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فتناول موقعه من حكومات : محمد

محمود باشا ، وعلى ماهر باشا ، وحسن صبرى باشا ، وحسين
سرى باشا .

ثم تحدث عن حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وسياستها الداخلية
والخارجية ، والمؤتمر الوفدى الكبير الذى عقد فى ١٩٤٣ ، كما
تحدث عن سياسة الوفد العربية ، وصراعه مع القصر ، حتى اقالة
الحكومة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

وانتقل الكتاب الى معالجة موقف الوفد فى المعارضة من
١٩٤٤ الى ١٩٥٠ ، فتعرض لموقفه من وزارات : احمد ماهر باشا ،
ومحمود فهمى النقراشى باشا ، واسماعيل صدقى باشا ، وابراهيم
عبد الهادى باشا ، ووزارة حسين سرى باشا الائتلافية والحيادية .

وتحدث عن وزارة الوفد الأخيرة ، فتناول سياستها الداخلية
والخارجية ، وحركة العمال ، والغائتها معاهدة ١٩٣٦ ، وما تبعتها
من معركة القتال ، وحريق القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، ثم اقالة
حكومة الوفد .

واختتم الباحث دراسته بتناول موقف الوفد فى المعارضة من
وزارات : على ماهر باشا ، ونجيب الهلالى باشا ، حتى قيام حركة
الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

والكتاب بذلك يرسم صورة متكاملة لحزب الوفد منذ نشأته
حتى قيام حركة الجيش فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، من وجهة نظر
الباحث ، التى قد يتفق معها القارئ أو يختلف ، ولكن المعلومات
التي وردت فى الكتاب تعد جهدا علميا يستحق التقدير .

والله الموفق .

رئيس التحرير

د . عبد العظيم رمضان

« اهـداء »

الى روح الوالدين .. رحمهما الله ..
والى أستاذى الجليل الدكتور أحمد عزت عبد الكريم
شيخ المؤرخين العرب ، ورئيس جامعة عين شمس
« سابقا » (رحمه الله) ..

تقديم (*)

يسرني أن أقدم الى قراء اللغة العربية في كل مكان هذا المصنف الجديد عن تاريخ مصر السياسي في الفترة التي سبقت مباشرة قيام حركة ٢٣ يوليو ٥٢ والذي توفر على اعداده واخراجه الباحث المدقق الاستاذ الدكتور محمد فريد حشيش واستغرق منه ذلك حوالى سبعة أعوام قضاها في الاطلاع على المراجع ذات الصلة بموضوع بحثه وكل ما كتب عن تلك الفترة والاتصال بمن كان لهم شأن مؤثر فيها من رجال السياسة والفكر والعلم .

وبدا المؤلف بصنعة القلم بالقاء نظرة سريعة على ظهور الاحزاب في مصر ، فنذكر أن أرض الكنانة هي أول دولة عربية عرفت النظام الحزبي بمفهومه المعاصر في دول المشرق حيث تألفت في عام ١٨٧٨ في حلوان (جنوبى القاهرة) جماعة باسم « الحزب الوطنى » ما لبثت أن تحالفت مع تنظيم عسكري مماثل انشاه الثائر أحمد عرابى الذى سرعان ما أصبح زعيم التنظيمين بعد اندماجهما في حزب واحد اثناء الثورة العربية التي انتهت باحتلال بريطانيا لمصر في عام ١٨٨٢ .

وفي ظل الاحتلال ظهر أكثر من حزب سياسى مصرى كان اولها حزب الأمة في سبتمبر ١٩٠٧ بايحاء من المعتمد البريطانى في مصر اللورد كرومر الحاكم الفعلى للبلاد ، بينما كان حاكمها الشرعى

(*) تفضل الاستاذ الدكتور وحيد رافت (رحمه الله) بكتابة هذا التقديم فى ١٩٨٢ - وقد تفضل بالمشاركة فى مناقشة رسالة الدكتوراه عن معاهدة ١٩٣٦ وآثارها فى العلاقات المصرية البريطانية فى ١٩٧٥ .

الخدوي عباس حلمي الثاني . وكان شعار حزب الأمة الذي ضم كبار الملاك الزراعيين من قوى النفوذ وأبنائهم المثقفين ، الدعوة الى التقدم والاصلاح في ظل الاحتلال . ثم ما لبث أن ظهر في نفس العام « الحزب الوطني » بقيادة الزعيم الوطني الشاب مصطفى كامل مطالباً بريطانيا بالغاء حتى أصبح الجلاء عن مصر والسودان وملحقاتها في أفريقيا هو شعار هذا الحزب الى آخر أيامه ، كما ظهر بتشجيع من الخديوي عباس الثاني حزب ثالث وسط هو حزب «الاصلاح على المبادئ الدستورية» وكان من أكبر دعائه الشيخ على يوسف صاحب جريدة المؤيد التي أصبحت لسان حال الحزب . هذا بالإضافة الى أحزاب أخرى.ثانوية « كالحزب الوطني الحر » الذي أشرف على مولده أصحاب جريدة المقطم المؤيدين للاحتلال البريطاني ، وحزب الاعيان في عام ١٩٠٨ . ولم تعمر هذه الاحزاب طويلا ، وجاءت الحرب العالمية الاولى فحرقتها حرقا ولم يبق قائما منها الا الحزب الوطني الذي آلت زعامته بعد وفاة مؤسسه مصطفى كامل الى زميل كفاحه محمد فريد . وبذلك أصبح الجو مهيئا لظهور منظمات حزبية جديدة متمشية مع متطلبات ما بعد هذه الحرب الكونية الاولى . وكان أول هذه الاحزاب الجديدة وأهمها شأنا في تاريخ مصر في فترة ما قبل ثورة أو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، حزب الوفد ، أو الوفد المصري كما كان يسمى في سنواته الاولى .

والماض المؤلف في شرح كيف نشأت فكرة تاليف « الوفد المصري » لغرض اسماع صوت مصر في الخارج والطلالبة بحقوقها في التحرر والاستقلال امام مؤتمر الصلح المنعقد في فرساي وكيف انه لا يمكن اسناد هذه الفكرة الى زعيم مصري بذاته ، سواء اكان هو سعد زغلول أو الأمير عمر طوسون من العائلة المالكة ، أو غيرها من رجالات مصر ، وانما كانت حاضرة في اذهان الكثيرين من أبناء البلاد بعد اعلان الرئيس الامريكي وودرو ويليسون

لمبادئه المعروفة وفي مقدمتها مبدأ تقرير المصير أى حق الشعوب
المغلوبة على أمرها فى الحصول على استقلالها واختيار نوع الحكم
الذى ترتضيه . وكيف استطاع سعد زغلول مع ذلك بشخصيته
الجبارة أن يتزعم الحركة المطالبة باستقلال مصر وانهاء الحماية
التي فرضتها بريطانيا من جانب واحد على البلاد فى بداية الحرب
العالمية الأولى . . فما كادت تعلن الهدنة فى ١١ نوفمبر سنة ١٩١٨
بين الحلفاء وبين ألمانيا وشريكاتها ، حتى تم تأليف وفد من سعد
زغلول وعلى شعراوي وعبد العزيز فهمى وكلهم من الأعضاء
البارزين فى الجمعية التشريعية (الهيئة النيابية الاستشارية) التى
كانت مازالت قائمة شرعا من عام ١٩١٣ رغم تعطيل أعمالها خلال
سنوات الحرب ، — لمقابلة المندوب السامى البريطانى فى القاهرة
والتحدث اليه فى أمر انهاء الحماية والاعتراف باستقلال مصر مقابل
عقد معاهدة صداقة مع بريطانيا ، وكيف أعقب هذه المقابلة
التاريخية تأليف الهيئة التى عرفت باسم « الوفد المصرى » من
سبعة من أبرز رجالات مصر وقتذاك برئاسة سعد زغلول باشا
نفسه للسعى لتحقيق هذه الاهداف بكافة الوسائل المشروعة .
وكيف حرصت هذه الهيئة على الحصول على تفويض أو
« توكيلات » من كافة الطوائف فى طول البلاد وعرضها ، لتمكينها
من أداء رسالتها الوطنية . وكيف ردت سلطات الاحتلال على هذه
الحركة باعتقال سعد زغلول وثلاثة من زملائه فى ٨ مارس ١٩١٩
— وترحيلهم الى جزيرة مالطة . فكان ذلك ايذانا باندلاع الثورة
الشعبية فى القاهرة والاقليم بغير ترتيب مسبق وبطريقة تلقائية
أذهلت سلطات الاحتلال وحملت الحكومة البريطانية فى النهاية على
الافراج عن سعد زغلول وصحبه والسماح لهم ، ومن انضم اليهم
من مصر ، بالسفر الى باريس حيث وصلوها فى ١٩ ابريل ١٩١٩
ليصدموا باعتراف الرئيس الأمريكى ويلسون بالحماية البريطانية
على مصر . .

وتابع مؤلفنا بعد ذلك جهود « الوفد المصرى » فى الخارج للدفاع عن قضية الاستقلال ، والمفاوضات التى أجراها سعد زغلول والوفد المرافق له مع اللورد ملنر رئيس البعثة التى أوفدتها الحكومة البريطانية الى مصر للتحقيق فى أسباب ثورة ١٩١٩ بعد أن قوطعت من جانب الشعب المصرى بناء على تعليمات الوفد ، وكيف انتهت هذه المفاوضات بالفشل هى ومفاوضات الوفد الرسمى برئاسة رئيس الحكومة عدلى يكن باشا مع وزير الخارجية البريطانية اللورد كرزون فى عام ١٩٢١ . وكيف اعتقل الانجليز للمرة الثانية سعد زغلول فى ديسمبر سنة ١٩٢١ مع عدد من اعضاء « الوفد المصرى » ، وابعدوهم الى جزيرة سبشيل مما ادى الى استقالة وزارة مدلى يكن ، وبقاء البلاد بدون وزارة لعدة اشهر حتى تولاها عبد الخالق ثروت باشا وامكنه بحصافته ومعاونة المندوب السامى البريطانى الجديد اللورد اللفنى ، الحصول على تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أعلنت مصر بموجبه دولة مستقلة ذات سيادة مع عدة تحفظات أربعة خاصة بقضية السودان ، والدفاع عن مصر ضد أى اعتداء أجنبى ، وحماية حقوق الأجانب ومصالحهم فى مصر ، وتأمين المواصلات البريطانية عبر قناة السويس والأراضى المصرية وبدأت مصر بذلك صفحة جديدة فى تاريخها استهلت باعلان السلطان مؤاد نفسه ملكا على البلاد فى ٢٥ مارس ١٩٢٢ واصدار دستور نيابى برلمانى جديد فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، وبالإفراج عن سعد زغلول وأصحابه حيث عاد الى مصر فى ديسمبر ١٩٢٣ ، ليخوض هو وائصاره من أعضاء الوفد الانتخابات العامة لمجلس الشيوخ والنواب ، فيفوز الوفد بالأغلبية الساحقة فى الانتخابات ، ويتولى سعد زغلول وفقاً للتقاليد النيابية البرلمانية ، تشكيل أول وزارة وفدية ، وبذلك تحول الوفد المصرى من هيئة مكلفة بالدفاع عن قضية مصر فى الخارج ، الى حزب سياسى برلمانى يقود الثورة ، أو بعبارة اصح

يقود العصيان ضد الاحتلال البريطاني في الداخل . اذ ينفي المؤلف عن الوفد صفة الثورية حيث يقول « ان الثورة بمعنى الثورة لم تكن ابدا في حسابان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ عندما ألغى معاهدة سنة ١٩٣٦ مع بريطانيا ، وأثر الوفد حتى ذلك الحين أسلوب التفاهم السياسي عن طريق المفاوضات مع بريطانيا ، وغلبت على تنظيماته صفة « الديهاجوية » لا الثورية المسلحة الحقيقية » ربما لأن الثورة المسلحة كانت مستحيلة في ظل الظروف التي كانت تمر بها البلاد .

وبتشكيل وزارة سعد زغلول في يناير ١٩٢٤ دخل الوفد في صراع من نوع آخر ، صراع الحزب السياسي الذي يمثل الاغلبية الشعبية ، ضد ملك أوتوقراطي . هذا الصراع الذي يعتبره المؤلف بحق من أبرز ملامح تاريخ الوفد في الحكم سواء أكان الملك الجالس على العرش هو فؤاد أو فاروق ، وسواء أكان زعيم الوفد هو سعد زغلول أو مصطفى النحاس .. وذكر المؤلف كيف أن فشل المفاوضات التي أجراها سعد زغلول كرئيس للوزارة المصرية مع رمزي مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية العمالية في عام ١٩٢٤ ، كان نذيرا بسقوط وزارة سعد زغلول أو إسقاطها من جانب الملك والعاملين معه في الظلام ، وكيف أن هذا كان مصير معظم الوزارات الوفدية فيما بعد فشل في المفاوضات المصرية البريطانية ، ثم تلمس أول سائحة للاطاحة بالوزارة الوفدية القائمة ، فيتخلص الملك من كابوس الرقابة الشعبية ، ويفرح الانجليز ولو الى حين لذهاب وزارة مصرية اجترأت على عدم الانصياع لوجهات نظرهم . ولقد سنحت الفرصة للتخلص من وزارة الوفد الاولى بزعامة سعد زغلول في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ بعد اغتيال السير لى سنالك البريطاني الجنسية والذي كان في الوقت ذاته سردار الجيش المصري (أى قائده) والحاكم العام للسودان ،

ووقع هذا الاغتيال نهرا في احد شوارع القاهرة على يد بعض المتعصبين من المصريين ، فاتهمت الحكومة البريطانية ووزارة سعد زغلول بالاهمال في المحافظة على حياة الاجانب في مصر وبإثارة المصريين ضد البريطانيين ، فقدم سعد زغلول استقالة حكومته وأصر عليها بعد تلقيه انذارا بريطانيا حمله اليه بمقر رئاسة الوزراء المندوب السامي البريطانى اللورد اللفنى بنفسه في مظاهرة عسكرية استعراضية ، وحل محل الوزارة الزغلولية وزارة جديدة برئاسة أحمد زيور باشا ، سعت لمهادنة الانجليز « وانقاذ ما يمكن انقاذه » ، فعطلت الحياة النيابية البرلمانية سنة ونصف السنة ولم يعد سعد الى رئاسة الحكومة بعد انقشاع هذه الفجة وعودة الحياة النيابية في عام ١٩٢٦ بل شكلت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن في يونيو ١٩٢٦ ، ثم رأسها بعد استقالته في ٢١ ابريل ١٩٢٧ زميله عبد الخالق ثروت باشا . وقنع سعد زغلول زعيم حزب الاغلبية برئاسة مجلس النواب حتى وفاته في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ ، فخلفه في زعامة حزب الوفد مصطفى النحاس في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٢٧ ، بينما كان يشغل حتى ذلك التاريخ منصب سكرتير عام الوفد . ولم يلبث مصطفى النحاس ان نوبى بعد ذلك رئاسة الوزارة في ١٧ مارس ١٩٢٨ بوصفه زعيم الاغلبية ، وبدأ الوفد صفحة جديدة في تاريخه . ولم تخلد وزارة النحاس طويلا فاعتيلت بعد ثلاثة اشهر في ٢٥ يونيو ١٩٢٨ في أعقاب فشل المفاوضات بينها وبين الحكومة البريطانية لتثبيت استقلال وانهاء الاحتلال . وكان السبب الذى تذرع به الملك فؤاد لاقالة هذه الوزارة هو تسدع الائتلاف بين حزب الوفد والحزبين الآخرين ، حزب الاحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى . وتولى رئاسة الوزارة الجديدة محمد محمود باشا زعيم الاحرار الدستوريين . وسارع الى تعطيل الحياة النيابية البرلمانية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد . فقاوم الوفد — والشعب معه — حكمه الدكتاتورى

وقرر رفض أية معاهدة يعقدها أحزاب الاقلية مع الحكومة البريطانية مما أدى بمفاوضات محمد محمود — هندرسون الى طريق مسدود ، وايقنت بريطانيا أنه لن يكتب لأية معاهدة تعقدها مع مصر البقاء ما لم يوافق عليها حزب الوفد بوصفه الممثل لغالبية الشعب المصرى .

واستقالت وزارة محمد محمود وأجريت انتخابات جديدة في البلاد أسفرت كالمعتاد عن فوز الوفد ودعى مصطفى النحاس لتشكيل وزارته النيابية في أول يناير ١٩٣٠ واجتمع البرلمان في ١١ يناير . ولكن مفاوضات النحاس . هندرسون تحطمت على صخرة قضية السودان . وكان ذلك ايدانا بسقوط وزارة النحاس أو اقالتها . فآثر رئيسها الاستقالة على الاقالة . فقدم استقالة حكومته في ١٧ يونيو ١٩٣٠ ولم يمض عليه في الحكم الا ستة اشهر . وكلف الملك اسماعيل صدقى مدو الوفد للدود في ١٩ يونيو ١٩٣٠ بتشكيل الوزارة الجديدة . وشارت معظم طوائف الشعب على هذا الانقلاب الثالث من جانب السراى على حكم الوفد . وتجدد الصراع بين الشعب ممثلا في حزب الوفد — حزب الاغلبية — وبين الرجعية ممثلة في السراى وأحزاب الاقلية أو احزاب مصطنعة ، تصطنعها أو تباركها السراى ، كحزب الاتحاد الذى أنشاه أحمد زيور عام ١٩٢٥ بإيحاء من بعض كبار موظفى السراى ، وحزب الشعب الذى أنشاه اسماعيل صدقى باشا في عام ١٩٣٠ لمساندة نظام حكمه .

ولم يكتف اسماعيل صدقى بتعطيل دستور ١٩ أبريل ١٩٢٣ كما فعل من سبقوه أمثال أحمد زيور ومحمد محمود ، بل استصدر أمرا ملكيا بإلغاء الدستور واعداد دستور جديد يقيد من سلطة البرلمان لصالح الملك والسلطة التنفيذية . وظل حزب الوفد قرابة

خمس سنوات بعيدا عن كراسى الحكم استقال خلالها اسماعيل صدقي ٢ سبتمبر ١٩٣٣ ليحل محله فى رئاسة الوزارة وزير الخارجية عبد الفتاح يحيى باشا حتى نوفمبر سنة ١٩٣٤ ، ثم توفيق نسيم من رؤساء الوزارات السابقين وكان أكثر تقبلا لدى حزب الوفد من سابقيه . وطالب الشعب يقوده ويلهب حماسته حزب الوفد بعودة دستور ١٩٢٣ ، وباستعجال جلاء القوات البريطانية عن مصر . وانضم الشباب المثقف من طلاب الجامعات الى هذه الحركة ولم يستطع الملك فؤاد الوقوف فى وجه هذا التيار كما ايقنت بريطانيا أن الوقت قد حان لعقد معاهدة صداقة وتحالف مع مصر تنهى الاحتلال وتنظم على أسس جديدة العلاقات المصرية البريطانية . فصدر أمر ملكى فى ديسمبر ١٩٣٥ باعادة دستور ١٩٢٣ ، وكلف على ماهر فى ٣١ يناير سنة ١٩٣٦ بتشكيل وزارة انتقال بعد استقالة وزارة توفيق نسيم ، تمهد للانتخابات العامة فى البلاد . وتم بتشكيل وفد رسمى برئاسة مصطفى النحاس للتفاوض مع بريطانيا وفى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ توفى الملك فؤاد بعد مرض قصير ونودى بفاروق ملكا ولم يكن قد بلغ الثمانية عشر سنة من عمره ولا يزال يدرس فى الخارج وفى المملكة المتحدة بالذات بناء على رغبة والده الملك فؤاد .

. وأسفرت الانتخابات مرة أخرى عن فوز حزب الوفد بأغلبية كبيرة . والف مصطفى النحاس وزارته الثالثة فى ١٠ مايو ١٩٣٦ . وافتتح الدورة البرلمانية بعد موافقة البرلمان على هيئة الوصاية على العرش التى ستمارس حقوق الملك الدستورية لحين بلوغ فاروق سن الرشد التى تقرر بان تكون ثمان عشرة سنة هلالية كاملة . وهكذا كان فى الحكم وزارة ومدية ، الى جانب وفد رسمى للمفاوضات يمثل جميع الاحزاب لرغبة الانجليز التفاوض مع هيئة تمثل جميع الاتجاهات السياسية والبلاد لضمان تمرير المعاهدة .

وانفاض المؤلف في شرح الظروف الدولية التي أدت الى ابرام تلك المعاهدة في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ واعتبرها نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر ، وتحولا كبيرا في العلاقات المصرية البريطانية يعود الفضل فيه بالدرجة الأولى الى حزب الوفد . وبين كيف ان الوفد ما كاد ينتهي من احراز هذا النجاح في الميدان الدولي ، مقرونا بنجاح مماثل في العام التالي ١٩٣٧ بالغاء الامتيازات الأجنبية في مؤتمر مونبرو وتحرير البلاد من قيودها ، ويتوج ذلك بانضمام مصر الى عصبة الأمم في نفس العام مما أبرز شخصيتها الدولية ، لكي يجد نفسه مرغما لخوض معركة أخرى داخلية للحفاظ على المكاسب الديمقراطية ضد غرور الملك الشاب ، فاروق ، الذي أفسدته حاشيته ، وورث عن والده مؤاد كراهيته الشديدة للوفد ولزعيمه مصطفى النحاس بالذات ووجد فاروق في اطماع أحزاب الأقلية ومطالبها على الحكم من دستوريين وسعديين وغيرهم ومعظمهم انشق على مراحل من حزب الوفد أو انسلك عنه ، وجد فيهم خير عون للتفكيك بالوزارات الوفدية واستقاطها من كراسي الحكم الواحدة تلو الأخرى . وكانت المرة الأولى في ديسمبر ١٩٣٧ ونم يكن قد انقضى على تولى فاروق لسلطاته الدستورية في ٣١ يوليو ١٩٣٧ الا خمسة شهور . وكانت الثانية في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ حيث انتقم فاروق للامانة التي نزلت به في ٤ فبراير ١٩٤٢ حينما أرغمته الحكومة البريطانية بواسطة سفيرها في القاهرة السير مايلز لامبسون ، تحت التهديد بفقدان عرشه ، على دعوته مصطفى النحاس لتشكيل وزارة وعديّة جديدة بعد استقالة حسين مری باشا قبل ذلك بأيام ، وكانت المرة الثالثة بعد حريق القاهرة في يوم السبت الاسود الموافق ٢٦ من يناير ١٩٥٢ ، حيث انتهزها الملك فاروق فرصة للتخلص من الوزارة الوفدية بزعامة مصطفى النحاس التي تولت الحكم عقب الانتخابات العامة في اوائل عام ١٩٥٠ ، بدعوى ان جهد الوزارة قد قصر في حفظ الأمن والنظام

في البلاد . وكان الانجليز اول المستفيدين من هذه الاقامة لآخر
وزارة وفدية بعد ان اجترأت في نوفمبر ١٩٥١ على الغاء معاهدة
٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وخلقت للقوات البريطانية في منطقة القنال
الكثير من المتاعب وزعزعت اركان مقادهم هناك مما جعل حكومة
لندن تتشكك في جدوى الاحتفاظ بهذه القاعدة ومهد الطريق لتوقيع
معاهدة الجلاء بعد ذلك بستين في أكتوبر ٥٤ ، واستعرض المؤلف
الآراء المختلفة حول حريق ٢٦ يناير واسبابه وأساراه ولم يستبعد
ان يكون للمخابرات البريطانية والامريكية ضلع في ذلك للتخلص من
صلابة حكومة الوفد والخروج من الوضع الخطير الذي أوجدته
بالغاء معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ من جانب مصر وحدها .

وخصص المؤلف جزءا كبيرا من مصنفه القيم لدراسة حزب
الوفد دراسة دقيقة مفصلة تناول فيها التنظيم الداخلي للوفد وهيئاته
ولجانه في العاصمة والاقاليم ، وطرق تمويل خزائنه سواء
بالاستثمارات أو التبرعات أو الواجبات ، للصرف على وجوه
انشطته المختلفة ، وشروط العضوية فيه ونوعية هذه العضوية أو
ما اسماء بالتركيب الإجتماعي لحزب الوفد منذ نشأته حتى أواخر
أيام حياته ، وزعامة الحزب وأمانته العامة والصحافة الوفدية ،
والانفصالات أو الانشقاقات التي تعرض لها الوفد ، وكان أهمها
في نظره انشقاق أحمد ماهر ومحمود فهمي النقراشي في عام ١٩٣٧ ،
١٩٣٨ ، وانشقاق مكرم عبيد في عام ١٩٤٢ / ١٩٤٣ ثم فصل أحمد
نجيب الهلالي أبان وزارة الوفد الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥١ والذي
ما ان تولى رئاسة الوزارة في فبراير ١٩٥٢ بعد حريق القاهرة
واقالة وزارة النحاس ، ثم استقالة وزارة علي ماهر التي أعقبتها
ولم يعمر إلا شهرا واحدا ، حتى أخذ الهلالي يكيّد للوفد محل
مجلس النواب الوفدي في مارس ١٩٥٢ وعطل الحياة النيابية بعد
ان كان جريا على بن عطلوها من قبل واعتقل أو جدد اقامة اثنين

من أعضاء الوزارة الوفدية الأخيرة ، أحدهما فؤاد سراج السدين
سكرتير عام الوفد وأكبر شخصية فيه بعد الرئيس مصطفى
النحاس .

كما تناول المؤلف بذات الدقة والتفصيل نشاطات الوفد
وانجازاته في الداخل والخارج أثناء توليه الحكم في أعوام ١٩٢٤
و ١٩٢٨ و ١٩٣٠ ثم في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ومن ١٩٤٢ إلى
١٩٤٤ و ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢ ، ثم جهاده الطويل وهو في المعارضة .
ويسترعى الانتباه ضمن أشياء أخرى كثيرة تحليل المؤلف للعناصر
أو التركيب الاجتماعي لحزب الوفد وكيف راعى في أول عهده أن
يكون ممثلاً لعنصرى الأمة : المسلمين والاقباط . وكذلك لعنصر
الأعراب البدو فضم إليه في البداية أحد كبارهم حمد الباسل باشا .
ثم حرص الوفد بعد ذلك على ضم العناصر القادرة على تحمل
المسئولية ومواصلة النضال ، والقادرة كذلك على تمويل خزائنه
الوفد لمواجهة نفقات الصرف على صحافة الوفد ولجانه وأجهزته
ومؤتمراته واجتماعاته ودعائمه وجهاده الخ . مما يفسر أن أقطاب
الوفد كانوا في معظمهم من كبار الملاك الزراعيين أو الاقطاعيين كما
وصفهم المؤلف . وكيف استمر الوفد يفتجع هذا الأسلوب على امتداد
تاريخه ، حتى بعد أن تحول إلى حزب سياسى في عام ١٩٢٤ . ويعتبر
أن ترسخ هذا الطابع في عام ١٩٣٦ بعد توقيع معاهدة الصداقة
والتحالف مع بريطانيا ، نظراً لأن طابع النضال هو الغالب في
حياة هذا الحزب ، سواء أكان النضال ضد الاحتلال الأجنبى ، أو
ضد الحكم الملكى مما جمع حول رأيه الوفد مختلف فئات
الشعب من فلاحين وعمال وتجار وطلاب وموظفين وأعترف المؤلف
بأنه لولا وجود عدد كبير من كبار الملاك في حظيرة الوفد ، لما أمكن
لهذا النضال أن يستمر ومع ذلك لم تحل فئة كبار الملاك داخل
حزب الوفد دون ظهور جناح يسارى في الأربعينيات كان يقوم بدوره .

الطليعى متعاوناً أحيانا مع العناصر اليسارية الأخرى من خارجه مما كائن يمكن أن يؤدى بالوفد لو امتد به العمر الى نهاية الخمسينيات لحدوث انشقاق جديد فيه بانفصال جناحه اليسارى عنه . ولكن نجاح حركة الضباط الاحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اختصرت حياة هذا الحزب وسائر الاحزاب السياسية فى مصر بحلها جميعا ومصادرة أموالها فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .

والملاحظة الأخرى التى تسترعى الانتباه فى تاريخ هذا الحزب الذى أرخ له المؤلف فأجاد وكان دقيقا ومنصفا الى أقصى حدود الدقة والانصاف ، فى عهد يشوه فيه التاريخ السياسى السابق على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على أوسع نطاق عن جهل أو جبن أو سوء قصد أو نفاق هو أن الوفد لم يمارس الحكم فيما بين ١٩٢٤ و ١٩٥٢ الا فترات محدودة لم تجاوز سبعة أعوام الا قليلا وعلى عدة دفعات بينما مارست أحزاب الاقلية الحكم فى الفترة من عام ١٩٢٤ الى ١٩٥٢ ، قرابة اثنين وعشرين عاما ، وهكذا كان حزب الوفد رغم أغلبيته الشعبية والبرلمانية . جهاز معارضة أكثر منه جهاز حكم . وحينما حاول مهانة الملك أو على الأقل عدم استعداداته فى عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ من أجل البقاء فى الحكم لأطول مدة ممكنة ، غقد الوفد شعبيته ، وبدأ التفكك يسرى الى كل تنظيماته . أو بدا على حد تعبير المؤلف رغم غرابته « انفصال الوفد عن الوفد » .

ولا شك أن تاريخ حزب الوفد سواء اكان فى الحكم أو فى المعارضة هو جزء من تاريخ مصر السياسى ، ومن تاريخ العلاقات المصرية البريطانية ، ومن تاريخ كفاح شعب مصر من أجل الحصول على استقلاله ، وترسيخ الحياة النيابية البرلمانية فى ذات الوقت ، فى مواجهة ملكية عز عليها التنازل عن سلطاتها الوراثية المطلقة ، نحاول كل منهما استرداد ما كان قد أرغم على النزول عنه للشعب

ونوابه . ويعجبني قول المؤلف فى ختام بحثه واستقصائه انه مهما قيل فى الوزارة الوفدية الأخيرة (١٩٥٠ / ١٩٥٢) وعن تهادنها مع فاروق ، فان من أبرز مميزاتها انها أطلقت العنان للحريات العامة على اختلاف أنواعها الى حد لم يسبق له مثيل فى تاريخ مصر بشهادة خصوم الوفد أنفسهم وباعتراف جميع الكتاب والباحثين المؤيدين منهم والمعارضين للوفد ، فانطلقت الآراء انطلاقاً تاماً ، وأخذت أنات الشعب تتصاعد مدوية ضد الظروف والأوضاع الاجتماعية الفعسة فى البلاد او ما أسماه المؤلف « بالظلم الاجتماعى والظلم السياسى » . وكتبت الصحف المصرية حول هذه الظروف والأوضاع فى عامى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ما لم تكتبه هذه الصحف قط من قبل وكيف أتاحت هاتان السنتان للأحرار ان يتحركوا ، وان يعيشوا الراى العام ضد الواقع القائم . واتجه الهجوم فى هاتين السنتين لأول مرة الى الملك وحاشيته بوصفهما على رأس الفساد وكيف انطلقت الحناجر فى الجامعات ومن صفوف الطلبة عموماً تهتف فى عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٢ بسقوط فاروق والنظام الملكى ، بحيث تبدو حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ فى ضوء كل ذلك وكأنها النتيجة المنطقية بل والحتمية لهذه الانطلاقة الكبرى التى جرفت أمامها فيما جرفته الأحزاب السياسية المصرية جميعاً وعلى رأسها حزب الوفد ، وحزب الاغلبية ، وعاشت مصر بدون أحزاب حتى يومنا هذا لا يشغل الساحة السياسية منها الا تنظيم سياسى واحد هو الاتحاد الاشتراكي العربى .

وقد يتساءل البعض مؤخراً ، اظاهرة صحية هذه ام اظاهرة مرضية ؟ وفى يقينى كرجل عاش جميع هذه الأحداث وما قبلها انه لا وجود للديمقراطية السياسية بدون النظام الحزبى ، وان تعدد الأحزاب رغم عيوب الحزبية ومثالبها وتكالب الأحزاب على الحكم أحياناً على حساب الصالح العام ، أفضل فى حماية الحريات

والكشف عن الأخطاء والمظالم والتصدي للطغيان في نظام الحزب الواحد وان اتخذ ظاهريا صورة تحالف قوى الشعب العاملة ، وخير دليل على صحة ما أقول هو تاريخ مصر ذاتها منذ قيام حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى حركة التصحيح التي أقدم عليها الرئيس الحالي لجمهورية مصر العربية محمد أنور السادات بعد ١٥ مايو ١٩٧١ برفع بعض المظالم التي خاقت بفئات عديدة من المصريين ، وعلان سيادة القانون بعد أن كان القانون في أجازة متصلة ، واعادة الشعور بالأمن والطمأنينة الى الانسان المصري بعد أن افتقد هذا الشعور أو كاد .

وهذا لا يمنعني من أن اعبر في ختام هذا التقديم الذى استطلت عن اعجابى الصادق بهذا الكتاب الجديد عن تاريخ مصر السياسى فى فترة ما قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وإن اثنى جل الثناء على الجهود الموفقة التى بذلها مؤلفه الأستاذ الدكتور محمد فريد عبد المجيد خشيش لإخراجه فى هذه الصورة المشرقة الجديدة بالتقدير والاعجاب .

د. وحيد رافت

أستاذ القانون العام بكلية الحقوق

بجامعة القاهرة (سابقاً)

مقدمة

تعتبر مصر بين كل دول المشرق أول دولة عرفت النظام الحزبي بمعناه الحديث . ففي عام ١٨٧٨ تالفت في حلوان جماعة باسم « الحزب الوطنى » الذى تخالف مع تنظيم عسكري أنشأه أحمد عرابى الذى أصبح زعيم الاثنين بعد اندحاجهما في حزب واحد .

ولم يقدر لهذا الحزب ان يعيش بعد الاحتلال البريطانى الذى قام بتصفيته هو والجيش معا . ورغم حالة اليأس والانهيار التى انتابت المصريين عقب هزيمتهم واحتلال بلادهم فان حيوية الشعب الكامنة والمتجددة سرعان ما قهرت اليأس فقامت دموه جديدة لاستئناف الثورة وتكوين أحزاب جديدة تعتمد عليها مرحلة النضال ضد الاحتلال .

ومن ثم أخذت تظهر أحزاب أخرى كنتيجة حتمية لموقف المصريين من الغرب ومؤثراته ولأسيما موقفهم من الاحتلال ورفضهم له وإطالة بعضهم صوب تركيا . وكان لكل من هذه الأحزاب نظرته الى الاحتلال وموقفه منه واتجاهه من الخديو وصلته به ونظرته الى مشاكل البلاد الداخلية مما كان له اثره وانعكاسه في برامج تلك الأحزاب وسياساتها .

ولقد اتخذ الاحتلال مبدأ « فرق تسد » كسياسة له تجاه هذه الأحزاب فأصبحت قاعدة له ولوجوده . فقد تكون « حزب الأمة » في سبتمبر ١٩٠٧ . بإيحاء من قصر الدوبارة وضم « أصحاب المصالح الحقيقية » من الاقطاعيين وانباءهم « المثقفين » ، ودعا الى التقدم والاصلاح في ظل الاحتلال . ثم تكون الحزب الوطني في نفس العام بقيادة مصطفى كامل كرد فعل ضد ظهور حزب الأمة ، كما انشأ الخديو عباس حزب « الاصلاح على المبادئ الدستورية » كما ظهر في تلك الآونة حزب يمالئ الانجليز صراحة هو « الحزب الوطني الحر » الذي تأسس في رحاب جريدة المقطم . وفي أواخر عام ١٩٠٨ أوعز الخديو بتأسيس حزب جديد ينطق بلسان القصر وهو « حزب الأعيان » الذي سمي بهذا الاسم لأن معظم أعضائه — وهم قلة — كانوا من أعيان البلاد وقد تعاون مع سلطات الاحتلال لمصلحة مصر .

كما تأسس في نفس العام « حزب المصريين المستقلين » ضد الحزب الوطني .

ولم يكن من السهل في ظل الاحتلال أن تقوم هذه الأحزاب على أسس من مبادئ مجردة كما هو الحال في البلاد المستقلة المتمتعة بالحكم النيابي الصحيح . فمصر حينئذ خاضعة لسيادة تركيا محتلة بالانجليز ، وللامتيازات الأجنبية اثر بالغ في توجيه شئونها الاقتصادية والاجتماعية فكان من الطبيعي أن تتأثر الأحزاب بهذا الحال وأن تخضع لمقتضياتها .

والى جانب هذه الأحزاب كانت هناك الجمعية التشريعية التي كانت بمثابة أداة لتدريب رجال السياسة البرلمانيين السخيين سيقزعمون ثورة ١٩١٩ ويتصدرون الحياة السياسية في أعقابها .

ورغم الوقت القصير الذى انعقدت فيه الجمعية فان نشاطها كان دليلا على نمو الوعي السياسى والقومى فى البلاد ، وهو الوعي الذى اثارته الصحافة والاحزاب وحركته الاحداث التى املت بالبلاد منذ وطئت اقدام الاحتلال ارض البلاد .

ان العدد الكبير من الاحزاب السياسية التى تكونت فى مصر فى السنوات السابقة على الحرب العالمية الاولى كانت تعبيرا عن الشعور القومى والسياسى فى البلاد ، اذ كانت مشاعر الثورة والغليان تختمر فى نفوس المصريين وكانت تعتبر بمثابة انذار للثورة التى كانت فى ضمير الغيب . وكانت معظم تلك الاحزاب اسمية اكثر منها حقيقية ، اذ كانت أدوات لمساعدة المطامع الخاصة او المصالح الجماعية .

وعلى اى حال هذه صورة سريعة للاحزاب التى ظهرت قبل قيام الحرب العالمية الاولى . وكان لا بد أن تنشأ احزاب أخرى جديدة عقب انتهاء الحرب وكنتيجة لها .

وكان اول هذه الاحزاب واطورها اثرا فى تاريخ مصر المعاصر هو « حزب الوفد المصرى » مجال بحثنا ودراستنا .

الفصل الأول

الوفد ١٩١٨ - ١٩٣٦

كيف نشأت فكرة تاليف الوفد المصرى وكيف تطورت ؟

حينما أشرقت شمس السلام وأنزاح كابوس الحرب في عام ١٩١٨ ، كان من الطبيعي أن تكون نهاية تلك الحرب بمثابة شعاع الأمل للشعوب المغلوبة على أمرها وأن تهب تلك الشعوب — وقد طال صبرها — لتطالب باسترداد حقوقها في الحرية والاستقلال ، وفقاً لما أعلنه الدكتور ولسن من حق تقرير المصير .

وكان الشعب المصرى في مقدمة تلك الشعوب التى انتهزت هذه الفرصة ، فقد آن له أن يعبر عن مشاعره ، فبدأ النخاز الحبيس يتهاى للانفجار ، ومن ثم أخذت العناصر الوطنية من رجال السياسة والفكر تتجمع وتستعد للمطالبة بالاستقلال ، فقد أخذوا يتباحثون ويتشاورون فيما عسى أن يكون عليه مصير البلاد بعد أن تضع الحرب أوزارها .

ولما كان كبار زعماء الحزب الوطنى متقنين أو معتقلين آنذاك ، فقد دارت هذه المباحثات والمشاورات بين بعض ساسة حزب

الامة واعضاء الجمعية التشريعية وغيرهم ، الذين راوا ان الشعوب الاخرى قد تاهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح في باريس ، لاسيما وان مصر كانت قد بذلت مساعداتها ومعاونتها لانجلترا اثناء الحرب . ولقد اسفر البحث والتشاور عن فكرة تاليف « الوفد المصرى » . فكيف نشأت هذه الفكرة ومن هو صاحبها ، ثم كيف تطورت لى تصبح حقيقة تاريخية حية ونابضة في ضمير الشعب المصرى وتاريخه على امتداد ما يزيد عن الثلث قرن .. ؟

في الواقع لقد تضاربت الآراء واختلفت الروايات حول مصدر وصاحب الفكرة ، واجتهد بعض الباحثين في ذلك ، وهل هو سعد زغلول ورفاقه من حزب الامة ، ام هو الامير عمر طوسون ، ام انه حسين رشدى (باعتباره رئيس الحكومة آنذاك) وعدلى يكن ، ام هو محمد محمود ... الخ ، فبينما ذهب البعض الى ان سعد زغلول هو صاحبها ، نجد ان البعض الآخر ينسبها الى عمر طوسون .. وهكذا .

ويبدو ان هذا التضارب لم يكن وليد اليوم ، بل كان معاصرا لنشوء الفكرة ذاتها ، الامر الذى يؤدى بنا الى نتيجة منطقية وهى الاعتقاد الجازم بان فكرة تاليف الوفد لم تكن ولا ينبغى لها ان ننسبها الى شخص معين بالذات ، والصحيح — فى رايى — انها قد ظهرت فى اذهان الكثيرين ، ذلك لان فكرة تاليف وفد للمطالبة بحقوق شعب ليست سرا كهنوتيا او امرا من الامور المستعصية التى لا يخوض فيها الا اشخاص بذاتهم او فرد معين ، لاسيما اذا وضعنا فى اعتبارنا ان شعوبا اخرى كانت قد تاهبت لارسال وفودها الى مؤتمر الصلح كما اشرفنا .

ان فكرة تاليف الوفد كانت لا تستوجب قدح الازهنة سواء فى نشوئها او فى الوقت الحاضر ، لانها هى الطريق الطبيعى ...

وأنه إذا كان عمر طوسون أو سعد زغلول أو محمد محمود أو غيرهم أو أتباعهم حاول كل منهم أن ينسب الفكرة إليه فذلك أمر طبيعي ، لكننا لا يجب أن نجاريهم في هذا التسابق ، ففى تصورنا ان الفكرة طافت بأذهان الكثيرين ، ونحن لا نستبعد أنها طافت بفكر رجل من غمار الناس وليس فقط عمر طوسون أو سعد زغلول أو غيرهما من الساسة البارزين آنذاك ، غاية الامر أن هؤلاء الساسة والزعماء كانت أفكارهم — كما في كل عصر وأن — تجد طريقها الى النور لكى تشاع وتذاع بها تتيحه لهم وسائلهم الخاصة الميسرة لهم .

ونخلص من ذلك الى رفض الاجتهادات والآراء التى حاولت ترجيح افراد شخص بعينه كمصدر لفكرة تأليف « الوفد المصرى » فان فكرة طبيعية كهذه الفكرة فى قضية عامة كالقضية القومية لا يمكن — كما يفكر الاستاذ عباس العقاد ويحق — أن تخطر لمصرى واحد أو مصريين قلائل (٣) .

ومع ذلك يحسن بنا أن نشير الى مراحل التفكير فى تلك المسألة وتطورها فقد عقدت عدة اجتماعات فى اوائل عام ١٩١٨ — أى قبل أن تعقد الهدنة (فى ١١ نوفمبر) — وأخذ بعض الساسة والأتطاب يفكرون فيها فى مصر البلاد عندها تضع الحرب أوزارها ، يحدوهم الأمل فى أن يستطيعوا تهديد السبيل لأن تنال مصر حظها من الحرية والاستقلال سواء انتصر الحلفاء أم أعداؤهم . وقد سجل سعد زغلول فى مذكراته تفاصيل اجتماعين « لبحث مصر بعد انتهاء الحرب » عقد أحدهما فى ١٩ يناير ١٩١٨ ، والآخر فى ١٩ أبريل ١٩١٨ ، وترجع أن هذين الاجتماعين كانا بداية التفكير فى المسألة المصرية وأساسا لما تلاها من الاجتماعات التى من الممكن أن تعتبرها النواة الطبيعية التى نبت منها الوفد المصرى .

(*) عباس العقاد : سعد زغلول - سيرة وتحيية ، ص ٦٩٢ وما بعدها .

فقد توالى الاجتماعات وكانت حالة الحرب التى مازالت قائمة تحول دون الجهر بما يدور فيها ، ففى أحد أيام شهر سبتمبر (١٩١٨) كان سعد زغلول ومحمد محمود ولطفى السيد وعبد العزيز فهمى خارجين من مجلس ادارة الجامعة المصرية القديمة ، فلما جاوزوا بابها واتجهوا نحو ميدان الفلكى توقف محمد محمود فجأة ووضع عصاه امام أصحابه بعرض الرصيف وقال : الى أين تذهبون . . ؟ اننى أريد أن أتحدث فى مصر مصر ، لقد انتهت الحرب واستحصل الهدنة ، ولا بد من النظر فى تاليف وقد كى يسافر الى الخارج للمطالبة بحقوق البلاد . . ونمضى عبد العزيز فهمى فى مذكراته قائلا : « وبعد ذلك انصرف كل منا الى حاله وقطعنا النظر فى مسألة تاليف وفد ولكن لم يمض الا قليل حتى أرسل لنا سعد باشا نفسه يدعونا الى الاجتماع عنده وفتح لنا بيته . . . الخ ثم يتسائل عبد العزيز فهمى لماذا وجه سعد اليهم الدعوة للبحث فى تاليف الوفد . ويفسر ذلك بأنه عقب الاجتماع السالف الذكر ذهب سعد باشا الى نادى محمد على كعادته فالتقى فيه بحسين رشدى وعدلى يكن وروى لهما ما كان من أمر الاجتماع وما دار منة وزفضه الموافقة على تاليف الوفد ، فاعتب عليه رشدى باشا وعدلى باشا وخطاه فى راية وقالوا له : أنت أخطأت لأننا نحن والسلطان مؤاد متفقون على السفر لأوروبا للمطالبة بحقوق مصر ، ومن المصلحة أن يكون الى جانبنا فريق من الامة يدافع عن حقوقها نعتمد عليه لأخذ شيء من الانجليز . وعندما « سمع سعد باشا هذا الحديث من رشدى وعدلى حتى الا يكون له فى الأمر شيء فأسرع الى دعوتنا الى منزله . . . الخ » ونستطيع أن نستخلص من رواية عبد العزيز فهمى أن محمد محمود فكر فى تاليف الوفد ، وكذلك كانت الفكرة موجودة لدى حسين رشدى وعدلى ، بل ونستطيع أن نقول ان فانوس . . وفقا لما جاء فى مذكرات سعد . . كان يفكر فيها ، وكذلك كان عمر طوسون . . كماله

سنشير بعد قليل — كان يفكر فيها هو الآخر .. وغير هؤلاء ،
ونمضى مع تلك الاجتماعات فيشير العقاد الى ما يؤيد رواية
عبد العزيز فهمى فيذكر لنا أن سعد زغلول دعا في سبتمبر أصحابه
محمد محمود باشا وأحمد لطفى السيد بك وعبد العزيز فهمى بك
الى مسجد وصيف للحدث فيها ينبغي عمله عندما تسنح الفرصة
للبحث فى المسألة المصرية بعد اعلان الهدنة . ولبى الدعوة محمد
محمود باشا ولطف السيد بك ، أما عبد العزيز فهمى بك فقد
اعتذر لمرضه .

وفىما يتعلق بالأمير عمر طوسون فقد سجل هو الآخر كيف
نشأت الفكرة فى ذهنه لمذكر « أن فكرة ارسال وفد رسمى للمطالبة
بحقوق مصر فى مؤتمر الصلح قد خطرت بباليه بعد ما صرح الدكتور
ولسن بمبادئه الأربعة عشر » . ويستطرد عمر طوسون فيقول
« ولما كانت مسألة مصر ، بناء على هذا الاعتبار ، مسألة دولية ،
وليس لدولة سواها أن تنفرد بالنظر فيها ، وأنها تحتاج الى درش
وتحصى قبل اجتماع المؤتمر ، حتى لا يأتى يوم انعقاده الا ونحن
جميعا مستعدون للمطالبة بحقوق بلادنا كاملة ولا يضيع علينا الوقت
سدى ، فقد رفعنا ذلك الى التكلم مع المرحوم محمد سعيد باشا
فى شأنها ، فاقترح علينا أن نتكلم فيها مع المرحوم سعد زغلول
باشا لشخصيته البارزة فى الهيئة الاجتماعية وفى الجمعية التشريعية ،
فاستصوبنا هذا رأى وصممنا عليه .. » ثم يقول « ولم تمكننا
المقادير من مقابلة سعد باشا الا فى الحفلة التى أقيمها رشدي باشا
فى ليلة ٩ أكتوبر سنة ١٩١٨ . وفى تلك الليلة ذكرنا لسعد باشا
قرب انتهاء الحرب وانعقاد مؤتمر الصلح وأنه يحسن بمصر أن
تفكر فى ارسال وفد للمطالبة بحقوقها أمامه ، فاستحسن الفكرة ،
ووعد بالتكلم مع أصدقائه فيها عند عودته الى القاهرة وأن يخبرنا
بالنتيجة » .

وقد اشار سعد في مذكراته الى تلك المقابلة وذكر انه اجاب على عمر طوسون بقوله « انها فكرة جميلة قامت في بعض الرؤس من قبل ... وقد آن الآن اوانها » وانه افضى بموافقة وارتياحه كما تدبر معه فيما يحتاج اليه تنفيذ هذه الفكرة من المال الكثير . الخ .

فنتهى من ذلك الى ان فكرة تأليف الوفد لا يمكن — ولا يجب — ان ننسبها الى فرد معين كما أشرنا ، فقد كانت فكرة شائعة لانها طبيعية وسهلة ، وليس معنى ذلك أننا نحاول التقليل من شأنها وأهميتها ، ولكن الأكثر أهمية في تصورنا هو كيف تنفذت هذه الفكرة وتطورت حتى أصبحت تشكل حقيقة تاريخية .

نفى يوم عقد الهدنة حضر عمر طوسون الى مصر وزار سعد وأبدى رغبته في عقد اجتماع « للمذكرة في حالة مصر وما يجب ان يقدم لها من الخدمة الآن . موافقه سعد واتفق معه على صيغة الدعوة واسماء المدعوين ومكان الاجتماع ... ويبدو ان سعد كان — كما يذكر العقاد — يميل الى تقديم طوسون في هذا العمل لما له من المنزلة الرفيعة وما يحتاج اليه العمل من المال الكثير ... لكن هل كان هذا التقديم يعنى أن سعدا من جانبه لا يطمع في رئاسة الوفد الذى أصبح تأليفه متوقعا وانه يتنازل عنها لعمر طوسون ؟

نحن نشك في هذا ، فان المتتبع لسيرة سعد وتاريخه في تلك الفترة وتعدد اجتماعاته وتحركاته سواء في خلال تلك المشاورات السالفة الذكر أو ما أعقبها من خطوات تأليف الوفد وسفره والخلافات بين أعضائه و ... الخ لا يستطيع ان يغفل هذه الحقيقة وهي أن سعدا كان لا يرضى بدون الرئاسة بديلا ، وليس معنى ذلك التقليل من شأنه أو وطنيته ، لكنه في تصورنا كان طارزا من هؤلاء الرجال الذين لا يطيب لهم العمل تحت أمره أو

قيادة أخرى غير قيادتهم حتى ولو كان عمر طوسون .. ولذلك لا غرابة في أن يعمل سعد ورفاقه من ناحية ورشدي وعدلى من ناحية أخرى على اقتضاء طوسون عن رئاسة الوفد بل وإبعاده عنه ، ولا سيما أن كثيرا من المواطنين الذين كانوا يتابعون الاتصالات التي يجريها الأمير بدا لهم أنه يريد أن يرأس هذه الحركة ، وقد تذرع سعد وأصحابه لإبعاده بعدة حجج ، منها أن المعارضة في رياسته للوفد المطلوب كانت تقوى وتشتد في عدة جهات منها القصر الملكي والوزارة ، وكذلك أصدقاء سعد بدون استثناء ، فقد كانوا يريدونها « حركة شعب لا إمارة » وحركة استقلال لاخلأه » . فقد كانت كل هذه الدوائر تتخوف من نشاط عمر طوسون ، كما كانت تتخوف منه أيضا «دار الحماية البريطانية» . على أي حال سويت مسألة الرئاسة ولكن سرعان ما برزت مسألة أخرى اختلفت أراءها وجهات النظر وهي مسألة الاستقلال الذاتي أو الاستقلال التام ، الا أنها عولجت بالاتفاق على تأليف وفدين : أحدهما رسمي يمثل الحكومة ويتألف من حسين رشدي وعدلى يكن ، والثاني أهلى ويرأسه سعد زغلول ، للسفر الى الخارج لعرض قضية مصر ، ولم يكن من المتيسر بطبيعة الحال تأليف وفد بانتخاب عام أو شبه عام نظرا لحالة الحرب .. فرأى القائمون بالامر أن يعرضوا أمرهم على الأمة حتى تكون يدهم في المفاوضات .. فوضعوا توكيلات أرسلوها الى كل مكان للتوقيع عليها كما سنشير اليه في موضعه .

مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ :

ومهما يكن من الامر فقد استطاع سعد زغلول أن ينفرد بالعمل فقرر هو وزملاءه مقابلة المندوب السامى السير ريجنالد ونجت للتحدث معه بشأن المسألة المصرية ، فما كادت أن تعلن الهندة في ١١ نوفمبر ١٩١٨ حتى بادروا الى طلب المقابلة ، وحدد

موعدھا فی ١٣ نونمبر ، وكان قد تألف وفد من سعد وصاحبيه على شعراوى باشا وعبد العزيز فهمى بك ، وقد وقع الاختيار على هؤلاء الثلاثة لأنهم كانوا أعضاء فى الجمعية التشريعية وفيهم الكفاية لتمثيل الوفد — وجرى المقابلة المشهورة بين هذا الوفد والمندوب السامى ، والتي فيها طالب الثلاثة انجلترا أن تعترف باستقلال مصر ، وأن مصر مستعدة فى حالة الاعتراف باستقلالها أن ترتبط مع انجلترا بمعاهدة صداقة تكونان فيها ندين متساويين وتتعاونان معا فى مواجهة الظروف الدولية ، على أن تحافظ مصر على مصالح انجلترا وتمكنها من احتلال قناة السويس اذا احتاج الأمر ... الخ أما ونجت فقد تجاهل هذه المطالب واظهر استخفافا بها ورأى فيها جرأة أزيد من اللازم . ولم يصدر عنه سوى التأييد لسياسة بلاده الاستعمارية والتهوين من أمر المصريين والقول بأنهم غير جديرين بالاستقلال .

تشكيل الوفد المصرى الاول ومراحله :

وعقب المقابلة السالفة الذكر التقى السير ونجت بحسين رشدى رئيس الوزراء وأبدى له دهشته وعدم اقتناعه بأمر المندوبين الثلاثة الذين ليست لديهم صفة التحدث باسم الأمة ، فأجابه رشدى بأنهم يملكون هذه الصفة باعتبار أن سعدا وكيل منتخب للجمعية التشريعية ، وأن عبد العزيز فهمى وعلى شعراوى عضوان فيها ، وأن الجمعية مازالت قائمة قانونا .

وحينما احاط رشدى سعد زغلول علما بمضمون ذلك ، اجتمع سعد مع أصحابه واخذوا يتشاورون فى الطريقة التى يعلنون بها صفتهم فى التحدث نيابة عن الأمة ، ثم قرروا تأليف هيئة تسمى « الوفد المصرى » ، اشارة الى كونها وفد مصر للمطالبة باستقلالها ، وفى نفس الوقت قرروا أن تحصل هذه الهيئة على

توكيلات من الأمة لتحويلها هذه الصفة . وتألف الوفد فعلا يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨ على النحو التالي : سعد زغلول (رئيسا) ، على شعراوي ، عبد العزيز فهمي ، محمد محمود ، أحمد لطفى السيد ، عبد اللطيف المكباتي ، محمد على علوبة (أعضاء) .

وقد حررت التوكيلات الاولى بهذه الاسماء السبعة فقط للتوقيع عليها من فئات الأمة المختلفة .

والسبب في تأليف الوفد بهذا الأسلوب وبطريقة الوكالة الشعبية أنه كان من المتعذر — كما ذكرنا — تأليفه بانتخاب عام نظرا لحالة الحرب القائمة على البلاد آنذاك . ويذكر الأسناد محمد كامل سليم أن الوفد عقد اجتماعا في اليوم التالي (١٤ نوفمبر) وقرر ضرورة عمل شيء يثبت لهذا الوفد صفة التحدث عن الأمة فأرأوا أن الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق ذلك هي وضع صيغة توكيل يوقعها أعضاء الهيئات النيابية كالجمعية التشريعية ومجالس المديريات والمجالس البلدية وأكبر عدد ممكن من ذوى الرأى وسائر طبقات الشعب ، وأرأوا بحق أن هذا العمل هو بمثابة استفتاء عام للأمة المصرية لوكلالة الوفد عنها .

ويبدو أن تأليف الوفد والخطوات التى اتخذها والمقابلة التى جرت فى ١٣ نوفمبر قد أثارت كلها غضب الأمير عمر طوسون فعول على استئذان نشاطاته وسيطرته على الموقف ، فالتقى بمحمد سعيد باشا وبسعد زغلول ومحمد محمود وغيرهم وحاول تقييد خطوات سعد ووفده ففشل ، وعندئذ شرع فى تأليف وفد جديد برعايته لينافس به الوفد « الزغلولي » ، واتجه فى تأليفه الى ضم أعضاء الحزب الوطنى القديم وغيرهم .. وكان هذا الاجراء « العبرى » كفيلا بتصدع القضية المصرية ، ومن ثم رأى سعد أن وجود وفدين لا بد أن يؤدى الى اخفاق كليهما والى خسران قضية مصر كلها ،

وفضلا عن ذلك فان الراى العام لم يوافق على تأليف الوفد الجديد . . فبذلت عدة محاولات من الجانبين للتوفيق بينهما حتى حسمت أخيرا هذه المشكلة . وعلى أى حال استفاد سعد من هذه المشكلة اذ رأى أن من مصلحة القضية الوطنية تدعيم الوفد بأن يضم اليه عناصر أخرى تمثل الحزب الوطنى وغيره من الطوائف « ومن ثم ضم اسماعيل صدقى باشا ، كما ضم محمود بك أبو النصر (وكانا من وفد الأمير عمر طوسون) ، وكذلك ضم عبد الخالق محكور باشا فيما بعد . ثم اتجه سعد للتفاوض مع اللجنة التنفيذية للحزب الوطنى لتمثيله فى الوفد ، الا أنه وقع خلاف فى الراى على اختيار الممثلين ، اذ اصر سعد على اختيار الأشخاص بنفسه بينما اصررت اللجنة على أن تختار هى ممثلها ، أضف الى ذلك أن سعد لم يشأ أن يضم اليه أكثر من ثلاث ممثلين ، بينما اصررت اللجنة أن يكون عددهم خمسة . . وعندئذ لجأ سعد الى أمين يوسف (كان زوجا لابنة اخت سعد) باعتباره عضوا بالحزب الوطنى فطلب منه الاتصال بزميله عبد الرحمن الرافعى بك ، وأخيه أمين الرافعى والتفاوض معها حول انضمامهما للوفد ، الا أنها اعرىا له عن عدم وسعها ذلك . . ولم ييأس سعد ، وانتهى الامر باختياره لمصطفى النحاس بك والدكتور حافظ عفيفى باعتبارهما ممثلين للحزب الوطنى معتنقين لمبادئه .

وواصل سعد زغلول ضم أعضاء جدد الى الوفد واتجه فى هذه المرة الى تمثيل الأقباط رغبة منه فى توحيد عنصرى الأمة ، فضم اليه سينوت حنا بك وجورج خياط بك ، كما عمل على ضم بعض الشخصيات ذات العصبية والمكانة الشخصية ، فضم حمسد الباسل باشا ، واكمل بذلك عدد أعضاء الوفد أربعة عشر عضوا ، فأعيد تأليف الوفد من جديد ووافق الأعضاء الجدد على القانون الذى وضعه الوفد الاول .

ويحسن بنا أن نقف قليلا لنلقى نظرة تحليلية على ظروف اختيار أعضاء الوفد وتشكيله ، ومدى الحرية في ذلك الاختيار ، ثم نوعية هؤلاء الأعضاء ... الخ حتى يتسنى لنا أن ندرك النتائج التي انساق اليها الوفد بعد ذلك — وعلى امتداد تاريخه — وأن نفسر ما صارت اليه مقاييس العضوية ، وأخيرا لكي نفهم كيف مضت الأحداث وكيف وهن العزم ببعض الأعضاء فيما يتعلق بمسألة تأليف الوفد واختيار أعضائه والأسس التي تم بها هذا الاختيار ، لا نستطيع أن نوافق على ما ذهب اليه البعض من حيث أن سعد زغلول كان مضطرا تماما الى الاختيار تحت عوامل وظروف معينة وأنه كان مقيدا بالصيغة الرسمية في تمثيل الأمة ... الخ ، وكذلك نرفض ما ذهب اليه البعض الآخر من أن سعد قد توفرت له حرية الاختيار تماما وبمحض إرادته ، ففي تصورنا أن هذا الاختيار كان متأرجحا بين الإرادة والحرية في مزاويلته وبين القيود التي كانت تفرضها بعض الاعتبارات . فانه إذا كان سعد لم يمارس حرية الاختيار — ولا سيما في تأليف الوفد الأول باعتبار أن أعضاء الستة كانوا رفاقه وهم الذين يشاركونه في اجتماعاته ومشاوراته ، أي أنهم كانوا شبه مفروضين عليه ، ولو أن هذا لا يمنع أنهم كانوا أصدقاء سعد ورفاق نفس المدرسة التي تخرج منها أعني مدرسة الإمام الشيخ محمد عبده . فانه — أي سعد — كان مطلق الحرية في اختيار السبعة الآخرين حيث أنه هو الذي اختارهم .

على أي حال ومهما يكن الرأي في مسألة الاختيار فاننا نلاحظ أن معظم الأعضاء لم يكونوا متجانسين ، فنجد أن بعضهم لم يكن من ذلك النوع المطور على العراك والقيادة القومية في الإزمات ، أو الذين يؤمنون بالجماهير وانتفاضاتها ، بل سنجدهم يجفلون منها عند أول بادرة من بوادر الثورة ، كذلك نلاحظ أن بعض

الأعضاء كانوا ممن « يؤثرون السلامة » الذين لا يتجشمون المشقة ولا يفهمون العناء والمثابرة في تذليل الصعوبة . كما أن بعضهم الآخر كان لا يدرك معنى « المبدأ » الذى تنجح به الثورات وتقوم عليه الدعايات ... الخ .

وبالإضافة الى ذلك كله فاننا لا نستطيع أن نقول ان تلك العناصر كانت تمثل جميع قطاعات الشعب وطوائفه ، فبينما نلاحظ أنها تمثل طبقة الاقطاع وشبه الاقطاعيين والطبقة البورجوازية ، نلاحظ ان طبقة العمال والفلاحين كانت غير ممثلة فيها . اذ يبدو ان جل اهتمام سعد وأصحابه انصرف الى الناحية السياسية والتمثيل السياسى لقطاعات المجتمع ، مغفلين الناحية الاجتماعية والفروق الطبقيّة في مسألة التمثيل في الوفد ، ولعل مرد ذلك أن المشكلة المأللة في الازمان آنذاك كانت هى المشكلة السياسية والاستقلال السياسى أولا . . لكنها على أى حال كانت نقطة ضعف في قياده الوفد سوف تؤدى — مع غيرها — الى تدهور قيادة الوفد وفشل ثورة ١٩١٩ ، وسوف تلازم قيادة الوفد في الفترة اللاحقة . الا انه يجب أن نضع في اعتبارنا من ناحية أخرى أن تاليف الوفد كان لابد له أن يخضع لعدة اعتبارات ومنها — على سبيل المثال — مسألة التبرعات المالية ، وبالتالي فإن الوفد كان في حاجة ماسة لهؤلاء الاقطاعيين أصحاب الثروات وهم القادرون دون غيرهم على التبرع . ذلك أن المال كان عنصرا حيويا وهاما لما ينتظر من الأعمال والنشاط والدعاية في مصر والخارج الأمر الذى سيتحكم الى حد ما في اختيار أعضاء الوفد على امتداد تاريخه كما سنرى .

مسألة سفر الوفد . . والعقبات التى وقفت في طريقه :

رأينا كيف تألف الوفد المصرى بزعامة سعد زغلول وكيف جرت مقابلة ١٣ نوفمبر ١٩١٨ والتى فيها ظهر بوضوح تأييد ونجته

لسياسة بلاده الاستعمارية واصراره على تجاهل مطالب الشعب المصرى التى قدمت على استحياء من جانب سعد وزميليه ، فكانت الخطوة التالية للوفد عزمه على السفر للتباحث فى مسألة مصر . . فطلب الرئيس سعد فى ٢٠ نوفمبر من رئاسة الجيش الانجليزى جواز السفر له ولأعضاء الوفد الى انجلترا فى وقت قريب ، وجدد الطلب بعد اسبوع ، فردت عليه السلطة العسكرية (٢٨ نوفمبر) بأن هناك صعوبات تحول دون السفر فى الوقت الحاضر . . فكتب سعد الى السير ونجت فى اليوم التالى يطلب وساطته لدى السلطات العسكرية لتسهيل مهمة سفر الوفد لانه « من الضرورى أن يكون الوفد بلندن قبل الأسبوع الاخير من شهر ديسمبر » مشيراً الى تقاليد بريطانيا وتمسكها بمبادئ الحرية الشخصية » ، فجاء الرد متضمناً عدم استطاعة المندوب السامى التوسط فى هذا الموضوع ، وأن عليه أن يقدم اقتراحاته بخصوص كيفية الحكم فى مصر مما لا يخرج عن الخطة التى رسمتها حكومة جلالة الملك من قبل الى المندوب السامى . . . واثار هذا الرد اعترض الوفد فأرسل سعد خطاباً فى ٣ ديسمبر الى ونجت قائلاً فيه « انه ليس فى وسعه ولا فى وسع أى عضو من أعضاء الوفد أن يعرض اقتراحات لا تكون مطابقة لارادة الأمة المصرية المعبر عنها فى تلك التوكيلات التى أعطيت لنا . . . الخ » . فيما يتعلق بالسفر فقد أوضح سعد حجة الوفد فى طلبه بأن يكون على اتصال برجال السياسة الممثلين للأمة الانجليزية وأصر الجانب البريطانى على موقفه فلم يسمح للوفد بالسفر ، فلجأ الوفد الى تغيير ومخاطبة الدول الأجنبية عن طريق وكلائها أو الرسائل البرقية الى رؤسائها ، ففى أوائل ديسمبر أرسل احتجاجاً الى رئيس الوزارة البريطانية ونداء الى معتمدى الدول الأجنبية فى القاهرة يحتج لديهم على الخطة التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية دون مراعاة لمستقبل مصر ورأى الشعب المصرى . كما أرسل الى الرئيس ولسون فى ١٤ ديسمبر

احتجاجا على منع مصر من اسماع صوتها والافضاء بمطالبها في مؤتمر الصلح .. كما أرسل اليه برقية ثانية في اواخر ديسمبر كرر فيها رجاءه له بأن يستعمل نفوذه لدى حكومة بريطانيا للتصريح له بالسفر الى أوروبا ، كما أرسل اليه برقية ثالثة يذكره فيها بالبرقيتين السابقتين ، الا أنه لم يثقل جوابا على واحدة منها .

وفي ١٠ يناير ١٩١٩ أذاع الوفد نداء الى الأوروبيين يوضح لهم فيه حقيقة الموقف والحركة السلمية التي شوهها الانجليز وصبغوها بصبغة العداوة الجنسية ، كما أعلن فيه أنه يقرن سعيه للاستقلال باحترام حقوق الأجانب كل الاحترام ، « وأن كل حكم في مستقبل المصريين دون أن تسمع أقوالهم مناقض لقواعد الحق والعدل التي جعلت أساسا لأحكام مؤتمر السلام » .. وفي اليوم التالي أرسل الى « جورج كليمنصو » رئيس مؤتمر الصلح برقية يناشده فيها باسم الانسانية ألا يتخذ السكوت الاكراهي للشعب المصري دليلا على رضاه بسيادة الغير عليه ، والا يسمح بالحكم في مصيره دون أن تسمع أقواله ..

وتوالى احتجاجات الوفد الى ونجت والمستر لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية بشأن القيود المفروضة على الشعب المصري ، فكتب سعد الى الأخير يذكر له أن جميع أفراد الأمة المصرية بأسرها من اكبر وزير الى أصغر فلاح محبوسون داخل بلادهم ولا يسمح لأحد منهم بالخروج من هذا الحصار الشديد ... الخ . واستمر الوفد يواصل احتجاجاته ونداءاته لدى ساسة الدول ووفودها الى المؤتمر ، ويكتب رسائله الى رئيس مجلس العموم في انجلترا والى اصحاب الراى ونوى الشأن هنا وهناك ، ولا يعلم مصير هذه الرسائل .. فعهد الوفد الى وسيلة أخرى وهى الاجتماعات كلما تهيأ له سبيلها ، ففى ١٣ يناير ١٩١٩ أقام

حمد الباسل باشا حفلا وخطب فيه سعد مستنكرا الاحتلال والحماية التى « هى أيضا أمر باطل بطلانا أصليا أمام القانون الدولى ... » ثم عرض لخطة مصر المستقلة وتتلخص فى الآتى :
أولا : رغبة مصر فى حكومة دستورية تراعى حالة البلد ... الخ
ثانيا : تعلن مصر احترام امتيازات الأجانب ... ثالثا : تتعهد مصر بالبحث فى وضع طريقة للمراقبة المالية .. رابعا : استعداد مصر لقبول كل ما تراه الدول من الاحتياطات مفيدا للمحافظة على حياد قناة السويس . خامسا : وضع استقلال مصر تحت ضمان جمعية الأمم .. الخ ، وأشار الى أن الخطة تشمل السودان « لان مصر والسودان كل لا يقبل التجزئة » وفى ٢٠ يناير أرسل الوفد مذكرة أخرى الى رئيس مؤتمر الصلح استنكر فيها الحماية مدافعا عن حق مصر فى الاستقلال واسترداد السودان ... الخ ، وكانت القيادة العسكرية البريطانية تقف لنشاط الوفد بالمرصاد فحالت دون عقد اجتماع كان سعد قد دعا اليه لعقده فى داره فى يوم ٣١ يناير ، فاحتج سعد على هذا الإجراء الى رئيس المؤتمر ورئيس الحكومة البريطانية ورؤساء الوفود فى المؤتمر . وفى نفس الوقت أخذ سعد ينتهز فرصة الاجتماعات الأخرى المصرح بها ويخطب فيها منددا بالحماية مناديا بالاستقلال ، كما حدث فى نادى « جمعية الاقتصاد والاحصاء والتشريع » .

قصارى القول ان الوفد لم يدع وسيلة للتعبير عن الأمنى الوطنية ولتعبئة الراى العام الا وسلكتها ، مستهينا بتعسف السلطات العسكرية البريطانية مصمما على اسماع صوته للعالم الخارجى ، الأمر الذى أصبح ينبىء بأن الاصطدام بينه وبين تلك السلطات آت لا ريب فيه . ولا سيما أن وزارة حسين رشدى كانت هى الأخرى تشكل مشكلة أمام بريطانيا ، ذلك أن رشدى كان قد اعتزم السفر الى لندن ومعه عدلى ويكن — كما أشرنا — ،

كما كان متفاهها تنهايا مع الوفد في خططه السالفة الذكر ، فلما رأى رشدى تعسف السلطات البريطانية معه ومع الوفد ومماطلتها في قبول مطالب زعمائه ، ورفضها الاستجابة لاقتراحه بالسفر هو والوفد ، قدم استقالته ، والى في قبولها حتى قبلت في أول مارس ١٩١٩ . وكان قبول الاستقالة ايذايا بازياد حدة التوتر السياسى في البلاد ، لما كان يتمتع به رشدى من الثقة وتفاؤل الشعب وتفاهمه مع الوفد من ناحية ، ولما اثارته الاستقالة من الخوف من المصير المجهول من ناحية أخرى فقد أصبح واضحا أن السلطان فؤاد قد انفصل عن الشعب بقبوله الاستقالة تمهيدا لقبول الحماية ، هذا بالاضافة الى تعذر اقناع احد الساسة بقبول تأليف الوزارة الأمر الذى أدى الى أن تبقى البلاد بدون وزارة فترة تقرب من الثلاثة أشهر . فاعتبرت السلطات العسكرية البريطانية أن الوفد المصرى هو المسئول عن تلك الأزمة ومضاعفاتها الخطيرة وكان قد ارسل عريضة شديدة اللهجة الى السلطان فؤاد ، كما أبلغ ممثلى الدول احتجاجه على الحالة كلها ملقيا التبعة على الانجليز المسئولين عن اسبابها . وهالت هذه الخطوة الجريئة رجال دار الحماية كما توقع الوفد ، ومن ثم أبرق السير تشتيهام الى حكومته مقترحا نفى سعد الى جزيرة مالطة ، موافق وزير الخارجية على ذلك . وعندئذ استدعى الجنرال واطسون (القائد العام) سعد وتسعة من أعضاء الوفد الى مركز القيادة العامة ، في ٦ مارس ١٩١٩ وأنذرهم ، وحذرهم من وضع مسألة الحماية موضع المناقشة ، أو اقامة العراقيل في سبيل تشكيل وزارة جديدة ، كما هددهم بقوانين الأحكام العرفية . وكان جواب الوفد إزاء تلك المظاهرة — ولم يمض عليها سوى عدة ساعات — برقية الى لويد جورج رئيس الوزارة البريطانية يبلغه فيها أنه لن يتأخر عن أداء واجبه مهما كلفه ذلك مطالبا بالاستقلال التام وعدم شرعية الحماية ، ملقيا التبعة في بقاء البلاد بلا وزارة « على

الذين وضعوا من هم أهل الوزارة في مركز حرج أمام ضمائهم وأمام مواطنيهم » ، ثم أخذ الوفد يترقب ما تهدده به القيادة العسكرية ، ولم يطل انتظاره ففي ٨ مارس سنة ١٩١٩ ألقى القبض على سعد زغلول وحيد الباسل واسماعيل صقلى ومحمد محمود وتم ترحيلهم الى مالطة . وكان هذا الاجراء بمثابة القارعة أو الشرارة التى فجرت مستودعا مليئا بالبارود ، فسرعان ما اشتعلت براجل حقد الشعب فى جميع أنحاء البلاد وانفجار الثورة العارمة : ثورة ١٩١٩ .

ثورة ١٩١٩ ودور الوفد :

كان اعتقال سعد وزملائه هو الشرارة التى انطلقت منها الثورة التى لم يسبق لها مثيل فى تاريخ البلاد ، حيث انطلقت المظاهرات وعمت الاضرابات من أقصاها الى أقصاها ، وشملت طوائف الشعب المصرى وطبقاته جميعا ، فتألف المسلمون والاقباط على السواء وقد اشترك فى هذه الثورة الطلبة والتلاميذ والعمال والفلاحون والتجار والمحامون وغيرهم من الطوائف ، كما اشترك فيها الأمراء والنبلاء والوزراء وكبار الملاك ، كما استجابت المرأة - ولا سيما فى المدن - للشعور الوطنى فطرحت الحجاب واشتركت فى المظاهرات وقدمت الاحتجاجات ، وقد وجدت فى تلك الثورة فرصة لاثبات وجودها فى المجتمع جنبا الى جنب مع الرجل - واشتعلت المدن بالمظاهرات الكرى والاضرابات ، فأضرب الموظفون والعمال من العمل والطلبة عن الدراسة ، وقطعت أسلاك البرق والتليفون واتلفت السكك الحديدية واقامت المتاريس وحفرت الخنادق واستخدمت الحجارة والأدوات الحادة وبعض الأسلحة النارية ضد قوات الاحتلال التى انتشرت فى جميع أنحاء البلاد والتى استخدمت بدورها كل وسائل القمع والتعذيب والارهاب من انذارات واستخدام الطائرات لحاية

السكك الحديدية ونشروا جنودهم يجوبون البلاد داخل سيارات مصفحة ومنع الناس من الخروج من منازلهم وأحرق الانجليز عشرات من القرى كما قتلوا الشيوخ والرجال والنساء . قصارى القول ان الاضطراب وصل الى درجة كبيرة وتفشت الفوضى في كل مكان ولم يبق لسلطة الحاكم الانجليزي أثر الا بمقدار نفوذه الشخصي فأدى هذا الى اعلان الجمهورية في المنيا وزفتى واسيوط . ورغم أن الثورة كانت ثورة سياسية هدفت الى طلب الاستقلال السياسى، الا أنها وفي المدينة الأخيرة بالذات — اسيوط — كانت تشير الى بوادر الثورة الاجتماعية السانجة من جانب بعض الافراد ، وذلك حينما حاول بعض الثائرين أشعال النار في غمارة محمود سليمان باشا والد محمد محمود أحد المنفيين في مالطة ، فلفت أحد المتظاهرين انظارهم الى أن العبارة ملك لمحمد محمود .. فأجاب متظاهر آخر بقوله « اسكت ، وهل وزع محمود باشا سليمان أرغفة العيش على الجائعين ؟ نحن طلاب قوت » .

هذه هي الملامح العامة لثورة ١٩١٩ فماذا كان موقف الوفد خلالها ؟ .

عقب القاء القبض على سعد ورفاقه اجتمع اعضاء الوفد الباقون ، وأرسلوا برقية احتجاج الى رئيس حكومة بريطانيا يعلنون فيها احتجاجهم على الاعتقال ويقررون بأنهم ماضون في خطتهم للدفاع بكل الطرق المشروعة عن قضية مصر ، كما أرسلوا برقيات أخرى بهذا المعنى الى وكلاء الدول الأجنبية ، كما وجهوا كتابا الى السلطان فؤاد يطلبون منه الوقوف في جانب الشعب ويلقون تبعة فشل تاليف الوزارة على السلطة العسكرية .. ومن ناحية أخرى استمر الوفد يمارس نشاطه الوطنى فيستقبل في « بيت الأمة » ، ويرسل الوفود الى دور معتمدى الدول بالاحتجاجات والعرائض

كما يرسل المبعوثين الى جميع أنحاء مصر لاعلان أن الوقت قد حان
لاظهار مشاعر المصريين .

لكن السؤال الذي يطرح نفسه : هل كان الوفد يتوقع الثورة
من الشعب وقد القى القبض على الزعيم ورفاقه ؟ ثم ما هو مفهوم
الثورة لدى قادته آنذاك ؟ .. يبدو أن فكرة قيام الثورة لم تكن
واضحة أو متوقعة في أذهان الوفد أو بالدقة بعض أعضائه ..
ويهم الباحث تأكيد هذا المعنى لأنه ظل يسود الوفد على امتداد
تاريخه وحتى سقوطه وأنهياره في عام ١٩٥٢ ، ولا سيما حينما
أصبحت تبشير الثورتين السياسية والاجتماعية تنبئ بها النذر
ودانت قطائفها في عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ إبان حكومته الأخيرة .
كانت ثورة الشعب غير متوقعة لدى الوفد في عام ١٩١٩ ، إذ أن
سعد نفسه كان يرى أن الثورة عمل شاق على بلد أعزل مرهق
بالأعباء مشحون بالجند والسلاح والأرصاء ، وأنها إذا وقعت
فشعور الناس بالاختناق والتهاشم المتنفس للجهر بالأمم المكبوتة
كاف لانفجارها والاستيئاس فيها . حقيقة أن زملاء سعد في المنفى
لم يكونوا على نفس رايه ، فنجد أن حمد الباسل ومحمد محمود
— باعتبار أن الأول زعيم قبيلة بدوية والثاني صاحب عصبية في
الصعيد — كانا يرجحان قيام الثورة وأن لم يتفقا على النتيجة ..
لكننا نجد — من ناحية أخرى — أن عبد العزيز فهمي أحد أعضاء
الوفد مطلق السراح — يثور على الطلبة وينتهرهم وينصّحهم بالهدوء
قائلا لهم ما معناه « ان المسألة ليست لعب أطفال .. دعونا نعمل
في هدوء ولا تزيدوا نار الغضب اشتعالا عند القوم » وذلك حينما
خطر لفريق من الطلبة الاستئناس برأى الوفد في التظاهر أو عدمه .
ومن ناحية أخرى نلاحظ أن أحداث الثورة كانت تتم بدون تدبير الوفد
بل وبدون علم سابق منه فقد تآلفت اللجان الثورية والتنظيمات
السرية تلقائيا خلال الثورة دون أن تكون بوحي مباشر من الوفد

لكن الانصاف يقضى أن نقرر أن الوفد كان يعتبر مسئولا بل ومشاركا —ولو عن طريق غير مباشر— فى تلك الاحداث ويبدو أن هذه الصفة لازمت الوفد إذ كان يغض الطرف بل ويشجع عناصر الثورة من طرف خفى وفى نفس الوقت — ولاعتبارات خاصة — يهاجم تلك العناصر على المستوى الرسمى والحكومى . . كان هذا شأن الوفد فى تلك الفترة وما تلاها من فترات حكمه كما سيتضح لدينا فى خلال دراستنا . . لكنه وعلى أى حال يمكن القول أن زمام الاحداث فى الثورة كان قد انفلت من يد الوفد فانتقل الى أيدي العناصر المتطرفة غير المسئولة . فحوادث الأقاليم قد تمت بغير احياء ولا تدبير إذ لم يكن للوفد حينئذ لجان تقوم بتنفيذ خطة مرسومة فى جميع الأقاليم . الا أن تلك الاحداث لا شك أعطت دفعة قوية للوفد فقد كانت دليلا لا ينقض على أن التوكيل الذى أعطاه الشعب له — وقد كان سوريا — قد أصبح حقيقة ملموسة ، وأصبح الشعب هو الأصل والوفد هو الوكيل .

ويبدو أن بريطانيا وقد رأت مدى استفحال الاحداث وانتشار الثورة فى كل مكان ولم يعد أمامها سوى أحد حلين : أما الاستمرار فى سياسة العنف والقمع ، وأما الافراج عن سعد وصحبه وتمكينهم من السفر لحضور مؤتمر الصلح — فمهدت للحل الثانى بالتدريج مرغبت أولا فى الاستعانة بالوفد لاطفاء نيران الثورة . الا ان الوفد أعلن عدم مسئوليته عن هذه الاضطرابات وأن الوسيلة الوحيدة لتهدئة خواطر المصريين هى تأليف وزارة يرضى عنها الشعب . ثم قدم الوفد تقريرا مفصلا بمطالبه السياسية الى الجنرال اللنبى فى ٣٠ مارس . ويبدو أن تعيين اللنبى كان جزءا من خطة التمهيد التى اتبعتها بريطانيا للافراج عن سعد وصحبه ، فقد استدعى أعضاء الوفد — للمرة الثانية — ومعهم أعضاء وزارة رشدى وتباحث معهم فى كيفية عودة الأمور الى طبيعتها ، فطلبوا السماح بالافراج

عن سعد وصحبه ، كما طلبوا السماح لأعضاء الوفد بالسفر الى الخارج ولو بضيفتهم الشخصية لا الرسمية ووافق اللبى فاقترح على حكومته ذلك ، ووافقت الحكومة البريطانية بعد أن اتخذت عدتها لعرقلة خطة الوفد ولكى يرفض المؤتمر سماع مطالب مصر . ففى ٧ أبريل اذاع اللبى بيانا أعلن فيه أنه « لم يبق حجر على السفر وأن جميع المصريين الذين يريدون مباحرة البلاد يكون لهم مطلق الحرية » وأن « كلا من سعد زغلول باشا واسماعيل صدقى باشا وحمد الباسل باشا ومحمد محمود باشا يطلقون من الاعتقال ويكون لهم كذلك حق السفر . »

ولما كانت خطة الوفد تنحصر فى المطالبة بالاستقلال بطريق المفاوضات مع انجلترا أو عن طريق عرض القضية امام مؤتمر الصلح ، كذلك كانت الوسيلة الطبيعية السفر الى الخارج ومحاولة طرق الأبواب هنا وهناك . ومن ثم سافر سعد وأصحابه ومن انضم اليهم من أعضاء الوفد الى باريس ، وفى نفس الوقت تالفت فى القاهرة لجنة مركزية كبرى تنوب عن الوفد فى غيابه وتتولى انشاء اللجان فى الاقاليم ، كما نشطت حركة جمع التبرعات لتعزيز جهوده بالمال .

جهود الوفد فى الخارج :

غادر الوفد البلاد فى ١١ أبريل ١٩١٩ واتخذ له هيئة سكرتارية ، وفور وصوله فرنسا فى ١٩ أبريل ألف لنفسه عدة لجان : للمالية وللنشر وللحفلات . وقام مصطفى النحاس بمهام السكرتارية بدون الجلسات وما يدور فيها من المناقشات والقرارات . ويبدو أن الوفد كان يحسن الظن واتقا فى تنفيذ خطته معلقا الامل بالدعوة الولسنية وما نادى به من حق تقرير المصير . . الا أنه سرعان ما تبين أنه كان مسرفا فى التفاعل ، إذ استطاعت

انجلترا الحصول على اعتراف الدول بالحماية البريطانية على مصر ، ولم تكذ اقدمه تطاً باريس حتى فوجيء بالصدمة الأولى وذلك حينما اعترف ولسون نفسه بالحماية فخابت آمال الوفد بهذا الاعتراف الذى اذاعته بريطانيا وتعمدت أن تصدم به الوفد ليفت فى عضده .. وتحققت مقاصد بريطانيا اذ اعتقد سعد ان العمل فى أوربا لا يجدى وأن تركيز العمل فى مصر أجدى والزم ، كما كانت الصدمة فى نفوس بعض زملائه افدح ، فمنهم من كان قد دخل الوفد على تردد وريب فى سلامة العاقبة ، ومنهم من كان يؤثر اللجوء الى الحكومة البريطانية مؤمنا فى قرارة نفسه باستحالة الغلبة عليها ، ويصور سعد زغلول مشاعره حينذاك لمحمد كامل سليم فيقول « لقد تعمد الانجليز ان يصدموا الوفد باعتراف ولسون بالحماية يوم وصولنا املا فى أن تتزعزع ثقتنا فى انفسنا وفى النجاح . وما كان تبريرهم فى الافراج عنا ثم استقبالنا فى باريس بهذه الصدمة الا كتدبير السجان الذى يطلق أسيره ثم يرصد له على أبواب السجن من يدهمه ويغتاله ليحقيق به الكيد فى ساعة الفرح والاستئثار بالخلاص » . اما موقف أعضاء الوفد — كما يذكر كامل سليم — فقد انقسموا فى مدى الشعور بالصدمة ، فقد يؤس بعضهم ياسا تاما من جدوى البقاء فى باريس والسعى للاستقلال وآثروا العودة الى مصر طلبا للسلامة متظاهرين بأن العمل فى مصر أجدى وانفع . ورأى بعض الأعضاء ضرورة الاتصال بالحكومة البريطانية ولاسيما أن مؤتمر الصلح فى قبضة يدها وأن ولسون ذيل للويد جورج .. ومنهم من رأى أن المناقشة الدولية من شأنها أن تحمل الحكومة البريطانية على الاصفاء لمطالب الوفد .

وكالات تحدث ازمة بين أعضاء الوفد فى موقفهم ازاء صدمة ولسون ، ثم وافقوا . أخيرا على البقاء فى باريس لاستمرار الجهاد فى خدمة قضية البلاد . الا أنه سرعان ما تبين أنه لا جدوى من

البقاء في باريس بجوار مؤتمر الصلح الذي ظل الوفد قرابة الثلاثة أشهر دون أن يتمكن رجاله من الاتصال به أو بأعضائه خارج الاجتماعات . ودب اليأس من جديد في نفوس الوفد . واعتقد أن مهمته قد انتهت . فصوب وجهه شطر الولايات المتحدة وأرسل بعثة محمد محمود إليها ففشلت هي الأخرى في مهمتها ... وأصبح ماثلاً أمام الوفد أن مهمته قد انتهت في باريس — كما قيل في جلسة ٢٦ مايو ١٩١٩ — وأن عمله أصبح لا يعدو مجرد تنظيم الهزيمة . ولذلك اتجه نحو ميدان المعركة في مصر حيث كانت لجنة ملنر .

الوفد ولجنة ملنر :

وكانت انجلترا قد أرسلت هذه اللجنة برئاسة اللورد الفرد ملنر ، وذلك بحجة التحقيق في أسباب الثورة المصرية وأعمال العنف التي صاحبها ، وكان ذلك وفقاً لتحقيق الشرط الثاني من السياسة التي كلف اللنبي بتنفيذها أي « استمرار الحماية على أساس وطيء مشروع » ووصلت اللجنة إلى مصر في ١٩ ديسمبر ١٩١٩ مقبولة بمقاطعة تامة من جميع طوائف الشعب . وكان السلطان فؤاد ووزراؤه هم المصريين الوحيديين الذين اتصلوا بها ولكن في تحفظ .

وقد حاول البعض تجريد الوفد ولجنته المركزية من فكرة المقاطعة ، إلا أن البعض قد أثبت عكس ذلك فأوضح أن تلك الفكرة كانت قد بحثت بين لجنة الوفد المركزية في القاهرة والوفد في باريس وأن سعدا كان يحبذها وأن عبد الرحمن فهمي فهو صاحبها ... الخ . ومهما يكن من أمر الفكرة — فإن اللجنة المركزية للوفد هي التي قامت بتنظيم المقاطعة وتنفيذها فأصدرت البيانات لمقاطعتها وألقت اللجنة بعدلى ورشدي وثروت وجبرت محادثات بينها وبينهم وكان سعد زائلياً عن تلك المحادثات ثم

حدثت عدة اتصالات ورسائل بين الوفد ولجنته المركزية بشأن هذه المحادثات وبين الوزراء الثلاثة واللجنة المركزية .

ويبدو أن الفشل الذي منى به الوفد في باريس جعله لا يمانع في قيام اتصال بينه وبين لجنة ملتر بعد عودتها الى لندن . وكان عدلى قد ظهر على المسرح فدارت بينه وبين سعد عدة رسائل حول التمهيد لقبول الاتصال بين اللجنة والوفد — وطلب عدلى وثروت ورشدى عودة الوفد الى مصر لمفاوضة ملتر ، وانتهت المداوالت بارسال على ماهر الى باريس حاملا معه وجهتى نظر الفريقين في رسالتين . . ورفض الوفد العودة . . ويبدو ان الوفد كان مختلفا ازاء هذا الموقف . مما ادى الى كثير من المناقشات واختلافات وجهات النظر وانقسام الوفد الى معسكرين متعارضين .

واخيرا تم الاتفاق على قيام الاتصال بين الوفد واللجنة في لندن ، فتوجه الوفد الى لندن وبدأت المفاوضات بينهما . وكان لعدلى يكن دور بارز فيها فهو الذى فتح بابها كما كان واسطة التعارف بين سعد وملتر . وعقد مشروع اتفاق بين ملتر وزغلول ، عرضه الاخير على الامة ببيان ذكر فيه انه رغم اعتقاده بأن المشروع غير واف بالمطالب المصرية الا انه يشتمل على مزايا لا يستهان بها ، وان زملاءه في المفاوضة قبلوه باعتبار تغير الظروف الدولية . . . الخ . وعرض المشروع على الامة فانقسمت الآراء ازاءه ، البعض — كالحزب الوطنى — يرفضه ، بينما قبله البعض الآخر ، وكان الاتجاه العام يميل الى قبوله بعد تعديله على اساس « تحفظات » .

ورفضت لجنة ملتر هذه التحفظات ، فتمسك الوفد بها . . فتوقلت المفاوضات وعاد أعضاء الوفد الى باريس لتتشب بينهم الخلافات من جديد وبصورة حادة .

وأخيرا ارتأت بريطانيا باتفاق مع السلطان مؤاد استئناف المفاوضات ، وكان عدلى هو المرشح لإجرائها بعد ما ثبت من تعاونه مع لجنة ملنر . فعرضت الوزارة على عدلى فقبلها وكان هدفه المباشر استئناف المفاوضات .

وزارة عدلى وموقف الوفد منها :

بارك الوفد تأليف « وزارة الثقة » كما أطلق عليها ودعا إليها ، وبادر عدلى من ناحيته فعرض على سعد الاشتراك في المفاوضات ، فكان الانقسام والانشقاق بين عدلى وسعد من ناحية وسعد وأعضاء الوفد من ناحية أخرى .

فقد عاد سعد الى مصر في أبريل ١٩٢١ واستقبلته الأمة استقبالا الأبطال وبدأت محادثاته مع عدلى بصدد اشتراك الوفد في المفاوضات الرسمية لعقد معاهدة مع إنجلترا . فوضع سعد شروطه للاشتراك فيها . فحدث خلاف جوهرى حول شرط الرئاسة وأغلبية المفاوضين (الشرط الرابع) ، ذلك أن كلا من سعد وعدلى تمسك بالرئاسة لوفد المفاوضات ، وكان لكل منهما حججه في هذا التمسك . وتفاقم الخلاف وأدى الى انقسام الأمة بينهما والواقع أن جذور هذا الخلاف كانت أعمق من مجرد الاختلاف على رئاسة وفد المفاوضات . ذلك أن شخصية كل منهما وصفاته كانت تخطف عن شخصية الآخر وصفاته . فبينما كان عدلى أوتوقراطى النزعة لا يتأثر كثيرا ببيول الراى العام ، نجد سعدا الصبق بالجواهر وبالتنظيمات السرية والعلنية التى نبعت من الشعب ، فانه آمن ايمانا شديدا بالتوكيل الذى أعطته الأمة للوفد واعتبر نفسه زعيما لها وفسر كل شئ فى ضوء هذه الزعامة .

وظلت معركة المهاترة محتدمة بين الوزارة وسعد ما يقرب من الشهرين انقسمت الأمة خلالها الى سعديين وعدليين . ولما كان

سعد اقرب الى قلوب الجماهير فقد كسب المعركة ، ولا عجب في ذلك فقد اتسم سعد بشخصيته الطاغية وابائه الريفى العريض وثقة بالنفس لا حد لها . فكتب له التاريخ — كما يذكر استاذنا الدكتور احمد عبد الرحيم مصطفى ويحق — أنه اقوى من استطاع ان يهز مشاعر المصريين والشرقيين على وجه العموم في الصدر الاول من القرن العشرين .

وبرغم هذه الحقيقة فانه لا شك أن سعدا كان مسرفا في الخصومة لا يتحرز في رمى خصومه بشتى الاتهامات . ولما كان هو معبود الجماهير وشيخ ساسة مصر لجيل كامل فبإمكاننا ان نحمله مسئولية قدر كبير من شوائب السياسة المصرية . ويبدو اسراف سعد في الخصومة في تماديه ضد عدلى الذى كان يباشر المفاوضات فى لندن ، وذلك حينما أرسل مكرم عبيد وحامد محمود الى لندن لنشر الدعاية فى صحفها ضد المفاوضين المصريين وتزويد أعضاء مجلس العموم واللوردات بمعلومات تخرج مركز عدلى بقصد اثارها فى المناقشات البرلمانية وغير ذلك من التصرفات . ويبدو أن الوفد كان يعتبر نفسه الممثل الوحيد للشعب وان أى مفاوضات لا يشارك فيها لا يرضى عنها ولا تلزم الشعب المصرى . وسوف تؤكد لنا الاحداث ذلك على امتداد تاريخ الوفد ، اذ سنجده يتخذ نفس الموقف فى عام ١٩٢٨ ثم فى عام ١٩٤٧ أبان وزارتى محمد محمود والنقراشى وغيرهما .

وكان من الطبيعى فى وسط هذه الظروف التى أحاطت بعدلى ان تفشل مفاوضاته مع كيرزون (وزير خارجية انجلترا) . واصبح واضحا لدى الانجليز أن سعدا سيقف حجر عثرة فى طريق انجاح أية مفاوضات أو عقد أية معاهدة ، ومن ثم رأت انجلترا ضرورة ابعاده اذا ما اريد « للمعتدلين » أى بعدلى وزملاؤه تصدر وتهيئة

الجو لخطوات جديدة تتخذ من جانب انجلترا . ذلك أنها كانت بصدد اصدار تصريح من طرف واحد تسلم فيه ببعض مطالب مصر ولا سيما وأنها كانت قد أعلنت رسميا أن الحماية علاقة غير مرضية بين البلدين . وكان عدلى لا يمانع في اصدار هذا التصريح باعتباره عاملا في تهديد الطريق لفناهم أوسع في المستقبل . الا ان عدلى من ناحية أخرى كان يرفض فكرة نفى سعد حتى لا يتهم بأنه هو الذى دبره ، لذلك فقد استقال حين أصبح واضحا له ان انجلترا مصممة على هذا النفى قبل اصدار التصريح بالاضافة الى فشل مفاوضاته مع كيرزون .

النفى الثانى لسعد ونتائجه :

كان سعد قد نشر نداء الى الامة دعاهما فيه الى مواصلة الجهاد وأن ترفع شعار « الاستقلال التام او الموت الزؤام » . كما دعا الى اجتماع بنادى سيروس للنظر فى الأحوال الحاضرة « فتابذت السلطات العسكرية البريطانية هذه الدعوة ذريعة لاعتقاله » ومهدت لذلك بأن أنذرتة فى ٢٢ ديسمبر ١٩٢١ بعدم اللقاء خطب وعدم حضور اجتماعات عامة او كتابة فى الصحف . . . الخ كما أمرته بمغادرة القاهرة والاقامة فى الريف ، كما أصدرت امرها الى كل من : فتح الله بركات — عاطف بركات — مصطفى النحاس — صادق حنين — مكرم عبيد — جعفرى فخري — سينوت حنا — أمين عز العرب بنفس الاجراء . وكان جواب سعد الرفض قائلا « ان للقوة أن تفعل بنا ما تشاء » وكذلك رفض زملاؤه . فاعتقلوا جميعا فى ٢٣ ديسمبر ، ونفوا الى جزائر سيثل كما أصدر الجنرال اللبني أمرا عسكريا بامتناع البنوك والافراد عن صرف أى مبلغ مودع باسم سعد أو أحد أعضاء الوفد الا باذن كتابى منه . واحتج الوفد على هذا الاعتقال كما قامت مظاهرات الاحتجاج فى جميع المدن منادية بمقاطعة التجارة الانجليزية .

أما عدلى فقد بادر في نفس اليوم (٢٣ ديسمبر) الى استعجال قبول استقالته حتى لا يتحمل مسئولية اعتقال سعد وصحبه .

عقب نفى سعد وزملاؤه الخمسة برزت دعوة الى توحيد الصفوف كان من اثرها ان التأم شمل الوفد الذي كان قد تمزق ، حيث عاد اعضاؤه الذين كانوا قد انشقوا عليه الى حظيرة الوفد من جديد وهم : محمد محمود ، عبد العزيز فهمي ، حمد الباسل ، أحمد لطفى السيد ، حافظ عفيفي عبد اللطيف المكباتي ، محمد على علوبة ، جورج خياط . وانضموا الى الاعضاء الذين بقوا مع سعد ولم يعتقلوا هم : واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، على ماهر ، واجتمعوا جميعا في بيت الأمة في ٢٨ ديسمبر واصدروا بيانا مشتركا أعلنوا فيه توحيد كلمتهم وجهودهم ، ودعوا الأمة الى العمل لاستقلال البلاد ، كما وجهوا فيه التحية الى سعد وأصحابه في المنفى . ثم ضم الوفد الى أعضائه في يناير وفبراير ١٩٢٢ كلا من على الشمس ، وعلوى الجزار ، وممراد الشريمى ، ومرقس حنا ، وعبد القادر الجمال . ويبدو أن مسألة اختيار هؤلاء الأعضاء الجدد قد أثارت خلافا في صفوف الوفد ، فاستقال عبد العزيز فهمي في يناير ١٩٢٢ وتبعه زملاؤه : أحمد لطفى السيد ، محمد محمود ، محمد على علوبة ، عبد اللطيف المكباتي ، حافظ عفيفي ، حيث انقطعوا جميعا عن الوفد ثم انفصلوا عنه . وسرعان ما أدرك الجمهور نبا هذا الانفصال حينها أصدر الوفد نداءه الخاص بالمقاومة السلبية خلوا من توقيعات هؤلاء الأعضاء . . وكانت فكرة المقاومة السلبية قد خطرت في الأذهان كسلاح في وجه السياسة البريطانية لمعمل الوفد على تنظيمها فأصدر قرارا في ٢٣ يناير ١٩٢٢ بذلك التنظيم وقسمها الى نوعين : ١ — عدم التعاون ٢ — المقاطعة . . أما عدم التعاون فيشمل علاقات الأفراد وقطع العلاقات الاجتماعية مع الانجليز حتى يشعروا بعزلتهم عن جميع

عناصر الامة .. وكذلك عدم التعاون السياسى ويتضمن امتناع السياسيين المصريين عن تشكيل الوزارة طالما ان السياسة الحاضرة قائمة .. الخ ، اما المقاطعة فتشمل مقاطعة التجارة والبنوك والسفن والشركات الانجليزية ... الخ . وقد اثار قرار الوفد بالمقاومة السلبية السلطات العسكرية البريطانية فاعتقلت الاعضاء الذين وقعوا عليه (فى ٢٥ يناير) وسجنتهم فى قسمر النيل .

وعلى اثر اعتقال هؤلاء الاعضاء تالفت هيئة وفد جديدة من كل من : المصرى السعدى بك ، السيد حسين القصبى ، الشيخ مصطفى القاياتى ، سلامة بك ميخائيل ، مخرى بك عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، ثم اصدروا نداء الى الامة بالاستمرار فى الجهاد .

وتتابعت الأحداث بعد ذلك ، وقد أفسح نفى سعد وأصحابه المجال لهذا التتابع ، فانه عقب تقديم على استقالة وزارته وقبولها كما اشرنا ، ظلت البلاد بدون وزارة جديدة لمدة تزيد عن شهرين حدثت خلالها عدة مفاوضات بين السلطات البريطانية وعبد الخالق ثروت باشا لتأليف وزارة جديدة اشترط فيها ثروت عدة شروط لقبول تأليفها وبعد تردد من جانب الانجليز انتهت مباحثاتهم الى قبول تلك الشروط ، وصدر تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . وبمقتضاه أعلنت انجلترا أن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الاحتفاظ لنفسها — وبصورة مطلقة — بأمور أربعة حتى يتم الاتفاق بشأنها . وعرفت باسم التحفظات الأربعة الا انه على أى حال قد اجتازت مصر بمقتضاه طورا جديدا من اطوار حياتها السياسية ، وقد دلت الحوادث فيما بعد على أنه ساعد مصر على الدخول فى المفاوضات ، كما اناج للوزارة أن تبدأ عهدا

جديداً وأن تضع لنفسها دستورا .. فقد ألف عبد الخالق ثروت الوزارة الجديدة في أول مارس ١٩٢٢ ، ونودي بالسلطان فؤاد ملكاً على مصر (١٥ مارس) ، وتألقت لجنة الثلاثين لوضع مشروع الدستور وقانون الانتخابات (٣ أبريل) ولم تكن هذه اللجنة تمثل الاتجاهات الشعبية رغم احتوائها على بعض أعضاء الجمعية التشريعية ، وبعض رجال الفكر والقانون وذوى الرأى ورجال الدين والأعيان والتجار ، وقد قاطع الوفد هذه اللجنة فلم يقبل الاشتراك في عضويتها . كما دأب على الاستمرار في موقفه العدائى الصريح أزاء الوزارة الجديدة والتصريح الذى مهد لقيامها ، كل هذا بالإضافة الى وجود سعد فى المنفى جعل الطريق أمام وزارة ثروت محفوفاً بالأخطار مليئاً بالعقبات والأشواك ، فتعددت حوادث اغتيال البريطانيين مما أدى الى احتجاج حكومتهم ومن ناحية أخرى اتخذت الوزارة أساليب القمع والاضطهاد وسيلة لحكمها فاضطهدت الوفد وأصدرت تعليماتها الى الصحف بعدم ذكر اسم سعد وزملائه المنفيين فى مقالاتها أو آرائها ، ثم زاد الطين بلة حينما اعتقلت السلطة العسكرية البريطانية أعضاء الوفد فى ٢٥ يولية وقدمتهم للمحاكمة العسكرية فى أغسطس ١٩٢٢ بتهمة الحض على كراهية واحتقار الحكومة القائمة وكراهية نظام الحكم ويشير علوى الجزار (*) فى مذكراته الى ملابسات الاعتقال والمحاكمة فيقول « ... ولما مرض سعد فى منفاه حملنا الانجليز عاقبة هذه الحالة وأذعنا نداء فى سنة ١٩٢٢ حرضنا فيها الشعب على الثورة ، وقد وقعت ومعى المغفور لهم « حمد الباسل ، ويصا واصف ، جورج خياط ، مراد الشريعى،

(*) مذكرات خاصة عثرنا عليها فى مكتبته الخاصة بمنزله الكائن بدناصور - محافظة المنوفية - وقد سمع لنا نجله الأستاذ سيد الجزار بالاطلاع عليها ، كما عثرنا على بعض الأوراق والمنشورات الانتخابية التى كان يوجهها الى أبناء دائرته بشبين الكوم أثناء المعارك الانتخابية ويسرد فيها جهوده فى صدر الحركة الوطنية وما بعدها .

واصف غالى ، مرقص حنا « فأصدرت السلطة أمرا عسكريا بالقبض علينا وقدمتنا للمحاكمة العسكرية فى أغسطس ١٩٢٢ بتهمة التحريض على كراهية واحتقار الحكومة ونظام الحكم ، ولما وصلنا قرار الاتهام أجمعنا على عدم الدفاع عن أنفسنا ، وأعلننا المحكمة العسكرية بذلك بحجة واضحة هى أن مصر المستقلة ليس للانجليز أن يحاكموا أبناءها) وفى ١٤ أغسطس ١٩٢٢ — وكان يوافق يوم العيد — أبلغنا فى المعتقل نص الحكم ، فإذا هو حكم بأعدامنا . وإذا بهتأقنا يعلو (تحيا مصر) ، وإذا بالقائد يخبرنا أنه قد عدل الحكم الى السجن سبعة أعوام وغرامة قدرها خمسة آلاف جنيه لكل منا عدا مصاريف المحكمة ، ونقلنا الى سجن المنشية ولبسنا ثياب المجرمين الزرقاء ، وأقمنا بالزناينة ستة وثلاثون يوما نقلنا بعدها الى مستشفى السجن ولبثنا فيه خمسة أشهر ومنه ذهبنا الى معتقل الماظه ومكثنا فيه خمسة أشهر أخرى ، ثم أرغمت حوادث الأمة الانجليز بعدها على الافراج عنا ... الخ » ، وقد استرعت هذه المحاكمة أنظار الأمة ، وكانت محاكمة شاذة مما أخرج مركز الوزارة لأنها جعلتها فى حى السلطة العسكرية البريطانية ، وقد وقف المتهمون فى هذه القضية — كما يذكر الرافعى — موقفا مشرفا فعلموا بعدم اختصاص المحكمة بنظر قضيتهم ورفضوا الاعتراف باختصاصها كما رفضوا مناقشة الشهود أو الدفاع عن أنفسهم ... الخ ولم تكف السلطة العسكرية باعتقال ومحاكمة أعضاء الوفد المشار اليهم بل الحققت بذلك باعتقال عبد الرحمن فهمى بك (سكرتير اللجنة المركزية الوفدية) ، الشيخ مصطفى فهمى ، فخرى بك عبد النور ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، الدكتور نجيب اسكندر ، الأستاذ محمد نجيب الغرابلى ، الدكتور محبوب ثابت ، عبد الستار بك الباسل ، الأستاذ حسن يسى ... وغيرهم ، وغضت الوزارة الطرف عن كل هذه التصرفات فكان ذلك من المآخذ عليها . وعقب حركة الاعتقالات الجماعية

الوفدية تألفت هيئة جديدة للوفد من : المصرى بك السعدى ،
والسيد حسين القصبى ، والاستاذ محمد نجيب الغرابلى ،
والامير الاى محمود حلمى اسماعيل بك ، والاستاذ راغب اسكندر ،
وسلامة بك ميخائيل ، والاستاذ الببلى .

وتتابعت الاحداث مرة اخرى وكان أبرزها تأسيس حزب
الاحرار الدستوريين فى أكتوبر ١٩٢٢ من الأعضاء المنشقين على
الوفد وأعضاء لجنة الدستور وغيرهم من أعداء الوفد المخالفين
لسعد ، ولذلك فقد حمل منذ تأليفه طابع العداء له كما سنشير
الى ذلك فى موضع آخر ، وتلا ذلك سقوط وزارة ثروت (٢٩ نوفمبر
١٩٢٢) لتخلفها وزارة برئاسة محمد توفيق نسيم الذى قام آنذاك
بدور للتقارب بين الوفد والقصر باعتبار أن كلاهما كان يضرر العداء
ضد وزارة ثروت التى كانت تستمد تأييدها من المندوب السامى
وكان لهذا التقارب أثره فى استقالة ثروت . فكان من الطبيعى وقد
تولى نسيم رئاسة الوزارة أن يستمر على التقرب من الوفد
واسترضائه لا سيما وأنه كان يهدف الى تعديل الدستور وتوسيع
حقوق الملك ، فكانت وسيلته لذلك هى إرضاء حزب الاكثرية كى
يوافق على التعديل المنشود وبالتالي لا يعترض الانجليز عليه ،
ولذلك فقد أكثر من دعوة الوفد الى القصر الملكى والى الصلاة
فى المساجد التى يحضرها الملك أيام الجمعة ، كما كتب ردا على
مذكرة اللبى التى احتج فيها على حوادث الاعتداء السياسى بقول
له فيه أن تكرارها يعتبر « رد فعل ضد سياسة لا تراعى عواطف
الاكثرية » ثم ينهى على الحكومة البريطانية عدم اتصالها بممثلى
الاكثرية المصرية ، واتفاقهما « مع اقلية لا تأثير لها حقيقة فى الامة .

ورغم هذا التقارب المصطنع مع الوفد فقد فشلت الوزارة
النسبمية فى إرضاء الامة ، حيث أنها لم تفعل شيئا فى المطالب
القومية ، ولم تبت فى مسألة المنفيين والمعتقلين كما كان منتظرا منها
وبقى سعد زغلول وصحبه فى منفاهم كما حاولت مسح الدستور

وتشويهه ولم تبذل أى مسعى لتمثيل مصر فى مؤتمر لوزان . وحينما أدرك الوفد ذلك أذاع بياناً فى ٢٠ يناير ١٩٢٣ نعى فيه على الوزارة التزامها خطة الصمت أزاء مصالح البلاد المعطلة « فلا مثلت مصر فى مؤتمر لوزان تمثيلاً شعبياً ، ولا ألغيت الأحكام العرفية . ولا عاد الوكلاء المنفيون ولا أطلق سراح الزعماء المسجونون ... الخ البيان » واتبع الوفد هذا البيان ببيانات أخرى تحمل نفس المعنى ... وسرعان ما تهاوت الوزارة النفسية تحت مطرقة الانجليز وبسبب أزمة نصوص السودان التى وردت فى الدستور ، فقدم توفيق نسيم استقالته فى ٥ فبراير ١٩٢٣ . . ومرت بالوفد وبالبلاد حالة من الضغط والاضطراب .

ذلك أنه عقب تقديم نسيم استقالة وزارته وفى جو مضطرب استدعى الملك عدلى باشا (رئيس الأحرار الدستوريين آنذاك) لتكليفه بتشكيل الوزارة ، لكنه اشترط عدة شروط منها أن يعلن الوفد تأييده له ، فأحجم الوفد عن هذا التأييد وأبدى اعتراضه الشديد على عودته الى الحكم ، وأصدر فى ٢٠ فبراير ١٩٢٣ نداء يعترض فيه على تدخل الانجليز فى تشكيل الوزارة ، كما أهاب بالشعب لتقوية صفوفه ومثابرتة على الجهاد . واعتبرت السلطات العسكرية البريطانية هذا النداء بمثابة تحريض للشعب على الاستمرار فى القيام بالاضطرابات ، ومن ثم سارعت فى نفس اليوم الذى أصدر فيه الوفد نداءه المشار اليه فأغلقت بيت الأمة ، كما استدعت أعضاء الوفد وأنفرتهم وحملتهم مسئولية قتل أى انجليزى ، فاحتج الأعضاء على هذا الاجراء التعسفى وقرروا متابعة اجتماعهم فى منزل المصرى بك (بالمنيرة) . وفى نفس الوقت اعتقلت بعض العناصر الوفدية الوطنية منهم : الدكتور محبوب ثابت ، وعبد الستار الباسل بك ، الاستاذ محمود بسيونى ، الاستاذ محمد كامل حسين ، حسن يس . . . وغيرهم . . ورغم تلك الاجراءات فان حوادث الاعتداءات على الجنود الانجليز لم تتوقف ،

فاعتقلت السلطة العسكرية في أوائل مارس ١٩٢٣ أعضاء الوفد .
ولما كان هؤلاء يمثلون هيئة الوفد الثالثة » (أو الطبعة الثالثة على
حد تعبير الاستاذ غنام) فسرعان ما تألفت الهيئة الرابعة من :
حسن حسيب باشا ، على الشمس باشا ، سلامة بك ميخائيل ،
حسين هلال بك ، مصطفى بكير بك ، ابراهيم راتب بك ، عطا
عفيفي بك ، الاستاذ عبد الحليم الببلي ، ثم أصدروا بياناً الى الأمة
بالمثابرة على الجهاد .

والواقع ان الباحث في الظروف والملابسات التي كانت تتألف
فيها هيئات الوفد بالسرعة التي كان يتم بها هذا التأليف وما يحمله
من الاصرار على التحدى ومواجهة الصعاب . كل ذلك — وعلى
النحو الذى سلف — يلزم الباحث أن يقرر ويؤكد ثورية الوفد
المستمدة من ثورية الشعب في تلك الفترة الحرجة والمضطربة في
تاريخها معاً . فان تعقب السطحات الانجليزية للوفد — هيئة
بعد هيئة — بالنفي والاعتقال والتشريد كان كفيلاً باضعاف الامل
بل بالقضاء عليه في قيام هيئة جديدة ، ولا سيما عقب اعتقال أعضاء
الهيئة الثالثة ، وسعد زغلول نفسه يعترف بذلك فيقول في إحدى
خطبه على اثر عودته من المنفى : « .. كدت بعد اعتقال الوفد
الثالث ان يضعف املى في أن يتقدم وفد رابع ، ولكن ما لبثت ان
أتت لى الأنباء بتأليف الوفد ، فأكبرت هذه المهمة ، لأن ذلك الوقت
كان عصياً ، وكان يعتقد خصوصاً أنه لن يتقدم أحد ليخلف من
كان مسجوناً ، ولكن حسيب باشا وزملاؤه خيبروا اعتقادهم
... الخ » . على أى حال كانت ثورة ١٩١٩ مازالت في تصورها
تنفخ في روح الشعب والوفد ..

ثم نعود الى متابعة الأحداث لنذكر ان عدلى فشل في تأليف
وزارة ، وظلت البلاد بدون وزارة مدة تزيد على الشهر عانت فيها
وعانى الوفد معها سياط الانجليز واجراءاتهم الشاذة ، وكان

الرأى العام مضطربا قلقلنا على مصير البلاد والدستور الذى كانت تحوطه المؤامرات للعبث به وتأخير صدوره ، وأخيرا وفى ١٥ مارس ١٩٢٣ عهد الملك الى يحيى ابراهيم باشا بتأليف وزاره جديده .. وكانت سياسة هذه الوزارة استمرارا لسياسة وزارة نسيم من حيث الانتقاص من احكام الدستور ومسحة وحذف بعض نصوصه .. الخ ، ومن ثم ارتفعت الأصوات من هنا وهناك تنادى بالاحتجاج على أى تشويه أو مسخ لمشروع الدستور ..

ورغم أن الوفد لم يكن راضيا عن المشروع وطريقة وضعه واصداره وكان يراه مشروعا رجعيا وضعته لجنة من « الاشقياء » ولم يكن يستطيع الدفاع عنه حتى لا يقال انه يؤيده ، رغم هذا لم يكن يستطيع اتخاذ موقف سلبي من عملية المسخ والتشويه التى كان يتعرض لها الدستور سواء من جانب الانجليز فى نصوص السودان ، أو من جانب القصر لزيادة سلطاته ، حقيقة أن صوت الاحتجاج كان يأتى أكثر ارتفاعا من معسكر الأحرار الدستوريين ، باعتبار أن أعضاء اللجنة التى وضعت المشروع كانوا قد انخرطوا فى هذا المعسكر عند تأليفه كما اثبتنا ، فكان من الطبيعى ان يدافعوا بحماس عنه ، لكن الوفد ألقى بطلوه هو الآخر فى عدة بيانات حاول فيها الموازنة بين عدم رضائه عن المشروع أصلا ، والاحتجاج على ما يراد به من المسخ بعد وضعه ، فأصدر بيانين فى عهد وزارة توفيق نسيم يحمل فيهما على محاولات الانجليز والقصر والوزارة لمسح الدستور « وتعريض نصوصه — على ما فيها من الغيوب لتدخل الأجنبى ، مع حرمان الأمة من وضعه .. الخ » ، أما فى وزارة يحيى ابراهيم فقد أصدر الوفد بياناً ردد فيه ما سبق أن أشار به ودعت اليه الأمة من أول الأمر ، أى عقد الجمعية التأسيسية الوطنية التى تتمثل فيها إرادة الشعب بالانتخاب ، ، والتى تصون سيادة الأمة وتحترم حقوقها ..

على أى حال صدر الدستور في ١٩ أبريل ١٩٢٣ ، واستقبله الوفد بالفتور والسخرية وعدم الاكتراث ، فقد أصدر بياناً تعقيبياً عليه قال فيه « لقد احتفلت وزارة من قبل باستقلال ٢٨ فبراير ، فما كنا في عهده بأكثر استقلالاً منا قبله في عهد الحماية ، واليوم احتفلت الوزارة بصور الدستور ، فما نحن بصوره بأكثر حرية مما كنا قبله » ، كما أشار سعد في حديثين له الى خطورة توسيع سلطات الملك في الدستور « وأن هذه القوة التي تركت للملك ستصبح في الواقع حقوقاً في يد الأجنبي يستعملها لأغراضه ضد مصالح الوطن » . ، كما أشار الى أنه « كان ينبغي عرض الدستور على مندوبى الشعب ليوافقوا عليه بدلاً من أن يعلنه الملك » . ، وقد اعتبر رجال القانون الوفديين — وعلى رأسهم محمود سليمان غنام وصبرى أبو علم — اعتبروا الدستور بمثابة عقد لأنه نص على مبدأ سيادة الأمة الذى يتعارض مع اعتباره منحة ... الخ . مهما يكن الأمر فقد صدر الدستور وأعقبه صدور قانون الانتخاب (٣٠ أبريل) وعدة تشريعات مختلفة ، وأصبح واضحاً أن الأمور مقبلة على مرحلة من الهدوء .

وكانت الحكومة البريطانية قد قررت الامراج عن سعد زغلول (مارس ١٩٢٣) قبل صدور الدستور ، كما امرجت السلطات العسكرية في أبريل عن المعتقلين في مصر من أعضاء الوفد المصرى السابقين الذكر ، كما أطلقت سراح أعضاء الوفد الذين كانوا قد حوكموا أمام المحكمة العسكرية كما اشرنا ، فأخرج عنهم في ١٤ مايو ١٩٢٣ ، ويفكر علوى الجزار — أحد هؤلاء — في مذكراته أن أول عمل قام به بعد الامراج « انى عدت الى تنظيم الدعوة للوفد ، فالفنا اللجان في القرى والمراكز واسندنا امرها الى خيار الناس ونوابغ المتعلمين ممن زكيتهم وآثرت ترشيحهم ... الخ » .

وفي أول يونيه أطلق سراح أعضاء الوفد الذين كانوا بصحبة سعد في سيشل ، وقد وصلوا مصر في ٢٦ يونية واستقبلوا استقبالا حافلا ، وبذلك يكون شمل الوفد قد اجتمع بعد طول تمزق فأصدر قرارا في ٢٩ يولية ١٩٢٣ باعتبار ان القسم العامل من الوفد مؤلفا من كل من : حمد الباسل ، سينوت حنا ، جورج خياط ، مصطفى النحاس ، واصف بطرس غالى ، ويصا واصف ، مكرم عبيد ، فتح الله بركات ، عاطف بركات ، مرقص حنا ، مراد الشريعى ، محمد علوى الجزار ، على الشمس ، وان هيئة الوفد الكاملة تكون مؤلفة من هؤلاء ومن حل محلهم على التعاقب أثناء الاعتقالات الماضية وهم : المصرى السعدى ، حسين القصبى ، مصطفى القاياتى ، سلامة ميخائيل ، فخرى عبد النور ، محمد نجيب الغرابلى ، محمود حلمى اسماعيل ، راغى باسكندر ، عبد الحليم الببلى ، حسن حسيب ، حسين هلال ، مصطفى بكير ، ابراهيم راتب ، عطا عفيفى .

وعاد سعد زغلول الى مصر في سبتمبر ١٩٢٣ واحتفلت الامة بعودته احتفالات عظيمة أعادت الى الأذهان حفاوة الشعب به عند عودته الاولى (أبريل ١٩٢١) ، ولأن القصر الملكى لم يكن مقاطعا الوفد آنذاك ولأن دار المندوب البريطانى لم تعد دار الحماية بعد الغائها فقد زار سعد القصر ، ودار المندوب السامى . وقد أكدت هذه الحفلات زعامة سعد للامة وتعلقها به والتفافها حوله .

وفي وسط هذا الجو من التفاعل والامل بالنسبة للوفد بدأت الاجراءات لقيام الانتخابات . ولأن قانون الانتخابات الاول الذى صدر مع الدستور كان يجعل انتخابات مجلس النواب على درجتين فقد ابتدأت الاجراءات تتخذ فى اعداد كشوف الناخبين فى جميع

أنحاء البلاد ، وحدد يوم ٢٧ سبتمبر لانتخاب المندوبين الثلاثين ، كما حدد لانتخابات النواب يوم ١٢ يناير ١٩٢٤ . واهتمت الأمة بالانتخابات فتألفت اللجان الشعبية في مختلف المدن والقرى ، وكان معظمها من لجان الوفد . وكانت الدلائل تدل على أن الوفد سينال الأغلبية الساحقة في تلك الانتخابات لعدة عوامل منها : أن الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين كانوا قد قصرُوا حياتهم السياسية على القاهرة فلم يكثرُوا بإنشاء تنظيّمات ولجان لهم في الأقاليم كما فعل الوفد ، إذ كانت لجانه منبثقة في الأقاليم تحصل له الموارد وتقوم له بالدعاية النشطة وتمارس نشاطا سياسيا مستمرا . ولا يجب أن نغفل شخصية سعد وتأثيره ومكانته بين الجماهير ، فقد كانت وحدها كفيّلة بهذا النفوذ ، فقد تركّزت فيه الثورة باعتباره زعيما لها ، وكان نفيه مرتين مما زاد الشعب تعلقا به والتفافا حوله وطلبية لندائه في الترشيح للانتخابات ، ولا سيما أن عودته الثانية بن المنفى كانت قبيل الانتخابات مباشرة . . . وكان لا بد مما ليس منه بد وابتدأت بشائر انتصارات الوفد تظهر في الانتخابات الثلاثينية ، حيث أسفرت في معظمها عن نجاح انتصاره ، فكان ذلك إيذانا بفوزه في انتخابات النواب والشيوخ وكان انتصاره ساحقا فقد نال ٩٠٪ من مقاعد النواب ، وقد فشل في الانتخاب أشهر خصوم سعد والوفد ، فلم ينجح من الحزب الوطنى والأحرار الدستوريين ، سوى أفراد قلائل ، بل سقط رئيس الوزارة يحيى إبراهيم في دائرته أمام مرشح الوفد .

وهكذا أسفرت الانتخابات عن أغلبية هائلة للوفد ، فكان من الطبيعى أن يعهد الملك إلى زعيم الوفد بتأليف وزارة جديدة . . لكن الراى العام قد انقسم حينئذ حول قبول سعد لتأليف الوزارة أم يدعها لغيره سواء من انتصاره أو من خارج الوفد ومن يثق به ويقصر هو على زعامة الحركة الوطنية . ويبدو أن هذا الانقسام في الراى

قد شمل صفوف الوفد نفسه ، وطال الأخذ والرد وكثر الجدل حول هذين الرأيين ومدى الحكمة في كل منهما . ويبدو أن سعد نفسه كان مترددا بين القبول والتنحي وكان لا يفصح عن نيأته لمن يسألونه في هذا الموضوع .

ومهما يكن الأمر في هذا الشأن ففد حسم سعد هذا الخلاف وألف وزارة الوفد الأولى ، وكان هذا — كما يذكر استأذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى ويحق — « هو الخطأ الأساسي الذي ارتكبه سعد ، وكان له أثره في ضرب الثورة ضربا نهائيا . لكننا رغم اقتناعنا بوجهة النظر تلك إلا أنها وجهة نظر وليدة مفهوم الحاضر ولا تتلاءم مع الظروف والملابسات القائمة في حينها والتي أدت إلى قبول سعد الحكم . . فبصرف النظر عن أن سعد لم يكن يرجم بالغيب ليتنبأ بما سوف يحدث أبان تقلده الرئاسة من المشاكل والنكسات كقتل السردار مثلا ، ونصرف النظر كذلك عن أن سعدا كان من البشر وقد فطروا على الرغبة في جنى ثمار كفاحهم ونضالهم في الحياة ، ثم طبيعته — كبشر — وهى الرغبة في القيادة والزعامة ولا سيما وقد رأى تسلط غيره عليه وتآلبه ضده ، عدلى وزملاؤه والقصر وحواريوه والانجليز وأتباعهم ، بصرف النظر عن كل تلك العوامل وغيرها ، فان قبول سعد والوفد الحكم يعتبر — في رأينا — امرا طبيعيا ونتيجة منطقية جدا لما سبق من الأحداث . . ويهم الباحث اجلاء هذه النقطة من الآن لكى نستطيع أن نفسر — على أساسها — رغبة الوفد الملحة دائما وأبدا في الحكم والتي تناولها الكثير من المؤرخين والباحثين بطوفان من النقد والاثهام . . كأن الوفد كان مطالبا بأن يظل بعيدا عن الحكم لمجرد المراقبة . . بل ان الوفد — في ١٩٢٤ وبالأذات — كان لزاما عليه أن يتولى الحكم لاعتراف حيوى يتصل بوجوده وكيانه إذ أن صدور الدستور وأجراء الانتخابات العامة كان يعنى — ولو نظريا — الغاء التوكيل الشعبى

الذى قام الوفد على أساسه فى نوفمبر ١٩١٨ والذى فرضته ظروف الحرب آنذاك واستحالة تأليف وفد بانتخاب عام كما أشرنا ، أما وقد جد أساس آخر ليقوم عليه الوفد وهو ثقة الناخبين ، فكان لزاما عليه أن يتخذة ركيزه له لاستمرار قيامه وفى أن يحكم نيابة عن الأمة . . ولعل هذا المفهوم — ولا شك انه كان ماثلا فى أذهان الوفديين آنذاك — هو الذى دفع بالوفد الى أن يتناول فى أحد اجتماعاته آنذاك الصورة الجديدة لهيئته وفقا لهذا المفهوم ثم ليصبح حزبا بالمعنى البرلماني بعد أن كان — منذ تكوينه — حركة سياسية وفكرة شعبية تتجسد فيها الأمة بأسرها ، حقيقة أن مكرم عبيد رفض فى هذا الاجتماع اقتراح بتسميته « حزب الوفد » وفضل كلمة « هيئة الوفديين » وحازت الموافقة بالإجماع ، بل وظل قادة الوفد — على امتداد تاريخه — يرفضون تسميته بحزب ، لكن كل هذا يحول دون الحقيقة والواقع وهو أن الوفد كان قد أصبح حزبا برلمانيا منذ عام ١٩٢٤ . . على أى حال هذه مسألة تنظيمية وسنشير إليها فى موضع آخر ، ثم نعود لاستكمال مناقشة قبول الوفد للحكم وقد أشرنا الى تغير الأساس الذى قام عليه وبالتالي كان لا بد من تغيير أسلوب عمله ، ولم يكن هناك من سبيل لممارسة مهمته سوى تولينه الحكم عقب فوزه فى الانتخابات . . هناك سؤال يطرح نفسه : هل كان قبول الوفد للحكم يعنى تحوله من حزب ثورى الى حزب برلماني ؟ . . وهذا السؤال على درجة كبيرة من الأهمية ليس فيها يتعلق بقبول الوفد الحكم وبهذه الفترة فقط ، بل وينصب أيضا على ما بعد عام ١٩٣٦ وسياسة الحزب ككل . . ذلك أن بعض السادة المؤرخين والباحثين يحلو لهم كثيرا أن يفصلوا تاريخ الوفد الى مرحلتين باعتبار الثورية وعدم الثورية ويقولون انه قبل عام ١٩٣٦ كان ثوريا ، أما بعد هذا التاريخ فلا . . ويبدو انه قد غاب عن أذهانهم حقيقة تاريخية ، وهى أن الوفد لم يكن بطبيعته حزبا ثوريا ، لا عند تشكيله ، ولا قبل ثورة مارس ١٩١٩ ولا فى

خلالها ولا في ما أعقبها ، ذلك أن الوفد بالرغم من إيمانه وحماسه على النحو الذي مر بنا — واعتماده على النضال الشعبي في مكافحة الانجليز ، إلا أن طريق الثورة كمرادف لأسلوب النضال الشعبي المؤدى الى احراج الانجليز لم يطرا — ولن يطرا بعد ذلك — في اذهان الوفد كوسيلة لاجلاء الاحتلال .

وهذا ليس تجنيا على الوفد ، فان النحاس نفسه يعترف بهذا في عام ١٩٤٨ وفي أحد اجتماعات الهيئة الوفدية الذي سنشير اليه بالتفصيل في موضعه — حيث يقول النحاس حينها طالب بعض أعضاء الهيئة بأن يتحول الوفد من حزب سياسى الى حزب ثورى — فيجيبه النحاس قائلا « أما أن يكون الوفد حزب ثورى فهذا ما لا اقبله ، ولكن الوفد يشجع كل من يدافع عن النفس وحقوق البلاد وحقوق الشعب والدستور . بل اننا لا نغالى اذا قلنا ان الثورة بمعنى الثورة لم تكن في يوم ما في حسابان الوفد وستظل هذه عقيدته حتى عام ١٩٥١ والغائه معاهدة ١٩٣٦ على النحو الذى سنفصله في موضعه وحينئذ فقط من الممكن أن نقول ان الثورية قد جبرت في دمائه فأطلق لها العنان . . لكنه قبل ذلك ومنذ تشكيله ارتضى لنفسه أسلوبا هادئا — ولكنه أكثر فاعلية من أساليب غيره — الحصول على الاستقلال وهو أسلوب التفاهم المباشر مع انجلترا والذى سيخضى به في جميع أنواره . . ان الوفد كان يعتبر النضال الشعبى وسيلة لا غاية — مع ملاحظة أن الأحزاب الأخرى كانت لا تقر النضال الشعبى ولا تعترف به — وسوف نلاحظ أن الوفد من تنظيماته وبرامجه ونداءاته كان لا يتصور قيام ثورة ترغم الاحتلال على الرحيل ، ولذلك سنجد قاداته لا يهتمون برسم مخطط ثورى يتضمن تشكيلات شعبية أو عسكرية مسلحة تقف مهية للانطلاق في حالة افلاس الوسائل السياسية . . حقيقة أن الوفد كان يتميز بالتنظيم الشامل بالمقارنة بغيره من الأحزاب — سواء التي

كانت قبل الحرب أو بعدها — وقد تغلظت أجهزته ولجانه في جميع أنحاء البلاد ، إلا أن عملها اقتصر على تنظيم المظاهرات وإثارة الاضطرابات سواء ضد الاحتلال أو الأحزاب الأخرى أو القصر ، والاستعداد للانتخابات ، أى — بعبارة أخرى — كانت تنظيماً تصطبغ بالصبغة الديماغوجية وليست بالصبغة الثورية المسلحة الحقيقية .. وننتهى من هذا إلى حقيقتين : أولاً : أن قبول الوفد للحكم في عام ١٩٢٤ لا يعتبر تحولاً في خطه السياسى أو تغييراً في طبيعته الأساسية ، ثانياً : أن الوفد لم يكن — منذ إنشائه وحتى فترة متأخرة — ثورياً يعتنق الثورة المسلحة ، ولم يكن يؤمن بالطفرة بل بالتدرج .. إلا أنه من الانصاف أن نقرر أن الثورة المسلحة في ظل الظروف التى كانت تمر بها البلاد آنذاك ومؤامرات الاحتلال والسراى وأحزاب المعارضة وأشياء كل منها — كانت مستحيلة فى رأينا — ، وأن من واجب المؤرخ أن يفصل فى القضايا التاريخية التى يعرض لها بمقتبسا روح القاضى العادل ، فيستلهم كل الظروف والملايسات التى كانت تحيط بالقضية وتؤثر فيها .

ثم نعود لنتابع مجريات الأحداث وقد تألفت وزارة سعد كما أشرنا .. ولأنها الوزارة الأولى للوفد والتى من الممكن اعتبارها قاعدة لحكم الوفد بعد ذلك فيحسن بنا أن نشير ولو إلى خطوطها العامة .

الأزمة الدستورية الأولى بين الوفد والملك فؤاد :

من أبرز الملامح فى تاريخ الوفد كله — الاصطدام المستمر والحاد بينه وبين الملكية — سواء أكان زعيم الوفد سعد أو النحاس ، وسواء أكان الملك فؤاد أم فاروق — ولا نمارى الحقيقة إذا ما ذكرنا أن هذا الصدام كان يسيطر على ما عداه ويكاد يستغرق الجزء الكبير

من طاقة الوفد .. بل ان تاريخ الانقلابات الدستورية منذ صدور الدستور وحتى ثورة يوليو ١٩٥٢ يقتزن الى حد كبير — كما سنرى — بالصراع بين الوفد والملكية .. ولذلك لا غرابة في أن يبدأ الوفد حكمه في ١٩٢٤ بأزمة مع الملك فؤاد ، وينتهى من الحكم كله في يناير ١٩٥٢ بأزمة مع الملك فاروق حينما يتأمر الأخير مع الانجليز وغيرهم لاحراق القاهرة واقالة حكومة الوفد .. ويود الباحث أن يلفت النظر الى أن هذا الصراع كان طبيعيا ومتوقعا بين زعيم حزب دستورى يستند الى الاغلبية الشعبية ، وبين ملك أوتوقراطى النزعة استغلاى المذهب .

اما سعد زغلول فرغم مجيئه الى الحكم بمشئة الملايين من الجماهير ، ورغم تحسن العلاقات بينه وبين فؤاد كما اثرنا ، فانه سرعان ما هبت الاعاصير منذ اول وهلة من جانب القصر ، اى فى خطاب تشكيل الوزارة الذى أرسله الى سعد ، فقد حاول فيه تجاهل الاساس الدستورى لقيام الوزارات وسقوطها واغفال سلطة الأمة وحققها فى اختيار حكامها ، وكان سعد بالمرصاد فاجاب — فى خطابه — بأن جعل أول سبب لولايته الحكم احترام ارادة الأمة والارتكان على ثقة وكلائها . ثم كانت قائمة الوزراء التى أعدها سعد مجالا آخر للاحتكاك ، فقد اعترض الملك على اختيار على الشمسي ومقرص حنا كما اعترض على تعيين وزيرين قبطيين ... الخ .

ثم بدأ الصراع يتخذ طابع الحدة حينما نشبت أول أزمة دستورية بينهما حول أحقية ايهما فى تعيين خمسى أعضاء مجلس الشيوخ ، هل الملك أم الوزارة ، وتمسك كل منهما أن هذا من حقه ، ثم اتفقا على تحكيم البارون فان دن بوشن الذى حسم الخلاف لصالح سعد والأمة .

مفاوضات سعد — مكدونالد :

كان التفاعل يسود العلاقات بين حكومة الوفد وحكومة بريطانيا في البداية وتفاعل سعد أن باستطاعته تحقيق بعض مطالب مصر من وزارة العمال ، لكنه سرعان ما تبين له خداع السياسة الانجليزية . ويبدو أن الزعماء المصريين كانوا يسرفون في التفاعل إبان تولية وزارات العمال الحكم في إنجلترا اعتقادا منهم أنها أقل غلوا في السياسة الاستعمارية من المحافظين ، رغم أن السياسة الخارجية البريطانية كانت ثابتة في مبادئها العامة دون اعتبار للتعديلات الوزارية .. ولذلك كان طبيعيا أن تفشل المفاوضات بين سعد ومكدونالد .. وكان موقف سعد في تلك المفاوضات — كما يذكر الراحل — قويا سليما ، ويعتبر تصحيحا لموقفه في مفاوضاته مع اللورد ملنر عام ١٩٢٠ ، ولم يقبل ما كان يتوقعه خصومه من التسليم للانجليز في طلباتهم من المفاوضة .. ولسن نتابع أعمال هذه الوزارة بالتفصيل ، الا أننا نلاحظ بصفة عامة أنها سارت في الحكم سيرة جديدة لم تعهد في الوزارات التي كانت تعينها سلطة السراى أو سلطة الاحتلال . وأظهر ما طبع تصرفاتها حرصها الشديد على حقوقها الدستورية إزاء السراى أو موقفها المشوب بالصرامة إزاء دار المنسوب السامى ، فقد أثبتت وزارة سعد شخصيتها الوطنية واعتدادها بثقة الشعب .

ولاول مرة في تاريخ مصر منذ الاحتلال يكتسب الحكم في مصر المظهر البرلماني ، وتمتعت الصحافة بحريتها حتى صحافة المعارضة التي كانت تعتمد على القوى الخفية المناهضة للوزارة البرلمانية .

لقد استقلت وزارة سعد بثئون الحكم طبقا لأحكام الدستور وكان هذا يخالف رغبة السراى وما كانت تسير عليه فعلا في عهد

الوزارات السابقة ، ولذلك فسرعان ما وقع الجفاء بينهما مما كان له أثره في تطور الحوادث والتعجيل باسقاط الوزارة كما سنرى .

فانه على أثر فشل المفاوضات أدرك الراى العام أن ايام الوزارة معدودة ، ومن ثم نشطت جميع القوى المعارضة الى العمل لاسقاطها .. وهذه ظاهرة عامة في التاريخ المصرى المعاصر ، كان دائما يعقب فشل الحكومة في المفاوضات استقالتها او اقالمتها .. فقد واجه سعد بعد عودته من المفاوضات عدة تدابير ومؤامرات قوية لاسقاطه من جانب السراى التى أدركت أن مركز سعد قد ضعف وازداد اضطرابا بعد سقوط حزب العمال في الانتخابات العامة والتى غاز فيها المحافظون وبالتالي سقطت وزارة العمال . كانت السراى تدرك أن وزارة المحافظين لا تميل الى بقاء الوزارة الشعبية في مصر ولا سيما بعد أن واجهت الحكومة البريطانية بمطالبها الوطنية . وبدأت المؤامرات فأضرب الأزهريون ضد الوزارة وهتفوا « لا رئيس الا الملك » « بعد أن كان نداهم المألوف « لا رئيس الا سعد » ، ثم عينت السراى حسن نشأت وكيلًا للديوان الملكى ورئيسا له بالنيابة في ٨ نوفمبر ١٩٢٤ دون علم الوزارة وموافقتها .. فقدم سعد استقالته في ١٥ نوفمبر ١٩٢٤ وقال انه لا يستطيع أن يعمل في الظلام ، وكان من الواضح أنه يعنى السراى ، وأدرك الجميع أن المعركة أصبحت سافرة بين الوزارة والسراى .. وبذلك مساع عديدة للعدول عن الاستقالة من جانب مجلس البرلمان ، الا أن سعد وضع شروطه على الملك لسحب الاستقالة ، فأشترط الا ينفرد بمنح الرتب والنياشين او تعيين موظفى القصر ، وأن تكون الوزارة مسئولة عن اصلاح الأزهر ، وألا تحدث مخابرات خارجية بين الملك والدول الا باطلاع الوزارة وموافقتها ، وأن تكون تبعية الوزراء المفوضين والقناصل المصريين لوزارة الخارجية تبعية مطلية ... الخ . وسلم الملك فؤاد بهذه

الشروط ، فاسترد سعد استقالته في ١٩ نوفمبر وكان هذا — بلا مرأى — موقفا دستوريا سليما من جانب سعد ، إلا أنه من سوء الحظ أن هذه الحقوق التي سلم بها الملك لمثل الأغلبية البرلمانية والتي حصل عليها الشعب في فجر الحياة النيابية ، والتي كان من المتوقع أن ترسخ وتثبت سنجد أنها قد ألغيت فيما بعد بل وتحصل السراى على حقوق أخرى ساعدت على هدم الحياة الدستورية وإضعافها كما سنرى وذلك بسبب ضعف الحكومات التالية كلها حتى حكومات الوفد نفسها . . . وإذا كان السراى قد فشلت في الإطاحة بسعد فإن القدر كان يهيء للاستعمار النجاح فيها فشلت فيه السراى . ذلك أنه لم يكد يمض يومان على انتهاء تلك المعركة الدستورية وانتصار الأمة فيها ، حتى فوجئت البلاد في ١٩ نوفمبر بحادث مقتل سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان السير لى ستاك ، فثارَت سلطة الاحتلال ، وتقدم اللورد اللنبى بانذار مصحوب بمظاهرة عسكرية كبيرة الى سعد ودون انتظار لتعليمات حكومته ، طلب فيه الاعتذار ومعاقبة الجناة ، ودفع نصف مليون جنيه كفرامة ، واسترداد الجيش المصرى من السودان ، والموافقة على رى مساحات غير محدودة من أراضي الجزيرة في السودان . . . الخ وأدى الإنذار الى غايته واضطرت حكومة الوفد الى تقديم استقالتها ، فقد أصبح مفهومها من خلال المراسلات المتبادلة بين اللنبى وسعد أن الحكومة البريطانية لا تريد بقاء سعد في الوزارة بعد مقتل السردار وأنها اعتبرت وزارته مسئولة عن الحادث ، ولا سيما بعد أن اتخذت عدة إجراءات تعسفية كاحتلال الجمارك وغير ذلك ، فقدم سعد استقالة وزارته في ٢٤ نوفمبر ١٩٢٤ .

وإذا كانت كارثة مقتل السردار قد أدت الى سقوط الوزارة وحالت دون تنفيذها لبرنامجها الذى أعلنته في خطاب العرش

وما كان يجول بخاطر سعد من الإصلاحات .. فينبغى أن نشير بسرعة الى ما أنجزته من الأعمال ، وما أخذ عليها ووجه اليها النقد بسببه .

سياسة وزارة الوفاء الأولى :

اهتم سعد في بداية أعمال وزارته بالافراج عن المسجونين السياسيين الذين ادانتهم المحاكم العسكرية البريطانية ، كما عمل على توطيد دعائم الحكم الدستورى على النحو الذى سلف ، وأجرى انتخابات الشيوخ فى حرية ونزاهة ، كما وفر الحرية لنواب المعارضة فى مجلس النواب ويعترف الرفض بذلك فيقول « ومن الانصاف أن أقول ان مجلس النواب وكانت غالبية الهائلة وفدية ، كان يقدر المعارضة ويحسن الاصفاء الى الآراء ، وليس لى ما أشكوه من معاملة الغالبية فى هذا العهد ... الخ » ، كما أصدر البرلمان عدة قرارات تتسم بالإصلاح وترقية شؤون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ... الخ ، واتباع سياسة وطنية ازاء المثلين والأجانب بصفة عامة ...

أما ما يؤخذ على تلك الوزارة من نقاط الضعف والتي أصبحت فيها بعد من سمات حكم الوفد هى أولا : عدم أفساح المجال للمعارضة اذ كانت الوزارة تضيق بها وتتعبها بالإضطهاد والتحقيق والمحاكمة .. ثانيا : عدم الاستجابة لمطالب العمال الذين تقدموا بها وكان يحدوهم الأمل فى وزارة الشعب لتحقيقها ولا سيما بعد الدور الذى ساهموا به فى الثورة وكذلك لم تستجب لمطالب ملاك الأراضى ، وبرهنت بذلك على أنها — كما يذكر استاذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى كانت حكومة الطبقة الوسطى التى تزعمت ثورة ١٩١٩ وجفت مكاسبها .. وكان ذلك هو الطابع العام للوفد برغم احتوائه على فئات من كبار ملاك الأرض حينئذ

وهو ذلك الطابع الذى سيفلج على سياسة حكومات الوفد التالية .
ثالثا : اسراف الوزارة فى المحسوبة والاستثناءات فى التعيينات
والترقيات ، وقد شاء سعد أن يؤلف وزارته « زغلولية لحما
ودها » ولم يبال بانتقاد الناقدين بل قال فى حديث له بجريدة الليبرية
« انى لأسف كل الأسف لأن أقارى غير أكفاء والا لكننت عينت منهم
فى كل مكان ، ولكن عندنا حينئذ ادارة زغلولية بكل معنى الكلمة :
اسما ومعنى ودها » . ولعل ذلك يكون مرجعه عدم وثوقه الا فى
الرجال المخلصين له . على أى حال كانت هذه قاعدة سارت عليها
حكومات الوفد وفيرها بعد ذلك كما سنرى .

الانقلاب الدستورى الأول :

واستقالت وزارة سعد لتتألف وزارة جديدة برئاسة « أحمد
زيور » وليبدأ أول انقلاب دستورى رجعى .. فقد تألفت هذه
الوزارة تحت شعار « انقاذ ما يمكن انقاذه » فسلمت بالمطالب
الانجليزية ورغم أن زيور اختير للوزارة بمشورة سعد ، وكان فى
نظر الناس وفديا ، الا أنه سرعان ما انضم الى معسكر الأحرار
الدستوريين فى محاربة الوفد بلا هوادة وتشريد بعض رجاله .
وكان سعد قد أعلن فى بداية تأليف الوزارة تأييده لها ، الا أنه هو
الأخر سرعان ما سحب هذا التأييد ، فاستقال أحمد خشبة بك
وعثمان محرم بك الوزيران الوفديان لأنها — كما يذكر الدكتور
هيكل — رأيا فى سياسة زيور باشا تسليما بما رفضه سعد
باشا .. وعلى اثر ذلك تحولت المعركة ضد الانجليز الى معركة
ضد الوفد والشعب الذى يسنده ، ولا سيما بعد أن اشترك
اسماعيل صدقى فى الوزارة .. ويبدى هيكل استنكاره لهذا التحول
وانتقال زيور من معسكر الوفد الى معسكر محاربى الوفد ، وانتهاز
صدقى هذه الفرصة ليقبل الحكم على أنقراض النظام البرلمانى ،
ثم وقوف الأحرار الدستوريين من هذا كله موقف المتفرج المنتصر ..

فقد حلت الوزارة البرلمان في ٢٤ ديسمبر بعد أن كانت قد أجّلت انعقاده شهرا ، كما استصدرت مرسوما بإجراء الانتخابات العامة ، فكانت هذه المراسيم بداية لسلسلة انقلابات دستورية التي لجأ إليها دعاة الحكم المطلق من أحزاب الأقلية .. وأخذت حكومة زيور تمثل بخصومها الوفديين وتعرض لحرمانهم .. وقد التقت في ذلك الهدف برغبة القصر هو الآخر في هدم الوفد والقضاء عليه من الداخل .. فقد فوجيء الرأي العام في يناير ١٩٢٥ بتأليف حزب « الاتحاد » برعاية القصر فكان وليد إرادته ، وكان الهدف منه امتصاص العناصر الخارجية على الوفد وانفصاله عنه والولاء للعرش متهما الوفد بعدم الولاء له ، وستناول تأليف هذا الحزب باعتباره كان انسلاخا من الوفد في موضع آخر . أسس القصر حزبه لتفتيت الوفد في ظل السخط والاستفكار من جانب الشعب ، وبدأت الوزارة تعد العدة لإجراء الانتخابات الجديدة وهدفها القضاء على الوفد ، وكان اختيار اسماعيل صدقي بالذات لتنفيذ هذا الهدف وتلاقى الهدفان مع الرغبة البريطانية في هدم الوفد .. أي أن كل العناصر اجتمعت حول هدف واحد هو القضاء على الوفد .. وفي وسط ذلك الضباب الكثيف أجريت الانتخابات (في مارس ١٩٢٥) وعلى الرغم من كل أساليب الضغط الحكومي والتدخل الإداري لانجاح مرشحي الحكومة والقصر واستقاط مرشحي الوفد ، فقد فاز الوفد بالأغلبية ، وعلى الرغم من ذلك فقد أصدرت الوزارة بيانا رسميا كاذبا أعلنت فيه فوز الأحزاب غير الوفدية ، وبذلك قررت استمرارها في الحكم .. وكان هذا الاعلان لا يتفق مع الواقع في شيء .. ثم أعقب ذلك انتصار آخر للوفد وذلك حينما اجتمع مجلس النواب لانتخاب رئيسه ، فقد فاز سعد بأغلبية ١٢٣ صوتا ضد عبد الخالق ثروت (٨٥ صوتا) ، وكانت تلك النتيجة دليلا لا ينقض على كذب بيان الوزارة بشأن الانتخابات ، كما كانت صدمة شديدة لها ، فقدم زيور استقالته ، ورفض الملك قبولها ثم أصدر

مرسوما بحل مجلس النواب . ثم تتابعت الأحداث فتعرضت الوزارة لعدة أزمات سياسية ، ثم أخذت تتخبط في تصرفاتها فاستصدرت مرسوما (في أكتوبر ١٩٢٥) يحتم على كل الأحزاب والتنظيمات السياسية إخطار الوزارة بتفاصيل برامجها وغروها وأعضائها والا تعرضت للحل فاحتجبت الأحزاب على هذا المرسوم ، فاجتمع الوفد في ٤ نوفمبر ١٩٢٥ (وأصدر قرارا يعلن فيه رفضه واحتجاله له ويعد تنفيذه جرما كبيرا يستنكره والرضا بأحكامه حثا أثمها ... الخ ، وتعرض الوفد في هذا الوقت لحملة من الاضطهاد ، فقد حاصر الجنود بيت الأمة لمنع الوفد من اجتماعه فيه ، كما اقتحموا النادي السعدي وحالوا دون اجتماع الوفد لمناسبة ذكرى ١٣ نوفمبر ١٩٢٥ وأدركت الأحزاب (الوفد والاحرار الدستوريون والحزب الوطني) ان هناك محاولة من جانب السراي والانجليز والحكومة لاضعافها والسيطرة عليها وعلى البلاد سيطرة تامة ، فأدى هذا الى تقاربها فبرزت دعوة الوحدة بين جميع الصفوف ، فقررت الأحزاب عقد البرلمان في موعدة الدستوري ورغم أنف الحكومة . فدعوا الى اجتماع عقد في ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، وفيه احتجوا على تصرفات الوزارة واعتبروا دور الانعقاد موجودا قانونا ، كما قرروا عدم الثقة بالوزارة .. وكانت معارضة اجماعية آتت ثمرتها فأقضى حسن نشأت من منصبه في الديوان الملكي . وتم ائتلاف الوفد مع غيره من الأحزاب ، وكانت اقلية نشأت ايذانا بسقوط حزب الاتحاد وسقوط الوزارة والتمهيد لعودة الحكم الدستوري . فقد الفت الأحزاب لجنة تنفيذية لتنظيم الجهود المشتركة في مقاومة الحكومة ، كما قررت مقاطعة الانتخابات وعقد مؤتمر وطني للمطالبة بتأليف وزارة تكون موضع ثقة الأمة لاجراء انتخابات على اساس قانون الانتخاب المباشر الذي أقره البرلمان في عام ١٩٢٤ .. وخضعت وزارة زيور لهذا الاجماع وخسرت السراي

المعركة ، وأجريت الانتخابات وكانت نتیجتها انتصار الوفد وفوزا كبيرا له فاستقالت الوزارة وتألقت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن فى ٧ يونیه ١٩٢٦ ، واقصى سعد زغلول عن الرئاسة بامر أو توجيه من دار الندوب السامى بحجة انه مسئول عن مقتل النردار باثارة وزارته للخواطر والمشاعر ضد الانجليز . وتم الاتفاق على أن يرأس سعد مجلس النواب . وأعيدت الحياة الدستورية وكانت عودتها أهم أحداث عام ١٩٢٦ ، بينما كان عام ١٩٢٥ عام الرجعية والحكم المطلق ، وسارت الوزارة فى تصرف شئون الحكم سيرا معتدلا وسط جو الائتلاف ، ورغم ذلك فقد كانت الحياة الدستورية يشوبها نقص ملحوظ وذلك باقصاء سعد عن رئاسة الوزارة ، حقيقة انه أيد الوزارة بل واشترك فى اختيار اعضائها . . ولكنه فعل ذلك ايثارا لآخف الضررين ، وحتى لايتيح فرصة أخرى للعصف بالدستور .

على أى حال لم يطل المقام لوزارة عدلى ، فعلى حين فجأة قدمت استقالتها (فى ٢١ أبريل ١٩٢٧) وألفت الوزارة الجديدة برئاسة عبد الخالق ثروت ، وكانت ائتلافية أيضا تحظى بتأييد الوفد والأحرار الدستوريين . وكانت سياستها هى نفس سياسة الوزارة السابقة ، وفى عهدها وقعت أزمة سياسية حادة بين مصر وأنجلترا وهى « أزمة الجيش » وكان هدف إنجلترا منها عدم تمكين مصر من اقامة جيش قوى . وأعقب تلك الأزمة أزمة داخلية وقف فيها سعد والوفد الى جانب ثروت ، وذلك حينما اعترف الملك فؤاد القيام برحلة الى أوروبا ولم يدع أحد من الوزراء معه ، وأبت الوزارة الا أن يصطحب معه وزير خارجيته كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، وأيد سعد الوزارة . . وقد بدأت فى هذه الرحلة المحادثات الأولى بين ثروت والبسير أوستن تشمبرلن . وهى المحادثات التى أسفرت عن مشروع معاهدة عارضها الوفد كما سنشير بعد قليل .

وبينما المفاوضات تدور بين الجانبين اذ توفي زعيم الوفد سعد في ٢٣ أغسطس ١٩٢٧ . واختير النحاس خليفة له في زعامة الوفد (في ٢٢ سبتمبر ١٩٢٧) ، كما انتخب مكرم عبيد سكرتيراً للوفد بدلا من مصطفى النحاس . . وفي تلك الاثناء كان ثروت مازال في أوروبا يجري مباحثاته السالفة الذكر ، وعند الانتهاء منها ألح عليه النحاس في الاطلاع على ما أسفرت عنه من نتائج ، فوافق ثروت واطلع النحاس على المشروع ثم قرر رفضه « لأنه يجعل الاحتلال البريطاني مشروعا » ورأى الا لزوم لعرضه على البرلمان بل يكفي أن يرفضه مجلس الوزراء « ورفضه المجلس في ٤ مارس ١٩٢٨ . . ومن ثم لم يجد ثروت مفرأ من الاستقالة في نفس اليوم ، وخلفه في رئاسة الوزارة مصطفى النحاس باعتباره زعيم الاغلبية . .

وزارة النحاس الاولى :

الف النحاس وزارة ائتلافية في ١٧ مارس ١٩٢٨ ، وكانت هذه الوزارة بمثابة « دق الأسفين » في الائتلاف ، وكانت تجربة مريرة للوفد ولزعيمه أسراها في نفسيهما لدرجة حرصهما على عدم تكرارها مرة أخرى على امتداد تاريخه اللهم الا تجربة عام ١٩٤٩ كما سنرى . . حيث اكتنفت الصعوبات بتلك الوزارة منذ تشكيلها واحيطت بمناورات الانجليز ومؤامرات الاحزاب المؤتلفة حتى اقيلت ولم يتجاوز عمرها ثلاثة شهور . فكان اول ما واجهته الوزارة أزمة المذكرة البريطانية التي أرسلها المندوب السامي الى حكومة ثروت في أواخر عهدها (٤ مارس ١٩٢٨) والتي كان الغرض منها اخراج الوزارة والتهديد بالتدخل في التشريع الداخلي . . وقد عالجت وزارة النحاس — في ردها على تلك المذكرة — الموقف قائلة بعدم قبولها التدخل في سلطة التشريع و ولم تكذ تنتهي تلك الأزمة حتى اعتبتها أزمة أخرى من جانب الحكومة

البريطانية أيضا ، اذ قدمت انذارا الى الحكومة المصرية (فى ٢٩
ابريل ١٩٢٨) تطلب فيه سحب مشروع قانسون الاجتماعات
المعروض آنذاك على البرلمان ومنعه من أن يصبح قانونا بحجة
انه يعرض سلامة الأجانب للخطر . وقد رأت الوزارة — تفاديا
للأزمة — ارجاء نظر المشروع الى الدورة البرلمانية المقبلة ، وأرسل
النحاس (فى ٢ مايو) ردا بهذا المعنى الى دار المندوب السامى . .
وقبلت دار المندوب السامى هذا الرد واعتبرت أن الأزمة قد
انتهت . . وانتهت مؤامرات الانجليز لتبدأ المناورات ضد الائتلاف
من حزب الأحرار الدستوريين ، ودار المندوب السامى . والقصر ،
حيث عقد الثلاثة اتفاقا فيما بينهم على تعطيل الدستور . ولما
كانت وزارة النحاس قائمة ومؤيدة بثقة البرلمان وبالتالي كان يتعذر
اقتضاؤها عن الحكم ، فكان لا بد من خلق التعلل لهذا الاقتضاء ،
وكانت بوادر الانحلال قد أخذت تدب فى الائتلاف ، وتحركت المطامع
وازداد اختلاف وجهات النظر ظهورا ، هذا بينما ضاق الانجليز
بالوزارة والائتلاف معا لانه لم يحقق ما كانوا يطمعون فيه من توقيع
اتفاق معهم ، وكان الأحرار الدستوريين أداة تنفيذ الاتفاق لتصدع
الائتلاف تمهيدا لأقالة الوزارة وتعطيل الدستور ومن ثم بدأت
الاستقالات من الوزارة تتوالى عقب استقالة محمد محمود التى
كانت ايدانا بقرب تنفيذ الانقلاب الدستورى الثانى . ويبدو أن
أطراف المؤامرة قد راوا عدم الاكتفاء بذلك ، ومن ثم دبوا حملة
مقصودة للتشهير بالنحاس والنيل منه وهى ما عرفت بقضية
« سيف الدين » ، اذ أخذت الصحف المعادية للوفد تشن الحملة
آنذاك متهمة النحاس وزملائه المحامين فى القضية بأنهم خانوا
شرف المهنة . . . الخ . وكان هدف المتآمرين على النظام الدستورى
اثارة الغبار لكى يحدث الانقلاب فى جو من الاتهامات الباطلة ضد
زعماء هذا النظام . وتحقق الهدف ، فاقيل النحاس فى ٢٥ يونية
١٩٢٨ وعهد الملك الى محمد محمود برئاسة الوزارة .

كان حزب الأحرار الدستوريين محور هذا الانقلاب وقد أراد الاستئثار بالحكم باشتراكه مع حزب الاتحاد صنيعة القصر ، فقد ألف محمد محمود وزارته (٢٧ يونية) من الحزبين ولم يكن يمثلها في مجلس النواب سوى ٣٥ نائبا من مجموع ٢١٤ ، أى أن الأقلية الضئيلة انتزعت حق الأغلبية في الحكم ، وهكذا عاد هذان الحزبان الرجعيان الى التآمر على الدستور كما فعلا في عام ١٩٢٥ . فقد بادر محمد محمود الى تأجيل انعقاد البرلمان شهرا ثم حله وايقاف الحياة الدستورية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، ثم أعلن أنه سيحكم البلاد بيد حديدية وأن هدفه هو القضاء على الاوتوقراطية البرلمانية التى أتاحتها دستور ١٩٢٣ بطغيان الاكثية على الأقلية . . أى أن الهدف من كل هذه الاجراءات التعسفية كان القضاء على الوفد . . ولذلك فقد ثار الوفد وقابل ذلك الانقلاب بالمقاومة والثبات في الجهاد ، فلم يال جهدا في عقد الاجتماعات والاحتجاج واستثارة روح المقاومة في مختلف طبقات الأمة ، وكان أول مظاهر احتجاج الوفد نداء أصدره النحاس في ٢٢ يولية ١٩٢٨ دعا فيه الأمة الى النضال عن دستورها وحريتها . ولما كان واضحا أن اختيار محمد محمود للوزارة لم يكن الا بتوجيه من دار المنسوب السامى البريطانى ، وكذلك كانت كل التصرفات والاجراءات الشاذة ضد الدستور بايحاء من الانجليز فقد وجه الوفد قسط كبير من حملته المعادية للوزارة ضد السياسة الانجليزية ، وحينما حاول النواب والشيوخ الاجتماع في دار البرلمان في اليوم التالى لانتهاؤ فترة الشهر التى حددت لتأجيله حالت الحكومة بينهم وبين ذلك ، فاجتمعوا في منزل مراد الشريمى أحد أعضاء الوفد ، وكان اجتماعا تاريخيا أعاد الى الأذهان اجتماع البرلمان من تلقاء نفسه في فندق الكونغرنتال عام ١٩٢٥ الذى أشرنا اليه ، وقرر المجتمعون ان البرلمان قائم ، وأعلن مجلس النواب عدم ثقته بالوزارة ووجوب تخليها عن الحكم ، كما حذر الوزارة من انه لن يعترف بالقوانين

التي يصدرها أو المعاهدات التي يبرمها وتأكيدا لهذا الاجتماع وما صدر فيه من القرارات قرر النواب والشيوخ عقد اجتماع آخر في ١٧ نوفمبر ١٩٢٨ ، واجتمعوا فعلا بدار « جريدة البلاغ » ، وألقى مصطفى النحاس خطابا اعتبر فيه أن الوزارة ثائرة على الدستور . . فلجأت الوزارة الى سياسة الاضطهاد وباليه الديدية لتبطش بالوفد فاستعملت معه ومع رجاله وصحافته ونوابه كل أسباب التضييق والضغط على الحريات فمن تعطيل لصفحه والغاء بعضها ، الى تحقيق اتهامات نسبتها الى بعض أعضاء البرلمان بقصد الطعن في نزاهة الحكم الدستوري ، والاعتداء على بعض النواب والشيوخ ، كما أحالت النحاس وويصا واصف وجعفر فخري الى المحاكمة التأديبية أمام مجلس تأديب المحامين بدعوى اخلالهم بشرف المهنة وذلك بسبب الاتفاق في القضية السالفة الذكر . . قصارى القول أن الوزارة كانت تحاول أن تصرف أنظار الأمة عن الدستور والبرلمان ، فقامت في هذا الصدد ببعض الإصلاحات الداخلية . . ثم بدأ محمد محمود محادثاته مع الحكومة البريطانية ، وجرت مفاوضات محمد محمود — هندرسون في صيف عام ١٩٢٩ وأسفرت عن مشروع معاهدة ، وأصر الوفد على ألا ينظر فيه ويقول كلمته عنه إلا بعد عودة الحياة الدستورية ، وكانت الوزارة ترغب أن ينظر فيه وهي في الحكم ، وإذا كان ولا بد من إعادة الحياة الدستورية فلتقم هي بإجراء الانتخابات ، إلا أن الوفد أصر على استقلالها حرصا على نزاهة الانتخابات وطالب بتأليف وزارة محايدة تكفل حرية الانتخابات كما تمسك الوفد بإجرائها على درجة واحدة . وقبلت الحكومة البريطانية شروط الوفد ، وسحبت تأييدها للوزارة والمحت الى الحكم البرلماني . غقدم محمد محمود استقالة وزارته (في ٢ أكتوبر ١٩٢٩) ، وألف عدلى يكن وزارته المحايدة وكانت بمثابة وزارة انتقال لأجراء الانتخابات وإعادة الحياة الدستورية . . وأجريت الانتخابات في

أواخر عام ١٩٢٩ وفاز فيها الوفد فوزا ساحقا وأحرز أغلبية كبيرة .

وزارة النحاس الثانية :

وتألفت وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس (في أول يناير ١٩٣٠) باعتباره زعيم الأغلبية ، وقد أوضح النحاس الصيغة الشعبية لوزارته في خطاب تاليفها ، وقد استقبلت الأمة هذه الوزارة بالابتهاج باعتبار أنها وليدة إرادة الأمة ، وافتتح البرلمان في ١١ يناير ١٩٣٠ ، وكان من أهم أعماله اقرار قانون التعريفة الجمركية الجديدة لحماية الانتاج المحلى وزيادة دخل البلاد وتشجيع الصناعات المحلية ، ويعد هذا القانون من أهم العوامل في نهضة مصر الصناعية ، ومن أهم أعمال الوزارة وضعها لمشروع قانون بانشاء محكمة النقض والابرام في صيغته النهائية ، كما وضعت مشروع قانون بانشاء بنك التسليف الزراعى ، ومشروع قانون محاكمة الوزراء ... الخ . أما فيما يتعلق بالقضية الوطنية فقد جرت بشأنها مفاوضات رسمية (مفاوضات النحاس - هندرسون) انتهت بالفشل جراء مسألة السودان . وكان قطع المفاوضات فرصة انتهزتها عناصر الأحرار الدستوريين والقصر والسياسة البريطانية ومهدوا لاجداث انقلاب دستورى جديد ، ومن ثم راح كل منها يؤدى دوره ، أما حزب الأحرار الدستوريين فقد رفع عريضة الى الملك - في ٢٧ مايو ١٩٣٠ - ينسب فيها الى الوزارة المآخذ والمطاعن ثم طلبا من الملك « أن يتلافى الأمر بحكمته » أى اقالة الوزارة ، كان هدف الأحرار الدستوريين الوثوب الى كراسى الحكم وقد شجعهم على ذلك ان السياسة البريطانية كانت تحقد على وزارة الوفد عدم قبولها مشروع هندرسون بحذائره ، ومن ثم أخذوا يدبرون مؤامرتهم لتحطيم الدستور والوصول الى الحكم على أنقاضه ، بينما قبع الاتجليز من خلف الستار يعلنون كمادتهم

الا شآن لهم في هذه الأزمة الداخلية ، تاركين للعناصر الرجعية
 المصرية تنفيذ أغراضهم . أما القصر — وكان بطبيعته اأوتوقراطية
 ناظم على الوفد والدستور — فقد انتهز الفرصة هو الآخر
 واستجاب للمريضة الأنفة الذكر ثم أخذ يعوق سير أعمال الوزارة
 البرلمانية فيمتنع عن توقيع المراسيم وذلك بهدف ارغامها على
 الاستقالة . وهذا الأسلوب سيستمر القصر على استعماله
 ولا سيما في عهد فاروق ، اذ سوف نجده يعمل على تعطيل أعمال
 حكومات الوفد ويعرقل مشروعاتها كما سنرى . وحينما اشتد
 الخلاف بين الوزارة والقصر حول اصدار بعض القوانين ورفض
 القصر توقيعها ، وكذلك حول تعيينات بعض أعضاء مجلس
 الشيوخ ، اضطر النحاس الى تقديم استقالة وزارته في ١٧ يونية
 ١٩٣٠ . وسجل فيها الأسباب التي دعت اليها ، ولم تمض في الحكم
 ستة اشهر ، لكن يبدو أن الوفد — وقد تمثلت في اذهانه تجربة
 سعد زغلول مع الملك في نوفمبر عام ١٩٢٤ وكيف استسلم الآخر
 لشروط الأول لعودته الى الحكم — يبدو أن الوفد قد عزم على
 اعادتها وعدم الرضوخ الى الهزيمة ، فعقب تقديم الاستقالة اتخذ
 النحاس طريقه الى مجلس النواب وأعلنها فيه مفصلا أسبابها ،
 فكان لذلك اثره في المجلس . ثم عقد الوفد اجتماعا في اليوم التالي
 وناقش الموقف ، وكما حدث في أزمة ١٩٢٤ انطلقت جماهير تحتشد
 أمام بيت الأمة وتطوف بأرجاء العاصمة هاتفة بحياة النحاس
 والدستور ، ثم توالى احتجاجات النقابات والهيئات والأفراد على
 قبول الاستقالة وتطالب الملك بعدم قبولها . . كما اجتمعت اللجنة
 التنفيذية للجان الوفد بالعاصمة في ١٩ يونيو وقررت اعلان الثقة
 بالنحاس والاحتجاج على تأليف أية وزارة بدون الطريق الدستوري ،
 كما طالبت بعقد اللجان المركزية والفرعية الوفدية لمواصلة
 الدفاع عن الدستور . . ثم عزم الوفد على تدبير مظاهرة شعبية

كبيرة في اليوم التالي (٢٠ يونيو) لتطوف بالعاصمة ثم تذهب الى القصر تهتف بحياة الدستور وتطالب الملك برفض استقالة الوزارة . . ويبدو أن الملك مؤاد قد أدرك خطة الوفد وما يعتزمه من تكرار تجربة عام ١٩٢٤ لذلك فقد عول على افساد هذه الخطة فبادر الى التحرك بسرعة فأصدر أمره في ١٩ يونيو بقبول الاستقالة ، كما أصدر — في اليوم التالي — مرسوما بتأليف وزارة جديدة برئاسة اسماعيل صدقي باشا عدو الوفد العتيد ، وبذلك لم يتح فرصة للوفد لاستكمال خطته . . وكان الانجليز وراء هذا الموقف رغم أنه كانت تجرى مفاوضات بينهم وبين الوفد لوضع مشروع اتفاق بين مصر وبريطانيا في الفترة الأخيرة لوزارة النحاس ، فقد ذكر النحاس أنه قطع شوطا مهما في تلك المفاوضات ، ثم قال « وقد كنا على وشك أن نتم معها — أي الحكومة البريطانية — معاهدة شريفة صادقة . . وإذا بالرجعية تدبر المكائد من وراء ظهورنا ، وإذا بها تعمل في الظلام لعرقلة مساعيها » . لقد أصبح الانجليز أمام أمر واقع ، فلم يعترضوا على قبول استقالة وزارة الوفد . — رغم المفاوضات الأنفة الذكر — وذلك حينما رأوا حدة مظاهر الاحتجاجات وأن سياسة الدولة على وشك أن تنتقل الى الشوارع هذا بالإضافة الى أن الوفد نفسه كان قد اتخذ قرارا قضى على حيرة الانجليز وسياستهم المزدوجة . وجاء في القرار : « أن موقف الوفد حيال الوزارة الجديدة يتلخص في أن النواب الوفديين لا يؤيدون وزارة غير دستورية لا تواجه البرلمان ببرنامجها وي طرح الثقة عليه ، وأنه يحارب كل وزارة لا تتألف على هذا الشرط ويعتبرها نائرة على الدستور وحقوق البلاد » .

وعلى أي حال ألف صدقي وزارته ، ولما كان صدقي من أوائل المنشقين على الوفد ، وأحد صانعي انقلابي ١٩٢٥ و ١٩٢٨ والمشاركين فيه على النحو الذي أشرنا اليه ، ولما كان الوفد من

جانبه يشعر بأنه مفترى عليه وأنه ضحية مؤامرة رجعية وقد حدد موقفه في قراره السالف الذكر ، فانه كان امرا طبيعيا أن يتخذ الصراع بينه وبين اسماعيل صدقى صورة حادة وعنيفة ... والواقع أن خروج الوفد من الحكم قد أثار معظم طوائف الشعب ، بل أن جريدة التايمز البريطانية قد استهجنّت ذلك الموقف فأشارت في افتتاحية لها نشرتها في ٢٢ يونيو — الى ما يقال من أن المصاعب الاقتصادية هي التي حملت وزارة الوفد على الاستقالة ، ثم عقيبت قائلة « إذا كان الجانب الأكبر من تبعة الأزمة الاقتصادية والمالية واقعا على عاتق سياسة الوفد ، فلماذا لا يميل الملك وأحزاب الأقلية الوفديين ؟ ولماذا لا يعطون وزارة الوفد فرصة تكفى للاختيار ، فاما أن تظهر كفاءتها أو عجزها عن مواجهة الحالة بدلا من أن يهينوا للوفد الأسباب ليدعى أن الدستور في خطر وأنه يدافع عنه » والواقع أن ما أشارت اليه تلك الصحيفة البريطانية يمثل — في تصورنا — ذلك الخطأ القاتل الذي كثرا ما قترفه القصر وأحزاب الأقلية والذي أفسد الحياة السياسية المصرية ، وهو التسرع بل اللهفة على التخلص من حكومات الوفد لدرجة أن أيا منها لم يتجاوز عمرها عدة شهور باستثناء الوزارتين الأخيرتين كما سنرى .

جاء صدقى الى الحكم ممسكا بسوطه لقمع الاضطرابات الشعبية ، ويبدو أن الهدف كان مشتركا بينه وبين الانجليز للنيل من الوفد ، فقد بدا للانجليز كان الوفد هو العنصر المشاغب المهدد للأمن وللمصالح الأجنبية ، وأراد صدقى أن يظهر للانجليز أنه العامل الذى يعول عليه في ضبط الأمور وكفالة المصالح الأجنبية .. ويبدأ صدقى عمله بتأجيل انعقاد البرلمان شهرا كما فعل أحمد زبور في ١٩٢٤ ومحمد محمود في ١٩٢٨ فكان هذا الاجراء بداية الصراع بينه وبين الوفد .. حيث عزم النواب والشيوخ على

اجتماعهم في البرلمان ، واتفق رئيسا مجلسيه على تلاوة مرسوم التأجيل ، فاعترضت الوزارة .. وانتهى الأمر بأن أغلقت ابواب البرلمان ، في وجه الشيوخ والنواب ، فأصدر ويصا واصف — رئيس مجلس النواب — أوامره بتحطيم الاسلسل ، وعرف هذا اليوم باسم « يوم تحطيم السلاسل » . واستمر الوفد في مناوآته لحكم اسماعيل صدقى فمعد مؤتمرا من الشيوخ والنواب واعضاء مجالس المديریات ، وبعد أن ألقى النحاس خطابه تناول فيه الاعتداء على الدستور ، أعلن المؤتمر أن الوزارة عمدت الى حكم البلاد حكما مطلقا لأنها لم تتقدم — بعد تكوينها — الى نواب الأمة لتفأل ثقتهم حتى يصبح لها أن تهيم على شئون البلاد استنادا الى هذه الثقة ... ، ثم قرر المؤتمر : أولا : الدفاع عن الدستور ومقاومة كل اعتداء يقع عليه .. ثانيا : عدم التعاون مع الوزارة وتشكيل لجنة تتصل بالوفد لتنظيم أساليبه .. ثالثا : تنفيذ هذه الخطة وتصميمها في جميع الدوائر الانتخابية بالبلاد . ولم يكف الوفد بعقد المؤتمر واصدار القرارات ، بل أراد أن ينتقل بالمعركة الى صفوف الجماهير ، فأخذ يطوف بالأقاليم — وعلى رأسه النحاس — وينشر الدعوة السالفة الذكر ، وكانت جولته الأولى في مديرية الشرقية حيث زار الزقازيق وبليبس .. كما زار النحاس المنصورة (٨ يوليو) حيث اعتدى على موكبه وأصيب سينوت حفا (أحد أعضاء الوفد) بإصابات بالغة ، كما قتل أربعة من الأهالى وثلاثة من رجال الجيش والبوليس ، وأصيب ١٤٥ جريحا ، وكان لهذه المأساة — كما يذكر الراعى — وقع اليم في نفوس الناس في المنصورة وفي أرجاء البلاد ، فاجتاحت المظاهرات مدن بورسعيد والاسماعيلية والسويس وطنطا ، كما وقعت بالاسكندرية حوادث خطيرة أدت الى قتل عشرين واصابة ٥٠٠ ، وقبض البوليس على بعض أعضاء لجنة الوفد المركزية .. أما في القاهرة فقد قامت المظاهرات في شتى نواحيها (في ٢١ يوليو)

احتجاجا على منع البرلمان من الاجتماع ، وقمعتها الحكومة بقوات كبيرة من الجيش والبوليس ..

وأتت هذه الأحداث الدامية الى تدخل الحكومة البريطانية بحجة حماية أرواح الأجانب فأرسلت تبليغين الى كل من اسماعيل صدقي رئيس الحكومة ، ومصطفى النحاس رئيس الوفد تعلن فيهما حرصها على حماية أرواح الأجانب وممتلكاتهم في مصر ، كما أصدرت أوامرها الى بارجتين حربيتين بالتوجه الى الاسكندرية للمحافظة على أرواح الأجانب ، ثم أشارت الى أن موقفها الحياد القائم بين الجانبين ... الخ وكان واضحا أن موقف حكومة بريطانيا يعنى تهديدا سافرا للوفد وللقوى الشعبية التي تقف وراءه ، ومن ثم سجل النحاس - في رده على التبليغ البريطانى - أن وزارة صدقى تعتبر مسئولة عن تلك الحوادث بموقفها من الدستور ، وأن البلاد تقف موقف الدفاع عن دستورها ضد وزارة معتدية على سلطة الأمة ، وأن بقاء الدستور منيع الجانب مصون الأحكام هو انجح الوسائل لوقاية البلاد من هذه الحوادث المكثرة التي تقتزن دائما بقيام الحكومات المعادية للشعب .. ويبدو أن موقف بريطانيا كان لصالح خطط اسماعيل صدقى ومن ثم انتهاز الفرصة وراح ينفذها وكان قد استصدر مرسوما في ١٢ يوليو بفسخ الدورة البرلمانية ، وحينما احتج أعضاء البرلمان عليه لمخالفته للدستور واعتزموا عقد الاجتماع احتلت الحكومة بقواتها دار البرلمان في ٢١ يوليو على النحو الذى أشرنا اليه فقدم نواب المعارضة عريضة الى الملك يطلبون فيه دعوة البرلمان الى اجتماع غير عادى في ٢٦ يوليو لاستجواب الوزارة عن تصرفاتها ولاقرار مجلس النواب على الثقة بها ، فلم يأبه لها الملك . فاجتمع النواب في النادي السعدى برئاسة عبد السلام فهمى جمعة وكيل المجلس وقرروا عدم الثقة بالوزارة ، كما اجتمع أعضاء الشيوخ وقرروا الاحتجاج على

تصرفات الوزارة وسجلوا اعتداءاتها على الدستور ، كما أصدرت بعض مجالس المديريات قرارات بالاحتجاج على تصرفات الوزارة .

كل تلك المحاولات كان الوفد يقف وراءها مستميتا للدفاع عن الدستور والقضاء على حكومة اسماعيل صدقى ، ولم تنجح محاولات الوفد لانها كانت قاصرة بل لأن الانجليز والقصر وهم أصحاب الأمر آنذاك كانوا يمثلون جبهة قوية لتعزيد الحكومة . . ومن ثم راحت تنفذ مخططاتها ، فأعلنت إلغاء دستور ١٩٢٣ و اعلان دستور جديد وحل مجلس البرلمان وكان هذا اعتداء سافر على حقوق الشعب واستخفافا به . . وكان هذا يعنى كما أشارت جريدة « الديلى ميل » الانجليزية — « نقل السيطرة البرلمانية من الوفديين المتطرفين المتضادين للبريطانيين الى الملك الذى يتسنى له اذ ذاك أن يحكم البلاد حكما مطلقا . . ادرك الوفد مغزى هذا الانقلاب الدستورى الموجه ضده ومن ثم هب لمقاومته فآخذ يحتج احتجاجات قوية ومتواصلة فى خطب قادته وبياناته على إلغاء الدستور ، وانضم اليه فى تلك الاحتجاجات حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى ، كما اتفق الوفد والأحرار الدستوريون على مقاطعة الانتخابات التى اعتزم صدقى اجراءها على أساس دستوره الجديد ، كما اتفقا على عدم الاعتراف بهذا الدستور . وأصدر الوفد قرارا فى ٦ نوفمبر ١٩٣٠ بعدم الاعتراف بالدستور وقانون الانتخاب الجديدين ومقاطعة الانتخابات العامة على أساسهما بجميع عملياتها . واستمر الوفد فى نضاله فعزم على عقد اجتماع فى ١٣ نوفمبر ١٩٣٠ احتفالا بعيد الجهاد الوطنى فمنعته الحكومة وأصدرت بلاغا رسميا تحاول به أن تبرر تصرفها بأن رئيس حزب الوفد يقوم بالدعوة علنا الى الثورة وتحريض مختلف الطبقات على الاخلال بالأمن والعبث بالنظام . . ثم مضى

الوفد — باشتراكه مع الأحرار الدستوريين — في تنفيذ قرار مقاطعة الانتخابات فقاموا بتأليف لجنة اتصال بينهم لهذا الغرض . . ثم عقدوا في ٢١ مارس ١٩٣١ ميثاقا قوميا قرروا فيه مقاطعة الانتخابات التي اعتزمت الحكومة إجرائها في ظل دستور ١٩٣٠ ، وتأليفه جبهة لاعادة النظام الدستوري الذي ارتضته الأمة بكل تقاليد الصالحة فتتولى الأغلبية النيابية شئون الحكم ، كما اتفقوا على زيارة الأقاليم وعقد مؤتمر وطني عام يمثل الأمة على اختلاف طبقاتها وهيئاتها لتأييد هذه السياسة القومية . . ثم قرر الوفد والأحرار الدستوريون عقد مؤتمر وطني عام في ٨ مايو ١٩٣١ منعت الوزارة الاجتماع ، معرضت القرارات التالية على المدعويين للاشتراك في المؤتمر فأقروها عليها ، وهي : أولا : التمسك بدستور ١٩٢٣ . . ثانيا : اعتبار الانتخابات التي تجريها وزارة صدقي في ظل النظام الذي استصدره باطلة لا تعبر عن رأي الأمة ، وبالتالي فإن البرلمان الذي قد يعقد على أثرها لا يمثل الأمة ثالثا : الاحتجاج على ما قامت وتقوم به وزارة صدقي من مصادر حرية الرأي بتعطيل الصحف ومراقبتها اداريا ، والعبث بحرية القول والاجتماع والانتقال من مكان الى آخر . . الخ ، رابعا : رفع هذه القرارات الى الملك وابلاغها لممثلي الدول الأجنبية . .

ولم يكثرث القصر والوزارة لهذه القرارات ولا لشخصية الموقعين عليها ، بل استمرت الحكومة معنة في سياستها ، وكان صدقي قد ألف له حزبا في نوفمبر ١٩٣٠ أطلق عليه « حزب الشعب » ليكون بمثابة ركيزة شكلية يستند عليها في نظام الحكم الذي أنشأه ، وقد فعل ما فعله حسن نشأت حين ألف حزب الاتحاد ١٩٢٥ لحساب القصر . . وأجرى صدقي انتخاباته — على درجتين — وقد قاطعتها الأمة مقاطعة تامة وعمدت الحكومة الى تزويرها بصور شتى ، ووقعت في خلالها أحداث دامية ، كما

اعتقلت الحكومة كثيرين من النواب السابقين ، فقدم الوفد بلاغا الى النائب العام عن تلك الجرائم ، وأيده بمستندات ووثائق وتتابعت الاحداث فأحرز حزب الشعب الاغلبية في الانتخابات واجتمع البرلمان الجديد في يونيو ١٩٣١ وبينما الوزارة سادرة في تنفيذ مخططاتها لمحاربة الوفد والقضاء عليه فاذا بانقسام جديد يقع في صفوف الوفد على اثر ظهور فكرة تأليف وزارة قومية ائتلافية من الوفد والاحرار الدستوريين في يناير ١٩٣٢ ، وكانت دار الندوب السامى البريطانى مصدر هذه الفكرة ، التى أدت الى انقسام فى الوفد على نحو سنشير اليه فى موضع آخر ، بالإضافة الى فـض الائتلاف بينه وبين الاحرار الدستوريين .

ثم تتابعت الاحداث مرة أخرى فتتداعى حكومة صدقى وتحيط بها الأزمات من كل جانب فيقدم صدقى استقالته فى سبتمبر ١٩٣٣ بغد ان سلخ فى الحكم اكثر من ثلاث سنوات لا شك أن الوفد وقع فيها تحت تأثير معاول صدقى ومطارقة فانتابه بعض الضعف الامر الذى أدى الى ظهور التشكيلات اليمينية التى كانت تصطبغ بالصبغة الفاشية (جمعية مصر الفتاة ، بقيادة أحمد حسين) وتشكيلات أخرى كانت تهدف الى بعث الاسلام باعتباره نظاما كاملا يفي بحاجات الناس المادية والمعنوية (جماعة الاخوان المسلمين ، برئاسة حسن البنا) ، اذ سوف تلقى هذه التشكيلات نجاحا كان من شأنه أن يؤثر على قوة الوفد اذ استطاعت أن تجتذب منذ اواسط الثلاثينيات مجموعات الشباب تحت تأثير الحماسة . وعدم الاطمئنان الى الأحزاب القائمة آنذاك .

على اى حال فقد خلف اسماعيل صدقى فى الحكم عبد الفتاح يحيى . وكانت وزارة ضعيفة منفصلة عن الشعب ، وقد تداعى على يديها النظام الذى انشاه اسماعيل صدقى ، وبقي الجو

السياسى ملبدا بالغيوم ، فلم تلبث أن استقلت (فى نوفمبر ١٩٣٤) لتخلنها وزارة أخرى برياسة توفيق نسيم .

وكان لهذا التغيير مغزاه ، اذ يبدو ان الانجليز وقد أدركوا أن القصر يكتمل له السلطان وهم يكرهون أن يتفرد به دونهم ويؤثرون أن يضربوا كل سلطة بالأخرى ، وقد أطلقوا المعركة بين القصر والوفد ثم لبثوا يرقبون الموقف حتى كاد القصر أن ينفرد بالسلطة — لذلك فقد تدخلت دار المندوب السامى ومهدت لاقضاء عبد الفتاح يحيى واحلال توفيق نسيم مكانه فى الوزارة . والواقع أن اختيار نسيم قد صادف هوى ورضاء فى نفوس الوفديين الذين اعتقدوا أن وزارته « وزارة انتقال » وليست « وزارة استقرار » ، وأن توليها الحكم يعتبر تمهيدا لالغاء دستور ١٩٣٠ ، ومن ثم فقد استقبلوها دون اقامة أية عراقيل فى طريقها لانها ان لم يكن من ورائها خير عاجل فهى على الاقل حكومة صديقة يرجى تحقيق امانهم على يديها لو أفسح لها فى الوقت . وكان نسيم عند حسن ظن الوفد به ولا سيما فى الفترة الاولى لوزارته ، فقد بادر الى الغاء دستور ١٩٣٠ وحل مجلس البرلمان القائم على أساسه ، ورغم أنه لم يقرن هذا الالغاء بعودة دستور ١٩٢٣ الا أن الوفد اعتبر هذا الاجراء بادرة تفاؤل ليس بالنسبة للوزارة فحسب بل وللسياسة البريطانية أيضا اذ أشار النحاس — فى خطابه أمام المؤتمر الوفدى العام فى يناير ١٩٣٥ — الى أنه يأمل أن تتجه السياسة البريطانية الى الاتفاق وأن يكون عهد المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين . الا أن جريدة البلاغ الوفدية قد خالجه بعض القلق بشأن عودة دستور ١٩٢٣ فقالت : « اما أن يعود دستور ١٩٢٣ كاملا وحيثنذ تجرى انتخابات وتفسح وزارة نسيم باشا الطريق لحكم الاغلبية التى لا شك فى انها ستكون وفدية . واما الا يعود دستور ١٩٢٣ ولا تجرى انتخابات ولا تخلق

الوزارة الطريق لحكم الأغلبية . وحينئذ يجب أن تخوض معركة نضال مع الوفد . وهذا ما نستبعده » ثم أشارت الجريدة الوفدية الى عدم وضوح السياسة البريطانية فيما يتعلق بعودة الدستور . ذلك لأن الانجليز كانوا يميلون الى اصدار دستور جديد كما عبرت عن ذلك صحافتهم آنذاك .

ورغم هذا القلق الذى عبرت عنه صحيفة الوفد الا أنه يبدو أن السياسة العامة للوفد كانت تتجه بتحفظ لمهادنة السلطات القائمة آنذاك ، وتحاول — فى نكاء — الاستفادة من وجودها . ففيم يتعلق بالسياسة البريطانية كانت سياسة الوفد تأمل فى تأييد المندوب السامى لعودة دستور ١٩٢٣ كما أشرنا ومن ثم هادئته وكذلك بالنسبة لوزارة توفيق نسيم ، وفى نفس الوقت أظهرت عداءها للسافر ومقاطعتها للملك ، الى حد أن مجلة « روز اليوسف » الوفدية آنذاك ، حينها طالبت — فى خطاب مفتوح الى الملك — بعودة الدستور وجه لها قادة الوفد اللوم والتأنيب ، بل بلغ الأمر أن طرد الوفد المجلة وصاحبته من معسكره على اثر أزمة بينها وبين مكرم جراء هجومها على وزارة توفيق نسيم . ذلك لأن السياسة التى انتهجها نسيم آنذاك كانت تقوم على التقرب من الوفد الى حد كبير لدرجة أنه كاد أن يشركه معه فى الحكم ، ولقد عبر النحاس عن ذلك فقال : « لقد فرقنا بين المسائل الادارية فتركناها للوزارة ، وليست هى بالوزارة الوفدية ، وبين الأعمال السياسية فوالينا توجيهها والتعقيب عليها بما يكفل مصلحة البلاد ودون أن تقرر الوزارة على ما لم تتفق معنا فيه . لكن يبدو أن أعضاء الوفد لم يكونوا متفقين جميعا ازاء سياسة الوفاق والتقارب بين الحزب وتوفيق نسيم . اذ بينما كان النحاس ومكرم عبيد يؤيدان نسيم ويعتبرانه همزة الوصل بين الوفد والانجليز كان النتراشى وأحمد ماهر لا يوافقان على ذلك ، الأمر الذى سيساعد على تنمية بذور الخلافات بين الفريقين ويؤدى الى الانشقاق بينهما فى عام

١٩٢٧ على النحو الذى سنتناوله فى موضعه . على أى حال كان نسيم — كما يذكر الدكتور هيكل — « وفدى الهوى » ومن ثم حاول ارضاء الوفديين . وقد انتهز الوفد هذه الفرصة فراح يطالب بعودة دستور ١٩٢٣ ، وكان نسيم من جانبه قد أبلغ الانجليز رغبة الأمة فى عودة الدستور والحياة النيابية وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء الأخرى ، ورغم انقضاء فترة طويلة فلم يتلق جوابا ، فبدأت المعارضة تشتد ضده وقد اعتقد الشعب المصرى أن هناك شبه مؤامرة بينه وبين بريطانيا لتجاهل مطالبه ، فأزداد القلق فى النفوس وأصبح واضحا فى جميع أنحاء البلاد لا فى العاصمة وحدها ، وكان هذا باعثا لأن يتحرك الوفد ويسرعة فدعا الى عقد مؤتمر (فى يناير ١٩٢٥) وطنى عام للنظر فى شئون البلاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وكان الهدف منه احراج مركز الحكومة وتهديد الانجليز هذا بالإضافة الى رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم سمعته فى الداخل والخارج ، وكان هذا المؤتمر يمثل اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى والوطنى لم تشهده البلاد من قبل ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى ، وقد تناول فيه زعماء الوفد المسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية ، وكان من أهم ما قرره هذا المؤتمر قرارا بوجوب إعادة دستور ١٩٢٣ بلا ابطاء . وهم الوفد بأن يسحب ناييده لوزارة نسيم اذ طالب بعض الوفديين بقطع كل صلة معها ، وكان الوفد قد شعر بأن هناك دسائس تحاك فى الخفاء ، فأسرك يطالب الوزارة بالعمل لعودة الدستور ووضع حد لتدخل غير المسئولين . وأصبح موقف نسيم حزبا أمام الوفد فطلب من الملك اقضاء الابراشى والشيخ الطواهرى عن منصبيهما فوافق الملك ، كما وجه نسيم كتابا الى الملك بشأن عودة الدستور ، فأجابه بالموافقة . أراد نسيم بتلك الخطوة أن يبرىء موقفه أمام الراى العام وأن يسترد ثقة الوفد ، الا أنه بقى عليه أن يسبر غور الانجليز فى موقفهم

أزاء عودة الدستور فاتصل بالمندوب السامي لكى يعرف موقف حكومته ، فأجابته بمذكرة تتضمن أنها لا تعارض في أن تتمتع مصر بالحياة الدستورية في الوقت الملائم بحيث يكون الدستور موافقا لحاجات البلاد ، وأن يكون وضعه بعرفة لجنة حكومية يكون من بين أعضائها ممثلون للأحزاب السياسية في مصر بما فيها الوفد أن أراد . وكان هذا الرد دلالة واضحة على رغبة الإنجليز في التدخل في شئون مصر الداخلية وتعطيل عودة الدستور ، الأمر الذي دفع نسيم الى الاتصال بالوفد والتشاور معه ، ف عقد اجتماعا مع النحاس وثلاثة من أعضاء الوفد وأوضح لهم تفاصيل الموقف فاعترض النحاس وزملاؤه على هذا التدخل البريطاني في مسألة تعد من صميم المسائل الداخلية ، ثم أظهروا تمسكهم بعودة دستور ١٩٢٣ . وعرض نسيم عليهم تقديم استقالته فنصحوه بالبقاء ومواصلة سعيه لاعادة الدستور وتوجيه الاحتجاج على الإنجليز لتدخلهم غير المشروع .

واستمرت إنجلترا في تجاهلها لارادة الشعب ، ففي ٩ نوفمبر ١٩٣٥ صرح السير صهريل هور وزير الخارجية البريطانية في خطبة ألقاها في قاعة «الجلد هول» بلندن — بأنه عندما استشيرت الحكومة البريطانية في شأن الدستور المصري نصحت بعدم أعادة دستوري ١٩٢٣ ، ١٩٣٠ بحجة أن الأول غير صالح للعمل ، والثاني لا ينطبق على رغبات الأمة .

كان هذا التصريح صدمة لمشاعر الشعب وقد أثار احتجاجا هيناته وطبقاته ، وقامت المظاهرات في شتى أنحاء مصر احتجاجا عليه ، كما أثار السخط على الوزارة — وفيما يتعلق بموقف الوفد فقد خاب أمله في تغيير السياسة البريطانية وموافقتها على عودة الدستور كما كان يأمل ، وبالتالي فقد أصبح لزاما عليه أن يعلن سخطه على الإنجليز ويحدد موقفه منهم من ناحية ، وأن يعيد

النظر في موقفه من وزارة نسيم من ناحية أخرى . فاجتمع أعضاء الوفد والهيئة الوفدية (في ١١ نوفمبر ١٩٣٥) وتناقشوا في الموقف ، وامتد اجتماعهم الى اليوم التالي ثم اتخذوا قرارات اعلنت سكرتاريته انها ستعلن في الخطاب الذي سيلقيه رئيس الوفد في عيد الجهاد الوطنى في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ .

والتى النحاس خطابه المشار اليه في تلك المناسبة ، وهو خطاب يعتبر وثيقة سياسية هامة تعالج تاريخ تلك الفترة الحرجة . وقد اذاع النحاس فيه قرارات الوفد التى اتخذها في الاجتماع الآنف الذكر وهى كما يلى :

اولا : دعوة الامة كلها بجميع طبقاتها وعلى اختلاف هياتها وجماعاتها بعدم التعاون مع الانجليز مادام اعتداؤهم قائما على الدستور والاستقلال .

ثانيا : وجوب استقالة الوزارة نزولا على خطة عدم التعاون لان استمرارها فى الحكم يعد اصرار الانجليز على الاعتداء على الدستور والاستقلال هو اقرار لهذا الاعتداء .

ثالثا : اذا لم تستقل فان الوفد لا يؤيدها بعد الآن .

رابعا : كل وزارة تقبل التعاون مع الانجليز مع استمرار اعتداءاتهم على الدستور والاستقلال هى وزارة خارجة على البلاد ويقاومها الوفد بكل ما يستطيع .

كان خطاب النحاس وقرارات الوفد مساعدة لتفجير الموقف فاشتعلت البلاد بالظواهرات وأخذت الصيحات تتعالى بالاحتجاج على تصريح هور وتنادى بسقوط وزارة نسيم ، ومن ناحية أخرى

أخذ الوفد يوالى احتجاجه على الحكومة البريطانية ، فأرسل مذكرة الى عصبة الأمم ضمنها احتجاج مصر على التصريح السالف الذكر الذى يتعارض مع حقوقها واستقلالها والسذى ادى الى وقوع الحوادث الفظيعة التى وقعت حينئذ ، كما أرسل الوفد صورة من هذه المذكرة الى ممثلى الدول الأجنبية فى مصر لتبليغها الى حكوماتهم ، كما وجه كتابا شديدا للهجة بصيغة احتجاج الى وزارة نسيم يحتج فيها على بقائها فى الحكم بعد أن سحبت منها الأمة تأييدها ، وبعد أن حدثت تلك الحوادث التى أدت الى قتل الأبرياء واهدار حرية الصحافة .

وفىما يتعلق بموقف الوفد من حكومة نسيم يجب أن نلقى عليه بعض الضوء . ذلك أنه كما رأيناه فى البداية ينتهج سياسة التأييد والتقرب من نسيم لدرجة أنه غضب على فاطمة اليوسف وجريدتها « روز اليوسف » التى كانت تنطق بلسان الوفد آنذاك وذلك من أجل الحملات التى كانت تشنها ضد الوزارة كما أشرنا فقد استدعى النحاس صاحبة الجريدة ولم يكدها يراها حتى أخذ فى تقريرها ومساغلتها : لماذا تعارضين وزارة توفيق نسيم ؟ .

وحينما أصرت على موقفها اجتمع الوفد وقرر طرد الجريدة وصاحبها فى ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥ . وليس هذا فقط بل كان من بين أسباب طرد عباس محمود العقاد — وهو كاتب الوفد الاول آنذاك — من الوفد اشتراكه فى الحملة على الوزارة وأحد وزرائها (أحمد نجيب الهلالي) اذ لم يلتزم العقاد بالخط السياسى الذى كان يرسمه الوفد لمهادنة تلك الوزارة فى البداية . هكذا كانت سياسة الوفد ازاء الوزارة فى البداية ثم ها هو يسحب تأييده لها ويحتج على بقائها فى الحكم ويطلبها بالاستقالة . فهل كان الوفد فى اتخاذه هذا الموقف الآخر صادقا مع نفسه ومع الاحداث باعتبار أن الوزارة تنكرت للدستور وبالتالي فقد سحب تأييده لها بعد أن يؤس من اعدائه واجراء الانتخابات ؟ .

لقد حاول الدكتور هيكल التشكيك في هذا الموقف حينما يذكر ان نسيم كان مقتنعا بأن الوفد — اذ يطالبه بالاستقالة — انما يجارى في ذلك تيار الراى العام ، على حين أنه — أى الوفد — كان يود في الحقيقة ان تبقى الوزارة في مئاصبها . وبصرف النظر عن تلك النغمة « مجارة الوفد لتيار الراى العام » ، وهى نغمة ستصدم الاسماع كثيرا على امتداد تاريخ الوفد وفى كل عمل يقوم به . بصرف النظر عن تلك النغمة كيف يستقيم للوفد ان يصدر قراراته السالفة الذكر بعدم التأييد لنسيم وارسال احتجاج له على بقاءه فى الحكم ثم بعد ذلك يود له البقاء فى الحكم ؟ ثم لو وافقنا هيكل وفرضنا جدلا بأن الوفد فعل ذلك لمجارة الراى العام . فما هو الراى العام ؟ اليس ايهاءات الجماهير وانتفاضاتها بكل فئاتها ؟ وهل يعاب على حزب أو قادة حزب انهم يجارون تيار الراى العام تيار الجماهير ؟ ولماذا لم يحاول حزب الاحرار الدستوريين هذه المجارة ؟ . ان الوفد وقد اعتقد أن الطريق بينه وبين نسيم أصبح مسدودا أثر ان ينفذ مراكبه وليكن مجارة لتيار الراى العام .

ثم لفتابع تطور المسألة الدستورية وقد أصبح الموقف متفجرا ومنذرا بالثورة الجامعة وقد أعطاه الوفد شحنات جديدة بقراراته السالفة الذكر فالتهمت المشاعر فى جميع أنحاء البلاد وكانت المظاهرات تنادى باسقاط الوزارة ووقعت بينها وبين كونستبلات الانجليز عدة معارك أدت إلى استشهاده بعض الطلبة واصابة البعض الآخر ، وحطم المتظاهرون مركبات الترام والاتوبيس وتعطلت وسائل النقل والانارة وباتت القاهرة فى احياء كثيرة فى ظلام دامس ، وبدت العاصمة فى حداد رهيب وحزن عام جدد ذكرى ثورة ١٩١٩ ، كانت فى الواقع شبه ثورة شملت الجميع حتى المدارس الثانوية والابتدائية فأغلقتها الحكومة كما أغلقت الجامعة المصرية وأضربت النقابات وتوقفت الصحافة عن الصدور احتجاجا على تدخل بريطانيا وموقف الوزارة . كانت صورة من ثورة ١٩١٩

— كما يذكر الراجعى وقد عاصر الثورة وصورتها — وكانت نابغة من شعور وطنى يهدف الى تحقيق مطالب البلاد ، وبينما كانت الأحداث تتابع على هذا النحو برزت الدعوة الى توحيد الصفوف وقام الطلبة بدور كبير فى هذه الدعوة وذلك باتصالهم بزعماء الأحزاب ومناشدتهم تحقيق الائتلاف ، وأسفرت المساعى عن تأليف « الجبهة الوطنية » فى ديسمبر ١٩٣٥ من الوفد المصرى والأحزاب الأخرى والمستقلين ، وينبغى لنا أن نوضح موقف الوفد ازاء هذه الدعوة ودوره فى قيام تلك الجبهة وذلك لأهميته فيما أعقب ذلك من الأحداث .

حاول كلا من الدكتور هيكل والراجعى أن يشكك فى موقف الوفد ازاء دعوته توحيد الصفوف ، فبينما يذكر الأول أن الصحف أذاعت أن النحاس باثنا لم يقبل الدعوة ولكنه أعلن رضاه بالاتحاد فى الأهداف ، وأن محمد باثنا محمود ندد بمسلك رئيس الوفد كما ندد به أسباعيل صدقى وحمد الباسل وأن محمد محمود هو الذى دعا الى الاتحاد فى خطابين القاها فى ٧ ، ٢٣ نوفمبر ... الخ . ويشير الثانى الى أنه حينها ذهب كسكرتير للحزب الوطنى ومعه حافظ رمضان رئيس الحزب لمقابلة النحاس باثنا فى ٢١ نوفمبر ومناشدته قبول الائتلاف وتوحيد الجهود أجابها جوابا لا يبعث على الاطمئنان اذ قال بانه — أى النحاس أحرص الناس على الوحدة الوطنية ولكن لا بطريق الائتلاف بين الأحزاب فان الوفد قد جرب الائتلاف مرتين فى ١٩٢٥ ، ١٩٣١ فنقض ، ولا يريد أن يعود الى هذه التجربة ، بل يقبل تعاون بين الأحزاب بأن يعلن كل منها مبدأه صريحا وهو التمسك بدستور ١٩٢٣ .

لا شك أن الوفد استقبل دعوة الائتلاف بالتحفظ ، وهو فى تصورنا كان على صواب فى ذلك التحفظ ، ونستطيع بالتالى أن

نبرر من الآن كل تحفظات الوفد وحذره أزاء كل دعوات الائتلاف التي ستبرز وتوجه إليه على امتداد تاريخه . فان تجربة الائتلاف في عام ١٩٢٨ التي مرت بنا ستظل شبيها مخيفا أمام الوفد « ولا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » على حد تعبير النحاس في عام ١٩٤٢ على اثر حادث ٤ فبراير الذي سيأتى بيانه . ويبدو أن النحاس رفض هذه الدعوة في عام ١٩٣٥ وكان يعتقد أن الهدف منها قيام وزارة ائتلافية فرفضها كما رفضها في عام ١٩٣١ . ومن خلال هذا المفهوم يمكن لنا أن نفهم السر وراء تحفظ الوفد ونقدده . وليس معنى هذا التحفظ أن الوفد كان يصر عليه ، بل نجده يبادر فيصدر بيانا في ٢٧ نوفمبر ١٩٣٥ يوضح فيه أنه لم يشأ أن يسترجع يده المدودة الى ذلك نفر من مواطنيه وأنه فتح لهم باب الاتحاد على مصراعيه وأنه أرسل اليهم من يحاول اقناعهم بوجوب تكوين جبهة وطنية بشروط هي : أولا : أن يطالب الجميع بمودة دستور ١٩٢٣ فوراً وبدون تأجيل ، ويكون ذلك برفع التماس بهذا المعنى الى الملك . ثانيا : أن يضرب الجميع عن الحكم حتى يعود دستور الأمة اليها . ثالثا : أن يعلن الجميع استقلال الأمة استقلالاً صحيحاً تاماً .

هذا هو موقف الوفد وشروطه أزاء دعوة الائتلاف وقد رفض الأحرار الدستوريون الشرطين الأولين ، ذلك لأن الغاية من الائتلاف كانت تختلف عند كل منهما ، فبينما كان الوفد يرى أن هدف الأمة ينحصر في استعادة الدستور ثم اجراء الانتخابات على اساسه ، فاذا فازت الأغلبية قامت الحكومة المستندة على هذه الأغلبية بالمفاوضات لعقد معاهدة مع انجلترا فان نجحت فيها ، وان اخفقت بقى الدستور وبقيت الأغلبية متمتعة بالحكم ، أما الأحرار الدستوريون — كما يذكر د. هيكل — فقد كانوا يجعلون عقد المعاهدة هدف الرحلة أو الائتلاف ، فاذا عقدت المعاهدة وعاد

الدستور وأجريت الانتخابات تولت الأغلبية الحكم ومصر مطمئنة الى ان الحياة الدستورية باقية لا تتعرض لما تعرضت له من قبل .

ويبرر هيكل موقفه حزبه بأن الحوادث قد أثبتت أن كل المفاوضات السابقة قد أعقبها اقالة الوزارة القائمة في الحكم أو استقالتها وحل مجلس النواب أو تعليق الحياة النيابية أو إلغاء الدستور كله . وينتهي الى أن المعاهدة هي سباج الدستور . ورغم أن هذا التبرير يمثل حقيقة مؤلمة في تاريخ الحياة الدستورية المصرية الا أن الباحث المدقق لا يملك الا أن يحصل الأحرار الدستوريين مسئولية تلك الانقلابات الدستورية ، والتجارب مازالت ماثلة في الأذهان على امتداد الأحداث التي مرت بنا ، وستمثل ألامنا بصور شتى في الفترة التالية التي سنتناولها بالتفصيل كل في موضعها . يبدو أن الدكتور هيكل من فرط حرصه على الدستور قد نسي أو تناسى في غمرة هذا الحرص، إن الأحرار الدستوريين واصدقائهم كانوا هم دائما قتلة الدستور . ثم أن الوفد من ناحية أخرى — كان يقرن مطالبته بعودة الدستور بالمطالبة بإبرام الاتفاق مع بريطانيا . فقد أعلن مصطفى النحاس في خطابه (في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥) أن عودة الدستور يجب أن تكون قبل كل شيء « لأن الدستور هو الطريق الطبيعي للحكم في البلاد من جهة ، ولأنه هو الذي على أساسه يمكن أن تتكون سلطة تنفيذية تتولى مباشرة ما تقتضيه المفاوضة وعقد المعاهدة من جهة أخرى » .

على أي حال ، ومهما يكن من أمر هذا الخلاف في وجهات النظر بين الوفد والأحرار الدستوريين لم يكن مثبطا لجهود الطلبة وقد كانوا في تلك الفترة — كما يذكر فتحى رضوان — قد وصلوا الى شيء من النضوج السياسى أعانهم على الاستقلال عن الأحزاب وتكوين رأى خاص بهم ، فزأوا أن الموقف لم يعد يحتمل اختلاف

زعهاء الأحزاب ، وأنه يجب الاتحاد والوقوف صفا واحدا ضد بريطانيا والمطالبة بمعاهدة تنهى الوضع القائم . فاندفعوا للمرة الثانية — فى أوائل ديسمبر ١٩٣٥ — للقيام بالمظاهرات وعقدوا اجتماعا فى كلية الطب وأصدروا عدة قرارات ، كما ألفوا من بينهم وفدا لتنفيذ هذه القرارات وللسمعى حثيثا للتوفيق بين زعماء الأحزاب ، وأثمرت تلك المساعى فتم الاتفاق بين الوفد والأحرار الدستوريين على تأليف جبهة وطنية تطالب بعودة الدستور وعقد المعاهدة وتالفت الجبهة وأخذت توالى اجتماعاتها بمنزل النحاس باشا . ثم قامت بنوجيه كتابين أحدهما الى الملك لمطالبته بإعادة الدستور ، أما الثانى فقد وجهته الى الحكومة البريطانية تطالبها بتوقيع معاهدة بالنصوص التى انتهت اليها مفاوضات ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان . وفى ١٢ ديسمبر صدر مرسوم ملكى بإعادة دستور ١٩٢٣ .

هذا فيما يتعلق بإعادة الدستور وهو كما رأينا كان هدف الوفد الرئيسى . أما فيما يتعلق بالهدف الثانى وهو عقد معاهدة مع بريطانيا فهذا مجال دراستنا فى الفصل القادم ، ولنتابع تطور الأحداث ..

عقب عودة الدستور اجتمع رئيس الوفد مع توفيق نسيم وألح عليه كى يسرع بإجراء الانتخابات لتتولى الأغلبية البرلمانية الحكم والمفاوضات مع إنجلترا ، ووعدته نسيم بتحقيق ذلك وشرع فعلا فى أعداد العدة لإجراء الانتخابات ، إلا أن الأحزاب غير الوفدية اعترضت عليه وسعت لتفحيطه عنها . فقدم نسيم استقالته فى أواخر يناير ١٩٣٦ . وحاول الملك أن يؤلف وزارة ائتلافية من جميع الأحزاب فرفض الوفد هذه الفكرة تمسكا منه بأرائه السابقة ، إلا أنه وافق على الاشتراك مع الأحزاب الأخرى فى جبهة للمفاوضة لإبرام معاهدة مع بريطانيا .

واستقر الرأي على أن يؤلف على ماهر وزارة محايدة لاجراء الانتخابات فالفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وتالف وفد المفاوضات الرسمى برئاسة مصطفى النحاس استعدادا للتفاوض مع انجلترا لعقد المعاهدة . ثم تتابعت الاحداث فتوفى الملك فؤاد فى ٢٨ ابريل ١٩٣٦ وخلفه ابنه القاصر فاروق ، واجريت الانتخابات فى مواعيدها فاحرز فيها الوفد اغلبيه كبيره واجتمع البرلمان وقرر تكوين مجلس وصاية ، ثم قدم على ماهر استقالة وزارته الى المجلس وعهد الى النحاس بتأليف وزارة وفدية فالفها فى ١٠ مايو ١٩٣٦ . على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

الفصل الثاني

معاهدة ١٩٣٦ ودور الوفد

لا شك أن معاهدة ١٩٣٦ تعتبر نقطة انتقال حاسمة في تاريخ مصر المعاصر وفي تاريخ حزب الوفد على وجه الخصوص ، غالواقع أن الباحث في تاريخ هذا الحزب لا يمكنه أن يتجاهل معاهدة ١٩٣٦ وذلك لعدة اعتبارات : أولا : لأنها كانت نتيجة لأسلوب المفاوضات ، وهو الأسلوب الذى اعتنقه الوفد منذ تأليفه في ١٩١٨ لحل القضية المصرية والذى اتبعه سعد زغلول في ١٩١٩ ، ١٩٢٤ (محادثاته مع ملتر - ثم ماكدونالد) ، كما اتبعه خليفته مصطفى النحاس في ١٩٣٠ (مع هندرسون) . ثانيا : لأن الوفد كان له دور بارز كما سنرى في التمهيد لإبرام هذه المعاهدة . ثالثا : لأنه ساهم بنصيب كبير في مفاوضاتها ، إذ كان رئيس هيئة المفاوضات زعيم الوفد ، بالإضافة الى أن نصف أعضائها كانوا وفديين . بل أن الباحث من خلال محاضر جلسات المفاوضات في لقاء لنا مع الأستاذين ابراهيم فرج ، والدكتور محمد صلاح الدين (في ١٩٦٨/٥/٢٠) حول معاهدة ١٩٣٦ وما أثير حولها (كان صلاح الدين سكرتيرا مساعدا لهيئة المفاوضات آنذاك ثم وزيرا للخارجية في حكومة الوفد الأخيرة التى قامت بإلغاء المعاهدة) مفضل الاول بتقديم محاضر جلساتها لنا . يستطيع أن يؤكد أن الوفد كان هو الذى يجلس الى مائدة المفاوضات من

ناحية ومايلز لامبسون من ناحية أخرى . رابعا :
أجريت المفاوضات وتم التوقيع على المعاهدة وقرار البرلمان لها
وزارة الوفد قائمة في الحكم والنحاس رئيسا للوزارة وهيئة
المفاوضات معا ، كما أن قادة الوفد هم — دون الآخرين — الذين
اتماموا العرس وكانهم أصحابه فهللوا للمعاهدة وأظنوا في مزاياها
حتى اعتقدت جماهير الشعب المصري — بشعور الولاء للوفد —
انها نهاية الطريق .

وبالإضافة الى ذلك كله فان الوفد هو الذي قام بإلغاء هذه
المعاهدة في حكومته الأخيرة (٥٠ — ١٩٥٢) وبين عقدها والغائها
تشكلت مسيرة الوفد لفترة تتجاوز الخمسة عشر عاما وهي مرتبطة
— سواء بطريق مباشر أو غير مباشر ، وسواء كان الوفد في الحكم
أو مبعدا عنه — بهذه المعاهدة ونتائجها ، ولهذا كله اعتبرنا هذه
المعاهدة فاصلا تاريخيا بين مرحلتين في تاريخ الوفد . هذا فيما
يتعلق بارتباط الوفد بمعاهدة ١٩٣٦ التي من الناحية الأخرى ننظر
اليها باعتبارها حادثا فريدا له اثره وقوته في تاريخنا المصري
المعاصر ، اذ كانت بمثابة فاصل بين عهدين ، من حيث أنها وضعت
نهاية لفترة في العلاقات المصرية البريطانية كانت بدايتها ضرب
الاسكندرية في يوليو ١٨٨٢ ، كما أدت الى تحديد وضع انجلترا في
مصر للمرة الأولى ، ولذلك فهي تسجل — ويحق — نقطة التقل
حاسمة في تاريخ مصر المعاصرة .

فمنذ احتلال الانجليز لمصر في عام ١٨٨٢ وهم يتطلعون الى
اكتساب صفة الشرعية لوجودهم ذلك لأن احتلالهم لها لم يسقط
عنها صفتها كولاية عثمانية منذ عقد « اتفاق لندرة » بين الدولة
العثمانية وبعض الدول الأوروبية العظمى ومن ثم انتهزت انجلترا
فرصة قيام الحرب العالمية الأولى فأعلنت من تلقاء نفسها الحماية
كضرورة مؤقتة تحل محل نظام كرومر الذي لم يكن لسلطانه في
الحكم حد معلوم . وحينما انتهت الحزب والزمّت معاهدة فرساي

المانيا بالاعتراف بهذه الحماية هب الشعب المصرى يطالب بالغائها وانهاء الاحتلال ، وتآلف الوفد المصرى على النحو الذى اشرنا اليه معلنا ان خطته تسوية المسألة المصرية بالاتفاق مع بريطانيا تسوية تحقق الاستقلال التام للبلاد وتصون المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وطبقا لخطة الوفد جرت المفاوضات بينه وبين لجنة ملنر ، وقد أخفقت لأن اللجنة لم تقبل إدخال التحفظات التى أبدتها الأمة المصرية على مشروعها قبل اجراء المفاوضات الرسمية وأهم تلك التحفظات وجوب النص صراحة على الغاء الحماية .

وفى عام ١٩٢١ جرت مفاوضات أخرى بين عبد الحليم يكن — رئيس الحكومة آنذاك — وبين اللورد كيرزن وكان مصرها الفشل لأسباب عديدة أهمها ان بريطانيا اشترطت ان تترابط قواتها فى مصر فى أى مكان ولاى زمان . وفى ٢٨ فبراير ١٩٢٢ أصدرت بريطانيا من جانبها التصريح الآتى الذى ألفت فيه الحماية واعترفت بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة واحتفظت — مطلقا — بالتحفظات الأربعة حتى يحصل الاتفاق عليها بمفاوضات جرت تجرى بين البلدين . وعقب صدور الدستور المصرى فى ١٩ أبريل ١٩٢٣ أجريت الانتخابات وفاز الوفد بالأغلبية غالف سعد زغلول الوزارة الدستورية الأولى وجرت محادثات بينه وبين المبرتر ماكدونالد لم تستغرق أكثر من ثلاث جلسات ولم تؤد الى نتيجة تسمح بالدخول فى مفاوضات رسمية .

وفى عام ١٩٢٧ جرت المحادثات بين عبد الخالق ثروت والنسبر أوستن تشمبرلن وأفضت الى مشروع رفضه الوفد « لأنه لا يتفق فى أساسه ونصوصه مع استقلال البلاد ويجعل الاحتلال العسكرى البريطانى شرعيا » . وفى عام ١٩٢٩ جرت محادثات بين محمد محمود والنسبر هندرسون ، وعلى أثرها قدم هندرسون الذى

الحكومة المصرية مقترحات عرضت في عام ١٩٣٠ على البرلمان المصرى الذى فوض الوزارة القائمة آنذاك — برئاسة النحاس — فى أن تتفاوض فيها مع الحكومة البريطانية ، وجرت المفاوضات بين النحاس وهندرسون الا أنها تحطمت على صخرة السودان ، وفى عام ١٩٣٢ أبدى اسماعيل صدقى — رئيس الحكومة آنذاك — للسرجون سيمون — وزير الخارجية البريطانية — رغبته فى إجراء محادثات بين الحكومتين تمهيدا للدخول فى مفاوضات رسمية ، فأجاب سيمون بأنه يعتقد أن مشروعى ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ يصلحان أساسا لمفاوضات مقبلة ولكنه يبدى تحفظين أحدهما خاص بمسألة مواقع القوات فى مصر والآخر خاص بالسودان .

هذه هى مراحل المفاوضات التى حدثت بين الجانبين المصرى والبريطانى وكان مصرهما جميعا الفشل ومن ثم عاد الموقف الى ما كان عليه عند تصريح ٢٨ فبراير ، فقد ظل الموقف متجمدا حتى إزائه رياح الأزمة الدولية فى عام ١٩٣٥ من حيث تأثيرها على الأحزاب المصرية بما فيها الوفد وبالتالى فى تطور العلاقات المصرية البريطانية الأمر الذى سيمهد لإبرام معاهدة ١٩٣٦ .

الأزمة الدولية :

مر بنا كيف قامت الجبهة الوطنية وتآلفت الأحزاب تمهيدا لتعقد المعاهدة مع إنجلترا وعودة الحياة الدستورية . ورغم أن هاتين النتيجةين كانتا من صنع المصريين وحدهم ، الا أننا لا يجب أن نغفل عاملها ساعد على انجازهما ونعنى به الأزمة الدولية التى كانت سحبها القائمة قد أخذت تتجمع آنذاك فى سماء أوروبا وأنذرت بعاصفة هوجاء لعبت دورها فى العلاقات بين مصر وبريطانيا وبالتالى تأثر الوضع الداخلى فى مصر . ويحسن بنا الآن أن نتناول تلك الأزمة بشيء من التفصيل ثم دور الوفد إزاءها . ذلك لأن تلك الأزمة كانت الدافع الأول لإبرام معاهدة ١٩٣٦ من جانب مصر

وانجلترا على السواء ولكن بدرجة متفاوتة . فرغم أن المعاهدة تعتبر وليدة جهاد استمر ثمانية عشر عاما الا أن مهدها المباشر كان على اثر ما عانته أوروبا وملاؤها بالغيوم من ناحية ثم استفحال النزاع بين ايطاليا والحبشة من ناحية أخرى ، وكلا المشكلتين دفع انجلترا كما دفع مصر الى الالتقاء في منتصف الطريق .

فمن ناحية انجلترا شعرت في ١٩٣٥ بتغير الجو السياسي الذي اعتادته طوال الخمسة عشر عاما الماضية ، فان الظروف الدولية لم تعد في صالحها من حيث تهديد قوتها البحرية ومركزها في البحر الأبيض المتوسط نتيجة لظهور ايطاليا كدولة بحرية قوية تؤيدها المانيا ، الأمر الذي جعل انجلترا تنقل مركز قيادة أسطولها في البحر الأبيض من مالطة الى الإسكندرية . هذا بالإضافة الى انهيار النظم الدولية التي كانت تعتمد عليها انجلترا ، فعصبة الأمم فقدت احترامها بعد أن تخلت عنها الولايات المتحدة الأمريكية ، كما أن قوة اليابان كانت آخذة في النمو في شرق آسيا مما هدد تفوق انجلترا ونفوذها في الصين .

كل هذه العوامل كانت دافعة لانجلترا لاعادة النظر في سياستها ، وأهم تلك العوامل موقف ايطاليا الفاشستية من الحبشة واعتدائها عليها في عام ١٩٣٥ ، فان ايطاليا لم تكن بتسمية نفوذها وقوتها في الحبشة بل طلبت أن يعمل لمركزها في البحر المتوسط ومصر والقناة حساب آخر ، كما عززت حمايتها في ليبيا ، ووصل الأسطول الايطالي الى مركز مساو للأسطول البريطاني في البحر الأبيض ، ولم يحفل موسوليني بقوات بريطانيا فتحداها كما تحدى عصبة الأمم فهاجم الحبشة واستولى عليها وضربها الى التاج الايطالي .

ازاء كل ذلك سارعت انجلترا الى تحصين مركزها في البحرين المتوسط والاحمر فعمدت اتفاقاتها مع تركيا وسائر دول

البلقان ، ثم اتجهت نحو مصر وكانت تعلم خطورة موقعها بالنسبة الى قوات ايطاليا التي كانت تستطيع في وقت الحرب أن تهاجمها من ناحية حدودها الغربية ، ومن ناحية السودان عن طريق ارتيريا والحبشة ، ومن ثم أخذت انجلترا تحشد أسطولها في المياه المصرية وتزيد قواتها في مصر زيادة كبيرة ، ومارست مطلق الحرية في استخدام الموانئ المصرية بما فيها القناة بحريا وبريا وجويا وحرمت دخول المنطقة الغربية بدون إذن خاص من القيادة العامة فيها ، كما ازدادت الطائرات الحربية البريطانية الى أعداد هائلة . كان هذا موقف انجلترا .

أما فيما يتعلق بموقف الشعب المصري ازاء الأزمة الحبشية الايطالية وبالتالي ازاء بريطانيا فنستطيع أن نصوره من خلال موقف الوفد وزعيمه آنذاك .

كان من الطبيعي أن تثير تلك الأزمة مسألة إعادة النظر في العلاقات المصرية البريطانية ذلك لأن الشعب المصري لم يرض عن حشد قوات انجلترا إذ رأى في ذلك سابقة خطيرة ربما يستند اليها الانجليز في المستقبل ، كما أنه قد يؤدي الى اعتداء ايطاليا على مصر ، وكان هذا يبعث على القلق والرغبة في عقد معاهدة . هذا بالإضافة الى أن غزو ايطاليا للحبشة هز مشاعر المصريين وعواظهم باعتبار أن الاحباش كانوا مثلهم طلاب حرية ، ثم أن مصر كان عليها أن تقرر موقفها في هذا النزاع المحتوم بين جارتيهما ، ايطاليا من الناحية الغربية ، والحبشة من الناحية الجنوبية ، ثم أن الطريق الذي يصل بين الجارتين يمر في أراض مصرية وهي قناة السويس ، كما أن استيلاء ايطاليا على الحبشة كان كفيلا بأن يضع يدها على أحد منابع النيل .

كان هذا هو اتجاه الراى العام وقد عبر عنه رئيس الوفد مصطفى النحاس فى خطبة القاها فى ٨ سبتمبر ١٩٣٥ وقد تناول فيها الأزمة الدولية فقال « قامت حالة خطيرة تجعل البلاد مستهدفة لخطر حرب لا هية نحن متصلون بها اتصالا وثيقا ، لأن ميدانها هو أرضنا ، هو جونا ، هو ينابيع نيلنا ، حالة خطيرة يجب أن يكون للأمة بازائها مطلب أسمى من عودة الدستور وأجل خطرا » ، ويفصح النحاس عن هذا المطلب فيقول « ان الضرورة تقضى بأن نتعاون معا ، ولا يمكن أن نكره على التعاون كما حصل سنة ١٩١٤ ، فان البلاد قد تنبعت الى حقوقها وعرفت ما لها وما عليها ، وترى المصلحة كل المصلحة فى عقد محالفة شريفة بين البلدين تراعى فيها مصالح الطرفين ، أما القول بان الوقت غير ملائم لعقد مثل هذه المحالفة فانه ينظر للملاءمة وعدمها بحسب ميول الناظر ، فلو انه أراد وثاما وصفا ومحبية وتحالفا ، فهذا هو انسب الأوقات » . ويستطرد النحاس فى توضيح فكرته فيقول « وما دام الأمل موجودا ، والباب مفتوحا ، فمن الحرام أن نغلقه بأيدينا ، انما نحن نرقب الحالة بدقة وحذر ، فلئن تحقق الأمل فقد مهدنا له السبيل ، ولئن انقطع فالشأن لنا وللأمة جميعا » .

وكان صوت الوفد هو أول صوت فتح الأذان الى وجوب انتهائ الفرصة لحل المسألة المصرية التى طال الوقت على حلها فإذا كان خطاب النحاس بمثابة انذار مصوغ فى قالب من الحكمة والود والقوة معا ، ولم يكن هذا الخطاب أول صوت للوفد فقد مر بنا الإشارة الى خطاب النحاس الذى القاه فى المؤتمر الوطنى (٩ ، ١٠ يناير ١٩٣٥) حينما صرح فيه بأحساسه تجاه السياسة البريطانية وكيف انها أخذت تتجه نحو الاتفاق ، وأن عهد المندوب السامى الجديد عهد تفاهم صحيح بين البلدين .

واضح تماما ان الوفد كان يرغب في انتهاز فرصة الأزمة الدولية لابرام معاهدة مع بريطانيا فهل كان الوفد على صواب في ابداء تلك الرغبة وما هي الأسس التي اقام عليها هذه الرغبة ؟ هل كان الأساس هو العداء والصراع العنيف بين الوفد والقصر والقائم منذ عام ١٩٢٤ ؟ هل يئس الوفد من القصر ومؤامراته فأراد أن يتطور تطورا جديدا بتقريب ما بينه وبين الانجليز ؟ هل أدركت سفينة الوفد — وهي تصارع أمواج المؤامرات وتغالب تيارات القصر وأحزابها والاستعمار والاعيه منذ أوائل العشرينيات وحتى منتصف الثلاثينيات — هل أدركت من أين تهب الرياح ومن ثم أخذت تقترب شيئا فشيئا — بفعل تيار المد والجزر — من شاطئ الأمان ، أعنى الشاطئ الانجليزى ؟ وهل كان هذا الاقتراب تحت ضغط الأزمة الدولية التي لاحت نذرها في عام ١٩٣٥ . أم كان موجودا قبل ذلك ؟

يحدد البعض هذا التقارب بعام ١٩٣٠ حينما صرح رئيس الوفد عقب فشل مفاوضاته مع هندرسون بقوله « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الانجليز » . ويفسرونه بأنه كان نتيجة للخصومة العنيفة بين الوفد والقصر في الفترة من ١٩٢٤ الى ١٩٣٥ . والواقع أننا نرى في هذا التحديد والتفسير بعض التجنى على الوفد كحزب . ذلك لأن هذا التصريح في تصورنا كان من قبيل المجاملات الدبلوماسية بالاضافة الى أن النحاس كان ينشد تغييرا في السياسة البريطانية في المستقبل ، وليس معنى هذا النشذان أن يقترب منها . ويخطب ودها ، حقيقة أن العداء بين الوفد والقصر كان ماثلا لكنه لا يعنى انحياز الوفد الى جانب الانجليز . والصحيح أن سياسة بريطانيا الجديدة التي حملها باترسون ثم سار عليها خلفه ميلز لابسون كانت تقوم على كبح جماح الملك فؤاد وتقليل اظاهره والتقرب من الوفد الى حد محدود . والوفد من جانبه كان لا يرفض هذا التقرب ، إلا أن هدفه منه كان اعادة الحياة النيابية

وابرام معاهدة مع انجلترا لتحديد مركز كل من الدولتين ازاء
الأخرى ، وقد ساعد على هذا التقارب تصاعد الأزمة الدولية
وتهديدها لكل منهما على النحو الذى أشرنا اليه . فان بريطانيا —
تحت وطأة تلك الأزمة — كانت تؤثر أن تقرر الأمور على أساس
شعبى ومن هنا كان انصرافها عن القصر واتجاهها نحو الوفد
والكتلة الشعبية ثم انها أرادت أن تعالج الوضع المتفجر فى مصر
والذى أدى الى قيام الجبهة الوطنية واشعال ما يشبه بالثورة كما
أشرنا ، فقد أدركت أن نشوب ثورة جديدة فى مصر كثورة ١٩١٩
كفيلا بأن يضعها فى موقف حرج من الناحيتين الاستراتيجية
والادبية . اذ أدركت أن ظروفها فى عام ١٩٣٥ تختلف عنها فى عام
١٩١٩ حينما خرجت من الحرب ظافرة بالنصر فاستطاعت مواجهة
الثورة آنذاك . لكن الوضع فى عام ١٩٣٥ كان جـد مختلف إذ
شمرت بالرغم من وجود قوات الاحتلال يضعف مركزها فى مصر ،
مركزها كان قائما على القوة والتهديد بها فى نفس الوقت الذى
كانت صحفها وحكومتها وبرلمانها تأخذ على إيطاليا الانتجاع الى
القوة كوسيلة لفض النزاع مع الشعوب الأخرى ولقمع حرياتها .

نستخلص من هذا العرض أن الرغبة فى الاتفاق كانت مشتركة
بين بريطانيا والشعب المصرى وأن الوفد حينما أعلن عن رغبته
فى ذلك الاتفاق كان منطقيا ومتمشيا مع الأحداث تماما ومعبرا عن
اتجاه الراى العام الذى برز بشكل واضح فى وثيقته فى نوفمبر
١٩٣٥ ، ذلك لأن تحديد أى علاقات بين الدول أجدى من تركها
تحت رحمة أى حادث يحدث ، وفى هذا الصدد اثار السير
أوستن تشمبرلن فى حديث له مع ثروت أبان محادثاتها عام ١٩٢٧
اشار الى هذا المعنى فقال « ان لب المسألة هو ما اذا كان الشعب
المصرى وحكومته على استعداد للاعتراف بالظروف الخاصة التى
يجذ كل من البلدين أنه وضع فيها تلقاء الآخر وما يترتب على تلك

الظروف من الضروريات بالنسبة لكل منهما . فان كان الجواب سلبا ظلت العلاقات بين مصر وإنجلترا تحت رحمة أدنى حادث يطرأ وتعرضت تلك العلاقات الى أزمات قد تضطر بريطانيا العظمى الى تسويتها بالقوة » . ثم يجب أن نضع في اعتبارنا أن السياسة البريطانية كانت قائمة على التسوية والماطلة كلما طالب المصريون حل المسائل المعلقة بين الدولتين ، ولقد كفاها ان اعترفت في تصريح ٢٨ فبراير بمصر دولة مستقلة ذات سيادة مع احتفاظها بالمسائل الأربعة التي أوردتها على هذا الاعتراف ، وحسبها أن شغل المصريون بمنازعاتهم الحزبية وتسايقهم الى الحكم ، وقد رأت إنجلترا في هذا الاعتراف بالاستقلال وفي ذلك السباق الى الحكم ما يسمح لها بأن تشتت في كل مرة يطلب فيها المصريون المناوضة لحل المسائل المعلقة ، والا تصل من المناوضة الى ما يرضى المصريين وأن تشغلهم بعد ذلك بمشكلة جديدة حول الانتخابات أو الدستور .

نخلص من ذلك الى حقيقتين : أولا : ان المصريين كانوا راغبين في تحديد علاقتهم ببريطانيا ، ولأن الوفد كان يمثل أغليبيتهم فقد ارتفع صوته لبدء تلك الرغبة ، كما شاركه في ابدائها الأحزاب الأخرى — باستثناء الحزب الوطنى — التى تألفت في جبهة وطنية آنذاك . ثانيا : ان تلك الرغبة كانت منطقية ولا ينبغي لنا أن ننقص أو نقلل من شأنها بحجة أن المعاهدة لم تضع نهاية لتدخل بريطانيا كما كان المصريون يأملون مثلا ، أو أنها لم تؤدي الى خروج قوات الاحتلال من بلادهم الى غير ذلك من نقاط الضعف التى تضمنتها المعاهدة والتى طاب لكثير من المؤرخين والباحثين تناولها بالتحليل والتعليق . ذلك أنه — ورغم ادراكنا لقيمة هذه التحليلات — يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن كل ما احتوته المعاهدة من المآخذ كان يعتبر سبباً للأحداث ورهنا بالغيب ، فلم

يكن في ضمير المصريين حينئذ ولم يدر بخلاهم كل تلك الاحتمالات ، ولكنهم — فقط — يرغبون في أبرام اتفاق مع الدولة الفاصصة . حقيقة تطورت هذه الرغبة — على أيدي الزعماء المصريين ومنهم زعماء الوفد — واتخذت صورة اللهفة لاتمام هذا الاتفاق ، مما اعتبره الاستاذ شفيق غريال مأخذا كان لا يجدر بهم ، ورغم أنه غسر هذا التلطف تفسيرا منطقيا وأرجعه الى أمرين : اكفهار جو السياسة الدولية من جهة ، واعتقاد هؤلاء الزعماء بأن عدم تسوية ما بين مصر وبريطانيا أدى الى الأزمات الداخلية المصرية من جهة أخرى . رغم هذا التفسير المنطقي للتلف فان غريال لم يبرره لأنه رأى فيها يتعلق بالأمر الأول أن لبريطانيا مصلحة لا تقل عن مصلحة مصر — ان لم تفقها — في نجاح المفاوضات ووضع تسوية نهائية لها ، وأن اضطراب السياسة الدولية تخشاه بريطانيا أكثر مما تخشاه مصر ، وأنه على أسوأ الفروض — كما يذكر غريال — ماذا تفقد مصر بعد أن فقدت استقلالها وإمبراطوريتها . وفيما يتعلق بالأمر الثاني يعتقد غريال أن اخفاق المفاوضات بين البلدين في كل مرة لم يكن السبب للازمات الداخلية المصرية بقدر ما كان للظروف المواتية لحدوثها .

والواقع أن ما ذهب اليه غريال يعتبر صحيحا من حيث اهتمام انجلترا باضطراب الموقف الدولي وخشيتها منه بدرجة تفوق خشية مصر ، لكنه قد جانبه الصواب في اعتقاده أن اهتمام انجلترا كان يدفعها الى الحرص على تسوية المسألة المصرية بأي ثمن قبل قيام الحرب ، والأقرب الى الصواب أن انجلترا كانت ترى من مصلحتها أن تدخل الحرب متحررة من أغلال معاهدة تنقيد حريتها في العمل على أرض مصر . ومن ناحية أخرى فقد دلت الحوادث المتلاحقة منذ أخفقت مفاوضات ١٩٢١ على أن كل اخفاق فيها وكل امتناع من جانب مصر عن قبول المعاهدة أعقبه تهديد بريطاني وغدوان على مصر . فان اخفاق مفاوضات عدلى

في ١٩٢١ أعقبه اشتداد الضغط والارهاب ونفى سعد وصحبه الى
جزائر سيشيل ، كما أعقب فشل مفاوضات سعد في ١٩٢٤ الانذار
البريطاني على أثر مقتل السردار ، وفي عام ١٩٢٧ استحدثت
أزمة الجيش لتضغط بها بريطانيا على الحكومة المصرية وتكرهها
على الدخول في مفاوضات لعقد المعاهدة المنشودة ، واخفاق
مفاوضات ثروت في ١٩٢٨ أعقبه تقديم مذكرة ٤ مارس التي أباحت
لبريطانيا التدخل في التشريع الداخلي ، كما أعقبه انقلاب محمد
محمود الذي عطل الحياة الدستورية ، واخفاق مفاوضات النحاس
في ١٩٣٠ أعقبه الانقلاب الثالث والغاء الدستور وفرض نظام
صدقي البغيض على النحو الذي تناولناه .

ننتهي من ذلك العرض لنقرر أن ما ذهب اليه غريال يجافي
حقيقة ما كان يجول في اذهان المصريين وزعمائهم وتطلعهم الى
انهاء هذه الحالة الشاذة وبالتالي أثر ذلك في جنوح الزعماء الى
التلف لعقد المعاهدة . فقد كان هذا التطلع والتلف طبيعيا
ومنطقيا وليس فيه ما يستوجب المؤاخذة .

ومع ذلك فانه بالنسبة لموقف الوفد ينكر بعض قادته دعوى
التلف هذه قائلين انه ليس هناك — في الظروف التي عقدت فيها
المعاهدة — ما يؤيد هذه الدعوى لأن عقد المعاهدة كان أمرا لازما
وشينا طبيعيا . وقد استمر الوفد في توضيح موقفه من الأزمة
الدولية ويتابع تطوراتها وينادي بالتحالف مع بريطانيا ، نفى
خطاب النحاس الذي ألقاه في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ في عيد الجهاد
الوطني والذي كان له صدى أقوى من سابقه ، والذي جاء عقب
تطور الأزمة الإيطالية الحبشية تطورا خطيرا بتحريك قوات ايطاليا
في ارتريا ضد الحبشة في أكتوبر ١٩٣٥ . في هذا الخطاب تناول
النحاس حالة الحرب وخطرها على مصر موضحا أن الحالة في مصر
في عام ١٩٣٥ تختلف عنها في عام ١٩١٤ من الناحيتين الشرعية

والمعنوية ثم قال « ان مصر لن تقبل اليوم أن يساق أبناؤها الى ميدان القتال وتؤخذ قواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وغلابة ، وقوة واغتصابا ، ولكنها ترحب مخلصا بأن تزود عن كيانها بكل ما هو في مقدورها ، متعاونة في الدفاع مع حليفتها برضاها واختيارها وباعتبارها بلدا حرا يتمتع بالسيادة الكاملة والاستقلال التام » . ويستطرد النحاس فيشير الى وجهة نظر الوفد في الرغبة في عقد اتفاق مع بريطانيا فيقول « يستلزم تصفية الموقف كله على أساس الاتفاق مع مصر اتفاقا حرا شريفا يحقق لها الاستقلال التام ويصون مصالح الانجليز التي لا تتعارض مع هذا الاستقلال ، وذلك ما كاشفنا به الوزارة بمجرد ان رأينا الغيوم تتجمع في الأفق الدولي لابلague رسميا لهم » . ثم يذكر النحاس ان نسيم باشا — رئيس الحكومة آنذاك — قد اخبره انه تحدث في هذا بطريقة اجمالية — مع المندوب السامي ثم بالتفصيل مع المستر كيلى ، ثم يقول « وقد قال لنا نسيم باشا ان هذا التبليغ بداية لها ما بعدها ، فصارحناء بوجود التعقيب عليه على كل حال لانه اذا كان بداية وجب الا تبطل بعده الغاية المحققة لرغبات البلاد — أى عقد معاهدة — واذا كان نهاية فهو مضر لا تقبله ، وأوضحنا انه لا يصح ان تستقل الحكومة بالتشاور دون نواب الأمة لخطورة الموقف وجسامة المسؤولية ، كما انه لا معنى للتشاور دون تعاون ، والتعاون لا يكون الا نتيجة اتفاق حر يحقق آمال الأمة ويقره نواب البلاد » .

هذا هو موقف الوفد ازاء تطور الأزمة الدولية ونستطيع ان نتبين انه كان يعبر عن اتجاه الراى العام الذى كان يفضل — تحت وطأة الظروف الخارجية والداخلية — ان يحسم الأمر بالوصول الى اتفاق مع انجلترا ، فقد كانت جماهير الشعب المصرى تدرك مدى خطورة الغزو الايطالى المحتمل الوقوع وتدرك في نفس

الوقت مدى الضعف الذي صار اليه الجيش المصرى بفعل الاحتلال وهو الضعف الذى أشار اليه النحاس فى خطابه السالف الذكر فقال « لقد شاعت السياسة الظلمة التى اتبعتها بريطانيا العظمى منذ الاحتلال أن يكون الجيش المصرى بحالته الراهنة ، قاصر العدة والعدد فى الدفاع عن حياض مصر » . ثم يستدرك ليقول « ومع هذا يجب علينا كملكة مستقلة ذات سيادة وأمة أبية ذات كرامة أن نتولى نحن حماية الثمار والذود عن الديار بكل ما نستطيع » .

قصارى القول ان المصريين وجدوا أنفسهم بين « فكى الرضى » ولا سيما حينما أخذت بريطانيا فى تركيز قواتها فى بلادهم مما أثار اعتقادهم بأنها حوّلت بلادهم الى معسكر معاد لاطاليا وهو الامر الذى يبرر اعتداء الحولة المعادية للانجليز على مصر التى ترتبط بانجلترا ، كما خشى المصريون أن تتصرف انجلترا فيهم — فى حالة الحرب — وفى مواردهم كما فعلوا فى الحرب العالمية الاولى ، كل هذا جعلهم اكثر استعدادا من ذى قبل لعقد معاهدة مع انجلترا

ابناؤها الى ميدان القتال ، وتؤخذ أقواتها وتصرف أموالها وتستخدم ثكناتها وموانئها ومطاراتها قهرا وغلابة وقوة واغتصابا . كما عبر النحاس فى خطابه السالف الذكر .

وعلى أى حال لم تكن مصر فقط هى التى تأثرت بعوامل الأزمة الدولية ، بل كانت بريطانيا هى الأخرى هدفا لهذا التأثير كما أشرنا ، ومن ثم تلاقى رغبة كل منهما فى عقد معاهدة ، أى من الممكن القول ان الارتباط بين الظروف الدولية والعلاقات المصرية البريطانية لم يتأكد ويتضح قدر ما تأكد ووضح ابان اشتداد الأزمة الدولية واضطراب الامق السياسى فى عام ١٩٣٥ .

فان انجلترا من ناحيتها كانت تشعر بضعف مركزها فى مصر رغم وجود قواتها ، وكانت تخشى أن تتكرر ثورة ١٩١٩ ، ثم أنها

كانت تدرك مدى قوة الدعاية الإيطالية ونشاطها ضدها ، وكيف أنها تحض مصر على التقرب منها وتندد بسياسة إنجلترا في مصر وتطالب بنصيب في ادارة شركة قناة السويس ، كما تطالب بتخفيض الرسوم التى تفرضها الشركة على حركة المرور فى القناة .

يستبين لنا مما تقدم — ومما ستؤكدده الأحداث بعد ذلك — أن بريطانيا كانت قلقة متأثرة بالموقف أزاء مصر حريصة على تسوية علاقاتها معها ، الا أنها فى هذا الحرص لم تكن بنفس الدرجة أو الرغبة القوية التى كانت تعتمل فى صدور المصريين ، وهذا شأن الجانب القوى دائما فى علاقته مع الجانب الضعيف فمهما كان من شأن مخاوف إنجلترا أزاء الموقف الداخلى فى مصر وقلقها أزاء الغزو الإيطالى ورغبتها فى تسوية علاقاتها مع مصر ، فانها كانت « لا ترجو — ولو بجدة الأنف — أن تسوى ما بينها وبين مصر بأى ثمن قبل قيام الحرب » . كما ذهب بعض المؤرخين الذين رأوا أن مصر كانت تستطيع أن تنتهز الفرصة وتتشدد مع إنجلترا حتى ترغمها على تغيير سياستها الاستعمارية .

وذلك لأن إنجلترا فى خلال أزماتها مع إيطاليا لم تكن — كما يذكر أرنولد توينبى — يقيد مركزها أو يحد من سلطتها فى مصر سوى تصريح ٢٨ فبراير بعد سقوط السيادة العثمانية عنها بتنازل تركيا عنها فى معاهدة لوزان (يوليو ١٩٢٣) ، وكان هذا التصريح كفيلا بأن يطلق يد إنجلترا فى استخدام الاراضى المصرية ومياهها الاقليمية عند نشوب الأزمة الدولية ، فكان من شأنه أن يؤدى الى اغتباط السلطات البريطانية .

على أى حال كانت بريطانيا راغبة فى التمهيد لعقد معاهدة رغم ما يشير اليه توينبى لكنها لم تكن بنفس الدرجة التى كانت

لدى المصريين والتي كان الوفد هو المعبر عنها . ولعله من المستحسن أن نتناول موقف الوفد وخطواته في التمهيد لعقد المعاهدة وكيف كانت ردود الفعل البريطانية لهذا الموقف .

كان لخطاب النحاس الذي ألقاه في ٩ سبتمبر والذي أشرنا إليه ، كان له صدهاء في السياسة البريطانية ، ففي ١٦ سبتمبر أرسل المندوب السامي الى نسيم باشا - رئيس الوزارة - مذكرة يؤكد فيها أن بريطانيا العظمى تنظر بعين العطف نحو مصالح مصر وآمالها ، وأنها عندما تحين الفرصة ستحيط الحكومة المصرية علما وتستشيرها في أى تطورات في الموقف الدولي التى من شأنها أن تمس مصر وتتعلق بها ، وأعقب ذلك اتخاذ عدة خطوات بالاتفاق بين السلطات المصرية والبريطانية - في أكتوبر ١٩٣٥ - منها تدعيم الحماية البريطانية وتركيز الفرق الاضافية على الجبهة الليبية ، وكان ذلك بعد أن تطورت الأزمة الإيطالية الحبشية اذ تحركت قوات ايطاليا في اترريا ضد الحبشة في ٢ أكتوبر ١٩٣٥ وبالتالي أعلنت انجلترا في ٨ أكتوبر انتقال قاعدة أسطولها في البحر الأبيض المتوسط من مالطة الى الاسكندرية أدت هذه الاجراءات الى تبرير اتهام المصريين لانجلترا بأنها تقوم باجراءاتها العسكرية والبحرية دون الرجوع الى مصر ، وبالرغم ان تلك الاجراءات تم اتخاذها بناء على قبول توفيق نسيم ، الا أن استمراره في الحكم كان يعتمد لحد كبير على تأييد حزب الوفد . ويبدو أن الوفد كان مازال يؤيد نسيم ويشترك معه في ادارة دفة السياسة فيذكر انحاس في خطابه - في ١٣ نوفمبر ١٩٣٥ - أنه قد اتفق مع نسيم على تقديم مذكرة الى الحكومة البريطانية تتضمن الاشارة الى خطورة الظروف القائمة والحاجة الى الرجوع لرأى الأمة ، وأن حكومة مصر مسئولة عن الدفاع عن حدودها وأرضها وتتولاه بنفسها ، كما أشارت المذكرة الى أن الحكومة المصرية ترى أن ذلك

الوقت هو « أنسب الأوقات » لعقد معاهدة بين البلدين ، وأنه يترتب على الاتفاق بينهما حل مشكلة الامتيازات ودخول مصر عصبة الأمم . وقد أنحى النحاس — في خطابه — باللائمة على الفكره القائلة بأن الوقت غير مناسب للاتفاق ، ودلل على عكس ذلك بقوله « ان هذا الوقت هو أنسب الأوقات ، لانه ابرز بجلاء حاجة الفريقين الى التعاون الودى الشريف ، ولأن الخطر المشترك يقرب بين المختلفين للدفاع عن الصالح المشترك ، ونحن اذ نطلب الاتفاق لا ننتهز الفرصة أو نستغل الظروف ، ولكننا نصدر عن رغبة صادقة ونية صافية ، وقد كانت هذه خطتنا منذ تألف الوفد : ان نفاهم ونتفق على تحقيق استقلال مصر وصيانة المصالح البريطانية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .. » .

واضح تماما ان النحاس — معبرا عن وجهة نظر الوفد — كان يرغب فى الاتفاق وعقد معاهدة مع بريطانيا وأن أسلوبه هو المفاوضات ، نفس الأسلوب الذى اتخذته الوفد منذ تأليفه ، ولا يستطيع الباحث ان يجد غرابة أو تناقضا فى ذلك ، ذلك لان النحاس كان مازال مخلصا للمدرسة التى تخرج منها ، أعنى المدرسة التى تولت القيادة فى ثورة ١٩١٩ ، وهى مدرسة قانونية وجدت فى مبادئ تقرير المصير التى نادى بها ويلسون والتى سادت جو مؤتمر السلام عقب الحرب العظمى ، ما يبرر فلسفتها القانونية واتجاهها للاعتماد على سلاح المفاوضات فى كسب الاستقلال ومثالاتها فى تقدير جدوى الدستور فى ظل الاحتلال الأجنبى ، وقد بدت عقلية هذه المدرسة السياسية القانونية أوضح ما تكون فى عملية جمع التوكيلات لسعد زغلول ووفده الذاهب آنذاك الى مؤتمر الصلح على أوسع نطاق ، ورغم هذا فانها لم تجد شيئا فى فتح ابواب المؤتمر على النحو الذى اشرنا اليه .

نخلص من هذه الحقيقة لنقرر انه رغم ان النحاس كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه في نفس المدرسة ، الا أنه ظل كرجل تربى في هذه المدرسة مخلصا لها معترا بها ، فكان يعتبر أسلوب المفاوضات هو الأسلوب الوحيد . . وانصافا للحقيقة التاريخية وحدها لا بد أن نقرر انه لم يكن بوسع النحاس ومدرسته السياسية أن يجدا أسلوبا آخر في عام ١٩٣٥ غير ذلك الأسلوب ولأننا سنحمل النحاس مسئولية التمهيد وإبرام المعاهدة فينبغى علينا أن نتساءل ماذا كان يستطيع النحاس والوفد أن يفعلوا سوى أن يناديا بهذا الأسلوب الذى ربما يعتبره بعض المؤرخين والباحثين أسلوبا قاصر ؟ ولكى تكون الاجابة موضوعية وحاسمة يلزم لنا أن نضع المعاهدة فى الميزان ونحاول تقييمها حتى يتسنى لنا أن نحكم الحكم الصحيح .

وقبل أن نتناول المعاهدة بالتقييم ينبغى أن نعود الى مجريات الأحداث لنشير الى تلك الخطوات التى أعقبت تأليف الجبهة الوطنية والتى أدت الى التمهيد لمعقد المعاهدة والتى شارك فيها الوفد باعتباره العنصر الأول فى تأليف تلك الجبهة .

وقد أشرنا الى كيف كانت مصر فى عام ١٩٣٥ متأثرة بالآزمة الدولية ، وكيف قامت الجبهة الوطنية التى أرسلت بخطابين فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ أحدهما الى الملك لاعادة الدستور وقد أشرنا اليه فى الفصل السابق ، والثانى الى المندوب السامى تطلب فيه المفاوضة فى عقد معاهدة وهو ما سنتناوله الآن . وكانت المقدمات — التى أعقبت طلب الجبهة الوطنية للمفاوضات وعقد معاهدة — غير مطمئنة رغم ما أبدته الجبهة فى كتابها أو مذكرتها السالفة الذكر الى المندوب السامى من شدة الحرص على نجاح الاتفاق بين الدولتين وبيان نتائجها بالنسبة لمصر وانجلترا .

فقد تناولت هذه المذكرة أولا : الأسباب التى تدعو مصر الى الحرص على اتمام الاتفاق ، والآثار التى ترتبت على الفشل فى عقد معاهدة فى السنين الماضية من حيث افساد جو العلاقات بين الدولتين ووضع العقبات فى سبيل ما تريده مصر من تقدم ، وللتدليل على هذا أوردت المذكرة الأمثلة التالية :

١ — بقاء الامتيازات الأجنبية المقيدة لحرية مصر والحائلة بينها وبين التشريع المالى وغيره .

٢ — وجود ادارة اوروبية الى جانب ادارة الأمن العام المصرية .

٣ — حرمان البلاد من أن تكون لها قوة دفاع مصرية صالحة للذود عنها وللمعاونة حليفاتها .

٤ — حرمان مصر من الاشتراك فى الحلبة الدولية ومن دخولها عضوا فى عصبة الأمم .

٥ — عدم اتمام الاتفاق أدى الى عدم استقرار الحكم فى البلاد وإلى اضطراب المرافق العامة .

ثانيا : تناولت المذكرة الظروف الدولية الملحة التى تدفع الى ابرام المعاهدة ، فقد اشارت الى أنه منذ قيام الأزمة الدولية ازداد المصريون يقينا بضرورة التسارعة الى عقد المعاهدة ، حيث أنهم رأوا أن تطور هذه الأزمة قد ينتهى بهم الى الاشتراك فيها ويجعل بلادهم ميدان حرب بسببها « وقد اشتركت مصر فى هذه الأزمة بالفعل منذ لبثت الحكومة المصرية دعوة عصبة الأمم لتوقيع الجزاءات على ايطاليا كما اتخذت انجلترا أراضى مصر ميدانا لاستعداداتها الحربية انقاء للطوارئ ، وقامت الحكومة المصرية من جانبها بتهديد كل ما تستطيع من أسباب الدفاع بمد المواصلات

وتهيئة الجيش ونقل وحداته الى الجهات التى تقتضيها الظروف» .
وإن الشعب المصرى ظل يرقب ذلك كله واثقا بأن التعاون الصادق
مع انجلترا فى هذه الأزمة يتيح أنسب الفرص لعقد المعاهدة التى
انتهت مفاوضات ١٩٣٠ الى تقرير نصوصها « باعتبارها معاهدة
رضيتها انجلترا وصرحت بلسان وزرائها أنها لا تعدل عنها »
وما زالت نصوص هذه المعاهدة مقبولة من الحكومة البريطانية
حسب تصريحاتها الرسمية ومقبولة كذلك من المصريين على اختلاف
هياتهم وأحزابهم « فإن عدم ابرامها ليس من شأنه أن يؤيد
استمرار التعاون الصادق الذى بذلته مصر من جانبها حتى اليوم
بكل أمانة واخلاص . لهذا يرجو الموقعون من سعادتكم باعتبارهم
ممثلى الشعب المصرى على اختلاف هياتهم وأحزابه السياسية أن
تفضل فتلج الحكومة البريطانية طلبنا بأن تصرح بقبولها ابرام
معاهدة بينها وبين حكومة مصر الدستورية بالنصوص التى انتهت
اليها مفاوضات النحاس — هندرسون فى سنة ١٩٣٠ ، وأن تحل
المسائل التى لم يكن قد تناولها الحل فى المفاوضات المذكورة بالروح
الطيبة التى سادت المفاوضات » .

أرسلت الجبهة الوطنية هذه المذكرة فى ١٢ ديسمبر كما
ذكرنا وانتظرت الرد عليها ، الا أن الأيام تعاقبت دون وصول
هذا الرد ، حتى كان آخر ديسمبر ١٩٣٥ اذ ورد تلغراف من
مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية يقول فيه أن مطلب الجبهة
الوطنية الخاص بتسوية العلاقات بين بريطانيا ومصر بعقد معاهدة
قد نال عنايته الجدية ، ولكن النظر فيه يحتاج الى بعض الوقت
نظرا لحدائة عهده بتولى الشؤون الخارجية ، ولاشتغال الحكومة
بالأزمة الحبشية اشتغالا لا يتيح معه البحث حالا فى المسألة
المصرية ، ويحتاج الأمر بعد هذا الى عرض ما ينتهى اليه بحثه
على مجلس الوزراء ، ثم يشير أيدن الى أنه ليس الغرض من

معاذيره هذه كسب الوقت والتسويق ، لأنه يميل شخصيا كل
الميل الى الوصول الى معاهدة تحقق الصداقة بين البلدين ،
ويرجو الا تستمر القلاقل في مصر بعد علمها بهذا الشعور من جانب
انجلترا .

أبلغ مايلز لامبسون مضمون هذه البرقية لأعضاء الجبهة
منفردين ولم يسمح باعطائهم صورة منها ، فاجتمعوا وتحدثوا في
أمرها ، ويذكر الدكتور هيكل أن اسماعيل صدقي ومحمد محمود
قابلا المندوب السامي وأبلغاه أنهما لا يجدان في هذه الطريقة
ما يتفق وما يرجى من تصفية الجو وتحسين العلاقات بين
الدولتين ، وأشارا الى تصريحات صمويل هور السالفة الذكر
والتي جرحت شعور المصريين ، وأنه اذا أريد إرضاء هذا الشعور
لا بد من بيان صريح يقرر قبول انجلترا مشروع ١٩٣٠ كقاعدة
للتسوية . ووعدهما المندوب السامي بالرجوع الى حكومته في
هذا الصدد .

وأخيراً وفي ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية
وأبلغه المندوب السامي الى الملك ورئيس الجبهة الوطنية
(النحاس باشا) ورئيس الوزراء ، وقد تضمن الرد قبول
انجلترا للمفاوضة لعقد معاهدة الا أنها اشترطت عدم التقيد
بنصوص مشروع ١٩٣٠ كأساس للمفاوضة ، حيث أن الحوادث
الدولية الأخيرة جعلت من الضروري إعادة النظر في المواد
العسكرية الواردة في المشروع ، كما اشترط على ضرورة الاتفاق
أولا على النصوص العسكرية في مناقشة تمهيدية للمفاوضات ،
فاذا انتهت الى نتيجة مرضية انتقلت المناقشات الى مسألة
السودان ، فاذا انتهت الى نتيجة مرضية كذلك أجريت المفاوضات
لعقد المعاهدة وانتهى الرد بعبارة تلخص في أنه في حالة فشل

المحادثات في هذه المرة. ستكون له عواقب خطيرة ، فقد يترتب على ذلك أن تعيد الحكومة البريطانية النظر في سياستها نحو مصر . وقد أضاف لامبسون في نهاية حديثه قائلا : « ليس هذا تهديدا بل هو بسط للحقائق ، فان فشل المفاوضات سيجعلنا في مصر أمام حالة جديدة تماما » . كما كرر المندوب السامي ما قاله في أحاديثه السابقة مع رئيس الحكومة ورجال الجبهة من ضرورة بقاء الأحزاب متحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن 'تجرى' المفاوضات مع ممثلى الشعب بأسره .

ولا شك اننا نستطيع أن ندرك من خلال هذه الشروط حرص بريطانيا على تشديد أحكام معاهدة ١٩٣٠ العسكرية وتطبيقها على الحالة التى تغيرت عما كانت عليه من قبل . ذلك لأنها كانت تضع نصب عينيها الازمة الدولية وانعكاسها على مصر فى تلك الفترة الحرجة ، بالإضافة الى التطورات التى حدثت بعد عام ١٩٣٠ ، ومن ثم رأت اتخاذ هذا الموقف المتشدد لا سيما بعد ازدياد الاستعدادات العسكرية الإيطالية برا وبحرا وجوا فى ليبيا وأفريقيا الشرقية والبحر الأحمر مما أزعج السلطات العسكرية البريطانية وجعلها تتوقع تهديدا إيطاليا لمصر من ناحية حدودها الغربية .

ولعله من خلال هذه الشروط نستطيع من ناحية أخرى أن نجد التبرير لتمسك الجانب المصرى بمشروع ١٩٣٠ وجعله قاعدة للتسوية كما جاء فى مذكرة الجبهة السالفة الذكر — وكما سيتضح هذا جليا فى جلسات النقاش مع الجانب البريطانى مما سنشير اليه فى موضعه — وهو التمسك الذى أخذه الأستاذ شفيق غربال على الجانب المصرى رغم تحرر الجانب البريطانى من ذلك المشروع .

وعلى أى حال كان موقف الجانب المصرى صعبا ولا يمكن لنا أن نحكم حكما دقيقا الا اذا تصورنا الظروف الدولية القائمة

حينئذ ووجود قوات الاحتلال والتهديد بتعطيل الدستور مرة ثانية بل الخوف من ضياع الاستقلال الذى كفله تصريح ٢٨ فبراير ، ثم خوف المصريين من أخطار الفاشية ، اذا تصورنا كل ذلك أدركنا أى موقف صعب كانت تقفه مصر وهى تطب عقد معاهدة مع بريطانيا .

على أى حال فإنه عقب وصول الرد البريطانى السالف الذكر استدعى الملك مؤاد نسيم باشا لمقابلته فى ٢١ يناير ١٩٣٦ كما استدعى رجال الجبهة لمقابلته غداة ذلك اليوم وعرض عليهم تأليف وزارة ائتلافية تقوم بالمباحثات التمهيدية قائلا لهم « لما كانت وزارة نسيم باشا لا تمثل أحزاب البلد ، فان دولة رئيسها قد أعرب بعد تفاهم معى بالأمس عن رغبته فى اخلاء مركزه ، مما يدمونا الآن لتكوين وزارة ائتلافية ، ولقد بحثت الأمر قبل حضوركم مع دولة النحاس باشا ، واظننا قد اقتربنا من أن نتفاهم ، لقد اتفق دولته ٩٩ فى المائة على ذلك وبقي واحد فى المائة وأنا متمسك به أيضا » .

وكان الملك — كما يذكر الدكتور هيكل — يرجو أن يقتنع النحاس باشا كما اقتنع زملاؤه فى الجبهة بتأليف وزارة ائتلافية برئاسته باعتباره أقدم رؤساء الوزارة بين زملائه . الا أن النحاس رفض تأليف هذه الوزارة تمسكا منه برأيه الذى أبداه فى عام ١٩٣١ ، لكنه لم يرفض أن يشترك هو وأن يشترك الوفد مع الأحزاب الأخرى فى جبهة المفاوضة ابتغاء الوصول الى اتفاق مع انجلترا تعذر الوصول اليه من قبل .

ويلزم لنا أن نقف قليلا أمام هذا اللقاء ليتسنى لنالقاء بعض الضوء على موقف الملك من ناحية وموقف الوفد والنحاس من ناحية أخرى ، وفى هذا الصدد لا بد أن نطرح سؤالين : الأول : هل كان

الملك يتوق حقا الى رؤية المعاهدة حقيقة قائمة — كما يذكر كريم ثابت — وذلك لتستقر العلاقات بين مصر وانجلترا ولا يكون في البلاد الا « باب واحد » كما قال غير مرة للمقربين اليه حين كان يفضي اليهم برغبته في عقد معاهدة بين مصر وانجلترا ؟ . الثاني : هل كان الملك مخلصا في محاولته تأليف وزارة ائتلافية برئاسة النحاس ؟ . وفيما يتعلق بالتساؤل الاول لا جدال في أن الملك كان يرغب في عقد المعاهدة ، لكن رغبته لم تكن صادرة عن اخلاص للشعب ووضع حد لآزماته ، بل كانت رغبة ذاتية تملئها الرغبة في الانفراد بالسلطة دون الانجليز الذين كانوا يحلون بينه وبينها احيانا . أما فيما يتعلق بالتساؤل الثاني فلا شك لدينا في ان محاولته كانت غير مخلصة لاعتبارين : أولا : لأنه كان يدرك أن تجربة الوزارات الائتلافية قد ثبت فشلها واتخاذها ثكئة لقلب الحكومة الدستورية بحجة انفضاض الائتلاف واعادة الحكم المطلق من جديد . ثانيا : لأن الملك فؤاد لم يكن خافيا عليه مدى اصرار النحاس على رفض فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربته القاسية في عام ١٩٢٨ ، وقد أكد هذا في رفضه للفكرة ذاتها حين عرضت عليه في عام ١٩٣٢ كما اشرنا ، وكما سيؤكددها بعد ذلك في عدة مناسبات سنعرض لها في حينها ، هذا بالاضافة الى أن فكرة الوزارة الائتلافية كانت نتيجة اتفاق وضعه الانجليز مع الملك فؤاد ، وكانت تتمشى مع رغبة الطرفين في تمثيل جميع الأحزاب في المفاوضات وعقد المعاهدة .

ونخلص من ذلك الى حقيقة وهي أن الملك كان يهدف من وراء هذه الفكرة الى توريث النحاس باشا في تلك الظروف الحرجة ووضعه أمام أحد أمرين لا ثالث لهما : أما أن يقبل تأليف هذه الوزارة فيتخطى بذلك عن مبدأ رئيسي في سياسته ، أو يرفضها فيكون ذلك سببا في تعريض الجبهة الوطنية لخطر الانقسام ، بيد أن النحاس باشا — واضعا نصب عينيه تلك الاعقبات — فوت

على الملك هدمه وخرج من المازق حين قبل الاشتراك مع الأحزاب الأخرى في جبهة المفاوضات .

والواقع أن هذه الحقيقة تقودنا بدورها الى عدة تساؤلات تطرح نفسها : لماذا يرضى الوفد لنفسه في ١٩٣٦ بالجلوس على مائدة المفاوضات مع ممثلى الأحزاب الأخرى مخالفا في ذلك ما استنه سعد زغلول والنحاس سواء في الماضى أو في المستقبل (علمى ١٩٢١ ، ١٩٤٦ مثلا) ، وهذا رغم أنه — كما رأينا — قد رفض الاشتراك في تأليف وزارة ائتلافية ؟ هل أدرك من استقراء الأحداث في الماضى والحاضر أن المعاهدة لا بد وأنها ستحتوى على بعض الثغرات أو المساوئ ومن ثم أراد أن يشرك معه تلك الأحزاب مجتمعة في تحمل مسؤولية ابرامها ؟ أم خشى إقباطه — وهم في معظمهم من المحافظين — من تطور الحركة الوطنية وقيام الجبهة — وفيها العناصر المتطرفة كالحزب الوطنى — خشى إقباط الوفد وقادته انتقال القيادة الى هذه العناصر أن استمرت في ثورتها أزاء الانجليز ، وبالتالي أسرعت قيادة الوفد الى الإمساك بالزمام حتى لا يفلت منها ولكى تحتفظ لنفسها بالقيادة ؟

فيما يتعلق بالتساؤل الأول يؤكد الوفد أن قبوله الاشتراك في المفاوضات مع الأحزاب الأخرى الممثلة في الجبهة الوطنية آنذاك كان يعنى أنه ينظر الى الأمر باعتباره مسألة سياسية بحتة فرأى أن مصلحة الوطن تقتضى وجود هذه الجبهة وراء المفاوضات المصرى لتقوية مركزه وليكون أكثر قدرة على تحقيق آمال البلاد مما لو أجرى الوفد منفردا هذه المفاوضات ، ولا سيما لوجود القلاقل الدولية القائمة آنذاك .

ثم أنه من ناحية أخرى تجد أن المندوب السامى كان يكرر في أحاديثه مع الملك ورئيس الحكومة وزعماء الجبهة ضرورة بقاء

الأحزاب المتحدة لأن الحكومة البريطانية ترغب في أن تجرى المفاوضات مع ممثلى الشعب المصرى بأسره .

أما فيما يتعلق بالتساؤل الثانى فلا نعتقد أن الوفد — وهو الحزب الأكثر تطرفا كما وضح من خلال احتجاجاته ومظاهراته وخطب زعمائه التى أشرنا إليها — لا نعتقد فى أنه أراد توريط الأحزاب الأخرى فى تحمل المسؤولية ، ولكنه رأى اصرار بريطانيا على اقرار جميع الأحزاب السياسية المصرية للمعاهدة فى حالة ابرامها حتى لا تتعرض للمزايدات الوطنية بعد ذلك ، وبالإضافة الى ذلك وجب ألا نغفل أن بريطانيا كانت تستهدف من وراء اشتراك الأحزاب الأخرى المعتدلة فى هيئة المفاوضات التغلب على تطرف الوفد ، أزاء كل هذا لم يجد النحاس مفرًا — أمام شروط بريطانيا — من الاشتراك فى المفاوضات حتى لا يكون عائقا عن ابرام المعاهدة.

على أى حال ارتضى الوفد أن يشارك أحزاب الأقلية فى تأليف جبهة للمفاوضات مع بريطانيا لكنه رفض الاشتراك فى تأليف وزارة ائتلافية كما أشرنا ومن ثم استقر رأى على تأليف وزارة محايدة برئاسة على ماهر باشا فألفها فى ٣٠ يناير ١٩٣٦ ، وعقب تأليفها صدر مرسوم فى ١٣ يناير بتأليف هيئة رسمية لأجراء المفاوضات من : مصطفى النحاس باشا « رئيسا » ، الدكتور أحمد ماهر ، الأستاذ مكرم عبيد ، الأستاذ محمود فهمى النقراشى ، عثمان محرم باشا ، أحمد حمدي سيف النصر بك ، واصف غالى باشا ، محمد محمود باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، حلمى عيسى باشا ، على الشمس باشا ، الدكتور حافظ عفيفى « أعضاء » .

وينبغى علينا أن نتوقف قليلا لنلقى بعض الضوء على تلك الهيئة . فواضح أن الوفد قد استطاع أن يحقق لنفسه فى عام ١٩٣٦ ما فشل فى تحقيقه عام ١٩٢١ إبان قيام وزارة عدلى

وازماعه المفاوضات مع انجلترا على النحو الذى مر بنا ، وما سيفشل فى تحقيقه أيضا فى عام ١٩٤٦ أبان قيام وزارة اسماعيل صدقى كما سيأتى بيانه ، حيث أننا نلاحظ أن الوفد استأثر بأغلبية الأعضاء فى هيئة المفاوضات والرئاسة معا ، إذ أن السبعة الأوائل ومنهم الرئيس كانوا يمثلونه ، بينما نجد أن كلا من أحزاب الأحرار الدستوريين والشعب والاتحاد قد مثله عضو واحد . والمستقلون يمثلهم ثلاثة أعضاء . ورغم أنه ليس تحت أيدينا ما يفسر الظروف التى كفلت للوفد تحقيق ما كان يصبو اليه دائما من حيث الاغلبية والرئاسة ، الا أنه يبدو أن بعض الأحزاب قد عارضت فى ذلك ورأت أن يمثل الوفد بعدد مساو لعدد من يمثلون سائر الأحزاب ، بينما تمسك الوفد بأن تكون له الاكثريّة العدديّة فى هيئة المفاوضات .

ومهما يكن الأمر فقد تألفت الهيئة ، وفى اليوم التالى أقسم النحاس باشا كرئيس لها وكذلك اعضائها اليمين أمام الملك . ثم انصرف اهتمام على ماهر رئيس الحكومة الى معالجة مسألة التمهيد لاجراء المفاوضات . فعمل على ازالة الأثر الذى كان قد تركه التهديد الذى اختتم به مايلز لامبسون تبليغه الآنف الذكر ، وانتهت اتصالاته بالمندوب السامى الى الاتفاق على نص تتبادله الحكومتان المصرية والبريطانية بأن كليهما مستبدلان غاية الجهد لانجاح المفاوضات ، فان أخفقت فلن يؤثر ذلك فيما بينهما من علاقات طيبة .

وعلى أثر ذلك توفى الملك فؤاد (٢٨ أبريل ١٩٣٦) ونودى بفاروق ملكا على مصر ، وتآلف مجلس وصاية وأجريت الانتخابات فى موعدها (مايو ١٩٣٦) وفاز الوفد فيها بالأغلبية مقدم على ماهر . استقالته وألف النحاس وزارة الوفد (١٠ مايو ١٩٣٦) وبذلك أصبح رئيسا للوزارة وهيئة المفاوضات معا . وكان من الطبيعى

أن يكون الشاغل الأول للوفد — سواء في الوزارة أو هيئة المفاوضات — هو إجراء المفاوضات وإبرام المعاهدة .

وكانت البحوث التمهيدية قد بدأت أولى جلساتها بين الجانبين في ٢ مارس ١٩٣٦ . ثم استؤنفت ومضت في أدوارها المختلفة تتعرض لبعض الأزمات . حتى تم التوقيع على النصوص النهائية للمعاهدة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ووزارة الوفد مازالت قائمة في الحكم .

وسنحاول الآن تقييم تلك النصوص من خلال محاضر محادثات المعاهدة .

تقييم المعاهدة :

من خلال العرض السابق للمقدمات التي سبقت ومهدت لإبرام معاهدة ١٩٣٦ يتضح لنا عدة ملاحظات : أولا : أن الوفد كان له دور بارز في التمهيد لإجراء المفاوضات . ثانيا : استطاع الوفد أن يحقق لنفسه الاستثناء بأغلبية أعضاء هيئة المفاوضات والرئاسة . ثالثا : من خلال الملاحظتين السابقتين بالإضافة الى ما أشرنا اليه من حيث أن المفاوضات أجريت وتم التوقيع على المعاهدة وإقرار البرلمان الوفدي لها والترويج بقبولها ووزارة الوفد قائمة في الحكم ، كل ذلك يضع أمام الباحث حقيقة وهي أن حزب الوفد — أو مصطفى النحاس — يحمل القسط الأكبر من مسئولية إبرام تلك المعاهدة أن لم تكن المسئولية كلها وبالتالي فانه هو الصانع لها ، هذا رغم أنه لم يتفاوض وحده بل اشتركت معه جميع الأحزاب — باستثناء الحزب الوطني — في تلك المفاوضات والتوقيع على المعاهدة . رابعا : أن شبح الأزمة الدولية كان هو الدافع الأول في الرغبة — من كلا الجانبين — في إبرام المعاهدة وسيظل

هذا الشيخ مسيطرا طوال جلسات المفاوضات وكل من الجانبين كان يحاول أن يتخذة ذريعة لاجراز مكاسب له، لكن الجانب البريطانى — باعتباره الجانب الأقوى — كان أكثر نجاحا فى محاولته .
 خامسا : ان مصر كانت — كما رأينا — فى موقف دقيق للغاية وبالتالي فقد كان زعمائها — ولا سيما زعماء الوفد باعتباره حزب الأغلبية — يرغبون لدرجة اللهفة فى تحقيق اهل الجماهير التى كانت تدفعهم للحصول على معاهدة تضع نهاية الاحتلال أو على الأقل نضىء لهم الطريق ولكى يتبينوا مواضع اقدامهم ، لكنهم — أى الزعماء — وفى الحق لم يكونوا متهاكين لتحقيق هذا الأمل كما رأى بعض الباحثين . ولكن هل حققت هذه المعاهدة آمال تلك الجماهير ؟؟

من البديهي أن رجل الشارع لا يدرك لاية معاهدة قيمة ما الا اذا رأى هو وأفراد أسرته ارتقاء فى معيشتهم وأن حريتهم مصونة ومستقبلهم مضمونا ، فإذا عجزت أية معاهدة عن توفير مزينة من هذه المزايا فقدت قيمتها فى نظر الجمهور . فان المعاهدات تفقد قدسيتها أحيانا لا لأن بعض الدول تتجاهلها لغايات سياسية فحسب ، بل لأن احترام تلك المعاهدات يتوقف على امكان اقناع الجماهير بأنها وقعت لمصلحتها ولرفاهيتها ، فهل حققت معاهدة ١٩٣٦ هذه الأدلة المحسوسة ؟

فى الواقع لكى نجيب على هذا التساؤل يلزم لنا أن نبحث عدة اعتبارات : منها — على سبيل المثال — القيام بعقد مقارنة بين نصوص معاهدة ١٩٣٦ ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة لكى يتسنى لنا أن نبين مدى التقدم أو التأخر بين نصوص هذه وتلك . ورغم أن هذا المقياس يبدو لنا ولأول وهلة منطقيا وعادلا الا أنه لا يعطينا التقدير الصحيح للمعاهدة فوق أنه يجاقى منطق

الاحداث الدولية القائمة آنذاك ، وقد عبر الدكتور هيكل عن تصور هذا المقياس ابان مناقشة مشروع المعاهدة في مجلس الشيوخ فقال : « لا يسيغ المنطق الدولى مقارنة مشروع وضع في عام ١٩٢٠ او في ١٩٣٠ بمشروع وضع في عام ١٩٣٦ ، وحسبى دليلا على ذلك أن المعاهدات التى وضعت في ١٩١٩ وفي ١٩٢٠ وفي ١٩٢٢ قد أصبحت كلها ولا وجود لها لتغير الأحوال الدولية في العالم فان الشعوب التى لم تبلغ في الحياة الدولية مبلغنا لا تقارن نفسها اليوم بما كانت عليه في أعقاب الحرب الكبرى » . وهذا المقياس اتبعه بعض قادة الوفد في تقييمهم للمعاهدة كما فعل مكرم عبيد سكرتير الوفد العام آنذاك وأحد أعضاء هيئة المفاوضات وذلك في خطبته المشهورة بالجامعة المصرية ، اذ قام بعمل مقارنة بين النصوص التى انتهت اليها المعاهدة ونصوص المشروعات والمعاهدات السابقة واستخلص أن معاهدة ١٩٣٦ حققت الشرف والاستقلال . وقد نهج محمود سليمان غنام نفس المنهج في تناوله للمعاهدة الا أنه كان أكثر موضوعية فرأى أنها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم في القضايا العادية ، وأنها — على أى حال — خطوة كبرى في سبيل الاستقلال .

وإذا تفاضينا عن هذا المقياس لنبحث عما اذا كانت هذه المعاهدة قد حققت الاستقلال أو كانت خطوة اليه ، أو اذا كان هذا الاستقلال مازال مطلبا بعيدا عسير المنال ، وهذا الاعتبار كان يهم رجل الشارع حينذاك في المحل الاول ، فسنجد أن النحاس باشا في بيانه الذى ألقاه في مجلس النواب (٢ نوفمبر ١٩٣٦) ومكرم عبيد في خطبته السالفة الذكر يؤكدان أن الاحتلال قد زال صفة وفعلا وبرهنا على ذلك ببرهاتين : الاول : ان المادة الاولى من المعاهدة قررت « انتهاء الاحتلال عسكريا بواسطة قوات صاحب الجلالة الملك والامبراطور » . وبذلك يكون الاحتلال قد زال صفة . أما

البرهان الثانى فهو توقيت جلاء القوات البريطانية عن مصر بحالة مادية يتفق عليها الطرفان أو يلجأ فيها الى التحكيم وهى وصول الجيش المصرى الى درجة تمكنه من القيام بمفرده بالدفاع عن حرية الملاحة فى قناة السويس ، وهكذا — كما يذكر النحاس باشا — « يزول الاحتلال الذى دام أربعة وخمسين عاما وضحينا فى سبيل الخلاص منه ما ضحينا من جهد ونفس ومال » .

وواضح ان هذا البرهان لا يقبل كدليل على زوال الاحتلال فعلا ، اذ ان النص الذى اعتمد عليه كان يحمل فى طياته الالتواء وصفوبة التحديد فلم يوضح مثلا الى اى مدى تكون هذه الدرجة التى تمكن الجيش المصرى من القيام بالدفاع عن قناة السويس .

ومن ناحية اخرى نجد ان الوضع الممتاز الذى كفلته المعاهدة للسفير البريطانى بالاضافة الى وجود قوات الاحتلال فى منطقة القناة وبعض المدن المصرية جعل من المستحيل عمليا ان يتنوع التدخل البريطانى ان لم يكن بطريق مباشر فعلى الاقل بطريق غير مباشر كما سيحدث ، هذا فى الوقت الذى كان ينبغى فيه ان يؤدى ابرام المعاهدة الى تنحية الانجليز عن التدخل فى السياسة المصرية . فقد ظلت الاتجاهات العامة كما هى وبقيت الخطوط التى تسير فيها اقدار الشعب المصرى دون تغيير كبير ، فلم تحل المعاهدة دون تدخل الانجليز وبشكل سافر كما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ مثلا .

الا ان الانصاف يقتضى الا تتأثر بالأحداث التى كانت مازالت فى ضمير الغيب والتى لم تدر بخلد المفاوض المصرى ولم يكن فى الاستطاعة التنبؤ بها فى عام ١٩٣٦ ، أى لا يجب ان نفترض فى المفاوض المصرى اللجوء الى احتمالات قد تحدث فى المستقبل وقد لا تحدث ، فلم يدر فى ذهنه حينئذ توقع حادث كحادث ٤ فبراير أو

غيره ، ثم أن هذا الحادث كان نتيجة لظروف طارئة وعوامل متشابكة كما سيأتى بيانه ، وبالتالي فانه لا يجب تحميل معاهدة ١٩٣٦ وزر هذا الحادث الذى كان رهنا بأحداث المستقبل .

ولعله من المناسب لنا أن نشير الى أن معظم من تناول المعاهدة من السادة المؤرخين أو الكتاب والباحثين كانوا فى تناولهم متأثرين بالأحداث التى أعقبت ابرامها — ونحن لا ننكر عليهم هذا التأثير ولا سيما بعد أن حكمت الأمة جميعها بما فيها زعماء الوفد على تلك المعاهدة بالغائها فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ على النحو الذى سنتناوله فى موضعه — وقد اعترف بهذه الحقيقة ونبهنا اليها الأستاذ شفيق غريبال ، ورغم ذلك فلم يستطع أن يتجنبها اذ يقول « ينبغى لى أن أنبه الى حقيقة هامة ، وهى أنى اكتب هذه الكلمات فى مايو ١٩٥٢ أى بعد أن حكمت الأمة حكمها على معاهدة ١٩٣٦ ، ومهما حاولت فلا بد أن أتأثر بذلك الحكم » .

واذا كان من الممكن تبرير تأثر الأستاذ غريبال بالأحداث التالية لعقد المعاهدة فى تناوله لها وتقييمها ، فاننا لا نستطيع أن نبرر موقف الأستاذ الرافعى الذى تناول المعاهدة عقب ابرامها مباشرة ، وكان فى هذا تناول متجنبا اذ لم ير من المعاهدة الا أوجه النقص فيها ، متجاهلا واقع الامر فى العلاقات المصرية البريطانية والأزمات والمشاكل . واثرها فى جتوح الجانب المصرى الى قبول المعاهدة ، وأنه يرى أنه كان واجبا علىفاوض المصرى أن يستمر فى المقاومة ولا يقبل هذه المعاهدة . ويرى كذلك أن الجانب المصرى قبل فيما يتعلق بالشروط العسكرية وأبدية المحالفة نصوصا أسوأ مما ارتضاه فى مشروع ١٩٣٠ . كان الأستاذ الرافعى متطرفا فى موقفه من المعاهدة . ومن الممكن تفسير هذا باعتباره كان سكرتيرا للحزب الوطنى الذى لم يشترك فى

المفاوضات جريا على سياسته — الخيالية — لا مفاوضة الا بعد الجلاء ، وقد شاركه في هذا التطرف زميله آنذاك في الحزب الأستاذ فكرى إياظه الذى تناول المعاهدة بكثير من التجنى فقال « كنا نظن أن توتر الحال بين ايطاليا وانجلترا واضطراب الحالة الدولية فرصة ، فاذا بها غصة وأصبحنا الخاسرين بدلا من أن نكون الغانمين الغالبين » .

على أى حال لم يكن الحزب الوطنى وحده الذى اتخذ هذا الموقف من المعاهدة ، اذ أن حزب الأحرار الدستوريين قد عارضها بدوره رغم اشتراك زعيمه محمد محمود فى المفاوضات كما أشرنا ، بل أن المعاهدة استهدفت لطوفان من النقد من جانب الناسنة والمؤرخين والباحثين ، ومن الممكن التماس العذر لهؤلاء جميعا باعتبارهم نقدوا ما شاء لهم النقد دون أن يلمسوا الحقيقة من خلال محاضر جلسات المفاوضات وما اكتنفتها من الأزمات والعراقيل التى كان يضعها الجانب البريطانى أمام الجانب المصرى ، ثم لكى يدركو الى أى مدى استطاع المفاوض المصرى التوفيق رغم ما كان يحيط به . فالواقع أنه يلزمنا لكى نقيم معاهدة ١٩٣٦ تقييما سليما من حيث نتائجها وما تكون قد حققتة لمصر من المكاسب أو جلبتة من الخسائر ، ثم لنرى الى أى حد كانت المعاهدة كسبا أحرزه المفاوض المصرى ، أو حقا استخلصه من بين أنياب الأسد البريطانى ، يلزمنا ألا نكتفى بالنصوص التى انتهت اليها المعاهدة ، بل ينبغى أن نبحث فى الجو الذى ساد المفاوضات والطريق الذى سارت فيه تلك النصوص حتى أصبحت ينودا ، وذلك من خلال الجلسات الطويلة التى استغرقتها رحلة المفاوضات .

النصوص العسكرية :

نفيا يتعلق بالنصوص العسكرية يستطيع الباحث فى محاضر الجلسات ولأول وهلة أن يدرك سيطرة الروح الحربية الصارمة

من الجانب البريطانى — حتى فى طريقة تشكيله — وكيف أنه أراد أن يتخذ منها هدفا لتحقيق أهداف أسوأ بكثير مما وصلت اليه النصوص فى النهاية .

فى الجلسة الأولى (٩ مارس ١٩٣٦) وبعد أن يشير مايلز لامبسون بالحاح الى خطورة الازمة الدولية وتطور الحوادث من حيث احتلال ألمانيا للراين وكيف أن القدر ربط مستقبل بلدنا برباط واحد ، والمصالح المشتركة ... الخ « يطلب أن تضع البلدان جميع قواتها البرية والبحرية والجوية فى اناء واحد » ، وحتى يحين الوقت لتصبح مصر قادرة على تحمل مسئوليات الدفاع عن حدودها وهى مسئولية جسيمة يحتاج الاستعداد لها الى وقت طويل — كما يذكر لامبسون — فإن البلدين يجب أن يتفقا على أن تكون جميع قواتهما فى مصر شركة واحدة تتولى هذا الدفاع ... » ويترتب على ذلك — كما يطلب لامبسون — « ألا يكون هناك تحديد لعدد القوات البريطانية ، كما أنه ليس من صالح مصر تحديد الأماكن التى تعسكر فيها هذه القوات ، لأن هذا التحديد يعرقل حركاتها ويقلل من فائدة وجودها .. » .

كان هذا هو المطلب الأول الذى قدمه لامبسون ويعنى « الدفاع المشترك » فى أسوأ صوره ، وكانت بداية ثم عما يفتويه الجانب البريطانى أزاء مصر ، مبررا موقفه بأن المسألة العسكرية تغيرت عما كانت عليه منذ ١٩٣٠ . وكانت مفاجأة للنحاس باشا الذى لفت نظر الجانب البريطانى الى خطورة هذه المبادئ وتغلب الروح العسكرية فيها وأنه « اذا أريد النجاح — فى تلك المفاوضات — وجب الابتعاد عن هذه الروح والاقتصر على الروح السياسية » . ثم « تناول النحاس مسألة تحديد الأماكن وكيف أن الانجليز — فى جميع المفاوضات السابقة ومنذ لجنة اللورد بلنر — لم يكونوا يطلبون الا منطقة عسكرية فى منطقة القناة فكيف يطالب

الآن بعدم تحديد الأماكن ؟ ثم ينتقل النحاس الى نقطة أخرى فيشير الى أنه لم يكن لوجود الاسطول البريطانى فى الموانئ المصرية أى أثر منذ الاحتلال ثم يتساءل « فكيف يطلب الآن — ونحن نريد تسوية المسألة بانتهاء الاحتلال — أن يضاف الى الاحتلال البرى احتلال بحرى أيضا ؟ » .

هذا وقد ظل الجانب البريطانى متمسكا بفكرة « الشركة الواحدة فى الدفاع » يراوغ بها بحجة تطور الأزمة الدولية وما وقع من التقدم الحربى فى خلال السنين الأخيرة ، وكان هذا دافعا لان يلجأ النحاس بدوره الى المراوغة بنصوص مشروع ١٩٣٠ وسيظل متمسكا بها طوال المراحل الاولى من المحادثات ، وهو التمسك الذى اعتبره شفيق غربال مأخذا من المأخذ التى وقع فيها المفاوض المصرى ، وهذا التمسك فى تصورنا كان ضروريا ولا سيما أن النحاس كان هو الذى يدرك أن مشروع ١٩٣٠ مكسبا باعتبار أن هذا المشروع كان نتيجة مباحثاته مع هندرسون كما مر بنا فرأى — بعد هذا التراجع الشديد من الجانب البريطانى — فى نصوص ذلك المشروع أرضا يستطيع أن يقف عليها خيرا من أن يظل معلقا فى الهواء ، خاصة وأن هذه النصوص كانت محل رضاء الجانب البريطانى فى حينها أى فى عام ١٩٣٠ .

وعلى أى حال تعمد النحاس أن يتجاهل — فى رده على المفكرة البريطانية — اقتراح الدفاع المشترك ، وكرر هذا التجاهل فى جلسة ١٦ مارس ١٩٣٦ التى انسحب منها الوفد المصرى بعد أن طالب النحاس ذلك « لفرى ما يريد حضرات زملائى أن يستوضحوه » — وحينها استؤنف الاجتماع أوضح النحاس باشا : « انه يجب الانتقال من العموميات الى المقترحات العملية التى ترضى الطرفين ولذلك فقد اقترح أن يجتمع الرئيسان معا للتفاهم فى ذلك . الا ان لامبسون لفت نظر النحاس الى اقتراح الجانب

البريطاني بشأن « الدفاع المشترك » » ووضع جميع القوات في شركة واحدة « وطلب بحثه ودراسته ، كما أصر على أن النصوص العسكرية في مشروع ١٩٣٠ غير مناسبة ، وحينئذ تساءل محمد محمود باشا : « هل أفهم أن اقتراح الشركة الواحدة مقدم ليحل محل النصوص العسكرية الواردة في مشروع ١٩٣٠ ؟ » وعندما أجاب لامبسون بالإيجاب تدخل النحاس وأبدى استنكاره بشدة لهذا الاقتراح .

هذا تصوير عام للجو الذي ساد المحادثات في مراحلها الأولى ، ويستطيع الباحث أن يدرك منه مدى تشدد الجانب البريطاني لدرجة أنه كاد أن يؤدي إلى قطع المفاوضات في بدايتها لولا عامل الود والصداقة الذي نلحظه بين النحاس ولامبسون والذي نعتقد أنه كان عاملا مصطنعا يغلب عليه طابع المجاملة الدبلوماسية وقد أشار إلى هذه الحقيقة مكرم عبيد في محاضراته بالجامعة حيث يذكر أن الحادثات كانت وشيكة الفشل لولا مايلز لامبسون ، اذ يبدو أن الوفد كان يري في لامبسون « السيناسي المعقول الذي ينزع إلى السلام ويجتئح إلى التوفيق » ، وأنه يتطلع صادق النية إلى الظفر بالنجاح في قضية مصر التي عز عليها على الذين من قبله ولم يكن لهم أسلوبه وبعد بصيرته » . ويؤكد النحاس نفسه هذه الحقيقة في جلسة خاصة بينه وبين لامبسون ، وذلك حينما يشير إلى اقتراح الدفاع المشترك فيقول « كنت فهمت أنه اقتراح منك فلم أشأ أن أواجهك برفضه في الجلسة العامة احتفاظا بصداقتنا وأرجأت ذلك إلى الكلام بيني وبينك ، ولكنني فهمت في آخر الجلسة الماضية أنكم قدمتم هذا الاقتراح بناء على تعليمات الحكومة البريطانية فسررت كثيرا ، لأنني أستطيع والحالة هذه أن أقول لك كل ما أريد

قوله دون مساس بصداقتنا الشخصية ، تلك الصداقة التي احتفظ بها على كل حال سواء نجحنا في مهمتنا أو لم ننجح . . » .

وينبغي علينا أن نتوقف قليلا لنطرح سؤالا : هل كان النحاس — حقا — يؤثر صداقة لامبسون مهما كان موقفه في المفاوضات ومهما كانت نتيجتها ؟ أم أن الأمر لا يعدو من قبيل المجاملات الدبلوماسية ؟ وهل نستطيع — في حالة ترجيح وجود الصداقة — أن نعتبرها امتدادا لتصريحه المشهور السابق الذكر عقب فشل مشروع ١٩٣٠ والذي قال فيه « لقد خسرنا المعاهدة وكسبنا صداقة الإنجليز » ، ثم هل كان عامل الصداقة في ١٩٣٦ أسلما لما سيحدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ من حيث أن لامبسون — وهو بطل الحادث — كان ما يزال يحمل في قلبه لصديقه الود والاعترااف بالجميل مفرضه على القصر رئيسا لوزارة وفدية ؟ .

في تصورنا أن الأمر كله لا يخرج عن دائرة الأساليب الدبلوماسية ولا سيما إذا وضعنا في اعتبارنا أن السياسة الإنجليزية كانت لا ترتبط بمسألة العواطف ولكنها تقيم وزنا لمصالحها فقط ، بل أن السياسة في أي دولة لا قلب لها ، ثم أن حادثة ٤ فبراير — كما سيتبين لنا — كانت نتيجة لأوضاع عابثة وليست حبا في النحاس وإثارا له .

ثم نعود لتتابع البحث في موقف النحاس في جلساته مع لامبسون ، فنجد أن النحاس كان صريحا في رفض اقتراحات الجانب البريطاني من ناحية ، كما ألح على تطبيق نصوص ١٩٣٠ قائلا « اننا لا نستطيع أن نترك هذه النصوص لأنها بناء شامخ أقامه الفريقان بعد مجهود مشترك شاق ، وإن وجد بها نقص فإني مستعد للتفاهم على تلافيه بما يفنى بالفرض المنشود » .

وفى هذه الجلسة اقترح لامبسون أن تعسكر القوات البريطانية فى ضواحي القاهرة (العباسية والخلدية) وتخلى قصر النيل حتى لا تكون القوات أمام انتظار المصريين فيرفض النحاس هذا قائلاً « ان الضواحي ليست الا جزءاً من المدينة نفسها » .
 وخيننا يحاول لامبسون أن يبرر وضع القوات فى الاسكندرية وضواحيها بمنع انزال جنود الأعداء فجأة الى الميناء والمقاومة ما قد يقع من الهجوم المفاجئ من جهة الغرب ، يتساءل النحاس مستكراً « كيف يمكن أن يحدث هذا وقواعد أسطولكم فى البحر الأبيض اقرب إلينا من قواعد أسطول إيطاليا أو غيرها من الدول ، مائتكم فى مالطة وقبرص وحيثما ، ولا تستطيع السفينة التى تقصد ميناء الاسكندرية ان تصل إليها الا بعد ان تخترق نطاق أسطولكم وهو امر غير محتمل ... الخ » .

ولم يستسلم الجانب البريطانى — ولم يكن له ان يستسلم وهو الجانب الأقوى الذى يستطيع أن يفرض ارادته — ففى الجلسات التالية (١٩ ، ٢٣ ، ٢٥ مارس) ظل لامبسون يحاور النحاس ويحاوله حول فكرة « الشركة العامة فى الدفاع » وعدم تحديد الأماكن ويقسمها الى ثلاث نقاط عسكرية : نقطة فى الشرق ، ونقطة فى ضواحي الاسكندرية ، وثالثة فى ضواحي القاهرة « ليكون الدفاع المشترك عن مصر دفاعاً مجدياً ... » .
 والنحاس من جانبه يتاوم ولا يستسلم هو الآخر ، فكلما لوح لامبسون له بسيف الدفاع المشترك يصر هو على التمسك بمشروع ١٩٣٠ ، وهكذا حتى تمكن من قطع دابر تلك الفكرة .

واستمرت المحادثات ذات الطابع الخاص بين النحاس ولامبسون يتقافان الكرة ويحاول كل منهما أن يحقق نصراً لبلاده ، وكان النحاس كثيراً ما يبدى تبرمه فيشير الى « أننا نتأخر ولا نتقدم وأن الشركة بين القوى والضعيف اهدار للسيادة » . ثم

يبضى النحاس في محاوراته معبرا عن عدم اقتناعه فيقول « ... »
واقول لكم بصراحة أنه يستحيل على أن اتنع الشعب المصري بل
يستحيل أن أجرح احساسه بأن اقترح عليه في عام ١٩٣٦ قبول
ثلاث نقط عسكرية بعد أن تم الاتفاق في ١٩٣٠ على نقطة واحدة
في منطقة القناة وبعد أن ظلت مصر ترقب نهاية الاحتلال مدة
اربعة وخمسين عاما ... » .

وعندما أثرت مسألة تدريب وتنظيم الجيش المصري كس
يصبح قادرا على الدفاع تبين بجلاء أن الجانب البريطاني كان
لا يضر الاخلاص وفقا لما اشرنا اليه . فحينما سأل النحاس
الجنرال وير — بصفته قائدا عاما للقوات البريطانية في مصر —
عن الوقت اللازم لاعداد الجيش المصري للدفاع أجابه وير بأنه
لا يستطيع الاجابة على سؤاله لا فيما يتعلق بالمعدات اللازمة له
ولا فيما يتعلق بتدريب الضباط ، هذا مع ملاحظة أن الجيش حينئذ
كان تحت قيادة انجليزية وكذلك — كما ذكر النحاس — يمكن جمع
العدد المطلوب من الرديف ... الخ .

ثم انتقل البحث في المناطق اللازمة لاجراء المناورات
العسكرية ، فأصر النحاس باشا على أن تقتصر على منطقة واحدة
في جنوب الاسماعيلية ، بينما طالب الجانب البريطاني بتعدد
المناطق .

فالواقع أن النحاس باشا في هذه المسألة — كما في غيرها
من المسائل — كان يستند في تقوية مركزه بالاشارة الى موقف
المصريين ومشاعرهم ازاء ما يطلبه البريطانيون منه فكان كثيرا
ما يشير الى أنه يخشى معارضة الشعب المصري « لأنه دقيق
الاحساس في مسألة الاحتلال الذي يعمل للتخلص منه ، وقد رأى
اننا إتفقنا في ١٩٣٠ على انسحاب الجنود البريطانية الى منطقة
الاسماعيلية ، فاذا علم الآن انكم تطلبون علاوة على ذلك منطقة

بجنوب الاسماعيلية واخرى في الجهة الغربية فانه يشفر بأن
الحالة تزداد سوءا ويفضل الا يحصل اتفاق .. اننى أعمل
للتسهيل جهد طاقتى فلا تخرجوا مركزى ... » .

وهكذا كان النحاس في محادثاته مع لامبسون لا يهمل الإشارة
من حين الى آخر الى مشاعر الشعب المصرى ويتخذ منها سندا
للدفاع عن وجهة نظره ، فعندما اثرت مسألة اقامة الطرق المطلوبة
لتسهيل المواصلات للقوات البريطانية ومسالتى خطر الحرب
والحالة المستغلة التى توجب تدخل بريطانيا يصر النحاس بقوة
على مراعاة مشاعر الشعب وتجنب اثارته ... الخ .

وفينا يتعلق بمسألة الطرق والمنشآت ينبغى أن نشير الى
أن بعض المؤرخين والكتاب السياسيين قد تناولوا تلك المسألة
بالنقد لما نصت عليه المعاهدة من اقامتها اذ رأوا انه لم تكن هناك
ضرورة لاقامتها وانها كان يجب ألا تكون — فى تكاليفها — عبئا على
مصر بحجة أن الدولة المانحة يجب أن تتحمل اعباء اقامة القاعدة
العسكرية فى ديارها ، فوفقا للمحق المادة الثامنة من المعاهدة « تقدم
الحكومة المصرية الاراضى وتنشئ المساكن وموارد المياه ووسائل
الراحة وذلك على نفقتها الخاصة » . وهذا يبرز الطابع غير
المتكافئ للمعاهدة ، اذ من الواضح أن اقامة القواعد العسكرية
البريطانية على قناة السويس كان لمصلحة بريطانيا لا لمصلحة
مصر ، وكانت العدالة تقتضى أن تتحمل بريطانيا جميع النفقات
لانها المستفيدة . هذا بينما نجد أن وجهة نظر الوفد ترى أن اقامة
هذه الطرق والمنشآت كان من صالح مصر باعتبار أنها هى
الستفيدة بها أخيرا ومن ثم لا يجوز للطيفة أن تكلف بإنشائها لان
ملكيتها ومالكها أولا وأخيرا لمصر ، فهى — كما يذكر الأستاذ محمود
غنام — باقية لأن يحملها الانجليز معهم الى بلادهم حين يحين
موعد الجلاء . ومن ناحية أخرى يجب أن نشير الى أن الحكومة

البريطانية أسهمت في مصاريق إقامة هذه الطرق والقاعدة كما نص في ملحق المادة الثامنة السالف ذكرها . ورغم أن النحاس قد أوضح في مناقشته مع لامبسون أن إقامتها لا يجب أن يكون شرطا ، فإن قبول المفاوض المصرى القيام بتلك المنشآت لم يكن التزاما أو تدخلا في شئون مصر الداخلية والاقتصادية أو يعد مظهرا من مظاهر الحماية كما ارتأى الأستاذ الراحل ، ذلك لأن قيام تلك المنشآت والطرق كان من صالح مصر — كما ذكر النحاس نفسه — وواجب مفروض عليها لى تتمكن من الدفاع عن كيانها .

هذا فيما يتعلق ببعض النصوص العسكرية وقد رأينا من خلال محاضر جلساتها الروح العسكرية التى كانت تسيطر على الجانب البريطانى الا أننا نلاحظ أن النحاس لم يحاول الاستعانة بالخبراء والقادة العسكريين المصريين لتوضيح بعض المسائل الفنية والعسكرية التى كانت تعرض فى أثناء المفاوضات كما فعل الجانب البريطانى ويبدو أن ذلك يرجع الى المام النحاس ببعض تلك المسائل نتيجة تمرسه الطويل بأسلوب المفاوضات منذ مراحلها الأولى مع سعد ، وقد بدا ذلك واضحا فى مناقشاته مع القادة العسكريين كوير وبروك حول النقاط العسكرية ، ثم انه كان يستعين — عندما تعرض بعض المسائل الفنية — بزملائه المختصين كعثمان محرم باشا وحمدي سيف النصر باشا . لكن ذلك لا يحول دون أن نعتبر هذا قصورا .

على أى حال هذه صورة للمراحل الأولى للمحادثات كمقياس لمدى الصعوبات التى كانت تحيط بالمفاوض المصرى ، وهى من ناحية أخرى تؤكد ما أشرنا إليه من حيث أن النحاس يعتبر هـو الصانع الأول للمعاهدة وبالتالي فإننا نستطيع أن نحمله بمسئولية إبرامها باعتبار أن المفاوضات فى جوهرها كان هو الذى يقوم

بها كما رأينا وسيظل طوال المفاوضات مسيطرًا عليها . ففيها عدا أربع جلسات عامة اشترك فيها كل أعضاء الجانبين دارت المحادثات ذات الطابع الخاص (٣٠ جلسة) بين النحاس من ناحية ولامبسون من ناحية أخرى . وفي خلال مناقشتها حول المسائل الفنية والعسكرية يستدعى أحد الخبراء البريطانيين أو وزير الحرية آنذاك (حمدي سيف النصر) أو وزير الأشغال (عثمان محرم) لتوضيح بعض النقاط ، وحتى في الجلسات العامة كان النحاس هو الذي يناقش الجانب البريطاني ، فيما عدا جلسة ٢٤ يولية حينما اشترك محمد محمود في مناقشة نظرية خطر الحرب على مصر فلم يوافق عليها ومن ثم فقد غادر الجلسة والتقى ببعض زملائه من الأحرار الدستوريين وشرح لهم الموقف فأيدوه في موقفه .

ويذكر الدكتور هيكل أن محمد محمود أخبرهم أن المفاوضات الآخرين لا يتحسسون مثله لقطع المفاوضات بل يحاولون حمله على ألا ينسحب من هيئة المفاوضة ... ، ويبدو أن محمد محمود أراد أن يظهر وحده بمظهر المتطرف ففعل ذلك . والواقع أن النحاس وأحمد ماهر كان موقفهما أكثر تطرفا كما يتضح لنا من خلال محضر تلك الجلسة وما تلاها من الأحاديث الخاصة ، فقد أخذ يعارضان بشدة وجهة النظر الإنجليزية وقد طال الجدل حولها فقد أصر الجانب البريطاني على أن حدوث أزمة دولية يخشى خطرهما بوجب على بريطانيا أن ترسل قواتها الحربية لحماية مواصلاتها « وأن هذا النص — كما ذكر لامبسون — جوهرى الى أبعد حد ويجب أن يكون من النصوص الدائمة » وقد حاول النحاس تعديل هذا النص ، فأصر لامبسون على أنه لا يستطيع مطلقا التنازل عنه ، فاعترض النحاس على هذا التأكيد لأنه يخشى أن يسد الطريق على الاتفاق ... الخ .

نخلص من ذلك أن النحاس كان أكثر تطرفا في مفاوضاته لمسألة خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية عما كان عليه محمد محمود ، وليس معنى ذلك الغض من قيمة معارضته وآثارها فقد أشاد بها أحمد ماهر (وكان مازال عضوا بالوفد) في البرلمان فقال « وأرى لزاما على أن أعلن ما قدمه دولة محمد محمود باشا من خدمات كبرى ، فقد كان دولته معارضا في مسألة النقطة العسكرية ... الخ » إلا أن أحمد ماهر لا يغفل ما أشرنا إليه فاستطرد فيقول « كما كان الكثيرون منا معارضين بعض أحكامها وكان لوقتها هذا أثر كبير في تذليل كثير من الصعوبات ، فانكم ولا شك تعلمون أن للمفاوضين الانجليز شعورا وادراكا ، فهم إذا شعروا أن ما يعرضونه يقبل في سهولة أبدوا التشدد من جانبهم واعتقدوا أنه بقليل من الضغط أو الاقتناع يمكنهم أن يحققوا رغباتهم ، ولكنهم حين كانوا يعلمون أن دولة محمد محمود باشا — وهو الرجل المعروف عندهم بالاعتزان والاعتدال في الحكم — معارض في هذه النصوص يخفنون كثيرا من غلوائهم ، واعتقد أن هذا كان خير معوان لدولة النحاس باشا في اقناع السير مايلز لامبسون وغيره ... » .

ورغم ما ذكره ماهر فإننا نرفض ما ذهب إليه البعض من أن محمد محمود — الذي كان دائما يعد معتدلا أزاء الانجليز — « قد صار أشد تطرفا في مطالبه من النحاس باشا » . فبصرف النظر عن أنه كان يطالب بمطالب مصرية عادلة لا تطرف فيها فقد علق مسألة إلغاء الامتيازات مقابل التسليم بالمعاونة في حالة المفاجأة الدولية ووافق الجانب البريطاني على ذلك ولم يتسحب نهائيا من وفد المفاوضات أزاء إصرار الجانب البريطاني على هذا النص .

على أي حال لعل هذا التطرف — لو سلمنا به — كان يرجع إلى ما عرف عن اعتدال محمد محمود وصدافته للانجليز وأن هذا

كان كفيلا بأن يجعله عرضة للطعن اذا هو أبدى استعدادا
للمراضاة أو التسليم في تلك المفاوضات ، أى أنه كان يشعر — كما
يذكر أمين يوسف — بأنه فرد كبير في ذاته ولكنه ليس زعيم أمة .

المعاهدة في الميزان :

بعد أن انتهينا الى أن المعاهدة من صنع الوفد — أو بالدقة
قادة الوفد — فإنه ينبغي أن نحاول وضعها في الميزان وأن نتبين
أى الكفتين أرجح ، كفة الالتزامات والأعباء ، أم كفة الحقوق ،
أو بعبارة أخرى ما هى التنازلات من جانب المفاوض المصرى وما
هى التعويضات التى حصل عليها ؟

وقبل أن نقوم بذلك المحاولة يحسن بنا أن نطرح قضية
المفاوضات كأسلوب اعتنقه الوفد وآمن به ، ونشير في هذا الصدد
الى اتهامات بعض المؤرخين والباحثين للوفد بقبوله المفاوضات ثم
المعاهدة فقد اعتبروا ذلك بمثابة تخلى الوفد عن دوره التاريخى
في المقاومة الشعبية ضد الاستعمار ، وهى المهمة التى قام عليها
بند تاليفه ، وأنه بذلك لم يعد للوفد دور حقيقى في الكفاح الوطنى
في مصر ، وأن هذا يفسر التحلل الذى ظهر في الحزب بعد عام
١٩٣٦ . ويبدو أن هؤلاء قد أغفلوا حقيقة هامة وهى أن الوفد
منذ نشأته وكما رأينا اتخذ أسلوب المفاوضات سبيلا الى تحقيق
الاستقلال ، وقد نص في المادة الثانية من قانون تنظيمه على أن
مهمته « هى السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا
للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » . ولا شك أن
ما تعنيه « الطرق السلمية المشروعة » هى المفاوضات ، وهى
التي سار عليها سعد ثم خليفته النحاس كما اثرننا ، فأين التخلي
عن الدور التاريخى ... الخ ؟ وتأسيسا على هذه الحقيقة نرفض
القول بأن التحلل ظهر في الوفد بعد ١٩٣٦ وسجال البحث في هذا

موضع آخر . ان الصحيح في تصورنا ان الوفد في قبوله للمفاوضات عام ١٩٣٦ وبالتالي للمعاهدة لم يكن متخليا عن دوره بل على النقيض كان مخلصا لهذا الدور ، وانه اذا كان قد حدث هذا التخلي ففي عام ١٩٥١ كما سيتضح ذلك ابان حكومة الوفد الأخيرة ، حينما طرح أسلوب المفاوضات وامتشق حسام الثورة . وليس معنى ذلك اننا نتجنى على الوفد لاعتناقه أسلوب المفاوضات منذ نشأته وحتى أوائل الخمسينيات فان الظروف التي كانت تحيط به وبمصر آنذاك كانت لا تدع له أسلوباً آخر ، فاننا يجب أن نعرفه — ونحن اقوياء بالمنطق ودون خداع للنفس — ان الحل الذي يفرض نفسه على أى مشكلة بين طرفين هو انعكاس صادق لأوضاع القوة العسكرية في كل منهما وتأثيرها الفعلي في الميدان السياسي . فكيف كانت أوضاعنا العسكرية حينذاك ؟ ان الجواب الذي يحمل بين طياته الحقيقة التاريخية يؤكد لنا بما لا يدع مجالا للشك ان أسلوب المفاوضات كان محتما ولا بديل غيره . فقد كانت المفاوضات — كما يذكر الاستاذ غريال — هي الاداة التي اتخذها قادة الرأي في مصر لوضع العلاقات المصرية البريطانية على أساس يحقق لمصر ايمانها القومية ، كان هم المفاوض المصرى الا يعطى انجلترا ما يتنافى مع جوهر الاستقلال .

خلاصة القول ان أسلوب المفاوضات كان هو الأسلوب الوحيد امام الوفد ، ومن هذه الحقيقة ننتقل الى حقيقة أخرى وهي ان المفاوضات ما هي الا أخذ وعطاء ، وقد اتبعت انجلترا في مفاوضاتها دائما مبدأ التعويض ، ماذا كانت لها طلبات جديدة في بعض النواحي فانها كانت تعوض مصر عنها في نواح أخرى ، ومن خلال هذه الحقيقة نستطيع أن نفهم كيف سارت مفاوضات ١٩٣٦ ، اذ دارت حول اجابة رغبات انجلترا في بعض المسائل — كالمسألة العسكرية — وتعويض مصر عنها في مسائل أخرى . اهتمها مسائلنا الغاء الامتيازات والسودان . وبالإضافة الى كل

هذا يجب الا نفعل ان انجلترا — وقواتها رابضة في البلاد — كان باستطاعتها الاستمرار في احتلال مصر والسودان رغم أنف المصريين ، وكذلك في الدفاع عن مصر سواء اشتركت في هذا الدفاع أو لم تشترك . وكان المصريون يعلمون ذلك ويدركون حقيقة الموقف الدولي في شرقى البحر الأبيض ، ولهذا — كما يذكر وبحق أسناذنا الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى — فقد تنازلوا عن نصف مطالبهم في سبيل الحصول على النصف الآخر . وعلى ضوء هذه الحقائق يمكن ان نضع المعاهدة في ميزانها السليم .

التنازلات :

فيما يتعلق بالتنازلات من جانب مصر كان أبرزها جعل المحالفة أبدية ، وقد كان هذا التنازل بالذات هدفا للاقلام المؤرخين والكتاب والمعارضين كالرافعى وفكرى أباطة ، بل استهدفت أبدية المخالفة لهجوم بعض رجال الوفد نفسه ، فقد جاهر محمود سليمان غنام في ١٩٣٦ — النائب الوفدى حينذاك — برأيه من حيث أنه ليس من المصلحة ولا من الجائز استمرار التحالف لأنه يعتبر تعودا بمصر عن أن تبلغ هدفها ، كما أن فيه اعترافا من مصر بقصورها الدائم وعجزها المستمر عن النهوض بقدميها وحدها ، ولذلك فقد اقترح غنام أن نتحين الطريق الملائم للتخلص من هذا التحالف المستمر . وكانت أبدية المخالفة تتضح من النص في المعاهدة على أن أى تغيير يحدث فيها عند إعادة نظرها يكون بحيث يكفل استمرار التحالف بين الطرفين المتعاقدين طبقا للمبادئ التى اشتملت عليها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ ، ٧ (مادة ١٦ فقرة ١) .

أما التنازل الثانى فيتمثل في موافقة الجانب المصرى عند قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها **Apprehended International Emergency** على أن يلتزم مصر بحكم المخالفة بتقديم معونتها وجميع

التسهيلات لانجلترا بما في ذلك استخدام الموانئ والمطارات وطرق
المواصلات وكان مشروع ١٩٣٠ يشتمل على حالتين فقط هما حالة
الحرب Event of War وحالة خطر الحرب Imminent Menace of War
— وهو تنازل سلم به النحاس بعد محاورات كثيرة
كما اثرنا — بل وسلم به محمد محمود باشا رغم الازمة التي ظهر
فيها بظهر « المتطرف » والتي مرت بنا آنفا ، وقد برر النحاس
هذه الحالة الثالثة بأنها نفس الحالة الثانية (حالة خطر الحرب)
مع فارق واحد ، وهو أن حالة خطر الحرب تكون معنومة ومعناها
عنها ، أما قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها فلا يعلن عنها ،
وحكمة هذا عدم تنبيه الدول الأخرى التي يخشى خطرها الى
الاستعداد الذي تقوم به الحليقتان درءاً للخطر ، ولعل السبب في
هذا التنازل من الجانب المصرى أن المفاوضات كانت تدور في ظروف
دولية دقيقة يكاد يرى شبح الحرب فيها جاثما ، فلا شك في أن
هذه الظروف كان لها الاثر الفعال في نفوس المتفاوضين . كذلك
حدث تنازل آخر فيها نصت عليه المادة السادسة من حيث أنه
« اذا أفضى خلاف بين أحد الطرفين المتعاقدين ودولة أخرى الى
حالة تنطوى على خطر قطع العلاقات مع تلك الدولة يتبادل الطرفان
المتعاقدان الراى لحل ذلك الخلاف بالوسائل السلمية طبقا لاحكام
عهد عصبة الأمم ... الخ . فاتفنا نلاحظ أن هذه المادة لم ترد في
المشروعات السابقة قبل عام ١٩٣٧ ، ثم انها كانت تعنى ضمنا
اشراف انجلترا على شئون مصر الخارجية وعلاقاتها بالدول
الأجنبية ، وقد تتغلب انجلترا من الوجهة العملية فتمسير مصر في
علاقاتها مع الدول في خطة لا ترضى الشعور المصرى وينقلب
« تبادل الراى » الى املائه من جانب الطرف القوى . وبالإضافة
الى تلك التنازلات حدث تنازل آخر من الجانب المصرى في النصوص
العسكرية حينما نص على تحديد عدد القوات البريطانية البرية
بعشرة آلاف ، بينما كان الحد الأقصى في مشروع ١٩٣٠ ثمانمائة

آلاف لكننا حينها نبحث في محضرى جلستى ٦ ، ٧ أبريل سنة ١٩٣٦ وما دار خلالها من المناقشات بين النحاس من جانب ولا ميسون من الجانب الآخر سندرك أن العدد الذى نصت عليه المعاهدة (عشرة آلاف) كان نعمة كبرى ، فان لاميسون ومساعديه كانوا يصرون على أن تزيد القوات زيادة غير محدودة بعدد . الأمر الذى أثار النحاس فذكرهم بما نص عليه فى مشروع ١٩٣٠ وبموافقة وزير الحربية البريطانية حينئذ « توم شو » من أن يبقى شمانية آلاف فقط ، كما أصر النحاس على تحديد عدد القوات التى تبقى فى منطقة القناة فى زمن السلم قبل تحديد عددها فى زمن الحرب .

والواقع أن هذا التنازل كان هدفا للحملات الكثيرة التى لم يكن جديرا بها ذلك لأنه لا قيمة للعدد سواء أكان ثمانية أو عشرة آلاف ، ولأن مصر لم يقف مندوب من قبلها يحصى الأفراد فردا فردا بل ان تحديد العدد لا قيمة له اذا نشأت حالة من الحالات الثلاثة المبينة فى المادة السابعة والتى اشرنا إليها آنفا لأنه فى احدى هذه الحالات يكون العدد مطلقا كنهما شاء الانجليز ومتى شاعوا ، ثم اننا لا يجب أن ننسى الأزمة الدولية والحرب الحبشية الإيطالية وكانت القوات الإيطالية قد وصلت حينئذ الى بحيرة تانا مما جعل النحاس يتساءل : الا يدعوننا ذلك الى سرعة الاتفاق والتفاهم لنبعد عن إيطاليا مثلا ما قد تتخيله من امكان الاستناد الى ما بيننا من خلاف بأمل أن تنال تعصيذا من بعض المصريين . خلاصة القول ان زيادة ألفين أو ثلاثة آلاف من الجنود ليس بتنازل كبير والعبرة بالمبدأ نفسه : وهو وجود قوات احتلال . ثم نأتى الى مكان هذه القوات وقد كان فى مشروع ١٩٣٠ بجوار الاسماعيلية وشمالها ، فاقترضت زيادة الحد الأقصى للقوات البريطانية تخصيص مساحة أخرى

بجوار البحيرات المرة ، وقد اثرنا آنفا الى معارضة النحاس لهذه الزيادة كذلك ازدادت المساحات المخصصة لتكوين الجنود في الصحراء عما كانت عليه في مشروع ١٩٣٠ وقد حددت نقطتان في منطقة السويس هما نقطة المعسكر وجنيفة ، بينها حددت في نصوص ١٩٣٠ من المعسكر الى المحسمة . والفارق في ذلك بسيط وهو عشرات من الكيلومترات في أرض اشترط أن تكون بعيدة عن الأراضي المأهولة بالسكان . والواقع أننا من خلال المناقشات التي دارت في هذا الشأن ندرك أن الجانب البريطاني كان يصر على السماح لقواته باجراء مناورات سنوية في الصحراء الغربية ، فلم يقبل الجانب المصري لأن ذلك — على حد قول النحاس — يستدعي اختراق البلاد مرتين سنويا في الذهاب والاياب . وعندها تسأل لايبسون ، لماذا تدققون كل هذا التدقيق مادامت المنطقة كلها صحراء وبعيدة عن الأراضي المنزرعة ؟ أجاب النحاس بأشياء مثالا ، « بل يجب التدقيق اذ يلزم في نظري ونظر زملائي ، ونظر الشعب المصري الا يكون مدى تحرك الجنود الانجليزية متسعا الى حد كبير ، وعلى الخصوص من القاهرة وبليبس والأراضي المنزرعة الخ .

هذا مجمل عام للتنازلات أو الالتزامات التي التزم بها الجانب المصري ولا يحتاج الباحث كبير عناء لكي يدرك اثر الظروف الدولية المضطربة التي كانت تخيم بأشباحها على جو المحادثات ، وهي تنازلات كانت — في رأينا — طبيعية ومنتشية مع منطق الاحتلال والقوة ، ولا يجب أن نحمل الأشياء أكثر من طاقتها . بل يجب قبل أن نطلق الأحكام على تلك التنازلات ونتائجها أن ننظر الى المشكلة ذاتها . فان حل أى مشكلة على مائدة المفاوضات الدولية لا يجري على أساس النيات أو التصورات أو الافتراضات . وانما مائدة المفاوضات لا تستطيع الا أن تعبر عن الواقع الموجود على الأرض عسكريا وسياسيا وتحوله الى صياغات دبلوماسية وقانونية ،

ولا يمكن أن تكون لهذه الصياغات قوة الا بمقدار تعبيرها عن الواقع الموجود على أرض المشكلة المطروحة للبحث على المائدة ذاتها .
ولا شك أن الواقع الموجود عام ١٩٣٦ على الأرض المصرية من ناحية وعلى المستوى الدولى من ناحية أخرى كان معقدا بالغ التعقيد .

التعويضات :

ورغم هذا الواقع المر البذى كانت تعيشه مصر ، وانجلترا تمسك بزماتها وتحتل أرضها ، فإن الجانب البريطانى عوض مصر عن تلك التنازلات فى عدة مسائل أهمها مسالتى الامتيازات الأجنبية ، والسودان .

أولا : إلغاء الامتيازات :

أما مسألة الامتيازات الأجنبية (ولها تاريخ طويل لسنا بصدد بحثه) فقد عالجها المفاوض المصرى على أحسن وجه وكسب بالغائها الكثير واسترد للمصريين بعض كرامتهم ، ولذلك يحق لنا أن نسبق الأحداث ونقول انه لو لم يكن فى معاهدة ١٩٣٦ سوى إلغاء الامتيازات لكفى ، لأن تلك الامتيازات كانت شرا وببلا على الوطن أكثر من الاحتلال نفسه ، وقد كان من نتائج الغائها أن صارت مصر حرة فى فرض الضرائب بجميع أنواعها وعلى جميع ساكنيها ، ومعاملة الأجانب فى ذلك معاملة المصريين بعد أن كانت تحميهم الامتيازات ، وبذلك أصبحت للبلاد ميزانية محترمة يمكن أن تواجه بها الحياة المالية فى يسر وكرامة . وقد ألغيت الامتيازات طبقا للمادة الثالثة عشر من المعاهدة . ولقد عولجت فى هذه المفاوضات بأسلوب يختلف عن الأسلوب الذى عولجت به فى المفاوضات السابقة ، فقد كانت انجلترا فى المفاوضات الماضية ترمى الى نقل امتيازات الدول الأجنبية إليها وجعل نفسها المسئولة عن حماية مصالح

الاجانب في مصر ، كما كانت المشروعات السابقة لا تتناول هذه
 المسألة في جملتها ومن أساسها ، بل كان البحث فيها يدور داخل
 نطاق معين ، وهو توسيع اختصاص المحاكم المختلطة بنقل
 اختصاص المحاكم القنصلية اليها . اما في مفاوضات ١٩٣٦ فقد
 كان هدف المفاوضات المصرى الغاء نظام الامتيازات بما فيه المحاكم
 المختلطة ، وقد رسمت المادة الثالثة عشرة التى اشرنا اليها وملحقها
 الطريق الى ذلك باتصال مصر بالدول لالغاء الامتيازات التشريعية
 والمالية فوراً ، وتنظيم فترة انتقال لا تطول بغير مبرر تبقى في خلالها
 المحاكم المختلطة تؤدي وظيفتها القضائية الجديدة ، فاذ ما انقضت
 هذه الفترة يعود الاختصاص القضائى الكامل الى المحاكم الاهلية .
 والواقع أن النحاس باشا بذل جهدا كبيرا في اقناع الجانب البريطانى
 بالتسليم بما جاء في المادة المذكورة فحينها أبدى لامبسون دهشته
 من المذكرة التى قدمها الجانب المصرى بخصوص الامتيازات
 « لانها — على حد تعبير لامبسون — تذهب الى مدى بعيد جداً
 بالنسبة لنصوص ١٩٣٠ ولانها تخول مصر الغاء الامتيازات والمحاكم
 المختلطة بعمل من جانب واحد . وان هذا خطير ، وانه اى لامبسون
 — يخشى أن تزج مصر بنفسها في موقف صعب ... الخ » حينئذ
 يثور النحاس باشا ويتساءل مستنكراً « كيف لا يفهم شعور مصر
 الوطنى ازاء هذا النظام الشاذ فتكون رغبته في الغائه موضع
 الاستغراب ؟ كيف يراد أن تتقدم مصر بخطوات تدريجية في الغائه
 وقد البى من زمن بعيد في أم أخرى أقل رقياً منها ؟ كيف تقبل مصر
 الحرية المستقلة — على حد تعبير النحاس — طيلة بريطانيا بسان
 يكون رعاياها في أرضها أدنى حقاً وكرامة من رعايا السِودل
 الاجنبية ؟ . كذلك لم يهمل النحاس الاشارة الى أن الفريق المصرى
 قد تساهل في المسألة العسكرية لانه يريد تعويض هذا التساهل
 بأن يربح في المسائل الأخرى . وبصرف النظر عما في هذه الاشارة
 من اعتراف ضمنى من النحاس بالتساهل ، الا أنه اعتراف لا حيلة

له فيه ، وهو من قبيل اللباقة ليس الا ، فلم يكن النحاس بقادر على ان يمنع هذا التساهل ومع ذلك فقد تساهل . انه مجرد سياسة او كياسة ودبلوماسية في الحديث ورغبة في التعمييض والظهور بمظهر المتفضل وهو لا يملك من الامر شيئا ما ولعل النحاس اراد — بذكائه — ان ينتهز فرصة تمرد محمد محمود أو تطرفه أثناء مناقشة مسألة « قيام حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها » والتي أشرنا اليها ، وقد تمسك محمد محمود باشا بضرورة تعويض مصر عن ذلك كما ذكرنا بالغاء الامتيازات الأجنبية الغاء تاما ، والنص في صلب المعاهدة على تعهد انجلترا بمعاونة مصر في هذا الالغاء .

وقبل ان نصل الى مؤتمر مونترية الذي الغيت فيه الامتيازات الأجنبية طبقا للمادة الثالثة عشر الآتفة الذكر ، يجدر بنا ان نتناول المسألة الثانية التي اعتبرناها تعويضا أو مكسبا من مكاسب المعاهدة اعنى السودان .

ثانيا : السودان :

ويجب ان ننوه بان مسألة السودان والمسألة العسكرية كانا الموضوعين الأكثر صعوبة في المحادثات بين الجانبين ، وقد كان السودان — كما أشرنا — الصخرة التي تحطمت عليها مفاوضات ١٩٣٠ ، بل كان مثار المشادة بين المتفاوضين من الجانبين في المفاوضات السابقة . على اى حال بدأت المفاوضات بشأن السودان وكان تقدمها أسرع من المباحثات العسكرية . وكانت المادة الحادية عشر وملحقها في المعاهدة تعنى تقدما بالنسبة الى ما قدم الجانب المصرى في ١٩٣٠ ورفضه البريطانيون حينئذ ، ويوضح لنا مكرم ما حدث في ١٩٣٠ فيقول « كنا نطلب ارجاع أورطة واحدة من الجيش المصرى ، أو السماح بالهجرة الحرة الى السودان ، أو في

القليل السماح لنا بالمفاوضة في مسألة تطبيق اتفاقية ١٨٩٩ بعد مرور سنة من عقد المعاهدة ، فرفضت كل هذه الاقتراحات المتواضعة وفشلت المفاوضات لهذا السبب ، ولقد صارحننا الانجليز وقتئذ بانهم لا يقبلون أى اشتراك لمصر في ادارة السودان .

كان هذا في ١٩٣٠ ؛ أما في معاهدة ١٩٣٦ فقد قبل الجانب البريطاني : أولا : أن تكون قاعدة التوظيف هي المساواة بين الموظفين البريطانيين والمصريين . ثانيا : الاعتراف الصريح بالادارة المشتركة بين الفريقين . ثالثا : ارجاع الجيش المصري من غير قيد . رابعا : أن تكون الهجرة حرة من غير قيد الا فيما يتعلق بالصحة والنظام العام . خامسا : الا يكون هناك تمييز في السودان بين الرعايا البريطانيين وبين الموظفين المصريين في شئون التجارة والهجرة والملكية . سادسا : أن يكون الموظف المصري في شئون الرى عضوا في مجلس ادارة الحاكم العام ، ليستشار في شئون مصلحته وأن يكون لمصر الحق في تعيين موظف اقتصادى كبير بالخرطوم ، وموظف عسكري يكون سكرتيرا للحاكم العام . سابعا : الموافقة على أن الاشتراك في الادارة لا يعتبر مساسا بمسألة السيادة على السودان .

هذه هي النصوص التى يتضح منها أنها كانت تعنى نجاحا لا شك فيه ، ورغم هذا فقد تجنى عبد الرحمن الرافعى على هذا النجاح فيذكر أن « السودان قد أصبح بموجب المعاهدة مستعمرة انجليزية تحرسه جنود مصرية تحت أمرة حاكمه العام البريطانى ... الخ » ولعل الاستاذ الرافعى — وهو سكرتير الحزب الوطنى آنذاك — كان يرى بعد الحيال أن المعاهدة يجب أن تنص على طرد الانجليز من السودان . أو لعل الرافعى — ومن ذهب مذهبه — يريدون أن يقولوا ان العبرة بالتطبيق « . ولكن هذه قضية أخرى ، فقد كان التطبيق رهنا بالمستقبل وأحداثه وشخصياته ولم يكن من

الممكن أن نطلب من المفاوض المصري أن يرحم بالغيب أو يتنبأ بالمستقبل ليرى هل ستطبق هذه القواعد أم لا ؟ ، لا شك أن ما جاء بالمادة الحادية عشر كان مكسبا لصالح مصر . وإلى جانب المكاسب التي حققتها المعاهدة في مسائل الامتيازات والسودان أحرزت مصر مكاسب أخرى ، فلا شك أن المعاهدة سمحت لمصر في البدء في أخذ مسؤولياتها وفي تنمية وسائلها ومشروعاتها ، فبدأ الاهتمام في التزايد بالمدرسة الحربية التي تحولت الى كلية ، وأهتمت الحكومة بزيادة عدد الضباط ، وحسن تدريبهم والاستزادة في التسليح والعمل على انشاء جيش حديث يزيد من هيبة مصر في أعين جيرانها . كما كفلت المعاهدة قدرا من الاستقرار الداخلي ، وهو عنصر جوهرى بالنسبة الى تقدم النشاط الاقتصادي . وكان من مظاهر الاهتمام بتقوية الجيش أن تسلم المصريون لأول مرة منذ ١٨٨٢ قيادة الجيش وعين اللواء محمود شكرى باشا رئيسا لأركان الحرب ، وأنشئت مدرسة المهندسين العسكريين ، ومدرسة أركان الحرب ، ومدرسة ضباط الصف ، ومدرسة الطيران ، والصناعات الميكانيكية . كما حققت المعاهدة سحب جميع الموظفين البريطانيين من الجيش المصرى ، والغاء وظيفة المفتش العام والموظفين التابعين له ، كما نصت على الغاء ادارة الأمن العام الاوربية ، وخروج العنصر الأوروبى من البوليس فى مدى خمس سنوات ، وأطلقت حرية الحكومة المصرية فى الاستغناء عن المستشارين القضائي والمالى ، كما اعترفت انجلترا بأن المسؤولية عن ارواح الاجانب فى مصر من اختصاصات الحكومة المصرية وحدها ، ونص فيها على الغاء جميع الاتفاقات والوثائق المنافية لاحكامها ، ومنها تصريح ٢٨ فبراير بتجفظاته الاربعة ، كما اعطت مصر حرية عقد المعاهدات السياسية مع الدول الاجنبية بشرط الا تتعارض مع احكام المعاهدة ، وتبادل السفراء مع بريطانيا ، ودخول مصر فى عصبة الامم كدولة مستقلة ذات سيادة ، ومهما يكن من اخلاق عصبة الامم فى تحقيق

السلام ، فان دخول مصر في هذه الجماعة كان كسبا معنوياً ،
وابرازاً لمكانتها الدولية ، واعترافاً من الدول باستقلال مصر
وتحررها من القيود التي حالت في السنين الماضية دون قبولها
عضواً في تلك العصبة . وهذا اعتراف من الرافعي .

وبالإضافة الى هذه المكاسب نذكر أن المعاهدة قد حققت زيادة
في حصة مصر من دخل قناة السويس ، فان الراسماليين الأجانب
كانوا قد جردوا الحكومة المصرية من الاسهم التي كانت تملكها في
الشركة بل وسرقوا كذلك نسبة الـ ١٥٪ من الارباح التي نص مقد
الامتياز على وجوب حصول الحكومة المصرية عليها - وكانت قد
اضطرت الى بيعها الى الراسماليين الفرنسيين في عام ١٨٨٠ -
وقد ظلت مصر منذ ذلك الحين حتى عام ١٩٣٧ لا تحصل على أى
نصيب من أرباح شركة القناة .

هذه هي المكاسب التي أتت بها المعاهدة ، لكن أهم هذه
المكاسب وأخطرها وباعتراف جميع السادة المؤرخين والكتاب
وحتى المتطرفين منهم كان الغاء الامتيازات الأجنبية ، ولذلك نعجب
حين يذكر أحد هؤلاء الكتاب أنه لم يستفد من الغاء الامتيازات
الا بعض كبار المالىين ، وبعض كبار ملاك الأرض فقد زاد توظيف
أموالهم في الصناعة ، ورغم أنه يعترف بانتعاش الصناعة
المصرية الا أنه يذكر أن السيطرة الحقيقية عليها كانت لكبار
رجال المال وبعض كبار ملاك الأرض الذين بدأوا يوظفون بعض
أموالهم في هذه الصناعات .

على أى حال هي محاولة للنقص من قيمة الغاء الامتيازات
وقد كانت أغللاً في عنق مصر وتهديد لسيادتها وسلطانها في التشريع
والقضاء والمالية والادارة والأمن العام . فحققت مصر بالغائها التخلص
من القيود التي كانت تحول بينها وبين حق التشريع المالى وغير المالى
الذى يسرى على جميع المقيمين بمصر ، كما أصبح بإمكانها وضع

ميزانيتها على قواعد مالية صالحة وتوزيع الضرائب بطريقة عادلة . ولم يكن المكسب المعنوى لالغاء الامتيازات بأقل أهمية ، فقد أزال التفرقة القديمة بين المصريين والأجانب فأصبح الجميع متساوين أمام القانون ، وكانت الامتيازات قد أوجدت « تفرقة عنصرية » في مصر لا تقل خطرا عن التفرقة العنصرية في البلاد الافريقية ، وكانت مصر هي القطر الوحيد الذى كان لا يزال يجثم تحت عبء نظام الامتيازات ، بعد أن قبلت الدول صاحبة الامتيازات الغاء امتيازاتها في البلاد الأخرى لا سيما تركيا .

مؤتمر مونتريه :

وقد عقد لالغاء هذه الامتيازات مؤتمر دعت اليه الحكومة المصرية في مونتريه بسويسرا في ١٢ أبريل ١٩٣٧ ، وقد حضره ممثلو الدول ذات الامتيازات — وكان عددها ثمانية عشر دولة — وقد عقدت عدة اجتماعات من ١٢ أبريل الى ٨ مايو ١٩٣٧ انتهت بأن قررت الدول المتعاقدة كل فيما يخصها قبول الغاء الامتيازات في مصر الغاء تاما من جميع الوجوه ، وخضوع الأجانب للتشريع المصرى في المواد الجنائية والمدنية والتجارية والادارية والمالية وغيرها مع مراعاة مبادئ القانون الدولى . كما تقرر اقامة نظام انتقال تبقى بمقتضاه محكمة الاستئناف المختلطة والمحاكم المختلطة القائمة حتى ١٤ أكتوبر عام ١٩٤٨ ، على أن يكون تنظيم هذه المحاكم ابتداء من ١٥ أكتوبر ١٩٣٧ بمقتضى قانون مصرى يصدر بلائحة التنظيم القضائى الذى الحق نصه بالاتفاق . كان الاستقلال التشريعى اشرف من الاستقلال السياسى وأصدق على حد تعبير مكرى أباطة .

آراء في المعاهدة :

هذا عرض — سريع — عن المعاهدة وقد حاولنا إبراز مكاسبها ومساوئها ، وكان لا بد من المساوىء لكى نحصل على

المكاسب ، ذلك انه — كما يذكر محمد محمود زعيم الاحرار الدستوريين وعضو وفد المفاوضات — حيث يوجد طرفان متفاوضان ووجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين ، فلن يستطيع الانسان عقلا أن يرجو الحصول على كل ما يطلبه « لذلك لا أكون معبرا عن رأى الصحيح اذا قلت لكم أن هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر القومية المشروعة على وجه كامل وبصورة نهائية ، وغاية ما أذكره لكم أنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب ، وأن ما تجنيه مصر من مزاياها يفتح أمامها بابا ظل حتى اليوم مغلقا . ففى المعاهدة مزايا لا سبيل الى انكارها ، وحسبى أن اشير الى أن نصوصها فى الامتيازات الأجنبية تفضل ما جاء فى المشروعات السابقة جميعها وتهىء لمصر ما ترغب فيه من إلغاء الامتيازات الأجنبية والمحاكم المختلطة . . . الخ » ثم يتحدث من واقع الأمر فيقول « ولولا ظروف خاصة بنا فى مصر ، ولولا ما فى المعاهدة من المزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة فى الوقت الحاضر تحيط بنا وتدعونا لفكر فى الواقع ، والا تقتصر على الحرص على آمالنا ومطالبنا لما جال قبول هذه المعاهدة بخاطرى . . . » والواقع أن هذا الرأى لم يقتصر على محمد محمود باشا بل شاركه فيه معظم أعضاء وفد المفاوضات ، ولعل من المناسب أن نعرض سريعا لبعض تلك الآراء : ولعل أكثر تلك الآراء واقعية كان رأى اسماعيل صدقى اذ يقول « ان المعاهدة خطوة كبرى ، ولم تقل أنها الاستقلال التام بذاته ، على أننى والذين أعبر عن رأيهم (حزب الشعب) ونحن أبعد ما نكون من الغلو فى تقدير مكسبنا نخالف مع ذلك كل المخالفة أولئك الذين يذهبون الى أن المعاهدة بمثابة تنظيم للاحتلال أو ما شابه ذلك من الأقوال » . ومن منطق الواقع يستطرد صدقى فيقول « يقول المعترضون أن مصر لم تستفد الفائدة كلها من الظروف السياسية التى صاحبت المحادثات ومع أننا لا ننكر أن إنجلترا قد تشددت فيها اقتضته من ضمانات وفيها رطيت به حدا أدنى لهذه الضمانات ، الا أن ثمة حقائق لا يصح أن تفوت لمحنة

المصريين كضعف استعدادانا العسكرى فى العهد الحاضر والسى سنوات قادمة .. » ثم ينتقل اسماعيل صدقى الى نقطة اخرى فىرى « أنه يجب ان ننظر الى المعاهدة كمجموعة قائمة بذاتها اسفرت عنها حاجة مصر وبريطانيا ... وانه لما يثير الدهشة فى اعتراض المعارضين على المعاهدة اغفالهم لهذا الوضع وكونهم على نصوص المعاهدة تحليلا وتفصيلا تاركين منها ما يتفق الجميع على اعتباره حسنا فى ذاته مبرزين قبل كل شىء ما قد يتسع منه أو معناه للنقد أو الاعتراض . متنعين حتى عن أن يسائلوا أنفسهم عما قد يكون هناك من سبب حمل المفاوضات المصرى على قبول كيت أو كيت مما يعترضون عليه أو عما قد يكون هذا المفاوضات قد كسبه فى أمر آخر فى مقابل هذا الذى سلم به . » والواقع انه مهما كان الرأى فى اسماعيل صدقى ، الا اننا نوافق على ما ذهب اليه ولا سيما فى الفترة الأخيرة . ولعل هذا يرجع الى اطلاعنا على محاضر جلسات المفاوضات ، وقد مسسناها مساهينا — وقد أدركت منها كيف قاوم وناضل المفاوضات المصرى — تحت ضغط ظروف صعبة بالغة التعقيد فى الداخل والخارج — لكى يكسب ما استطاع أن يكسب وكيف اضطر اضطرارا لا حيلة له فيه لكى يسلم ما سلم به . وقد اعترف بذلك صراحة الدكتور أحمد ماهر . فقال « اننا مضطرون الى قبول هذه الشروط ، نظرا للظروف القاهرة التى تحيط بنا ، والتى لا مفر منها » . الا انه يعترف بأن للمعاهدة مزاياها العظيمة الكبيرة التى دعت الى قبولها ، ولكن هذا لا يغير أن بها نقصا وعيوبا الخ .

كذلك القى حافظ عفيفى باشا — برأيه — وكان عضو وفد المفاوضات — فى عام ١٩٣٨ فقال « لقد أحزمت مصر فى السنتين الماضيتين نصرا فى ميدان السياسة الخارجية كان من نتائجه أن استقلت البلاد بشئونها ، وآل الى ابنائها تولى مستقبل بلادهم بأيديهم .. ولكن هذا الانتصار الذى نالته مصر بفضل مجهودات

حكومة النحاس باشا ومعاونة زعماء الأحزاب لها ، وبفضل تضامن الأمة جمعاء والثقافتها حول راية الوطن هو في الحقيقة أول الجهاد لا آخره ... الخ » .

أما رأى الدكتور هيكل فقد تراوح بين التأييد والمعارضة ، فحينما سألته رئيس مجلس النواب عن رايه قال ان المسألة مسألة تحليل أكثر منها تأييد أو معارضة وعلى عادة الدكتور هيكل أخذ يحلل في نتائج المعاهدة ثم انتهى الى أن تسأل : هل نقبل المعاهدة أم نرفضها ؟ وأجاب بنفسه فقال : « ان كنتم تريدون لمصر استقلالاً تاماً فالمعاهدة لا تحقق استقلالها التام فارفضوها . وان كنتم تريدون لمصر أن تتمتع بحقوق الممتلكات البريطانية المستقلة (الدومنيون) فالمعاهدة لا تنيلكم أياها فارفضوها . وان كنتم تريدون تغيير الحالة التي سئمتها دون اهتمام بنتائج هذا التغيير لعل في الحركة بركة اذن فاقبلوا المعاهدة على أن تعدل بأسرع ما استطاع تعديلا يزيل ما بها من مساس باستقلال مصر » .

ومهما يكن فهذه هي المعاهدة من خلال بعض آراء من صنعوها — وليست كل الآراء — وآراء بعض الأحزاب القائمة حينئذ .

فما هو رأى الشعب ؟ وكيف استقبال الشعب المعاهدة ؟

ويحسن قبل أن نبحث استقبال الشعب للمعاهدة ورأيه فيها أن نبحث في استقبال الوفد وقادته لها ، فالواقع — وهو واقع لا مناص من الاعتراف به — أن رأى الشعب — في معظمه — كان يسير بهدى أو غير هدى — منساقا — بعقله أحيانا وبمخاطبته أحيانا كثيرة — وراء زعماء الوفد ، ولا سيما في عام ١٩٣٦ .

اشرنا في بداية البحث الى أننا نعتبر أن المعاهدة وفدية في جزء كبير منها ، فكان من الطبيعي أن يختل بها الوفد . لكن يبدو أن زعماء الوفد — وحينما نقول زعماء الوفد في ١٩٣٦ يجب أن

تنصرف أذهاننا الى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا - وقد أسكرتهم
نشوة استقبال الشعب لهم فأنستهم الحقيقة وهى أن الاستقلال
الثام مازال فى ضمير الغيب ورهنا بالمستقبل ، ومن ثم غالوا وبالفوا
فبها أحرزوه وما أنت به المعاهدة . ولذلك فأننا نوافق الأستاذ شفيق
غريال حينما أخذ على الزعماء من بين ما أخذ مبالغتهم الشديدة فى
مدح مزايا المعاهدة فى أواسطنا المصرية . بينما مرت فى الأوساط
البريطانية ولا يكاد يحس بها أحد . والانصاف يقتضينا أن نذكر
أن بعض رجال الوفد قد اعترفوا بهذا المأخذ ، الا أنهم عللوه
بديها جوجية مكرم والفاظله الرنانة وخطبه المسجعة فيذكر
الدكتور محمد صلاح الدين (*) أنه كان غير راض عن الدعاية الشديدة
والتهليل الذى صاحب توقيع المعاهدة لأنه كان يشعر بريطانيا
بأنها أعطت المصريين حقهم وهذا من شأنه أن يسقط بقية الحقوق
التي مازالت قائمة . ولكن الانصاف يقتضى أن نذكر أن رجال الوفد
لم يكونوا جبيعا بنفس درجة الحماس للمعاهدة ، فبينما أطلق
النحاس باشا عليها « معاهدة الشرف والاستقلال » وهى كلمة
أخذت حجة على مصر فى مجلس الأمن ١٩٤٧ ، وأقامت الحكومة
أقواس النصر لمواكب المفاوضين والدعاة للمعاهدة ، ونظمت هيئات
الوفد - بأمر الحكومة - مظاهرات ضخمة لاستقبال المفاوضين ،
وكذلك ألقى مكرم عبيد باشا خطبته السالفة الذكر يحبذ فيها
المعاهدة ويعتبرها نصرا مبينا ، وليس هذا فقط بل أن مجلس
الوزراء الوفدى قرر فى ٢٧ ديسمبر ١٩٣٦ اعتبار يوم ٢٦ أغسطس
من كل عام عيدا للاستقلال . وبث الوفديون دعاية واسعة النطاق
للمعاهدة الجديدة زاعمين أنها حققت لمصر كل ما كانت ترجوه

(*) محمد صلاح الدين كان سكرتيرا لمهبة المفاوضات المصرية ثم وزيرا
للخارجية فى حكومة الوفد الأخيرة . لقاء معه ومع الأستاذ ابراهيم فرج فى
مكتبها للمحاماه (٢٧ ش طلعت حرب) فى ١٢/٥/١٩٦٨ .

وتطالب به ، فدقوا لها الطبول . بينما كان هذا موقف النحاس ومكرم وحكومة الوفد نجد أن بعض الوفديين نظروا للمعاهدة نظرة أكثر تقديرا ، فنجد أحمد ماهر يعلن أنها ليست الا خطوة في سبيل الاستقلال وليست الاستقلال كله ، لكنه — كما يذكر د. هيك — لم يكن يملك أن يملأ هذا الرأي على حزب الوفد وهو ليس رئيسه ، وكل الذى استطاعه أن نصح النحاس بأشأ بأن يعتبر توقيع المعاهدة خاتمة عهد وفاتحة عهد آخر ، وذلك بأن تندمج الأحزاب كلها في حزب واحد على نحو ما حدث في ١٩١٩ ، ثم يترك للزمن أن يفعل بعد ذلك فعلة في تكييف الأمور ومجراها وتنظيم الأحزاب تنظيمًا جديدًا في مصر . ورغم أن الدكتور ماهر قد انشق بعد ذلك على الوفد ، إلا أن الدكتور محمد صلاح الدين ما زال يحدد له هذا الموقف ، في نظرته للمعاهدة ، ولم يكن ماهر وحده فاننا نجد محمود سليمان غنام يذكر أنها كأتى اتفاق يحمل الحسنات والهنات ، وانها لا تعدو عقد الصلح الذى يبرم في القضايا العادية ، وهى على أى حال خطوة كبرى في سبيل الاستقلال . ويستطرد غنام فيذكر لنا أنه لم ينح نحو مكرم باشا حين وصفها في محاضراته بالجامعة بأنها معاهدة الشرف والاستقلال ، بل وجد فيها ما جعله ينادى بعدم قبول بعض نصوصها ، مثال ذلك ما جوته من المعاهدة الأبدية ، كما اشرنا . تناقض واضح في موقف رجال الوفد أزاء المعاهدة ، لكننا لا يجب أن نبالغ في هذا التناقض ، ولعل تفسير موقف الفريق الأول — موقف المبالغة والتهويل — يرجع الى ما الفتة الحياة السياسية في مصر حينئذ من ربط العمل السياسى ببيع الحماسة الشديدة لشيء أو الكره الشديد لشيء آخر ، فاعتاد الناس الا يطيعوا زعمائهم الا اذا هيجتهم الخطبة أو المقالة ، وكان الاولى بنا العكس ، فالزاج المصرى كان أحوج ما يكون الى أن يدرب على الضبط منه الى أن يشجع على الانفعال . واذا كنا نحاول أن نفسر موقف المبالغة فلا يعنى ذلك أننا نبررها ، ذلك لأن المبالغة لم تكن

لها ضرورة ، فزعماء الوفد يعلمون أن البرلمان سوف يقر المعاهدة ومن جهة أخرى يعلمون أن مصر لم تنل كل حقها ، ولا بد من السعى لأن تنال ذلك الحق . وكان من الأصوب أن يخاطب — هؤلاء الزعماء — عقول الناس قائلين لهم لقد بذلنا أقصى ما نستطيع في الظروف الحاضرة ، ونلنا أقصى ما يمكننا نيله وهو يفوق ما حققناه في المفاوضات السابقة ، والموقف الدولى ينذر بالعسواف ، والمعاهدة ما هى الا مرحلة من مراحل الجهاد تعقبها مراحل .

موقف لا شك كان فيه بعض التجنى من زعماء الوفد على عقول جماهيره — وسوف نرى أثر ذلك فى قبولها للمعاهدة لكن الحق يتطلب أن نذكر أن هؤلاء الزعماء كانوا أسرع الى تصحيح موقفهم ازاء هذه المعاهدة . فقد شعر المصريون قبل قيام الحرب العالمية الثانية بالخطأ الذى ارتكبه الساسة بعقد هذه المعاهدة فان المصريين لم يغفلوا قط من وجود القوات البريطانية ولم يلحظوا أى تغيير فى الأحوال عما كانت عليه قبل المعاهدة . ومن ثم فقد شارك حزب الوفد فى انتقاد المعاهدة ، لكن ذلك كان بعد أن أصبح فى المعارضة فى ١٩٢٨ ، وقد دأب زعيم الوفد بعد ذلك وفى مناسبات كثيرة على المناداة ببطلان المعاهدة واستنفاد أغراضها ، ففى برقية أرسلها الفحاس الى السفير البريطانى على اثر فشل القضية المصرية فى مجلس الأمن (١٩٤٧) يذكر فيها أن المعاهدة لا يمكن أن تفرض علينا الى الأبد ، وأنها أبرمت لظروف انقضت وملابسات زالت وانتهت . « وأصبح من حقنا خصوصا بعد أن أبرم ميثاق الأمم المتحدة أن نعلن أنها أصبحت ساقطة لا وجود لها » .

والانصاف يقتضينا أن نذكر أن موقف النقراشى ورأيه فى المعاهدة كان لا يخرج عن هذا الرأى فحين عرضه لقضية مصر فى نفس العام قدم نقاطا متعددة يوضح فيها أن المعاهدة استنفدت

أغراضها ، فقد كانت حين توقيعها إجراء مؤقتاً لمواجهة أزمة دولية .
كما أنها منقضة لاتفاقية قناة السويس الموقعة في ١٨٨٨ .

هذا على أى حال — كان موقف الوفد ، وبتعبير أدق موقف
زملاء الوفد وقادته ، فكيف كان موقف الشعب ؟ بادئ ذي بدء نريد
أن نذكر أن الشعب كان حينئذ ينظر الى أى عمل من خلال عين قادة
الوفد ، وقد رأينا كيف كانت نظرة هؤلاء القادة الى المعاهدة ، فكيف
نظر الشعب اليها ؟

رغم أن البعض يذكر أن المعاهدة لم تكن تعنى تحالفا بين
الشعب المصرى وإنجلترا ، وأنها فى متلولها الحقيقية ليست الا
تحالفا بين الوفد — وهو فى القيادة الشعبية — وبين إنجلترا ، رغم
هذا نجد اجماعاً من بعض المصادر على أن الشعب — أو جمهورته
العالية — قد ارتاحت اليها بحسبانها مرحلة تدنى من المرحلة
النهائية التى يتم فيها الجلاء والاستقلال التام . لكن هناك سؤال
يطرح نفسه ، هل كان هذا الارتياح نابعا عن فهم ودراية بما فى
المعاهدة ؟ قبل البحث فى المصادر التقليدية ينبغى أن نشير الى
حقيقة استقيناها وهى أن الجماهير هلت للمعاهدة لا عن دراية
بنصوصها وما فيها من المساوىء والمحسن ، ولكن فرحهم وتهليلهم
كان راجعا الى الحب العميق للوفد وقادته « » وأن كل ما يأتى به
الوفد فيه الخير للبلد . . . » ويؤيد البعض هذه الحقيقة ويبرر
موقفها « بأن الوعى القومى الجديد لم يكن قد نما الى الحد الذى
يحمل على احترامه والنزول على ارادته ، لأن ثمار التقدم
الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد » . وأن ذلك
كان سببا فى احتفاظ الوفد بسلطانه القديم على الراى العام .
ويبدو أن الضغط الذى تعرضت له الجماهير ولا سيما فى عهد
اسماعيل صدقى كان يساهم فى استجابة الجماهير لخصوم عهد

صدقى واستعدادها لتلقى آرائهم . الا أن ذلك كله لا يمنع انه ربما وجد الشعب في المعاهدة خطوة فاستكان اليها مؤقتا حتى يستجمع قواه من جديد ، ثم لا يجب أن ننسى عامل الاقطاع وسيادته فكان صاحب الكلمة العليا في الريف ويتحكم في اتجاهات جماهيره وبوجهها حيث يشاء .

ورغم كل هذه التبريرات فاننا لا يجب أن ننساق وراءها ونعتبرها قضية مسلمة ، اذ لو كان الأمر عدم وعى ونضوج الجماهير في أقصى العزب والنحوع فهذا يمكن القول بالنسبة لمجلس البرلمان ؟ وقد اسفرت الآراء في مجلس النواب عن قبول المعاهدة بأغلبية ٢٠٣ صوتا بينما رفضها ١٢ صوتا . وفي مجلس الشيوخ وافق عليها ١٠٩ صوت ورفضها ٧ أصوات ، ان البرلمان ، ولا سيما مجلس النواب كان في أغلبيته ومديا ، ثم انه ككل برلمانات مصر في تلك الفترة من تاريخ مصر كان برلمانا يسير على هوى ساسة الأحزاب وزعمائها . وقد اعتقد البرلمان أن مصطفى النحاس هو الذي أتى بالمعاهدة — كما اعتقد الشعب — وكان هذا الاعتقاد صحيحا لحد كبير كما أثرنا وكما سجل محمد التابعي ذلك في مقال له بجريدة المصري ، فكتب يقول ان هذه المعاهدة انتصار شخصي لمصطفى النحاس ، وأن المعارضين لها يقصدون الحط من قدر الوفد وقدر النحاس « ولو أن آخر غير مصطفى النحاس أتى لهم بمعاهدة أقل قيمة من هذه المعاهدة لهللوها لها وقبلوها » . وينتهي الى انه ولا وفدى واحد يقول ان هذه المعاهدة كلها خير وفوز وكسب لمصر والمصريين ، ومع ذلك فقد أقرها البرلمان وقبلتها مصر .

ولذلك ينبغي الا نتجنى على الشعب فنذكر انه تلقى انباء المعاهدة بعدم الاكتراث وأن هز اكتافه ، ولم تنطلق يد منه بالتصفيق

ولا حنجرة بالهتاف كما ذكر البعض ، فان الزعماء الوفديين — كما رأينا — استطاعوا أن يقنعوا الشعب بأنهم قد أحرزوا له « الشرف والاستقلال » ، فتوهم المصريون أنهم قد حصلوا فعلا عليهما ، ومن ثم انصرفوا أو صرفتهم الأحزاب الى النضال المرتبط بتقلبات الحكم واهواء السياسة والساسة .

نود ان نستخلص حقيقة هامة وهى أن الجماهير استقبلت المعاهدة كما استقبلها قادة الوفد بمشاعر هؤلاء كانت مرتبطة بآمال أولئك ، هذا رغم ان المعاهدة — كما أشرنا آنفاً — لم تمنح رجل الشارع بالآلة المحسوسة والسريعة ما كان يتخلله . فلا شك أن إبرر المحسوسات عند الجمهور كان وجود الجنود الانجليز فى كل مكان يتحكمون فيه فهل هيات له المعاهدة التخلص من ذلك الهوان ؟ حقا تخلص منه — بالقول والخطابة — الا أن الجندى المحتل بقى حيث كان بالفعل يسيطر على جانب كبير من مصر . . . اما ما عسى أن يحدث بعد عشرين سنة — مدة المعاهدة — فيما يتعلق بهذه القوات البريطانية ، وما هو حادث من زوال الاشراف البريطانى على الادارة والحكومة ، فهى أمور لا تدخل فى نطاق نظره ولا تؤثر فى تفكيره ، والمعاهدة عنده من هذه الناحية غير ما كان يرجو ويتوقع أن تكون ، الا أن كل ذلك لا يمنع — حينما نضع انفسنا فى الظروف والملابسات التى صاحبت المعاهدة مقدمات ومفاوضات ونتائج عامة — وحينما نتصور كيف كانت السلطات الانجليزية — ومن يشايعها من الوزارات المصرية — ترهق البلاد فى جميع نواحي نشاطها وحياتها ، وكذلك حينما نجد فى نصوص المعاهدة بعض المزايا وما كان فيها من تخفيف وطأة ، كل هذا لا يمنع ان نقرر أن الشعب احس بفطرته انها خطوة مباركةا وارتاح لها وخاصة أن الوفديين هم الذين زفوها له .

نستخلص من كل ذلك أن معاهدة ١٩٣٦ أتاحت لمصر التمتع بالاستقلال الداخلى الى الحد الذى سمح به النضال الحزبى فى مصر فيها بعد وفى ظل النظام الملكى ودستور ١٩٢٣ ، والى الحد الذى سمح بتدخل انجلترا السافر فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى الحد الذى سمح بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ دون أن تخشى تدخلا من انجلترا لحماية العرش المصرى الذى كان فى حمايتها قبل عقد المعاهدة . كما هيات لمصر التمتع باستقلالها الخارجى الى الحد الذى سمح لها باتخاذ موقف الحياد فى حرب كوريا علم ١٩٥٠ ، والى حد عدم الاعتراف بالصين الشعبية او الدخول فى صلات وثيقة مع الاتحاد السوفيتى كما هيات لمصر التمتع بمخالفة بريطانيا العظمى الى الحد الذى سمح وساعد على انتصار بريطانيا العظمى فى الحرب العالمية الثانية ، وسمح بهزيمة مصر أمام العصابات الصهيونية . كما خلصت المعاهدة مصر من جانب كبير من مشاكلها مع انجلترا ، وهى المشاكل التى نظر اليها سعد زغلول ثم مصطفى النحاس وغيرهما من الساسة المصريين على انها تشتيت للجهود التى يجب أن توجه كلها الى تحقيق الاستقلال ، ومن ثم أخذت مصر عقب ابرام المعاهدة — كما سنرى من خلال حكم الوفد — تتجه صوب البلاد العربية ، واخذ التفكير الرسمى فيها يتجه الى العالم العربى ليكتب صفحة جديدة فى تاريخ العرب الحديث .

اذن فان المعاهدة تسجل نقطة انتقال حاسمة فى تاريخ مصر المعاصرة وفاصلا تاريخيا بين مرحلتين فى تاريخ مصر والوفد معا ، وكذلك من الممكن أن نعتبرها النهاية الطبيعية لثورة ١٩١٩ .

الفصل الثالث

التنظيم الحزبي والبرنامج

أن التنظيم الحزبي ليس الا محاولة جمع اكبر عدد ممكن من الأفراد على فكرة واحدة ولأطول زمن ممكن . والحزب - وفق تعريف تقليدى - يمثل مبادئ ومصالح طبقة ، أو هو على الأدىق يمثل العناصر القيادية والواعية للطبقة ، ورغم هذا فإن الحزب قد يمثل أحيانا أكثر من طبقة ، فقد يمثل عدة طبقات مادام لا يوجد تناقض أو تعارض بين مبادئها ومصالحها ، وأحيانا ما يوجد تناقض بين هذه الفئات ولكن تجمعها مصالح مشتركة ضد فئات أخرى .

وإذا حاولنا القاء نظرة سريعة على الأحزاب وتنظيماتها سواء فى مصر أو فى خارجها سنجدها - ولا سيما فى نشأتها ومراحلها الأولى - أنها تؤكد هذا المعنى .

ففى مصر كان حزب عرابى يمثل الطبقة الوسطى « البورجوازية » المصرية التى بدأ ظهورها منذ الحملة الفرنسية وعصر محمد على والتى نضجت للثورة فى عهد توفيق ، وكانت تضم المثقفين المصريين والضباط والعلماء والملاك ، وكان برنامج

الحزب اصلاح الحكم والادارة وهدف فى خطته الثورية الى اقامة
جمهورية ديمقراطية وطنية .

ولم يستمر هذا الحزب اذ راح ضحية الاحتلال البريطانى
الذى قام بتصفيته هو والجيش مما كما ذكرنا ، ورغم وجود
الاحتلال فقد برزت الدعوة لانشاء احزاب جديدة فتكون الحزب
الوطنى وكان فى بدايته بقيادة « بورجوازية » المدن الصغيرة من
المتقنين خاصة ، ولكن اتصال مصطفى كامل وقادة الحزب
بالاحزاب الأوروبية - ولا سيما الاحزاب الاشتراكية - حمل اليهم
اساليب التنظيم العلمى للأحزاب ، فبدأت الدعوة لتكوين نقابات
العمال والجمعيات التعاونية الزراعية ، ولتنظيم المتقنين فى
نادى المدارس العليا ، الا أنه - وباطراد الاحداث وباشتغال
القاعدة الشعبية بالثورة خاصة فى الريف عقب حادث دنشواى فى
١٩٠٦ - بدأ الحزب الوطنى يتحول من حزب « الصفوة » أو الكوادر
الى حزب جماهيرى ، الا أنه لم يهتم اهتماما كبيرا بالمشكلات
الاقتصادية كما أهمل المشكلات الاجتماعية أهلا يكاد يكون تاما
لا يبرره القول بأن الهدف الأول كان اجلاء الانجليز وترك الأهداف
الأخرى لما بعد الاستقلال .

وكان تكوين الحزب الوطنى بمثابة رد فعل ضد ظهور « حزب
الامة » الذى تألف بتشجيع من كرومر مندوب الاحتلال ، وكان القوام
الاساسى لهذا الحزب جماعة من الباشوات وكبار ملاك الأراضي
المصريين وبعض أعضاء مجلس شورى القوانين وبعض كبار
الموظفين ، وبعض المتقنين من ابناء كبار ملاك الأرض الذين كانوا
قد تشبعوا بالمبادئ والنظريات الأوروبية الليبرالية التى سادت فى

القرن التاسع عشر فى ميادين الفكر والاقتصاد والحياة العامة ،
كما تشبهوا بتعاليم جمال الدين الأفغانى ومحمد عبده .

وتوالى قيام الأحزاب فى مصر فى الفترة من ١٩٠٧ الى
١٩١٤ أى فى الفترة السابقة على قيام الحرب العالمية الأولى
وكانت فى معظمها تمثل مصالح طبقة أو أكثر من طبقة . وكان
يغلب على تكوينها الطابع البورجوازى بحيث أن وسائلها كانت
مقصورة فى أغلب الأحوال على التهيج والاثارة باعتبار أنها
كانت قائمة أساسا على المشكلات السياسية مغفلة النواحي
الاجتماعية والاقتصادية ، ولاعتمادها أساسا على الأغنياء
والحاميين والأدباء والصحفيين والأطباء والمهندسين ولم تمثل
فيها الطبقات العاملة .

ولم تكن الأحزاب المصرية من حيث تمثيلها لمصالح طبقة
أو أكثر من طبقة تعتبر فريدة فى نوعها ، إذ نجد فى بريطانيا
أن حزب المحافظين فى تنظيمه كان يمثل الاقطاعيين كما يمثل
الرأسماليين البريطانيين ، وأن كان يمكن القول بأنه لا يوجد فى
انجلترا اقطاع الآن بل بقايا الفئات الأرستقراطية القديمة ، أما
حزب العمال فيها فهو يمثل العمال كما يمثل التعاونيين والفلاحين
وقطاعات الطبقة الوسطى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية نلاحظ
أن الحزب الديمقراطى يمثل الزراع كما يمثل التجار أو رجال المال
والأعمال فيها ، وفى روسيا يمثل الحزب الشيوعى العمال والفلاحين
والثقفين السوفيت ، وفى فيتنام يمثل حزب العمال فيها العمال
والفلاحين والثقفين والبورجوازية الصغيرة الفيتنامية . . . وهكذا .

هذا هو مفهوم الحزب وقد عرفته مصر قبل الحرب العالمية
الأولى الا انها ولظروفها الخاصة - لم تطبقه على وجهه الصحيح .

ثم قامت الحرب فجرفت في طريقها التنظيمات الحزبية المصرية ،
وعندما وضعت الحرب أوزارها كان ذلك يعنى بداية مرحلة جديدة
في تاريخ مصر المعاصر . اذ تهيات لتطالب بحقوقها ، فتألف « الوفد
المصرى » على النحو الذى تتاولناه آنفا . وهو لم يتكون بسعى
أحد بقدر ما فاض تلقائيا عن كيان الأمة وعن القوى التى تفجرت
والتي كانت الثورة والوفد نفسه تعبيرا عنها ، وهى قوى انتظمت
القطاعيين والتجار والرأسماليين والمثقفين ، كما ضمت العمال
والفلاحين .

لكننا لا نستطيع القول بأن الوفد فى نشأته كان يمثل كل
تلك الطبقات ، فقد رأينا كيف أغفل فى تمثيله الناحية الاجتماعية
وطبقتى العمال والفلاحين ، الا أنه ورغم هذا التصور فإن الوفد
تألف باعتباره فكرة جمعت البلاد كلها حول هدف واحد وهو
الاستقلال ، وهو من هذه الناحية يعتبر تمثيلا للبلاد قاطبة حيث
استقر على اختياره جميع المواطنين .

وفىما يتعلق بمسألة التركيب الاجتماعى لحزب الوفد نستطيع
أن نلاحظ أنه قد أغفل هذه الناحية لا فى نشأته فقط بل على
امتداد تاريخه كله . حقيقة روعيت فى تأليفه بعض الضوابط كأن
يكون ممثلا فيه عنصر الاقطاع فضم بعض الأعضاء منهم ، وكذلك
عنصر قبائل الاعراب فضم أحد كبارهم ، كما مثل كبار ملاك
الأراضي ، كما ضم عناصر تمثل اتجاهات سابقة فى السياسة
كمعتنقى مبادئ الحزب الوطنى الى غير ذلك من العناصر التى
تألف منها الوفد والتي أشرنا إليها . لكنه لم يمثل شتى قطاعات
المجتمع المصرى وفئاته المختلفة ، ولا شك أن هذا يعتبر نقطة ضعف
واكبت الوفد طوال تاريخه .

بل نلاحظ أن الوفد لم يستمر في مراعاة تمثيل تلك الضوابط
أو العناصر التي روعيت عند تأليفه ، ويبدو أن ذلك كان متعذرا
ولا سيما في تلك الفترة المضطربة التي أعقبت نفى سعد وأصحابه
في المرة الثانية . فقد رأينا كيف اعتقلت السلطات الانجليزية رجال
« الوفد الثاني » وحكمت عليهم بالإعدام ثم تعدل بالسجن المؤقت ،
وكان لا مفر من استمرار الثورة واختبار عناصر جديدة بدلا ممن
نفوا أو حكم عليهم ، وبالتالي كان لزاما أن تقوم هيئة للوفد
تلو هيئة أخرى على النحو الذي أشرنا إليه .

ونظرا للظروف القائمة آنذاك والسرعة التي كانت تتطلبها في
قيام تلك الهيئات أو « الطبعات » ، لم يكن من الممكن مراعاة
تلك الضوابط التي روعيت في تأليف الوفد الأول ، إذ كان من
المتعذر التقيد في هذه الأحوال بتركييب خاص من أى نوع سواء من
الناحية الاجتماعية أو الطائفية أو الاقتصادية أو غيرها . . . وإنما
كان كل ما يهم الوفد ومن يخلفه بعد النفى والاعتقالات أن تستمر
الثورة وأن يقوم على شئونها قادة أيا كانوا يحلون مؤقتا محل
القادة المنفيين أو المعتقلين أو المحكوم عليهم بالسجن .

فالمعملية حينذاك - كما يذكر الأستاذ غنام - لم تكن عملية
تركيب أو نصنيع ، وإنما كانت عملية وطنية هدفها ألا يسقط علم
الثورة من يد الوفد أيا كانوا ممثلوه . وكان يراعى فقط في اختيار
أعضاء تلك الهيئات التي تقوم مقام الوفد أن يكونوا أهلا لتلقي
الصعاب ولا يخشوا الاعتقالات والنفى والسجن والتشريد . ولأنه
لو روعيت القواعد والضوابط السالفة الذكر ومسألة التركيب
الاجتماعي لما أقدم أحد على الاشتراك في مثل هذا العمل الوطني
الخطير .

على أى حال ومهما يكن من أمر هذا القصور فلا شك أن الوفد فى تلك الفترة كان تعبيراً اجماعياً وشعبياً يشبه فى ظهوره الحزب الوطنى من حيث أن القضية التى كانت تستحوذ على تفكير قادة كل منهما كانت القضية السياسية والحصول على الاستقلال ، وقد قام كل منهما كحركة سياسية قبل قيامه كحزب رسمى ، بالإضافة الى ما ذهب اليه البعض من أنه وحده هو الذى يمثل القوى الوطنية ، إلا أنه ما فتئ أن انتظم على صورة حزب سياسى بعد أن دفعته الأحداث الى ذلك ، كذلك يتشابه الحزبان يلتقيان فى التقاف جمهور الفلاحين والعمال والتجار والطلاب والموظفين حرل كل منهما . ويلاحظ أن هذه الطوائف فى كل الشعوب هى التعبير الصحيح عن الاتجاهات الوطنية ومنهم تؤخذ امساءات المستقبل والحكم على الوعى الشعبى ومدى نموه أو قصوره .

ولقد ظل الوفد منذ تشكيله فى ١٩١٨ وحتى عام ١٩٢٤ لا يعتبر نفسه كحزب سياسى بل وكيلا عن الارادة الشعبية وتجسيدا لامالها ، وحينما اضطر بعد ذلك الى اعتبار نفسه كحزب كان ذلك راجعا الى المسئولية التى شعر بها تجاه الثقة الهائلة التى اولاهها اياه الشعب المصرى .

ولذلك يجب أن ننظر الى تنظيم الوفد فى ضوء مرحلتين : المرحلة الأولى وهو التنظيم الذى وضعه لنفسه للسير عليه عقب تأليفه ، وكان تنظيميا اصطبغ بالشكل السياسى واتخذ طابع النضال للحصول على الاستقلال السياسى ، وهو التنظيم الذى ظل طابع الوفد حتى عقد معاهدة ١٩٣٦ . ثم تأتى بعد ذلك المرحلة الثانية فى التنظيم التى اتخذت شكلا خاصا بها لم يختلف كثيرا عما سبقه لكنه وقد اضيف اليه بعض الاعتبارات أصبح يمثل الشكل التقليدى لفهوم التنظيم الحزبى بمعناه الحديث .

أما فيما يتعلق بالمرحلة الأولى وسنتناولها دون تفصيل ، فقد وضع الوفد لتنظيمه قانونا صدق عليه في ٢٣ نوفمبر ١٩١٨ وتضمن ٢٦ مادة ، ونصت المادة الأولى على أن اسمه « الوفد المصري » كما أشارت الى أسماء أعضائه ، وجاء في مادته الثانية أن مهمته « هي السعى بالطرق السلمية المشروعة حيثما وجدوا للسعى سبيلا في استقلال مصر استقلالا تاما » ، أما المادة الثالثة فقد أوضحت أن « الوفد يستمد قوته من رغبة أهالي مصر التي يعبرون عنها رأسا أو بواسطة مندوبيهم بالهيئات النيابية . . . » ونصت المادة الخامسة على أنه « لا يسوغ للوفد أن يتصرف في المهمة التي انتدب لها ، فليس له ولا لأحد من أعضائه أن يخرج في طلباته عن حدود الوكالة التي يستمد منها قوته وهي استقلال مصر استقلالا تاما وما يتبع ذلك من التفاصيل . »

وقد عالجت المواد الأخرى من القانون تفصيل نظام الوفد وتقسيم أمهاله بين قوى الاختصاص فيه كالرئيس والسكرتير وأمين الصندوق ، ففيا يتعلق بالرئيس نص القانون على أنه هو الذي يوجه الوفد ويرأس اجتماعاته ويشرف على تنظيمه ويراقب سير اللجان وعمل السكرتير وحركة الأموال (المادة ١١) وأما مهمة السكرتير فهي أن يلاحظ الأعمال الكتابية للوفد وسجلاته وكل أوراقه ماعدا التقارير (المادة ١٣) الخ أما المادة الأخيرة في القانون فقد نصت على أن « يعين الوفد لجنة تسمى باللجنة المركزية لجمع التبرعات ومراسلة الوفد بما يهم من الشؤون » . كما حدد القانون عمل أمين الصندوق وهو الاشراف على الحسابات ويعد مسئولا عن النواحي المالية (المادة ١٤) وقد اشارت لائحة الوفد التنظيمية الى طريقة الاجتماعات من حيث اتخاذها النمط الأوروبي (المادة ١٥) كما أوضحت أن عضو الوفد يستطيع أن

يتحدث مع اشخاص لهم اتجاهات سياسية معينة لكن هذا يكون بعد التصريح من الرئيس ، وأنه يجب على العضو أن يكتب تقريراً عن هذا الحديث (المادة ١٦ ، ١٩) .

ولا شك أننا اذا حاولنا القاء نظرة تحليلية سريعة على ذلك القانون أو تلك اللائحة التنظيمية التي وضعها الوفد لنفسه فسيصبح لدينا دقة الصياغة والألفاظ من ناحية ولعل ذلك يرجع الى العقلية القانونية التي سيطرت على أعضاء الوفد حينذاك ، وكما سنلمس من ناحية أخرى السلطات الواسعة التي منحتها بعض المواد للرئيس ، الأمر الذي يؤكد لنا - ومنذ البداية - أن الوفد قد اتسم بالمركزية الصارمة لا منذ قيامه كحزب برلماني في ١٩٢٤ فقط كما يرى استاذنا الدكتور احمد عبد الرحمن مصطفى . بل منذ تاليفه كحركة سياسية ، ويتضح ذلك من السلطات المخولة على رئيسه منذ البداية ، فهو الذي كان يرأس جلساته ويرقع قراراته الى جانب اشرافه على ما يقوم به أعضاؤه من أعمال ويتحكم كما رأينا في اتصالاتهم السياسية . .

ونستخلص من ذلك دلالة لها اهميتها واثرها بعد ذلك في اتجاه الوفد الى سياسة كان هدفها القضاء على خصومه السياسيين وعدم اتباعه سياسة قومية تستند الى احترام الرأي المخالف وافساح المجال امامه في الحياة العامة حتى بين أعضائه انفسهم الأمر الذي سيؤدي الى عدة انسلخات وانشقاقات في بنيان الوفد على النحو الذي سنتناوله في موضعه .

على أي حال كان هذا القانون بمثابة اللبنة الأولى في تنظيم الوفد وبقي أن نتعرف على المبادئ العامة لسياسته في تلك الفترة وبرنامجها .

الواقع أنه لما كان الوفد حين انشائه أبعد ما يكون عن حزب
سياسى كما أشرنا بل كان « هيئة موكلة عن الأمة للمسمى للاستقلال »
« فقد تركزت سياسته آنذاك على العمل من أجل الاقتصاد الوطنى
وطلب الاستقلال ، اذ يجب أن نضع فى اعتبارنا أن الوفد كان
بمثابة تنظيم وضع لتحقيق هدف معين ولم يكن حزبا سياسيا له
برنامج وأهداف محددة ، ولذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا
مثلا ، وهو ما تفعله الأحزاب السياسية عادة . وبالتالى فلم يهتم
الوفد فى تلك الحقبة بالمشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، وقد
أشار سعد زغلول الى تلك الحقيقة فى خطاب له فقال : « يقولون
أين برنامجكم ؟ فنقول نحن لسنا حزب وانما نحن وفد موكل عن
الأمة يعبر عن ارادتها فى موضوع عينته لنا وهو الاستقلال التام ،
فنحن نسعى لهذه العملية وحدها ، وانى أعيدكم ان شاء الله انى
عند بلوغها اتحنى عن العمل فلا ترونى أعمل ولا تسمعوننى
أتكلم .. اما المسائل الداخلية : هل يكون التعليم اجباريا مجانا
أو بمصاريف ؟ هل يجب فى الأمور الاقتصادية أن يكون هناك
قوائد على الدين ؟ هل نزرع القطن فى ثلث الزمام أو نصفه ؟ فهذه
مسائل اترك الأمر فيها لمن هو اعرف منى بها . وأما فيما يتعلق
بالاستقلال فنحن أمة لا حزب . ومن يقول أننا حزب يطلب الاستقلال
يكون مجرما ... الخ (٣) .

ولا جدال فى أن هذا الموقف من الصعب تبريره بحجة أن
الهدف الأول آنذاك كان مجالدة الانجليز والعمل على طردهم ،
وأن ما عدا ذلك من الاهداف الأخرى تنتظر لما بعد تحقيق الاستقلال .
ولعل هذا الموقف مرجعه أن تكوين الوفد - شأنه فى ذلك شأن
الأحزاب الأخرى التى قامت فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى -
كان يصطبغ بالصبغة البورجوازية ، الأمر الذى أدى الى اعتناق

(★) سعد زغلول : مجموعة خطب جمعها محمود فؤاد ، خطبة القاما سعد

زغلول فى ٢٠ سبتمبر ١٩٢٣ .

أسلوب التهبيج والاثارة باعتبار أن المشاكل السياسية وحدها
وليس الاقتصادية أو الاجتماعية هي التي أقامته .

ومهما يكن الأمر فقد استطاع الوفد من خلال تنظيمه أن
يمضى فى تدعيم صفوفه فاستطاع أن يبرح بين الغالبية العظمى
من المصريين دون اعتبار الى الاختلافات الاجتماعية أو الدينية ،
فقد تأخى الهلال والصليب وراء الوفد ، وقد أشاد المهاتما غاندى
بتلك الحقيقة فقال « لقد كان سعد زغلول أستاذى ، وقلدناه فى
حركته الوطنية ، قلدناه فى فكرة تأليف الحزب من طبقات كلما
اعتقل الانجليز طبقة حلت مكانها طبقة أخرى ولكننا فشلنا فى
أمرين : أولهما توحيد الهندوس والمسلمين كما وجد سعد بين
الأقباط والمسلمين ، وثانيهما اضراب الموظفين » .

أما فيما يتعلق بنشاط الوفد فقد أخذ يشكل لجانا له ويقبم
جهازا سياسيا ، وقد أشير الى أن سعد زغلول هو الذى أقام
الجهان الوفدى فى أعقاب الحرب العظمى ، الا أنه ليس هناك ما يؤيد
ذلك ، فقد ظهرت نواة هذه اللجان أثناء جمع التوقيعات على
التركيكات التى لجأ اليها الوفد عقب تأليفه لتعزيز نيابته عن الأمة
فى طلب الاستقلال كما أشرنا ، ثم تطورت تلك اللجان أثناء ثورة
١٩١٩ ، حيث قامت الجماعات الوطنية التى تألفت من تلقاء نفسها
فى المدن والقرى بتنفيذ الخطط من حيث القيام بالمظاهرات ومهاجمة
خطوط السكك الحديدية ومراكز البوليس ونسف الجسور والاستيلاء
على السلطة فى بعض المدن ٠٠٠ الخ على النحو الذى تناولناه فى
موضوعه .

لجنة الوفد المركزية :

كانت لجنة الوفد المركزية هى الطور الثالث فى لجان الوفد
وقد تعددت نواحي نشاطها فى جمع التبرعات لتغطية نفقات الوفد

فى الخارج ورصد الموقف فى البلاد وجمع المعلومات عنه وارسالها الى الوفد فى باريس لاستخدامها فى الدعاية للقضية المصرية فى دوائر مؤتمر الصلح والأوساط العالمية . كما كانت تتلقى صوراً لاحتجاجات بعض الفئات ضد تصرفات السياسة البريطانية فى مناسبات مختلفة ، كما حدث مثلاً حينما أرسل موظفوا إدارة التعليم الفنى والصناعى والتجارى فى عام ١٩٢١ احتجاجاً الى لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية على ما جاء بتصريح لتشرشل يتعلق بالحماية .

ولقد استطاع الوفد أثناء تواجده فى أوروبا وبمساعدة اللجنة المركزية التأثير على رأى العام واتجاهاته فى مصر . وقد تفرعت من هذه اللجنة المركزية لجاناً أخرى عديدة فى أنحاء البلاد لجمع التبرعات وارسال المعلومات اليها لترسلها بدورها الى الوفد فى باريس ، كما قامت تلك اللجان بقيادة الحركة الوطنية فى الأقاليم والقرى ، ورغم أن الغموض يحيط بكيفية بدء تأليف تلك اللجان الوفدية الفرعية ومدى بلوغها لقوة التنظيم والتأثير ، فإنه من الممكن القول أن عبد الرحمن فهمى كان هو الشخصية المسيطرة فى اللجنة المركزية ومصدر الوعى الحركى للشعور الفدائى ، إذ كان يتلقى التقارير من أنحاء القطر ويدرسها ثم يبت فيها دون أن يترك شيئاً منها للغد ، وكان — كما يصفه الدكتور محجوب ثابت عضو اللجنة المركزية — كقائد الجيش يقظة وحذراً من حيث وضعه للخطة وإصدار الأوامر للطلاب ٠٠٠ الخ .

وكان الى جانب تنظيم اللجنة المركزية وفروعها ولجانها تنظيم آخر كان موزعاً على أساس طائفى وهو لجان الطلبة والموظفين ونقابات العمال ، كما أنشئ تنظيم سرى يضم بعض الجمعيات التى كان أثرها كبير فى الحركة الوطنية ولا سيما إبان اشتعال ثورة

١٩١٩ وفي أعقابها ، إذ بسطت سيطرتها على الحياة السياسية وحررت منشورات عن خيانة السلطان والوزراء والسياسيين الرجعيين فسببت لهم الرعب والفرع ، وظلت تلك الجمعيات تشكل أساسا قويا من أسس الحركة الوطنية حتى انطفاة شعلتها المتوهجة بكارثة مقتل السردار في نوفمبر ١٩٢٤ .

أما تنظيمات الطلبة التي كانت بمثابة جيش الوفد - على حد تعبير فكرى باطل - فقد تشكلت على صورة لجان ، ورغم أنها لم تكن فى البداية تابعة رسميا للوفد إذ كانت تعمل بوحى من شعورها الوطنى آنذاك ، إلا أنها مع مرور الأيام وتعاقب الصراع الحزبى وبعد صدور دستور ١٩٢٣ أصبحت وفدية إذ أخذ الوفد فى تنظيمها وأنشأ « لجنة الطلبة التنفيذية » التى كان لها دور كبير فى نشاط الوفد بعد ذلك . وإلى جوار هذه التنظيمات قامت تنظيمات أخرى للمعامل والموظفين وغيرها .

هذا هو الهيكل العام للتنظيمات الوفدية فى تلك الفترة وقد أصبحت أكثر دقة وتنظيما بعد صدور الدستور فأخذت تستعد وتهيئ نفسها لمعركة الانتخابات الأولى ، ولقد كان هذا التنظيم الدقيق إلى جانب جهاز قوى خاص بالدعاية كفيلين بتمكين الوفد من ربط أنصاره فى المدن والأقاليم والقرى النائية بتعليماته وقراءاته لدرجة أنه لأول إشارة منه تغلق المحلات وتنظم المظاهرات وتبدأ حركة المقاطعة ، وكان لهذا الجهاز عدة لجان وفروع فى أقصى القرى وكلها مرتبطة ببيت الأمة مقر سعد زغلول .

وبفضل هذا التنظيم استطاع الوفد أن يحرز انتصاره الساحق على حزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطنى فى الانتخابات الأولى التى تولى على أثرها سعد رئاسة الوزارة فى عام ١٩٢٤ .

وحينئذ انتقل الوفد الى طور جديد فى تنظيمه الأساسى
 ويحسن أن نتناول ذلك ببعض التفصيل باعتباره كان أساسا
 لتنظيم الحزب فيما بعد ١٩٣٦ . اجتمعت آراء أعضاء الوفد
 على تنظيم النواب والشيوخ الوفديين فى هيئة تجمع كتلتهم باعتبار
 أن هذا التنظيم واجب ضرورى تدعو اليه المصلحة العامة ،
 وتنفيذا لذلك أجمع أعضاء مجلس النواب الوفديين فى ٢٦ أبريل
 عام ١٩٢٤ فى منزل حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد
 المصرى آنذاك وبدعوة منه لتبادل الآراء فى وضع نظام ثابت
 « للهيئة الوفدية » ، وحضر الاجتماع رئيس الوفد والوزراء ، والتقى
 حمد الباسل خطابا أشار فيه الى مسئولية الوفد فى ميدان الجهاد
 وضرورة تكاتفه ثم قال « وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع
 لأنفسنا نظاما نسير عليه ، أننا كلنا على مبدأ واحد ونسعى لمغاية
 واحدة ولا ينقصنا الا شئ واحد وهو النظام ثم وقف على افندى
 نجيب وقال « أن الوفد يعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية
 المجتمعمة الليلة ، فاذا كان قد أعد مشروع نظام فليعرضه علينا
 الآن » . فوقف وليم مكرم عبيد - الذى كثيرا ما كان يدعى خطيب
 الوفد آنذاك - وقرا المشروع الذى تضمن القواعد الأساسية العامة
 التى توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية
 للهيئة . وكان من بين هذه القواعد قاعدة تقضى بأن يطلق على
 الوفد اسم « هيئة الوفديين » برئاسة سعد باشا ، فاقترح بعض
 النواب أن يطلق عليه « حزب الوفد » فأوضح مكرم أن هذا لا يطابق
 المراد تماما لان الوفديين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلين للأمة ،
 وأن من عداهم أفراد قليلون . وفضل الحاضرون كلمة « هيئة
 الوفديين » على كلمة « حزب » .

كما نصت القواعد الأساسية في التنظيم على انشاء ناد للهيئة يسمى « النادى السعدى » ، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء في مجلس النواب ، وثانيا من ممثلين للمديريات تنتخبهم الجمعية العمومية ، وتجتمع هذه اللجنة كل اسبوع مرة ، وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة فلا يحق لهم أن يخالفوها ، ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس لمتنظر فيها وتقرها قبل تقديمها . وأشارت اللائحة أن سعد زغلول هو الذى يرأس اللجنة التنفيذية التى تشتمل على عضو أو عضوين من كل مديرية ، كما تقرر أن تندمج لجنة الوفد القديمة واللجنة التنفيذية الجديدة .

كان هذا الاجتماع فيما يتعلق بالنواب الوفديين وقد ألقى فيه سعد خطابا أشار فيه الى ضرورة تنظيم هيئة الوفديين « لأن الحكومة يجب أن تشعر بقوة الهيئة التى تسندها ... » وقد ووفق فى هذا الاجتماع على القواعد الأساسية لكى تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة .

أما فيما يتعلق بأعضاء مجلس الشيوخ الوفديين فقد عقدوا اجتماعا لنفس الغرض فى ٢٤ مايو ١٩٢٤ وقد ألقى كل من سعد زغلول وعلمى الجزار خطابا حول ضرورة تأليف هيئة وفدية فى مجلس الشيوخ تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب .

وأضح أن الوفد بهذا التنظيم لهيئتى النواب والشيوخ كان يبدأ مرحلة جديدة فى تنظيم الحزب ، ويبدو أن سعد هو الذى أوحى

بهاتين الفكرتين الجديدتين هي تنظيم الوفسد . وسوف نلاحظ أن الوفد فى المرحلة التى سنتناولها بالتفصيل يحتفظ بهما الا أنه سيطورها ويعمل على ادماجها فى هيئة واحدة باسم « الهيئة الوفدية البرلمانية » .

ومضى الوفد بهذا التنظيم يعتمد عليه فى تدعيم نفوذه وتقوية صفوفه الا أنه كثيرا ما كان يتعرض لهزات وتتناهب مظاهر الضعف تحت تأثير الضربات التى كانت تصوب اليه من جانب الحكومات التى كانت تناصب الوفد العداء وتعمل على تقويض بنيانه وهم تنظيماته التى كانت لا شك تؤرق الأحزاب والحكومات المناوئة له بسبب تغلغل لجانه فى أنحاء البلاد .

فقد كان يمثل الوفد فى كل مديرية لجنة عامة ، وكان يتبعها فى المراكز لجان فرعية وكذلك فى القرى ، وبالنسبة لهذه اللجان الأخيرة كانت تنشأ من نفسها وتخطر الوفد بتأليفها . وكان الوفد يعتمد على تلك اللجان ويصفة خاصة أثناء الانتخابات اذ كان وجود تلك اللجان فى الدوائر الانتخابية ضرورة حيوية للحزب الذى كان يناضل فى عدة جبهات والذى كان لابد له للوصول الى مقاعد الحكم أن يحرز الأغلبية الساحقة فى هذه الانتخابات . وقد أشار مكرم عبيد الى هذه الحقيقة حينما أعلن لجريدة « نيوليدر » فى لندن عام ١٩٢٩ فذكر أن كل دائرة انتخابية فى مصر وكل اقليم بل وكل قرية وقد أصبح لها لجنتها الوفدية المحلية التى تعتمد فى تأليفها على الفلاحين .

هذا ولم تكن هناك مراسلات متبادلة بين هذه اللجان العامة والمركزية والقروية وبين اللجان الرئيسية بالشكل الروتينى الحكومى ، وانما كانت تنفذ اتجاهات الراى فى الوفد من واقع

نداءاته ومنتشوراته وخطب رئيسه وأعضائه . والدليل الأول على هذا ما حدث مثلا ايان ثورة ١٩١٩ كما أشرنا إذ لم يفكر أحد من الوفد حينئذ في تحريض الشعب على قطع قضبان السكك الحديدية وكسر عربات الترام وقوانين الشوارع ومهاجمة الانجليز وغير ذلك من أعمال العنف التي أشرنا اليها ، انما سلك الوفد في هذا الشأن سبيل تعبئة الشعور العام بالخطب والمنتشورات والنداءات الخفية والظاهرة بالرغم من قيام الرقابة البريطانية على وسائل النشر . وهناك امثلة أخرى كثيرة نذكر منها ما حدث مثلا ايان تولية اسماعيل صدقي للحكم (١٩٣٠ - ١٩٣٢) فرغم مطارقه وضرباته التي وجهها للوفد والغائه للدستور واغلاقه للبرلمان على النحو الذي سلف ، فان الوفد لم تهن عزيمته تماما بل سار في خطه يتحدى الحكومة فأعلن - مبالغة في هذا التحدي ، الدعوة الى الاضراب عن دفع الضرائب اتباعا للمبدأ القائل « لا ضريبة بدون تمثيل » : « No Taxation with aut Representation »

فقد سرت هذه الدعوة في البلاد ونفذت بعض الوقت لا كله لأنها توبعت من الحكومة باتخاذ اجراءات جنائية قاسية ضد من يعلنها .

ويبدو أن مطارق صدقي وضرباته كانت أكثر تأثيرا من غيرها في إصابة تنظيم الوفد بنوع من التصدع والضعف ساعد على قيام التنظيمات المتطرفة كجمعية مصر الفتاة والايخوان المسلمين وانتشارهما بعد ذلك كما أشرنا ، الا ان الوفد من ناحية أخرى حاول ان يتلافى هذا الضعف وأن يسترد قوته فانتهاز فرصة انحسار المد الرجعي وانتهاء عهد صدقي فانصرف الى تقوية صفوفه وتدعيم تنظيمه وقد تهيأت له الظروف بتولية توفيق نسيم باشا الحكم ومن

ثم وجه الدعوة فى أواخر عام ١٩٣٤ الى أعضاء لجانه وأنصاره لعقد مؤتمر عام كان من بين أهدافه رغبة الوفد فى تقوية صفوفه ودعم تنظيمه ، وعقد هذا المؤتمر فى أوائل يناير ١٩٣٥ ، وهو أول مؤتمر عام للوفد المصرى وكان من أعظم المؤتمرات الوطنية شأنًا وضخامة ، كما كان اتجاها جديدا فى النشاط الحزبى لم تعهده البلاد من قبل ، وقد أشارت اليه الصحافة المصرية والاجنبية باعتباره تدعيما للوفد ، فنومت جريدة « النير ستيتسمان » « الى أن الوفد يبرز بعد احتجاج منظما تمام التنظيم وأصبح لا ينازعه حزب آخر فى الميدان ، وأنه يمثل فى مصر الدور الذى يمثله حزب المؤتمر فى الهند » ، كما وصفت جريدة « النيويورك تايمز » المؤتمر بأنه « المشروع العظيم الأول من نوعه فى مصر » وأنه « الاجتماع الأول الذى يعقده الوفديون منذ أربع سنوات وقد أبدوا فيه آرائهم بحرية تامة » ثم استطردت الجريدة قائلة « ومعلوم أن أحوال الشرقيين الأدنى والأوسط أدت بعد الحرب الى قيام حركات وطنية ولكن لم تكن لواحدة منها القوة المنظمة التى للوفد » .

ولا شك أن هذا المؤتمر يعتبر تطورا جديدا فى التنظيم الحزبى للوفد ومن الممكن أن ننظر اليه كأساس أقام الوفد عليه أعمدة تنظيمه فى الفترة التالية التى هى مجال دراستنا . وفى هذا المؤتمر تناول مكرم عبيد - السكرتير العام للوفد آنذاك - فى خطاب له حول « الوفد المصرى - نظامه وأغراضه » وأعلن عن مجموعة من الإصلاحات والقوانين التى اعتزم الوفد إدخالها فى تنظيمه الداخلى ومنها : تعميم لجان الوفد الأصلية والفرعية والانتخابية ، وتحديد اختصاص كل منها ، وتنظيم مآليتها واجتماعاتها ، وتنظيم لجان الشبان والعمال وتوسيع نطاقها والعهد اليها بتشجيع الصناعة الوطنية بالإضافة الى أعمالها السياسية ، وإنشاء النوادى السعيدة

فى المدن المختلفة مع تنظيم محاضرات دورية هدفها اذكاء الروح الوطنية بجوانبها المختلفة : السياسية والدستورية والاقتصادية .

هذه هى الملامح العامة للطريق الذى سار فيه التنظيم الحزبى للوفد قبل عام ١٩٣٦ وقبل أن تنتقل لنتناول بالتفصيل كيفية تطور تلك الملامح وكيف أصبحت تشكل الهيكل العام للتنظيم فى الفترة التالية وعلى امتداد تاريخ الوفد يجدر بنا أن نشير الى ملاحظتين : الأولى : أن الوفد لم يضع له فى تلك الفترة الأولى برنامجا اجتماعيا كما اشرنا رغم تأثره ببعض النزعات والأفكار التى كانت تسود أنظمة وأهداف الحزب الواحد والتى انتشرت فى بعض الدول آنذاك ، فلم يكن له مبادئ واضحة فى المجالات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية تشبه مبادئ تلك الأحزاب التى فرضت نفسها على بلدان الحزب الواحد . ولعل هذا النقص يرجع الى أن الوفد - رغم ميله الى الاستجابة للمطالب الشعبية - كان يحكم تكوينه بعيدا عن الأفكار الاشتراكية ، فلم يشغل سعد زغلول نفسه بالبحث فى أعماق المشاكل الاجتماعية ليستخلص منها برنامجا اجتماعيا ، بل صرف كل همه للقضية السياسية فانصرف عن التفكير فى قضية التحرر الاجتماعى . الملاحظة الثانية : أنه من الصعب تحديد المسافات الزمنية بالنسبة للتنظيم الحزبى للوفد ، فلا نستطيع أن نقول مثلا أنه فى عام ١٩٣٦ وبالتحديد تغيرت صورة اللجان الوقدية واتخذت شكلا آخر ، ذلك لأن التطور كان يحدث تدريجيا وفقا لتطور التنظيم الداخلى للحزب . فقد أصبح هذا التنظيم فيما بعد عام ١٩٣٦ متكاملا يقف على أعمدة واضحة كان أساسها التدرج الهرمى . . القاعدة الشعبية العريضة - التى كانت للوفد - تمثل الأساس الأول - ثم اللجان الفرعية فى القرى وأحياء المدن الكبيرة .

لجان الوفد :

كان لكل لجنة من هذه اللجان رئيس وسكرتير وأمين للصندوق يختارون بالانتخاب من أعضاء اللجنة . ثم توجد لجان مركزية فى البلاد التى بها مراكز بوليس ويدخل فى عضويتها رؤساء اللجان الفرعية بحكم مناصبهم ، ثم اللجان العامة فى عواصم المحافظات والمديريات ، ويدخل ضمن عضويتها الى جانب الوفديين البارزين فى المحافظة أو المديرية رؤساء اللجان بحكم مراكزهم .

وكانت لائحة اللجان الوفدية تقضى بأن يتولى رئاسة هذه اللجان العامة عضو الوفد اذا كان يوجد بالمحافظة أو المديرية ، وكانت كل هذه اللجان يتم اختيار أعضائها الذين يشغلون مراكزهم التنفيذية بالانتخاب من بين أعضاء اللجنة .

الهيئة الوفدية العامة :

وتأتى بعد ذلك - فى التدرج الهرمى - الهيئة الوفدية العامة وهى تشمل النواب الحاليين والسابقين الى جانب أعضاء الشيوخ الوفديين - الحاليين والسابقين أيضا - كما تضم رؤساء اللجان الوفدية العامة فى المحافظات والمديريات ، وكذلك تشمل من يرى الوفد ضمه اليها بقرار يصدر من رئيس الوفد (وكان هذا النص معمولاً به منذ تكوين الوفد) ، كما تضم اليها أعضاء الوفد الذين لا ينجحون فى الانتخابات . وكان لهذه الهيئة يمين خاص يقسمه العضو عند اندماجه فى عضويتها كما كان لها اشتراك سنوى محدد يحدده الوفد بالنسبة للهيئة الوفدية العامة ، كما تحدده اللجان الأخرى بالنسبة لها حسب ظروف وامكانيات الأعضاء فى كل محافظة أو مديرية ، وكانت الاشتراكات الخاصة بأعضاء الهيئة الوفدية العامة تدخل خزينة الوفد ، أما اللجان الأخرى فيبقى

اشترك كل منها فى خزينتها ، هذا الى جانب التبرعات الأخرى التى يتبرع بها أعضاء هذه الهيئات بالإضافة الى الاشتراكات السنوية كما سنشير فى موضعه .

الهيئة الوفدية البرلمانية :

كما يتفرع من الهيئة الوفدية العامة الهيئة الوفدية البرلمانية وهى مكونة من الأعضاء الوفديين فى مجلس الشيوخ والنواب القائمين حينذاك (وهى تعتبر ادماج وتطوير للهيئتين اللتين أنشأهما الوفد فى أبريل ومايو عام ١٩٢٤ كما مر بنا) .

هيئة الوفد المصرى :

وفوق كل هذه التشكيلات - وهو ما يعتبر قمة الهرم - كانت تقوم هيئة الوفد المصرى ، والتى ترسم سياسة الوفد وحكومته التى تتولى الحكم من وقت لآخر . وكان أعضاء الوفد يعينون بقرارات من رئيسه ، حيث كان الوفد يراعى التجديد فى عضويته بادخال عناصر جديدة من وقت لآخر كما سنرى تجديدا لحيويته ونشاطه أو تقديرا لجهد بعض الوفديين مع مراعاة تمثيل المصايف والمديريات فى هيئته بقدر الامكان . وسوف نناقش - بعد قليل - الى أى مدى طبق الوفد هذه القواعد ومتى جنح عن جادة الصواب فى بعض الأحيان ودلالة كل ذلك وأثره فى تنظيم الحزب (*) .

ولنبداً أولاً باعطاء تموجين للجانب الوفد لكى يتسنى لنا القياس عليهما . فإذا أخذنا مثلاً قانون اللجنة التنفيذية للجانب

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء فى ١٣/٤/١٩٦٨ . فيما يتعلق بالناحية التنظيمية لحزب الوفد اعتمدنا أساساً على المعلومات والبيانات والأوراق التى قدمها لنا الأستاذان فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام باعتبارهما قد شغلا - الى جانب منصب الوزارة وعضوية الوفد - منصبى السكرتير العام للوفد والسكرتير المساعد له .

الوفد ، ثم قانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » لنقيس عليهما فى بقية المحافظات والمديريات يتضح لنا أنه فيما يتعلق باللجنة الأولى كان الهدف من تأليفها نشر مبادئ الوفد المصرى وتأييد مرشحيه فى الانتخابات بكافة الطرق السلمية المشروعة ، ثم الوساطة بين هيئة الوفد وبين اللجان الرئيسية بالمحافظة ، وكذلك الاشراف على تكوين هذه اللجان وتقرير حلها وارشادها فى مهمتها .

وتألف قانون هذه اللجنة من أربعة أبواب : الباب الأول يشير الى اسم اللجنة وأغراضها وتكوينها ، بينما يعالج الباب الثانى نظام الجلسات ، ويتناول الباب الثالث مالية اللجنة أما الباب الأخير فيتناول أحكاما عامة .

أما فيما يتعلق بقانون لجان الوفد الرئيسية « بمحافظة مصر » فقد كان ينقسم الى أربعة أبواب كذلك تشبه فى معالجاتها لنظام الجلسات والمالية وأغراض تكوينها القوانين السابقة .

والواقع أن الباحث فى جوانب التنظيم الداخلى لحزب الوفد لا يمكن له أن يلقى الضوء الكافى دون أن يتناول بالتفصيل أعمدة هذا التنظيم : كمسألة التمويل التى قامت أساسا على الاشتراكات والتبرعات وهى التى قامت عليها مالية الوفد ، ومسألة العضوية فى الوفد ومقاييسها ونظام جلساته ومدى حرية العضو فى المناقشة والتعبير عن رأيه داخل الهيئة وخارجها ، ثم التعرض للمناصب القيادية فى التنظيم ، وجهاز الصحافة الى غير ذلك من المسائل التى لا مندوحة من التعرض لها وإبراز جوانبها والقاء الضوء عليها من كافة الزوايا .

أولا : التمويل : الاشتراكات والتبرعات :

لم تكن الاشتراكات النظامية موجودة في أول نشأة الوفد أو إبان عرض قضية مصر أمام مؤتمر الصلح ، لكنه سرعان ما أدرك أن المال عنصر هام من عناصر استمراره في مهمته ثم في بقائه بعد ذلك ، فكانت وسيلته الى المال آنذاك تكمن في طبيعة اختيار أعضاء الوفد انفسهم ، اذ كانوا في معظمهم كما رأينا من كبار ملاك الارض أو الاقطاعيين الذين ضمهم الوفد بهدف تمويل خزينته ، ولقد استمر الوفد ينتهج هذا الأسلوب على امتداد تاريخه كما سنرى الأمر الذي أثار كثيرا من نقد المؤرخين والباحثين والكتاب المعاصرين وتصويرهم لطبيعة الوفد ونشأته وكيف أنه تشكل من العناصر الاقطاعية والبورجوازية معقلين حقيقة هامة وهي ضرورة التمويل . لكن السؤال الذي يطرح نفسه : هل لو لم يكن لهؤلاء الأعضاء الاقطاعيين وجود في هيئة الوفد لما أمكنه ولما أمكن للبلاد التحرك خطوة واحدة في سبيل قيام الثورة واستمرارها ؟

هناك وجهة نظر للوفد تؤكد ذلك وتستند على عدة اعتبارات هامة — ينبغي — للانصاف — أن نسوقها ثم نحاول أن نناقشها . . وتتخلص هذه الاعتبارات في أن الوفد كانت له سكرتارية وفيها موظفون ثم هناك مطبوعات ومنشورات توزع في أنحاء البلاد ، وكان هذا يتطلب مصاريف لابد منها ، ومن ناحية أخرى كان هناك قتلى وشهداء وجرحى من آثار الصراع وهم ضحايا الانجليز في المظاهرات وكان لابد من معونة أسرهم ، وكذلك المعتقلين ، بالإضافة الى الصحف التي كان لا مندوحة عن قيامها الى جوار الوفد والحركة الوطنية تشد الأزر ، وكانت تحتاج المعونة ولاسيما عندما تقطع عنها الاعلانات الحكومية كبدا للوفد . ثم لا يجب أن ننفل ما قام به الوفد في فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الأمريكية

من وجود الدعاية للقضية المصرية وبكافة الوسائل واللغات ،
ولم يكن هناك من سبيل سوى التمويل بالمال عن طريق
التبرعات (١) .

وتنتهى هذه الاعتبارات الى تأكيد حقيقة وهى أن المال كان
ضرورة قصوى للحركة الوطنية - ولاسيما فى أول نشأة الوفد
والحركة - ولم يكن هناك من سبيل للحصول عليه الا هذا السبيل
اى بانضمام هؤلاء الاقطاعيين الى عضوية الوفد ، حيث لم يكن
الوفد - عندما أوجدته البلاد على رأس ثورتها - بهيئة حكومية
يمكن أن تسيطر على خزائن الدولة والتصرف فيها لتمويل الحركة ،
ولعل هذا هو الفارق بين ثورة يقوم بها شعب وثورة أخرى يقوم
بها جيش .

هذه وجهة نظر الوفد ولا شك أنها فى تصورنا تحمل فى
ثناياها قدرا كبيرا من المنطق وتسدنها حقيقة الواقع من حيث
أنه لا غنى عن المال فى تمويل أى تنظيم أو ثورة الا اننا من
جانبا نطرح سؤالا هاما : هل المال - أو بالدقة الكثير منه - لازم
وحيوى فى وجود التنظيم الحزبى ؟ . واذن ما جدوى النواحي
العقائدية ؟ حقيقة أن المال كان ضرورة لابد منها فى التنظيم الحزبى
ولا سيما لتنظيم حزب كبير كالوفد لكننا يجب ألا نغفل النواحي
العقائدية ، فإذا كانت هذه متمكنة فى نفوس أعضاء التنظيم أمكن
التغلب على الصعاب الأخرى وتذليلها كالنواحي المادية وغيرها ،
وبالتالى يمكن القول أن العنصر العقائدى أهم من عنصر المال
فى التنظيم .

(١) محمود سليمان غنام : لقاء فى ١١/٣/١٩٦٧ . وقد ناقض معنا الأستاذ
غنام (رحمه الله) فى توضيح تلك الاعتبارات ومرد لنا كثيرا من الأمثلة
والأدلة . وحول تفاصيل نشاط الوفد فى الخارج انظر : محمود أبو الفتوح (
مع الوفد المصرى ، ، المسألة المصرية الوفدية » .

على أى حال لجأ الوفد منذ بداية تأليفه وحتى انتهائه الى طريق التبرع من أعضائه ، وكان ذلك سرا غير معلوم بين الأعضاء فى البداية اذ ان السلطات الانجليزية كانت تمنع جمع هذه التبرعات للوفد ، بل وتعاقب عليها ، فكان الوفد يتحايل فى جمعها ، فمثلا كان البعض يعمل على عقد اجتماعات يعرض فيها على سبيل المثال صور لسعد زغلول فيتزاحم الشعب على شرائها لاقتنائها نظير مبلغ يدفعه أحد الأفراد على سبيل التبرع . وقد حدث ذلك فى جهات متعددة كالرحمانية مثلا - كما أشار عبد الرحمن فهمى فى أحد تقاريره التى أرسلها لسعد زغلول - فقد ذكر « أن المزداد على صورة سعد وصل الى ألف وخمسمائة جنيه » .

وبالإضافة الى ذلك انصرفت معظم جهود اللجنة المركزية لى جمع التبرعات ، ففى تقرير أرسله عبد الرحمن فهمى - سكرتير اللجنة - الى سعد فى ٢ أبريل ١٩٢٠ نجده يذكر فيه أنه « لما تراءى لنا أن العدد الكبير من الأعيان الذى ضممناه الى اللجنة فى بلاد القطر لم يف بالغرض المقصود من تعيينه الا وهو التوسع فى جمع التبرعات اللازمة للوفد ، قام بعض أعضاء الوفد بمصر والفرا لجنة للمرور على بعض البنادر . وأنضم اليهم بعض أعضاء اللجنة المركزية كمتح الله بركات ومرقس بك حنا ٥٠ وقامت هذه اللجنة بالتجول وظهر اثر عملها المرضى » .

هذا فيما يتعلق بمسألة التمويل فى الدور الأول من نشأة الوفد ، وقد تطورت مسألة التبرعات هذه واضيف اليها نظام الاشتراكات وذلك عند قيام أول برلمان فى ١٩٢٤ وما تبع ذلك من اطلاق اسم الحزب على الوفد وإنشاء النادى السعدى ووضع اللائحة التنظيمية كما أشرنا . اذ ربطت العضوية فيه - أى فى النادى - بدفع مبلغ معين ، وقد ساهم فيه أعضاء الوفد مساهمة

رسمية كما يساهم الأعضاء فى الشركات ووضع له قانون
وضحت فيه مسألة هذه الاشتراكات .

ثم تطورت الأمور مرة أخرى فيما يتعلق بجمع مالية الوفد
للاستمرار كحزب سياسى - وكان ذلك فى أواخر العشرينات وأوائل
الثلاثينيات - حيث اشترط على كل عضو ينتخب فى البرلمان أن يدفع
اشتراكا شهريا من مكافأته لخزينة الوفد ، وكان البعض ينفذ هذا
الشرط والبعض الآخر لا ينفذه ، إلا أنه يطالب به عن طريق المختصين
فى الحزب .

ثم تطور الأمر مرة أخرى - وكان هذا فى السنوات
الأخيرة - حيث أنه يشترط على من يريد ترشيح نفسه لعضوية
البرلمان أن يتبرع لخزينة الوفد بما يستطيع ، وهو ما كان رئيس
الوفد - النحاس باشا - يطلق عليه فى صراحة اسم «الواجبات» .

هذا هو نظام التمويل الذى اتبعه الوفد ، والواقع أنه كان
مختلفا عن الأحزاب الأخرى فى أنحاء العالم من حيث أن
نظامها الحزبى كان يحتم على أعضائها القيام بهذه التبرعات
باعتبارها الأساس الوحيد الى جانب الاشتراكات لتمويلها
وتمكينها من أداء رسالتها . ثم أن كل الأحزاب فى مصر لجأت
الى هذا السبيل لأنه مهما بلغت ثروة بعض القائمين بها أو البارزين
فيها فإنهم كانوا لا يستطيعون مداومة تمويل أحزابهم بالمال اللازم
ولفترات طويلة . ثم أنه لا شك أنه من الأكرم لها أن تعمل بطريق
التبرعات من أنصارها والاشتراكات من المنتمجين فى عضويتها
عن أن تمول من أشخاص معينين يحسون أنهم أصحاب فضل عليها
وأنها بدون أموالهم الخاصة لا تستطيع البقاء . لا جدال فى
أن السلوك الأول أفضل والا كانت الأحزاب وصحفها وأنديتها ملكا
خاصا لبطعة أشخاص محدودى العدد يستطيعون عند اللزوم
السيطرة عليها والتحكم فى توجيه سياستها . وقد أراد حزب الوفد

أن يتجنب هذا فرأى في التبرعات - أو الواجبات كما أسماها النحاس - أمرا مشروعاً وحقاً واجباً لأن الفرد - كأي هيئة - كان يحتاج لصحف إلى جانبه تؤيده ، كما ذكرنا فكان لابد له من الصرف عليها من حيث النفقات الباهظة في الطبع والتحرير والتوزيع وكافة ما يتعلق بها من المصادر والغباء الرخص لأصحابها وما ينتج عنهما من الخسارة الفادحة التي كان على الوفد أن يمولها فيسعفها بالمال لتواصل النضال ولاسيما إذا كانت محاربة هذه الصحف آتية من الوزارات المعادية للوفد التي كانت تصدرها إدارياً وتشرد موظفيها . فكان الوفد يتلقفهم ويعاونهم بما يلزمهم من نفقات عيشهم هم وأسرهم . هذا فضلاً عما كان يدفعه كضمانة الإفراج وكفالات الاستئناف بالنسبة للصحفيين الذين كانت النيابة تقبض عليهم أو تحكم عليهم المحاكم نتيجة لكتاباتهم في الصحف الموالية للوفد .

ومن ناحية أخرى فإنه لما كان الوفد يعاني الكثير من الاضطهاد من جانب القصر وأحزاب الأقلية من حيث إذا ما قامت مظاهرة مؤيدة للوفد تعقبتها الحكومة القائمة بالقبض على كثير من أفرادها وزجهم في السجن فكانت النيابة تفرج عنهم بضمانات وكفالات باهظة أيضاً ثم إذا ما حوكموا وأدينوا واستأنفوا الأحكام قضى عليهم بكفالات كان الوفد يتولى دفعها . ثم أن المقبوض عليهم من الطلبة أو غيرهم في هذه المظاهرات كانوا في حاجة إلى غذاء متواصل في السجن أو المستشفى .

وهناك أمر آخر لا يجب أن نغفله وهو عقد الاجتماعات العامة في المناسبات المختلفة كالاحتفال بذكرى سعد زغلول ، أو الاحتفال بعيد الجهاد الوطني وغير ذلك مما كان يتطلب إقامة السرايا التي كانت تحتاج إلى الأموال .

كل تلك الأوجه تعطينا دليلا واضحا على أن هذه التبرعات « والواجبات » لم تكن تؤخذ من الأعضاء عيبا وإنما كانت تصرف لسيير الأمور في الوفد كهيئة مناضلة ضد الاستعمار والقصر وأحزاب الأقلية ، واذن لا ضير - في تصورنا - في جمعها والدعوة إليها ، وهذا أمر عادي في البلاد البرلمانية ويطلب علنا وفي غير خفاء ولا سيما بالنسبة للبلاد التي تدين بنظام الأحزاب . هذا فضلا عن أن تلك الواجبات أو التبرعات كانت تدفع من الأعضاء طوعا واختيارا ، ولم يكن المراد يملك القوة التي تجبرهم على دفعها ، فلم يكن يدفعها إلا القرون منهم ، فهناك أعضاء في الهيئة الوفدية لم يكونوا يدفعونها لتسير حالتهم المادية وكان الوفد يعلم ذلك عنهم . وكانت هذه الأموال تجمع وتفيد في سجل خاص .

ونخلص من ذلك إلى التسليم بأحقية الوفد في جمع هذه الأموال لاستمرار بقائه وتدعيم تنظيمه شأنه في ذلك شأن كل الأحزاب ولطبيعة نشاطه ، إلا أننا لا نجد مفرأ من أن نطرح سؤالين يفرضان نفسيهما : السؤال الأول : هل سارت هذه التبرعات في طريقها المرسوم لها أم انحرفت عن جادة الطريق على امتداد تاريخ الوفد ؟ ثم نصل إلى الثاني : هل كانت الأيدي التي تصرف في هذه الأموال فوق مستوى الشك أم هل اقتصرت وجوه الصرف منها على الأمور المشروعة السالف ذكرها ؟ .

فيما يتعلق بالسؤال الأول وهو يتصل في الوقت نفسه بمقاييس العضوية سواء عضوية الوفد أو الهيئة الوفدية العامة وكيف أصبحت هذه المقاييس تتحكم في اختيار هؤلاء الأعضاء مع مرور الأيام . إذ نلاحظ أن الوفد ولا سيما في الآونة الأخيرة أخذ يضم إلى عضويته رجالا ليس لهم الكفاح أو النضال الذي كان السمة البارزة لأعضاء الوفد ، فقد ضم إليه من ليس لهم سابقة جهاد معين أو ناحية بارزة من أمثال : عبد الجواد حسين ،

عبد اللطيف محمود ، كما تسربت الى قيادته عناصر اقطاعية من عائلات البندراوى والوكيل وغيرها . اذ يبدو أن الباب الذى دخل منه هؤلاء الى الوفد كان باب التبرعات والاكتتابات ، فطالما أن هناك من يستطيع أن يدفع المبالغ الطائلة - وكان هناك الكثيرون آنذاك - فإن الوفد - أو قيادته كانت تفتح له الباب على مصراعيه ، وبالتالي أصبح للمال الذى كان يدفع لتنشيط الوفد وقيامه بواجباته هدف آخر بعيدا عن تلك الواجبات ، الأمر الذى سيؤدى الى المساهمة فى تدهور تنظيم الوفد . لكن الانصاف يقتضينا أن نشير الى أن ذلك لم يقتصر على الفترة الأخيرة فقط بل كان معمولا به منذ نشأة الوفد وفى الفترة الأولى ، بل لعله كان أكثر وضوحا فى تلك الفترة عن الفترة التى نتناولها بالبراسة .

ولعله من المناسب هنا أن نعرض لقائمة أعضاء الوفد فى ثلاث فترات مختلفة . أولا فى عام ١٩٣٦ ، وكان أعضاء الوفد كالتالى : النحاس ، أحمد ماهر ، محمود فهمى النقراشى ، مكرم عبيد ، عبد الفتاح الطويل ، محمد صبرى أبو علم ، محمد حنفى الطرزي ، على حسين ، كامل صدقى ، سيد بهنس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، واصف غالى ، ويصا واصف ، محمد المغازى عبد ربه ، عبد المجيد الرمالى . ثانيا : فى عام ١٩٤٨ كان أعضاءهم : النحاس ، حمدى سيف النصر ، عثمان محرم ، أحمد حمزة ، مصطفى نصرت ، محمود سليمان غنام ، فؤاد سراج الدين ، على زكى العربى نجيب الهاللى ، عبد السلام فهمى جمعة ، محمد المغازى عبد ربه ، محمد الوكيل ، فهمى ويصا . سيد بهنس ، عبد الفتاح الطويل ، على حسين . ثالثا : أما فى عام ١٩٥٢ فكانوا كالتالى : النحاس ، فؤاد سراج الدين ، عبد السلام فهمى جمعة ، عثمان محرم ، محمد الوكيل ، عبد الفتاح

الطويل ، أحمد حمزه ، مصطفى نصرت ، محمود غنم ، سيد بهنسى ، فهى ويصا ، محمد المغازى عبد ربه .

ويلاحظ على تلك القوائم تأثيرها بحركة الانشقاقات التى سنعالجها فى موضع آخر ، والتى أدت الى خروج بعض الأعضاء ودخول غيرهم ، كما يلاحظ أنها كانت تمثل بقدر الامكان محافظات ومديريات البلاد . ثم أنها بالمقارنة بالقوائم السابقة لأعضاء الوفد سواء فى نشأته أو فى العشرينات أو أوائل الثلاثينات يتأكد لنا ما ذكرناه انفا من أن عنصر الاقطاع كان أكثر وضوحا فى تلك الفترات السابقة عن الفترة التى نحن بصددنا .

على أى حال كان هذا العنصر ضرورى لتنظيم الوفد ولكن بشرط أن يشمل هذا التنظيم العناصر الأخرى المناضلة فى سبيل العقيدة ، ولعله من خلال القوائم يتضح لدينا أن الوفد كان حريصا على ذلك . وسوف نتناول ذلك بالتفصيل فى تناولنا للمعضية .

أما فيما يتعلق بالسؤال الثانى الذى طرحناه حول مدى جدية وجوه الصرف فى أموال الوفد ، فنسرق مثلين لتوضيح ذلك ، الأول يتعلق بالفترة الأولى للوفد . والثانى فى نهاية رحلته . فمن حيث الفترة السابقة لاكت بعض الألسن وفى مقدمتها جريدة الكشكول آنذاك وخصوص الوفد متهمة سعد زغلول بأنه أثرى مما جمع من مال الوفد ، فانبرى الوفد - وعلى لسان حرم سعد - ونشر بيانا فى جميع الصحف آنذاك تضمن ما كان يملكه سعد حينما أنشئ الوفد ثم عقب وفاته مدعمة بالمستندات التى أثبتت أنه باع أكثر أطيانه . كان قد سبق ذلك الاتهام اتهام آخر حينما خطب محمد على علوية باشا فى مقر حزب الأحرار الدستوريين . متهما سعد

(١) هذه القوائم من واقع محاضر اجتماع الوفد ومحررة بخط الاسنانة محمود سليمان غنم وهى محفوظة لدينا .

— فيما اتهمه به — بأنه اختلس من أموال الوفد جزءا اشترى به سيارة فخمة له ، فعقد الوفد اجتماعا للرد على هذا الاتهام وقدم فيه سعد النحاس للنحاس للمجتمعين أمثالا أن الذى سيرد على خطبة علوية النحاس « سيد الناس » ، وانبرى النحاس يرد بالموثائق والأرقام مؤثرا الاتهامات ومن بينها تهمة الاختلاس .

أما فيما يتعلق بنهاية الرحلة مع الوفد وذلك حينما قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ وما تبع ذلك من قرار حل الأحزاب والزامها بتقديم ما لديها من أموال ، فقد سارع النحاس من تلقاء نفسه بما تبقى لديه أمانة من أموال الوفد وكانت تربو على المائة ألف جنيه تقريبا وسلمها للمستولين ، رغم معارضة بعض زملائه فى تقديم المبلغ كله طالبين منه الاحتفاظ ببعضه لنفسه قائلين له أن الأحزاب الأخرى سلمت مبالغ هزيلة لا يزيد أى منها على ألفين من الجنيهات ، هذا مع ملاحظة أن خزانة الوفد كانت قد تعرضت لما يشبه الفراغ فى عام ١٩٤٨ نظرا لعدة اعتبارات سنتناولها فى موضعها

• عضوية الحزب :

تطورت العضوية فى الحزب وأصبحت مع توالى الأعوام تتم بالاختيار دون شروط وإنما كانت تراعى فيها عدة أمور من حيث الصلاحية للعمل فى الوفد ومدى الفائدة المرجوة من نشاط العضو المنضم ومنفعته للمهنة وشعبيته ، وكذلك كما يذكر الأستاذ غنام — ظروف أخرى لم تكن لها مواضع مرسومة ولكنها تعتمد على الثقة والقدرة على النضال .

ويبدو أن الوفد قد استحدث لنفسه قواعد أخرى بضم العضو على أساسها ولتطبيق ذلك ينبغي علينا أن نلقى نظرة على أعضاء الوفد فى عام ١٩٣٧ والانشقاق الذى أدى الى خروج أحمد

ماهر ومحمود فهمى النقراشى من صفوف الحزب ، اذ سنجد أن عدداً كبيراً منهم لم يكن يتوفر فيه صفة القدرة على النضال بل كانت السمة البارزة أنهم من كبار الملاك الزراعيين . ولعل ذلك كان يعنى أن خروج ماهر والنقراشى فى عام ١٩٢٧ كان انتصاراً لتلك العناصر الاقطاعية لكونهما كانا ينتميان الى الطبقات المتوسطة وأنه اذا كانت قيادة الوفد قد تخلصت فى الانقسامين اللذين حدثا فى ١٩٢١ ، ١٩٢٢ من العناصر الاقطاعية والراسمالية الكبيرة والقبيلية . فانها ستعود مرة أخرى فى نهاية عام ١٩٣٧ وبعد التخلص من ماهر والنقراشى ولكن بدرجة اقل . اذ أصدر الوفد قراراً بضم : محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل ويوسف الجندى وهؤلاء الثلاثة لا غبار عليهم من حيث أنهم كانوا اولاً أصحاب جهاد وسوابق فى الكفاح من أجل الوطن وثانياً لأنهم من الطبقة الوسطى ، الا ان الوفد لم يكتف بهؤلاء بل ضم معهم بنفس القرار : محمد سليمان الوكيل، باشا ، محمد المغازى عبد ربه باشا ، بشرى حنا باشا ، محمد الحنفى الطرزي باشا ، كمال علما باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك .

ونحن اذا تأملنا معظم هذه الأسماء وجدنا أنهم من كبار ملاك الأرض الزراعية ، ومعنى هذا أن الاقطاع أصبح قوة لها وزنها فى قيادة الوفد ، وبرغم ما اشرنا اليه من حيث أن تلك العناصر كانت لازمة لتدعيم خزينة الحزب الا ان التوسع فيها كان يعنى انفصال قيادة الوفد تدريجياً عن القاعدة الشعبية ، وبالتالي كان يتم عن تحول خطير الشأن فى الحزب .

وليس مرجع ذلك التحول أن هؤلاء الأعضاء كانوا من كبار الملاك فحسب فاننا كما سبق أن اشرنا لـ نظرنا الى الوفد سواء فى نشأته أو بعد ذلك سنجد أن معظم أعضائه كانوا من نفس هذه

الطبقة اذ كانت لهم الأغلبية دائما فى الوفد باستثناء فترات قليلة جدا الا أن الرضع حينذاك كان يختلف من حيث التفاف الشعب حول الوفد باعتباره كان يمثل هدفه فى طلب الاستقلال كما كان الشعب ينطوى تحت زعامة سعد التى كان لا ينازعه فيها أحد .
اما فى عام ١٩٣٧ فقد تعددت الأهداف والزعامات .

بالاضافة الى ذلك أن هؤلاء الأعضاء الجدد لم تكن لهم كما اشرنا سابقا جهاد ونضال فى حزب الوفد ، وتطبيقا لذلك ضم الوفد اليه فى ديسمبر ١٩٣٧ عثمان محرم باشا وعلى نكى العربى باشا وعلى حسين باشا وأحمد نجيب الهلالي بك ومحمد محمود خليل بك ، فاذا دققنا النظر فى هؤلاء أيضا سيتضح لنا أن معظمهم لم يكونوا من الوفديين بل ومنهم من كان عدوا للوفد ، فمثلا عثمان محرم سبق أن خرج على الوفد ، كما أن نجيب الهلالي كان حديث عهد بالوفدية .

على أى حال يبدو أن اختيار هؤلاء الأعضاء كان يخضع لظروف وملابسات خاصة يفلب عليها العلاقات الشخصية ، الا انه ليس معنى اختيارهم أنهم كانوا أكثر صلاحية أو أفضل من غيرهم ممن لم يقع عليهم الاختيار ، فقد كان هناك فى خارج هيئة الوفد رجال أفضل ممن اختيروا أعضاء فيه ، الا انها الاعتبارات الخاصة هى التى هيأت لهؤلاء هذه العضوية . ومهما يكن الأمر فينبغى أن نوضح أن الوفد لم يضع شروطا لعضويته كشرط الالتحاق بعضوية الهيئات والشركات مثلا وانما كانت ترجع الى ترشيحات شخصية من الرئيس والأعضاء ثم يتركها الوفد مجتمعا وذلك تأسيسا على

ان قانون الوفد قد خول لرئيسه وأعضائه ضم من يريدون دون قيد أو شرط .

ان هذا النص كان ثغرة ازدادت اتساعا مع مرور الأعوام فأصبحت فجوة باعتبار أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو الوفد المصرى ، وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية ، وأعضاء الهيئة الوفدية هم الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، وبذلك أصبح تشكيلا عكسيا شأنه فى ذلك شأن الأحزاب المصرية ، ولكن اذا كان هذا التشكيل أمرا عكسيا بالنسبة لتلك الأحزاب الأخرى باعتبار أنها كانت لا تمثل الا نفسها أو اقلية ضئيلة فانه لم يكن مقبولا من الحزب الذى كان يعتبر - وبحق - حزب الجماهير والقاعدة العريضة للشعب .

وهناك ملاحظة تتعلق بعضوية الوفد وهى أن اختيار الوزراء الوفديين فى حكومات الوفد كان لا يخضع لتلك العضوية ، أى لم يكن يستلزم اختيار الوزير أن يكون عضوا بالوفد . اذ نلاحظ أن كثيرا من وزراء الوفد لم يكونوا أعضاء فيه ، بل نجد أن بعض من أختيروا وزراء فى وزارة الوفد الأخيرة لم يكونوا وفديين أصلا ولا حتى بعد أن أختيروا فى الوزارة . وكذلك لم يكن كل عضو بالوفد يختار وزيرا فى وزاراته .

هذه هى عضوية الوفد وسوف يضع الوفد لها شروطا وذلك حين يضع لنفسه تنظيما جديدا وبرنامجا محدد قبل صدور قرار حل الأحزاب .

وينبغى علينا وقد تناولنا العضوية فى الوفد أن نعرض للحرية التى مارسها أعضاء الوفد ومداهما سواء فى اجتماعات

الوفد أو خارجها باعتبار أن ممارسة تلك الحرية فى أى تنظيم
يعنى فى تصورنا حجر الزاوية أو نقطة الارتكاز فى تقوية هذا
التنظيم ويقائه .

سبق أن أشرنا الى أن قيادة الوفد مارست سلطة مركزية
هائلة مما أدى الى عدم التحرز فى فصل بعض أعضاء الوفد الأمر
الذى أثار كثيرا من النقد لتنظيم الحزب باعتبار أن قيادته كانت
تسيطر على أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية وتحد من ممارستهم
لحريتهم فى ابداء آرائهم سواء فى مناقشاتهم داخل الحزب أو فى
البرلمان أو الصحافة . ويندعج الوفد عن نفسه - ويعنف - هذا
الالتهام مؤكدا أنه غير صحيح « بل ينقصه الراقع وشهادة الشهود ،
إن حقيقة - كما يذكر الأستاذ فؤاد سراج الدين - أن الوفد كان
يتبع سواء فى هيئته الخاصة أو البرلمانية أو العامة نظاما ديمقراطيا
بحسب تتبعه جميع الأحزاب الديمقراطية فى العالم » .

ويستطرد سراج الدين فيذكر أن المناقشة كانت تدور بين
أعضاء الوفد « فى منتهى الحرية » وتنتهى القرارات بأغلبية
الأراء ، ولم يكن للنحاس باشا - باعتباره رئيس الوفد - أكثر من
صوت عادى « كإى صوت فى الوفد » وأنه كثيرا ما غلب على
رأيه ، إذ حينما نرى الأغلبية غير رأيه كان يرضخ لقرارها بروح
ديمقراطية ثم يدافع عن هذا القرار بأمانة وإخلاص أمام الهيئة
الوفدية ثم أمام الرأى العام ، وكان على كل عضو أن يلتزم حينئذ
برأى الأغلبية ، ثم يصدر القرار باسم الوفد كله لا باسم أغلبية
أعضائه وكانت مناقشات الوفد لا تظل سرية بل كانت تنشر أحيانا
فى الصحف .

إلا أنه يبدو أنه كان هناك فرقا بين قرارات الوفد وبين
المناقشات التى تدور فى السياسة العامة وما يحيط بها والتى كان

يتعرض لها بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو الهيئة الوفدية العامة .
 فأما بالنسبة للقرارات التي يتخذها الوفد (مثل فصل بعض
 أعضائه) كان الأعضاء يلتزمون بتنفيذها ولا يخرجون عنها . أما
 المسائل العامة فكثيرا ما كان بعض الأعضاء (سواء فى الهيئة
 الوفدية العامة أو الهيئة الوفدية البرلمانية) يبديون آراء لا تتفق
 وسياسة الوزارات الوفدية القائمة حينئذ وفى صراحة تامة ، فيذكر
 الأستاذ غنام أنه « لم يحدث فى أى وقت من الأوقات أن حاسبنا
 أحد لا رئيس الوفد ولا أحد أعضائه على هذه الاعتراضات لأنها
 كانت من قبيل تبادل الراى ٠٠٠ » وأنه كان من حق كل عضو
 أن يبدي رأيه فيها داخل المجلس ومن ذلك مشروعات القوانين التى
 تقدم للمجلس ، ومسائل الميزانية واعتمادها وكذلك تصرفات
 الوزراء فى وزاراتهم التى تتصل بالسياسة العامة للحكومة ، فكانت
 كل هذه المسائل ينبغى أن يترد للنواب الوفديين الحرية المطلقة فى
 مناقشتها ونقدنا .

ويؤكد الأستاذ فؤاد سراج الدين هذه الحقيقة فيذكر أنه
 وفر الحرية المطلقة « وإلى أقصى حد » بوصفه السكرتير العام
 للوفد لأعضاء الهيئة الوفدية فى البرلمان « وعلى نحو لم يسبق
 له مثيل فى تاريخ الوفد » .

وبالواقع أن الباحث لا يستطيع أن يرفض هذه الحقيقة استنادا
 إلى الأدلة التالية :

أولا : محاضر الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية والهيئة الوفدية
 العامة فى الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٥٢ .

ثانيا : محاضر جلسات البرلمان ولاسيما إبان حكومة الوفد
 الأخيرة ١٩٥٠ / ١٩٥٢ .

ثالثا : الصحف الوفدية خلال الفترة الأخيرة - فبالنسبة لمحاضر الجلسات توضح لنا مدى الحرية التى كانت مكفولة فى المناقشات سواء بين أعضاء الوفد أو أعضاء الهيئة الوفدية وكذلك بالنسبة لتتبع جلسات البرلمان ولا سيما مجلس النواب الوفدى الأخير فلن نجد كبير عناء فى أن نلمس الحرية التى منحت للنواب الوفديين فى المناقشة والنقد واستجواب الوزراء الوفديين ، ومعارضة مشروعات الحكومة ، إذ كانت المعارضة الحقيقية للحكومة الوفدية الأخيرة تصدر من النواب الوفديين أنفسهم ، وسرف نشير الى بعض مظاهر تلك المعارضة حينما نتناول وزارة ١٩٥٠ - ١٩٥٢ . أما الصحافة الوفدية وغير الوفدية فقد تمتعت فى تلك الفترة الأخيرة وبشهادة جميع المصادر والمراجع بحرية لم يسبق لها مثيل من حيث نشر آراء بعض النواب الوفديين .

الا أنه يبدو أن تلك الحرية التى تمتع بها أعضاء الوفد والهيئة الوفدية فى تلك الفترة الأخيرة وبالتحديد منذ أواسط الأربعينيات لم تكن مكفولة بنفس الدرجة فى الفترة السابقة عليها بل منذ قيام الوفد وليس ذلك تجنيا منا بل باعتراف السكرتير العام للوفد نفسه وفقا لما جاء فى عبارته السالفة الذكر التى يقول فيها أنه وقد الحرية الى أقصى حد وعلى نحو لم يسبق له مثيل فى تاريخ الوفد ، وهذا يعنى فى تصورنا التغير الذى حدث فى الوفد والذى كان لابد له أن يحدث وفقا للتيارات والمذاهب الحزبية التى انتشرت كنتيجة للحرب العالمية الثانية والتى أدت بدورها الى نشوء التيارات المذهبية فى حزب الوفد الأمر الذى سيؤدى بدوره الى تخلخل تنظيمه على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل فى موضعه .

هذا بالإضافة الى عوامل أخرى ومنها - على سبيل المثال -
التغير الذى حدث آنذاك فى منصب السكرتير العام للوفد والذى
سنشير اليه بعد قليل .

وقبل أن نتناول سكرتارية الوفد باعتبارها أحد الأعمدة التى
قام عليها التنظيم الحزبى للوفد ينبغى علينا أولا أن نتناول
زعامته .

الثا : زعامة الوفد : مصطفى النحاس

وقد تولاهما سعد زغلول فى المرحلة الأولى منذ تشكيل الوفد
فى ١٩١٨ ، واستمرت زعامة الوفد معقودا لرواها له حتى توفى
فى عام ١٩٣٧ (كما أشرنا . فاختار الوفد مصطفى النحاس
خليفة له . وقبل أن نتعرض للظروف والملابسات التى تم فيها
هذا الاختيار يجدر بنا أن نبحث فى شخصية النحاس ومن أى نبع
كان متبعه وكيف كان مساره حتى انتهى به مطافه الى صفوف
الوفد .

ولد مصطفى محمد سالم النحاس فى ١٥ يونية عام ١٨٧٩
فى سمند ، وكان له خمسة أشقاء وأخ من أبيه . وقد التحق
مصطفى بالمدرسة الناصرية بالقاهرة حيث حصل على الشهادة
الابتدائية ، فانتقل الى المدرسة الخديوية وحاز على البكلوريا ،
فانتقل الى مدرسة الحقوق فتزعم فيها حركة طلابية تنادى
بالارتقاع بمستوى خريجى الحقوق ، وحصل على الليسانس وكان
مرتبيه الأول ، وعقب التخرج استغنى عن الوظيفة فعرض عليه
الزعيم محمد فريد العمل بمكتبه فى المحاماة نظير مرتب حسن
فأجاب به بأنه مستعد للتعاون معه وليس أجيرا عنده .

ثم عمل بعد ذلك محاميا بالمنصورة ، ثم عين قاضيا فى عام ١٩٠٤ ولم يكن قد مضى على ادراج اسمه فى المحاماة أكثر من ثلاث سنوات ، وفى عام ١٩١٦ كان قاضيا فى ميت غمر وكان سعد زغلول وزيرا للمعارف آنذاك . ويحدثنا مؤرخ النحاس بأنه كان معجبا بسعد منذ أن كان مستشارا فكان يتتبع أحكامه ، ثم ازداد إعجابه به فى الوزارة . وحينما تقلد سعد وزارة الحقانية نقل النحاس قاضيا الى القاهرة فى إحدى دوائر المحكمة الأهلية حيث حدث خلاف بينه وبين رئيس الدائرة ترمى نبؤه الى سعد فاستدعى النحاس وبحث معه موضوع الخلاف ثم نصحه - كآب - ألا يكون شديدا مثله مع زملائه فى معاملتهم . ولعل فى ثنايا تلك الواقعة وهذه النصيحة نستطيع أن نضع أيدينا على أحد مفاتيح شخصية كل من سعد والنحاس من حيث الشدة والتطرف فى الخصومة .

على أى حال مكث النحاس فى القضاء مدة خمسة عشر عاما (١٩٠٤ - ١٩١٩) تنقل فى خلالها من ميت غمر الى أسوان ثم القاهرة ثم طنطا ، وفى محكمة عابدين أنعم عليه السلطان حسين برتبة « البكوية » لعدالته فى اصدار حكم فى قضية هامة .

والواقع أنه رغم عدم ممارسة مصطفى النحاس للسياسة طوال هذه الفترة الا أنه كان معجبا بحركة مصطفى كامل فأخذ يشجعها واتصل برجالها وتبادل معهم الرأى ، ومن ثم فقد اختلط بالمشتغلين بالمسائل السياسية فاتصل بطلبة المدارس العالية وأصبح وكيلا لناديهم .

وحينما وضعت الحرب العالمية أوزارها ، وعقد مؤتمر السلام وأخذ الزعماء وقادة الرأى فى البلاد يجتمعون ويتشاورون على

النحو الذى سلف ، كان الشباب فى طنطا يجتمعون عند مصطفى النحاس القاضى آنذاك هناك . ثم تألف الوفد واختار سعد مصطفى النحاس عضواً به لتمثيل الحزب الوطنى ومعه الدكتور حافظ عفيفى كما أشرنا . وحصل ظروف هذا الاختيار يذكر لنا محمد أمين يوسف أنه حينما التقى بالنحاس للتفاوض معه بشأن اختياره عضواً بالوفد سأله عن آرائه فتبين له أنه معجب بسعد زغلول باشا وشديد الانتقاد لموقف لجنة الحزب الوطنى التنفيذية ، ثم أبدى سروره لانضمامه الى الوفد لولا بعض الصعاب المالية التى تمنعه من اعتزال وظيفته ولأنه العائل الوحيد لشقيقته وأبنائها ٠٠٠ فأبلغ أمين يوسف هذا لسعد الذى أبدى استعداده لتذليل تلك الصعاب ثم طلب منه مقابلته ودعوته الى بيت الأمة فذهب النحاس واختير عضواً بالوفد .

ويعد أن سلطنا بعض الضوء على مصطفى النحاس حتى اختياره يجدر بنا أن نمضى فى توضيح معالنه حتى نصل به الى مقعد زعامة الوفد فى أغسطس ١٩٢٧ ، لعل الصورة تصبح أكثر وضوحاً .٠٠ فعقب اختياره عضواً بالوفد وحينما نفى سعد وزملائه الثلاثة فى مارس ١٩١٩ ، واشتعلت ثورة ١٩١٩ بدأ يمارس دوره الجديد فأخذ يرسل الاحتجاجات ويشترك فى تنظيم الاجتماعات وحركة الاضرابات فاتصل بلجنة الموظفين ، وكان يحمل المنشورات السرية من القاهرة الى طنطا فاستدعته القيادة البريطانية (فى ١٦ مارس ١٩١٩) مع من استدعت من أعضاء الوفد وحملتهم تبعية الثورة القائمة .٠٠ وحينما أفرج عن سعد وصحبه وسمح للوفد بالسفر الى مؤتمر السلام كان النحاس بين أعضائه (فصلته الحكومة لسفره مع الوفد) ووثق فيه سعد فعينه سكرتيراً للوفد الى جانب عضويته . وإبان وجود

الرفد في باريس ذهب النحاس مع من ذهبوا لمفاوضة لجنة ملنر .
وحيثما أراد الرفد استشارة الأمة في مشروع اللجنة تولى النحاس
عرضه ملتزما مجرد العرض مخالفا بذلك زملاءه الذين كانوا معه .
وكان موقف النحاس في ذلك محل تقدير سعد . ثم تتطور الأحداث
فتؤدي الى الانقسام ثم الانشقاق في ١٩٢١ بين سعد وزملائه
وتنقسم الأمة الى سعييين وعدليين ويخرج من الرفد معظم أعضائه
ولم يبق الى جوار سعد سوى مصطفى النحاس واثنين من الأعضاء
(ويدا واصف وسينوت حنا) . وحيثما يعتقل سعد في المرة
الثانية (ديسمبر ١٩٢١) يعتقل معه مصطفى النحاس في سيشل
كما مر بنا وهناك تتوطد الصلات بينهما . وقد حاول مكرم عبيد -
في شهادته أمام محكمة الثورة - أن يشوه تلك العلاقة فذكر أنها
لم تكن طيبة وأن سعدا كان يخص مكرم بالحب . . . الخ . . .

وحيثما يحين قطف ثمار الكفاح فيؤلف سعد وزارته في
١٩٢٤ يختار النحاس وزيرا معه . وفي عام ١٩٢٦ وحيثما ألف
عدلى وزارته الائتلافية رفض النحاس دخولها برغم الباح سعد
في أن يشترك فيها ، ويعمل اللورد لويد ذلك « بأن النحاس باشا كان قد
التزم خطة العداء الذي لا هوادة فيه نحو بريطانيا العظمى ، إذ
لم يكن قد تعلم بعد أن العداء لبريطانيا لا يتفق مع تقدم مصر » ،
ثم استقالت وزارة عدلى (أبريل ١٩٢٧) فاتجهت أنظار سعد
الى النحاس وعرض عليه فكرة توليته رئاسة الوزارة فرفضها
النحاس مؤثرا البقاء وكيلا لمجلس النواب . .

ويختار الله سعدا الى جواره ، فيختار الرفد مصطفى النحاس
خليفة له .

وينبغي علينا أن نرجى تناول كيفية هذا الاختيار والملابس التي لابسته ، لنحاول أولا القاء نظرة تحليلية على شخصية النحاس من خلال العرض السابق . ونستطيع أن نستخلص منه عدة حقائق : أولها أن مصطفى النحاس كان سليلا للطبقة المتوسطة ، إلا أننا نرفض ما ذهب إليه البعض من أن اختياره لزعامة الوفد يعد ذلك كان يعنى تأكيدا للطابع البورجوازي لقيادة الوفد وله مغزاه . فرغم تسليمنا بأن النحاس يعتبر من صميم البورجوازية إلا أننا نستبعد وجود هذا المفهوم في أذهان أعضاء الوفد حين اختيارهم له رئيسا للوفد ثانيا : أن النحاس كان بطبيعته ميالا إلى التطرف ، ولم يغير من تطرفه أنه كان وزيرا مستولا مع سعد . وستظل هذه الصفة تلازمه بعد ذلك . والحقيقة الثالثة التي نستشفها من تاريخه - وحتى زعامته للحزب - نزاهته وعدله ، وقد أشارت الصحافة إلى ذلك أبان ترشيحه لرئاسة الوفد فذكرت روز اليوسف أنه « نقى الصفحة طاهر الزيل » ، كما أشارت إلى مواقفه المشرقة مع مصطفى كامل ثم مع سعد زغلول .

حقيقة أخرى أو صفة ستلازم النحاس طوال حياته السياسية وهي الصراحة والانفعال إذ كان « صريحا جدا وكلمته على طرف لسانه ومتسرعا جدا وكان لهذه الصفة أثر في أن تنبأت الصحافة بوقوع الصدام بينه وبين أعضاء الوفد إلا أنها استدركت فاعتقدت أن مهام الرئاسة ومسئوليات الزعامة كفيفة بتهذوة حدة تسرعه (*)

ومن الممكن أن نستخلص من هذه الحقائق حقيقة هامة وهي أن اختيار النحاس - وقد عرفه بالتطرف - رئيسا للوفد حفظ للوفد

(*) هذه الحقيقة أكدها لنا رجال الوفد : الأستاذة الأفاضل : فؤاد شراج الدين ، محمود سليمان غنام ، إبراهيم قرج ، د . محمد صلاح الدين ، عبد الفتاح حسن ، وقدموا لنا كثيرا من الأمثلة والوقائع التي تؤيدها .

بعض طابعه الثرى ، وهو الطابع الذى كان هوى الجماهير وأنشودتها من أجل الحرية والاستقلال .

فكيف اختير النحاس رئيسا للوفد وما هى الظروف والملابسات والتيارات التى صاحبت هذا الاختيار ؟

بادئ ذي بدء يجب أن نضع فى اعتبارنا أن زعامة سعد للوفد كانت طاغية وجارفة . وبالتالى فإن اختيار زعيم مكانه كان لاشك مسألة شائكة ومعقدة لعدة اعتبارات : منها أولا أن زعامة سعد لم تسمح بقيام زعامة أخرى الى جانبها . ثانيا : أن بعض أعضاء الوفد - كبشر - لا بد قد استهوتهم - فكرة الزعامة والانفراد بالسلطة وهذا من شأنه - كما يحدث فى أى تنظيم - أن يؤدى الى التنافس والأحقاد . ولعل هذه الاعتبارات كانت قائمة فى أذهان أعضاء الوفد حين اجتمعوا للنظر فى تلك المسألة . إذ قامت بينهم عدة آراء واتجاهات كان من بينها اتجاه يرى « أنه ليس من الخير اختيار شخص واحد بالذات ، إذ ليس فى وسع رجل واحد أن يرث نفوذ سعد ، وأن اختيار شخص ليملاً مركزه كفيل بأن يؤدى الى الحسد والانقسام .. » ونصح هذا الاتجاه باختيار حرم سعد للرئاسة الفخرية للوفد وانتخاب النحاس سكرتيراً . وتأليف لجنة من ثلاثة ليعملوا كرؤساء (*) .

وعلى أى حال رفض أعضاء الوفد هذا الاقتراح خشية أحداث الانقسامات فى داخله ، ومن ثم اتجهت الآراء لاختيار زعيم واحد . وكان هناك تنافس بين اثنين من رجالات الوفد : الأول محمد فتح الله بركات باشا الذى كان - كما يذكر الدكتور محمد حسين هيكل - يد سعد اليمتى أثناء حياته ، فضلاً عن أن سعدا خاله ، إذ كان الرئيس المدير فى الوفد آنذاك ومحور كل حركة فيه والمشاركة

(*) كان هذا رأى أمين يوسف زوج ابنة أخت سعد زغلو ووالد الصحفيين مصطفى وعلى أمين .

فى رسم سياسته لدرجة أن أطلق عليه خصوم الوفد لفظ « داهية
الوفد » .

أما الثانى فكان مصطفى النحاس . وانقسمت الآراء
والاتجاهات حول ترشيح وتزكيه كل منهما . ويبدو أن الفكرة
السائدة آنذاك كانت اختيار فتح الله بركات لعدة اعتبارات منها :
أولا صلة القرابة التى تربطه بالزعيم الراحل . ثانيا : الثراء
الذى يساعده على أداء مهام الرئاسة . وكان يؤيد هذا الاختيار
الأعضاء الكبار فى السن والاقطاعيين كبار الملاك . وكان يقف فى
الاتجاه الآخر أغلبية أعضاء الوفد وهم من عنصر الشباب المثقف
والطبقة المتوسطة آنذاك وكان على رأس هؤلاء : على الشمس باشا ،
ويصا واصف ، مرقس حنا وغيرهم ، فقد رأوا أن نفس الأساليب
التي تدعو الى انتخاب فتح الله بركات هى نفسها التي تدعو الى
تنحيته . هذا بالإضافة الى أنه غير متعلم ولا يعرف اللغات
الأجنبية وأن رئيس الوفد باعتباره صاحب الأغلبية البرلمانية
سيتولى الوزارة وهو بهذا معرض للاتصال الدائم بممثلى الدول
الأجنبية . ثم أنه اقطاعى الخلق . لكل تلك الأسباب رغبوا فى
اختيار النحاس باعتباره شخصا تتوافر فيه النزاهة والرعاية
لمصالح الوفد . وقد تردد حينذاك أن فخرى بك عبد الضرر والأستاذ
مكرم عبيد كان لهما ولطائفة أعضاء الوفد المقربين منهما أثر كبير .
فى اختيار النحاس رئيسا للوفد . ولما كان الوفد هيئة قائمة
على التنظيم الدقيق فقد أذعن الكل لهذا القرار وإن بقيت فى
نفوس الكثيرين ندوب بسببه ظهرت آثارها فيما بعد . ويقال فى
تبرير هذا الاختيار أن أغلب أعضاء الوفد مالوا الى اختيار
النحاس لأنه الأقرب اليهم من فتح الله بركات الذى كانوا يهابون
شخصيته القوية الطاغية . إلا أن البعض يرجع فشل بركات فى
الوصول الى زعامة الوفد الى مساعى مكرم عبيد بالذات بحجة

انه كان يهرب سطرة شخصية بركات وبراعته فى المناورة السياسية . ونحن نميل الى الأخذ بهذا الرأى الأخير ونعتبره أساسا لطفيان نفوذ مكرم على النحاس والوفد كله وتسلمه على مقادير كل منهما بعد ذلك وفى الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ الأمر الذى سيؤدى بالضرورة الى الانسلاخات والانشقاقات التالية فى تاريخ الوفد بل ويؤدى - فى النهاية - الى فصل مكرم نفسه وطرده من الحزب فى ١٩٤٢ على النحو الذى سنفصله كل فى موضعه .

ولقد تعرض مكرم - فى شهادته أمام محكمة الثورة - لتلك المسألة فأضاف جديدا فقرر أن الوفد اعترض على فتح الله بركات لأنه « لا يعرف الخطابة » فرشح الأعضاء مرقص حنا فاعترض بحجة أنه لا يجب أن يكون رئيس الوفد قبطى رغم عدم وجود فارق بين المسلم والقبطى ، ويواصل روايته فيؤكد لنا « أن الاتجاه كان بأن تكون رئاسة الوفد فى ثلاثة هم : النحاس ، ومرقص حنا وفتح الله بركات » « فأنا اعترضت » فقالوا نختار النحاس رئيسا ومكرم سكرتير والاثنان يكملان بعضهما . . . الخ » .

على أى حال - ومهما تكن وجهات النظر - فقد انتهزت الصحافة المعادية للوفد ولاسيما صحافة القصر مثل صحف الاتحاد التى أرادت أن تصطاد فى الماء العكر وتدق أسفيناً تمزق به سفينة الوفد فقد حاولت أن تشيع الفرقة بين الأعضاء ومن ثم أخذت تؤيد ترشيح فتح الله بركات بحجة أنه أفضل من مصطفى النحاس . وفوت الوفد تلك الفرصة على أعدائه وحسم الموقف حينما اجتمع فى ١٤ سبتمبر ١٩٢٧ واختار بالاجماع مصطفى النحاس رئيسا له ، كما اختير فى نفس الاجتماع « وليم مكرم عبيد » سكرتيرا عاما للوفد .

لكن السؤال الجدير بأن يفرض نفسه الآن - ونحن بصدد تنظيم الحزب الذى كانت رئاسته قمة هذا التنظيم - هو : هل كان النحاس كفوًا لِمساكه زمام القيادة فى حزب الوفد ، أو بعبارة أخرى هل وجدت زعامة الوفد ضالتها فى شخص النحاس ولاسيما عقب زعامة سعد الجارفة بشهادة جميع المصادر والمراجع ؟

فى الواقع لكى يجاب على هذا السؤال اجابة موضوعية جادة يلزم للباحث أن يفتش وينقب عن جوانب شخصية النحاس ليس فقط فى المرحلة التى انتهت بتوليته زعامة الوفد وهى التى تناولنا خطرطها العامة ، بل يجب أن يمتد البحث ليشمل جوانب تلك الشخصية من خلال قيادته لسفينة الوفد عبر بحر السياسة المصرية المتلاطم الأمواج طوال ربع قرن كامل (١٩٢٧ - ١٩٥٢) : ولأته لا يمكن أن نفصل تاريخ النحاس - وهو زعيم الوفد - عن تاريخ حزب الوفد كحزب ، وهو ما نتناوله تلك الدراسة فمن الممكن أن يتم البحث فى شخصية الزعيم من خلال البحث فى الحزب وبالتالي فأننا سنقتصر على ما ألقينا من ضوء فى المرحلة المسالفة الذكر ومن خلاله نحاول الاجابة على السؤال المطروح حول كفاءة النحاس للزعامة .

يعتقد أمين يوسف أن اختيار النحاس لم يكن خطأ إذ تولى الزعامة بنجاح من ١٩٢٧ الى ١٩٤٦ ، الا أنه يستدرك فيقول « الا أنه لا يمكن اعتباره مساويا لسعد زغلول باشا فى القدرة والخطابة ، وان كان اشتهر بأنه رجل مستقيم ونزيه وعادل ٠٠٠ الخ » . ويصرف النظر عن أن أمين يوسف لابد كان متأثرا بصلة المصاهرة بسعد بالإضافة الى عدم وفاقه مع الوفد فى تلك الفترة ، ويبدو أنه كان واقعا تحت تأثير ما أشيع حينذاك من أن وفاة سعد

مستترك فراغا فى الوفد وتضعف الحركة الوطنية وتحطم بنيانه
وان خليفته ليس على غراره • وقد أشار مكرم أيضا الى هذه
الحقيقة - لكن فى عام ١٩٥٤ - حينما ذكر أن النحاس بمفرده
لم يكن يستطيع أن يملأ المرقف فى مكان سعد ، وأن النحاس نفسه
كان يستنكر أن يملأ هو هذا الفراغ وكان يقول لزملائه حينما عرضت
عليه الرئاسة « اختاروا رئيس من بينكم وأنا أخدم القضية بجانبه
كما خدمت سعدا من قبل ودعونى فى موضعى كما أنا سكرتيرا
للوفد •

واذا طرحنا جانباً اعتبار أن مكرم هو الآخر كان واقعا
تحت تأثير ما حدث بينه وبين النحاس فى عام ١٩٤٢ مما سياتى
بنيانه ، فلا شك لدينا أن احساسا بالرهبة - وهذا طبيعى - قد
انتاب النحاس وهو يختار ليجلس مكان سعد • أما أن هذا الاحساس
كان نابعاً عن شعوره بضالته وإدراكه أنه ليس كفواً له ، أو كان
مصدره رهبة الموقف وعظم المسؤولية التى ستلقى على عاتقه فى
حزب كبير تصطرع فيه الآراء وتحتدم ، فهذا ما يقف الباحث ازاءه
صامتا •

ومهما يكن الأمر فقد اختير النحاس رئيسا للوفد فى عام
١٩٢٧ واخذ فى ممارسة مهامه ، وهى لا تختلف كثيرا عن تلك المهام
التي نظمها قانون الوفد الأول والتي مارسها سعد فى قوة وشكيمة ،
باستثناء بعض التفاصيل التى أضيفت وفقا لتغير سياسة الوفد
الى حد ما وما جد فى حقل السياسة المصرية من الأحزاب والتيارات
السياسية المذهبية ، ومن الممكن القول بأن مهام الرئيس فى تلك
الفترة قد تطورت الى مرحلتها الأخيرة ، فقد كانت مسئوليات
الرئيس ينظمها قانون خاص نص على أن يؤدى الرئيس امام الوفد

يمينا خاصا ، كما كان أعضاء الوفد يؤدون نفس اليمين أمام الرئيس ، ونص على أن يدعى الوفد للانعقاد بناء على طلب الرئيس ، كما نص على أن الرئيس هو الذى يمثل ويمثل الهيئة الوفدية ، ويحدد موعد انعقاد جلساتها ويرأسها ويشرف على جميع أعمالها وينوب عنهما أمام المحاكم ولدى مختلف الجهات ، وهو الذى يعين الموظفين اللازمين للوفد ، والهيئة الوفدية كما يتولى شئون ترقيةهم ومجازاتهم وعزلهم ، وليس لأحد أعضاء الوفد أن يحدث باسم الوفد أى شخص الا بتفويض من الرئيس وعليه أن يدون الحديث كتابة ويقدمه للرئيس ، فان تحدث بغير إذن من الرئيس وجب عليه أن يعلن محدثه بأنه يتكلم بصفته الشخصية .

وابعا : سكرتارية الوفد :

من الثابت أن السكرتير العام للوفد فى جميع مراحله كان هو بمثابة العمود الفقري فى تنظيم الحزب واليد اليمنى للرئيس ومحرك النشاط فى الحزب والمسيطر على وجه هذا النشاط .

وقد تولى هذه السكرتارية على امتداد تاريخ الوفد خمسة من أعضائه تفاوتت مدة كل منهم تبعا للظروف الخاصة بالحزب . فقد تولاها أولا مصطفى للنحاس منذ نشأة الوفد حتى وفاة سعد كما اشرنا (١٩١٨ - ١٩٢٧) ، ثم تلاه مكرم عبيد حيث اختير سكرتيرا عاما فى نفس الاجتماع الذى اختير فيه للنحاس رئيسا للوفد وظل يشغل المنصب حتى فصل من الحزب عام ١٩٤٢ ، وكان الثالث محمد صبرى أبى علم الذى شغل المنصب فترة لا تتجاوز الثلاث سنوات (١٩٤٣ - ١٩٤٦) ثم توفى : فخلفه عبد السلام فهمى جمعة وكانت رحلته قصيرة مع المنصب (١٩٤٦ - ١٩٤٧) وتخللتها

بعض العواصف كما سنرى . أما نهاية المطاف فقد كانت مع مجيد
فؤاد سراج الدين (١٩٤٨ - ١٩٥٢) .

والواقع أن الباحث في حزب الوفد وفي سكرتاريته على
وجه الخصوص وبالتحديد في الفترة من ١٩٢٧ حتى حل الحزب
(في يناير ١٩٥٢) لا مفر له - أي للباحث - من أن يسلط الضوء
على الشخصيتين اللتين سطع نجمهما وبرزتا في منصب السكرتارية
ونعنى بهما مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، فلا جدال في أن كلا
منهما - وبطريقته وكان لهما أثر كبير على مقادير الحزب -
فعاليته بصرف النظر عن نوع هذا التأثير .

ولنبداً بالبحث عن مكرم : كيف انضم الى الوفد وكيف كانت
علاقته بزعيمه ولاسيما مصطفى النحاس ثم كيف استطاع من خلال
تلك العلاقة الأخيرة أن يفرض شخصيته على الحزب والزعيم
معاً .

فيما يتعلق بانضمام مكرم الى الوفد توضح لنا الوثائق
والمراسلات السرية المتبادلة بين سعد زغلول وعبد الرحمن فهمي في
عام ١٩١٩ كيفية دخول مكرم عبيد الى الوفد . ففي صيف ذلك
العام وكان الوفد في الخارج قد أحس بحاجته الماسة الى شخص
ذو مواهب فكرية وله قدرة في اللغة الانجليزية للدعاية للقضية
المصرية في أمريكا . فكتب سعد الى عبد الرحمن فهمي في
٢٤ أغسطس ١٩١٩ يقول « لعل لم تيسر لوليم مكرم السبق
الى أمريكا » ثم عاود الكرة في أول سبتمبر فيقول « لا تزال نرى
ضرورة سفر ولیم مكرم لأمريكا . . . والرجاء مضاعفة الهمة في
تيسير هذه المسألة بأي طريقة كانت . . . »

وجرت مفاوضات اصدر الوفد بعدها قراراً في سبتمبر ١٩١٩
(بقبول حضرة ولیم مكرم عبيد للمساهمة في أعمال الوفد لـ)

يعهده فيه من الكفاءة وأن يعطى إليه مائة جنيه شهريا مقابل مصاريفه ، وأن استغنى عى خدماته قبل مضى سنتين من تاريخ مباشرة العمل فيعطى مكافأة خمسمائة جنيه ، الا ان مكرم عبيد لم يقتنع بهذا بل طلب الانضمام الى هيئة الوفد وجعل ذلك شرطا أساسيا لقبول السفر وترك وظيفته ، فأرسل عبد الرحمن فهمي الي سعد في ١٨ أكتوبر ١٩١٩ يخبره بشروط مكرم راجيا اياه أن يقبل الوفد عضوية مكرم ، فأرسل سعد في ٧ نوفمبر يعتذر باسم الوفد عن قبول عضوية مكرم « لعدم معرفته شخصا من أغلب حضرات الاخران ولأن اشتراط تحمل الوفد بمصاريف مخالفة للائحته ثم تصمت الوثائق ازاء ما تم فى شروط مكرم وكيف نفذها الا أن مكرم نفسه يوضح الحقيقة فيذكر أنه كان موظفا فى بداية الثورة (سكرتيرا للمستشار مستر « ايموس ») وأنه كتب مذكرة بالمطالب الوطنية فاستدعاه المستشار وعنفه قائلا له « أنه لا يجب أن يغفل أنه سكرتيره » فرد عليه مكرم بأنها وطنيته التى دفعته الى ذلك فقال المستشار « أنا احترم وطنيتك ولكن بقاءك معى أصبح مستحيلا » ٠٠ ثم نقله الى التدريس فى كلية الحقوق ٠٠ ويستطرد مكرم فيذكر أن سعد عينه هو وعلى ماهر سرا أعضاء فى الوفد ٠٠ ويمضى مكرم فى موكب الوفد فيثق فيه سعد ويرسله الى انجلترا - حينما كان عدلى يتفاوض هناك - ويقوم بالدعاية والخطابة فى مطالب مصر ، وكان مازال - حينئذ - مدرسا فى كلية الحقوق فيفصله عدلى من وظيفته ٠ نخلص من هذا بحقيقتين : الأولى أن مكرم كان من صميم البورجوازية فهمي ابن الطبقة الوسطى وليس له مورد سوى وظيفته ، الثانية أنه كان حريصا غاية الحرص ويتضح ذلك من خلال شروطه التى وضعها لكى يسافر الى الوفد فى باريس ٠ ولعلنا نستطيع أن نقارن بين موقف مكرم وموقف النحاس فى ملابسات دخول كلا منهما الى الوفد والظروف المالية الصعبة التى

كانت تجابههما ، الا أن النحاس اندفع - كعبادته - بالانضمام بينما كان مكرم - كما رأينا - متأنيا مقرّدا ٠ ومهما يكن الأمر فقد انضم مكرم عضوا للوفد - وسواء اكان سرا أم جهرا - وسرعان ما حاز تقدير الزعيم ٠ وازدادت العلاقة بينهما توثقا حينما اعتقل مع سعد (ديسمبر ١٩٢١) حتى لقد أطلق عليه « ابن سعد البكر » ٠ وترقى سعد فكان لمكرم أثر كبير في اختيار النحاس رئيسا للوفد على النحو الذى اشرنا اليه ، كما أنه - أى مكرم - اختير مع النحاس سكرتيرا عاما للحزب كما مر بنا ٠ وتبدأ مرحلة أخرى يصبح فيها مكرم والنحاس أصدق صديقين فى السياسة المصرية ومن خلال تلك الصداقة يمسك مكرم بزمام الأمر فى الحزب ويصير اليد اليمنى لزعيمه فيسيطر على عواطفه وعقله وقلبه لدرجة أنه حينما عزم النحاس على الزواج (فى ١٩٣٤) كان لمكرم يد فى اختيار الزوجة ٠ والى جانب سكرتارية الحزب شغل مكرم منصب وزير المالية فى وزارات الوفد ، وأصبح مكرم محرك الوفد ومركز نشاطه وحركته الدائمة والقوة الدافعة له فى الانتخابات وغيرها من مظاهر النشاط الشعبى وأطلق عليه القاب « المجاهد الكبير - خطيب الوفد - صاحب المصطفى » ٠ وازداد سلطان مكرم الى حد اثار عليه الأحقاد من كل جانب فهبت الأعاصير واقتلعت من جذوره : من الوزارة والوفد وسكرتاريته (مايو ١٩٤٢) بعد أن أمضى بها مدة خمسة عشر عاما ٠ هذا عن النجم الذى هوى فماذا عن النجم الذى صعد الى نفس المقعد واعتلى اعنى فؤاد سراج الدين ؟

وقبل ان نتناول اختياره لمنصب سكرتارية الوفد وظروف هذا الاختيار لابد وأن نلقى بعض الضوء على تاريخه كى نستطيع - من خلال الضوء - رؤية ملامح هذه الشخصية التى تركت بصماتها الواضحة وكان لها آثارها فى سياسة الوفد مما دفع الكثير من

المؤرخين المعاصرين والكتاب أن ينناولوها - من خلال الوفد -
وبوجهات نظر مختلفة .

ولد فؤاد سراج الدين في ٢ نوفمبر ١٩١٠ . وقد تخرج في
كلية الحقوق عام ١٩٣١ . وقد اشتغل بالمحاماة ليله اليها .
بينما كانت رغبة والده أن يعمل بالنيابة ولذلك فقد انتهز فرصه
شجار وقع بينه - أي فؤاد - وبين أعضاء المحكمة وذهب الى على
ماهر باشا (وزير العدل في وزارة اسماعيل صدقي حينئذ ١٩٣٢)
ورجاء في تعيين فؤاد بالنيابة . وعين وكيلًا للنائب العام والتحق
بالدراسات العليا بمعهد العلوم الجنائية (كان ملحقا بكلية الحقوق)
في أكتوبر ١٩٣٢ وظل بالنيابة حتى ٢٠ يونيو ١٩٣٤ إذ توفى
والده وحينئذ وجد أنه من المتعذر التوفيق بين أعمالهم الخاصة
في الزراعة وعمله بالنيابة ولاسيما أنه أكبر اخوته ، ومن ثم
قدم استقالته ليتفرغ للزراعة . وكان بطبعه وميوله الخاصة وفديا
خلال مدة دراسته . وقد بدأت اتصالاته برجالات الوفد حينما تصرر
من قيود الوظيفة . وفي ١٩٣٥ - كان واضحا جدا
أن الأمور ستعود الى مجراها الطبيعي وتجرى انتخابات جديدة .
فأخذ يستعد للترشيح مكان والده في دائرته (كان والده مستقلا
ولم يكن وفديا) . واستقال توفيق نسيم وخلفه على ماهر الذي
أجرى الانتخابات (مايو ١٩٣٦) ورشح فؤاد نفسه على مبادئ
الوفد المصري عن دائرة بلقاس وفاز بالتزكية (*) وكان انتصار

(*) فؤاد سراج الدين : لقاء معه في ١٩٦٨/٤/٦ ، ويلكر الاسناد فؤاد
أنه في عام ١٩٣٥ - واستعدادا للانتخابات البرلمانية في وزارة على ماهر في
مايو ١٩٣٦ قام فؤاد سراج الدين باستصدار حكم قضائي من محكمة شربين
لتصحيح تاريخ ميلاده (من وجهة نظره - لكي يكون ٦ يناير عام ١٩٠٦ بدلا من
التاريخ الحقيقي (٢ نوفمبر ١٩١٠) وذلك لتذليل عقبة السن من أجل الترشيح
لعضوية مجلس النواب إذ كان عمره حينذاك ٢٥ عاما بينما كان القانون يحتم
أن يكون أقل من ٣٠ عاما .

الوفد ساحقا في هذه الانتخابات فالف النحاس الوزارة (٢٢٦ / ١٩٣٧) ، ولأن فؤاد أصبح عضوا في الهيئة البرلمانية الوفية فقد كان من الطبيعي أن تزداد اتصالاته برجال الوفد ووزرائه وأقيمت وزارة الوفد (٣٠ ديسمبر ١٩٣٧) وأصدر محمد محمود (الذي ألف الوزارة عقب اقالة النحاس) قرارا بحل مجلس النواب وأجراء انتخابات وقد كان من المقرر فيها أن يسقط جميع الوفديين ولا سيما رئيس الوفد وأعضاؤه .

وينتهز فؤاد الفرصة فيتفق سرا مع الرئيس الراحل مصطفى النحاس - وبحضور مكرم عبيد السكرتير حينئذ - على التنازل له عن دائرته الانتخابية باعتبار أنها مضمونة « جدا » بالنسبة له - أي فؤاد - مهما بذل من جانب الحكومة ، كما اتفق على حيلة ، لتحقيق نجاح النحاس ، وفاز فعلا بالتركية « وابتهجت مدينة طنطا وبلغنا تليفونيا بنجاح الخطة » الا أن الحكومة - كما يذكر فؤاد - لم تقف جامدة ازاء هذه الحيلة فبعد اتصالات تليفونية بين الغربية ووزارة الداخلية قدمت في حوالى الساعة السابعة والنصف مساء أوراق ترشيح مرشح آخر ضد النحاس باشا . . . وسقط النحاس كما سقط أعضاء الوفد وسكرتيه مكرم .

على أي حال كانت مجاملة طيبة ومجاورة أظهر فيها فؤاد مكنون حبه لرئيس الوفد ، وقد تحدث عنها عبد الفتاح الطويل فذكر أنها « كانت مجاملة قريت النحاس من فؤاد الذي أراد أن يعطى الفرصة لرئيس الوفد . . . وظل فؤاد - شأنه شأن الوفد - في المعارضة من ١٩٣٨ - ١٩٤٢ وفي أثناء ذلك توثقت علاقته « جدا » بالنحاس خاصة وبأعضاء الوفد عامة . . . حتى شكل النحاس وزارته في فبراير ١٩٤٢ ولم يدخلها فؤاد عند بدء تشكيلها . الا أنه حينما أجريت الانتخابات في مارس ١٩٤٢ رشح نفسه ونجح بالتركية ودخل مجلس النواب للمرة الثانية . . . وفي

أول أبريل ١٩٤٢ اختاره النحاس وزيرا للزراعة . واستمر فيها حتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقل من الزراعة الى وزارة الداخلية بالإضافة الى الشؤون الاجتماعية ، حيث بقى وزيرا للوزارتين حتى اقالته الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ .

هذا عن النيابة ثم الوزارة ، أما عضوية الوفد وسكرتاريته فقد اختير فؤاد عضوا به فى عام ١٩٤٧ ، وكان محمد صبرى أير علم قد توفى واختير عبد السلام جمعة سكرتيرا عاما للوفد مكانه بينما كان الاتجاه العام فى الحزب هو اختيار فؤاد سراج الدين سكرتيرا . وقد انتهزت الصحافة المعارضة الفرصة حينئذ فحاولت جريدة « أخبار اليوم » أن تصطاد فى الماء العكر فاشارت الى وجود تنافس وخلاف داخلى بسبب منصب سكرتير الوفد ، وأن فؤاد سراج الدين كان معارضا لتعيين عبد السلام فهمى جمعة سكرتيرا ، الا ان الواقع - كما يذكر محمود غنام - أن اقامة عبد السلام جمعة الدائمة فى طنطا جعلته غير مستطيع عمليا أن يلاحق الأحداث الجارية فى ذلك الحين ووجوب تتبعها وتنفيذ ما يرى الوفد الاتجاه اليه فى السياسة العامة . ففى أحد اجتماعات الوفد التى تمت آنذاك (فى ١٩٤٨) للبحث فى حالة الركود التى افتابت الوفد وكان عبد السلام جمعة مازال يشغل منصب السكرتارية ، فبعد أن أشار النحاس الى وجوب تنفيذ قرارات الوفد المتعلقة بنشاطه الخارجى والداخلى « قال غنام بك » أن الحالة أكثر من ركود بل هى حالة موت ، وأن من أهم أسباب هذه الحالة حالة سكرتارية الوفد ، وأنه يقترح أن يقوم أحد أعضاء الوفد بأعمال هذه السكرتارية نيابة عن عبد السلام باشا ، . . . وأيده عثمان محرم إلا أنه اقترح « استبدال عبد السلام باشا بعضو آخر يعين سكرتيرا عاما للوفد نظرا لظروفه الخاصة » . . . كما أشار حمدي سيف الناصر « الى أنه سبق أن تحدث مع الرئيس منذ خمسة أسابيع فى

هذا الموضوع وذكر له أن عبد السلام باشا لاقامته فى طنطا أصبح لا يستطيع القيام بعمل السكرتارية وأنه يجب تغييره ، وأنه لا يزال عند رايه ٠٠ ، وقال أحمد حمزة بك أنه يقترح أن يتولى عبد السلام باشا وكالة الوفد وفؤاد باشا يتولى السكرتارية العامة ، وأيده فى ذلك عثمان باشا وغنام بك . ثم وافق الأعضاء على أن يندب عثمان باشا والعربى باشا لمقابلة عبد السلام باشا لاقناعه بالتخلى عن السكرتارية على أن يخلفه فؤاد باشا ٠٠٠ ، وكانت وجهة نظر فؤاد باشا كما أبداها أنه يعتقد أن مجرد تغيير سكرتير للوفد بآخر لا يؤدى الى النتيجة المقصودة ٠٠٠ الخ .

على أى حال اخذ أعضاء الوفد ورئيسهم النحاس يتحدثون مع فؤاد سراج الدين فى امر ترشيحه فاشتراط عرض الأمر على عبد السلام فهمى جمعة باعتباره من اقدم أعضاء الوفد وله ماضى كبير وقال أنه فى حالة تنحيه - أى جمعة - لا مانع عنده مادامت هذه رغبة الوفد . فاستدعى النحاس عبد السلام جمعة وحديثه فى هذا ووافق جمعة على ترشيح فؤاد نظرا لاقامته فى طنطا . وتم اجماع الوفد على ترشيح فؤاد سكرتيرا عاما له ٠٠ الا أنه - ورغم هذا الاجماع الذى يتحدث عنه فؤاد وغنام - فيبدو أنه كانت هناك عدة اتجاهات متعارضة فقد حدثت فى جلسة عقدها الوفد - بعد ذلك - لانتخاب السكرتير مفاجأة وهى عدول عبد السلام فهمى جمعة عن تنحيه مظهرا رغبته فى سكرتارية الوفد ويشترط أن يكون ذلك باجماع الآراء ، وتم فعلا الموافقة على بقائه سكرتيرا عاما . وحينئذ اقترح أعضاء الوفد - الذين لم يكونوا مقتنعين بعلامة ظروف عبد السلام جمعة لهذا المنصب - اقتراحوا انشاء منصب جديد لأول مرة فى تنظيم الوفد وهو « سكرتير عام مساعد » للوفد وذلك للقيام ببعض الأعباء التى تستلزم مباشرة

السكرتير العام لها فى حالة غيابه بموطنه طنطا ، ورشحوا فؤاد سراج الدين لهذا المنصب . ويبدو أن هذا الترشيح كان محاولة لترضية فؤاد الا انه اعترض واقترح اختيار غنام باشا لهذا المنصب الجديد . واختير غنام سكرتيرا مساعدا للوفد .

كانت هذه هى الجولة الأولى لفؤاد مع سكرتارية الوفد ، ولا شك انها كانت تجربة مريرة كانت كفيفة - لو لم يعالجها الوفد داخل كواليسه وبين أعضائه وبالحكمة والهدوء - بأن تؤدى الى زعزعة بنيانه ، هذا البنيان الذى كان مازال قويا رغم الأعاصير والزوايع التى تهب عليه من كل صوب حتى من داخله وهو ما سنتعرض له بعد قليل . استمر الوفد فى تنظيمه ولكنه كان استمرارا ظاهريا ، فلاشك أن بذور الصراع ستتمو مع الأيام وتتخذ لها طابعا جديدا فى انقسامات الوفد : أعنى انقسامه الى عدة أجنحة : جناح يمينى وجناح يسارى وجناح معتدل . فان الخطر الحقيقى الذى واجه الوفد - على امتداد مراحل - لم يكن من قبيل القصر والاستعمار وأحزاب الأقلية فقط بقدر ما كان بسبب بذور تفكك ظهرت فى كيان الوفد نفسه . والواقع أننا نرى فى هذا التفكك الذى سيتخذ صورة أخرى فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات تفككا طبيعيا لا مناص من حدوثه فى حزب كبير ضم جميع طوائف الشعب منذ قيامه ، جمع الباشوات وكبار ملاك الأرض والفلاحين والمتقنين والبورجوازية اليسارية التقدمية . وكانت الوطنية المشتركة توحّد بين هذه العناصر المتباينة ، الا أنه - ومع مرور الزمن - انحل هذا التماسك بالتدرّج وزادت الفارقة بين الطبقات الثرية التى استفادت أكثر من غيرها من حالة تقدم البلاد ، وبين الجماهير الكادحة التى حرمت من ثمرة هذا التقدم . ولذلك فقد

كان طبيعيا أن تأتي نهاية الوفد مع تبشير يوليو ١٩٥٢ ويحين أجل النظام البرلماني المتداعي الذي كان دعامة الوفد .

وقبل أن نتعرض - بالتفصيل - لاتقسام التنظيم الحزبي في الوفد الى أجنحة يمينية ويسارية ينبغي أولا أن نلاحظ الأحداث مع إحدى دعائم هذا التنظيم - أي السكرتارية العامة - وكيف انتهت الى فؤاد أو انتهى هو إليها . ونعتمد في ذلك على ما يذكره فؤاد وغنام من أن عبد السلام جمعة حاول في البداية التوفيق - قدر ما سمحت به ظروفه - من الحضور الى مصر ومتابعة الأحداث ، إلا أنه وبمرور الوقت أحس الجميع أن ظروف عبد السلام باشا لم تعد تسمح له بالقيام بأعباء السكرتارية على الوجه الأكمل وشعر هو بذلك . ورغم ذلك فإن الوفد لم يفكر في تفحيته ولا حتى بالإحياء له بذلك رغم ما كان معروفا عن الصراحة المتناهية عن النحاس باشا في مثل هذه الأمور دون مبالاة بأي اعتبار ، كما أن فؤاد لم يبدو منه سعي الى هذا المنصب كما لاكت بذلك « أخيار اليوم » أو السنة بعض الناس . . . إذن ماذا حدث ؟ . وفد النحاس عثمان محرم الى عبد السلام جمعة ليفاتحه في الأمر . واقتنع عبد السلام بصعوبة ظروفه ومن ثم سلم استقالته - الى عثمان محرم - من سكرتارية الوفد لتوصيلها الى النحاس باشا .

وسرعان ما اجتمع الوفد وقرر بالاجماع في أواخر عام ١٩٤٨ تعيين فؤاد سراج الدين سكرتيرا عاما للوفد ، مع بقاء محمود سليمان غنام سكرتيرا مساعدا له . ولابد أن ندع سؤالا يطرح نفسه : على أي الأسس كان اختيار الوفد لفؤاد سكرتيرا عاما له - وعمره حينذاك ٣٨ عاما وحديث عهد بعضوية الوفد (١٩٤٧) ؟ وكيف بلغ فؤاد ما يبلغه من مكانة في الوفد حتى يختاره أعضاؤه

لنفس المقعد الذى شغله النحاس ثم مكرم ثم صبرى أبو علم ثم عبد السلام جمعة وكلهم - أو معظمهم على الأقل - من الطبقة الوسطى وكل منهم له سوابق فى الجهاد والنضال وارتقى السلم درجة درجة بالكفاح والكد ؟ هل هى علامة التحول الخطير الذى حدث فى الوفد ؟ ثم وأين القاعدة العريضة التى كان يرتكز عليها الوفد أين جماهير الشعب ولجانه وتنظيماته ؟ لنُدع هذه التساؤلات لنقرر أن فؤاد بلغ مكانته فى الوفد وحكومة الوفد بعدة عوامل : هو رجل على كفاية لا شك فيها ، وهب القدرة على مجاملة الناس واستمالتهم (تنازله للنحاس عن دائرته) ، حقا أنه - كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر - لم يكن صارما فى وفديته فهو لم يكن وفديا قديما - ولا حتى أسرته - وربما مهد له هذا أن يجامل غير الوفديين ويحظى بسمعة الاعتدال وعدم تغليب الحزبية فى كل الأمور . ثم لا يجب أن ننفل ما كان عليه من ثراء ومركز عائلى كبير وما عرف عنه من التمسك بالتقاليد من حيث الشهامة والمروءة والنجدة والكرم . . . كل هذا - وغيره - مهد له المركز الممتاز الذى بلغه فى الوفد وحكومته الأمر الذى سيؤدى الى أن يكون عاملا مؤثرا وخطيرا فى تنظيم الوفد وسياسته ولا سيما فى سنواته الأخيرة . لم يكن سراج الدين - كما يذكر الأستاذ محمد زكى عبد القادر - من غمار الشعب ولم يكن فى نفس الوقت من طبقة الأتراك والشراكسة ، فهو فلاح ابن فلاح من أعيان الريف ذوى الثراء الواسع الموروث .

لكن ما هى الأسباب المباشرة التى دفعت الوفد - أو قادة الوفد - الى اختياره لمنصب السكرتير العام ، يذكر الأستاذ غنام عدة أسباب لهذا الاختيار من بينها أن فؤاد لم يوجد ما يشغله من أعمال كما يشغل غيره كعبد السلام فهمى جمعة . وكذلك لقربه

من النحاس باشا واستطاعته قضاء معظم الوقت معه ليلا ونهارا (*) ثم لكفائه وتهيئة منزله لاستقبال جموع الوفدين وتبادل الراى معهم ، يضاف الى ذلك مقدرته المالية على ما يقتضى الصرف من رعاية للوفد من غير أموال الوفد .

على اى حال اختير فؤاد للسكرتارية العامة وظل - ومعه غنام سكرتيرا مساعدا - حتى قامت ثورة يوليو ١٩٥٢ . فاعتقلا فى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ وصدر قانون جديد لتنظيم الأحزاب فاجتمع الوفد (فى ١٢ سبتمبر) وقرر تعليق وضعهما (فؤاد وغنام) بعض الوقت حتى يبت فى المسائل المنسوبة اليهما والتي اقتضت اعتقالهما .

وحينئذ وجد فؤاد فى هذا الاجراء ما اقتضاه ان يبعث للنحاس باشا بكتاب استقالته من سكرتارية الوفد وعضويته ، يذكر فيه ان هدفه من الاستقالة تسهيل الأمور ابقاء على كيان الوفد ، لكن يبدو ان فؤاد كان قد أدرك اتجاه الرياح ولبح بذلكه ان الوفد والنظام كله كانا يحتضران . وقد رد النحاس على الاستقالة بكتاب فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ . وقد اجتمعت الهيئة الوفدية ، وبعد ان تلا النحاس عليها رسالة فؤاد تحدث بعض أعضاء الهيئة الوفدية منادين بعدم قبول هذه الاستقالة وقال لهم النحاس « اننى لم أوافق عليها ولكنى أقبلها تنفيذا لرغبته » . ثم خاطب النحاس باشا ابراهيم فرج وطلب منه ان يتولى منصب السكرتارية العامة بالنيابة حتى يتم الافراج عن فؤاد وعودته لمنصبه أو اختيار آخر مكانه . واقتنع ابراهيم فرج بقبول المنصب مؤقتا .

ومهما يكن الأمر فقد كانت هذه آخر مراحل أو أطوار منصب سكرتارية الوفد ، فعاداً عن مهامها التي كانت تمارسها فى هذا

(*) كان منزل النحاس باشا مواجها لقصر فؤاد باشا سراج الدين ومازالا قائمين بشارع احمد باشا بجاردن سيتى .

الطور الأخير ؟ فى الواقع أنها لا تختلف كثيرا عن تلك المهام التى كانت تمارسها فى الأطوار الأولى اللهم الا من حيث تطور تنظيم الوفد نفسه كاحداث منصب « السكرتير المساعد » ، وتطور اهدافه ، ومع ذلك نشير الى بعض هذه المهام : كأن يتولى أحد السكرتيرين أعمال السكرتارية الخاصة بالوفد فعليه تحرير محضر لكل جلسة من جلساته يتضمن ملخص المناقشات ومنطوق القرارات ويثبت أسماء الحاضرين والغائبين واعتذارات المعتذرين ويوقع على الحاضر مع رئيس الوفد ، ويعرض المحضر على الوفد فى الجلسة التالية للتصديق عليه . هذا فيما يتعلق برئاسة الوفد وسكرتاريته .

خامسا : وكالة الوفد :

كانت هناك فكرة متداولة بين أعضاء الوفد منذ عام ١٩٤٨ حول اعادة منصب وكيل الوفد ، وقد طرحت للبحث ابان أزمة اختيار سكرتيرا عاما للوفد بدلا من عبد السلام فهمى جمعة التى اشرنا اليها اذ اقترح حينئذ تولية عبد السلام جمعة وكالة الوفد . فلم يوافق على زكى العربى على انشاء هذا المنصب « الا اذا كان هناك ضرورة لذلك اما أن تنشأ وظائف شرفية لا حاجة اليها فلا يقر هذا الرأى » وقد أوضح النحاس فى الاجتماع السالف الذكر أن الحالة تستوجب أن يوكل الأمر الى شخص ينوب عن رفعة فى القيام بالأعباء تحت اشرافه مباشرة . ووافق النحاس العربى على عدم تعيين عبد السلام جمعة وكيل للوفد « لأن أعباء الوكالة أكبر بكثير من أعباء السكرتارية » ولذلك فقد اقترح تعيين عضو نائبا للرئيس يقوم بالنيابة عنه بكثير من الأعمال وخصوصا حضور الاجتماعات وتوقيع الخطابات بالنيابة عن الرئيس أو باسمه . فأشار غنام الى أنه مع موافقته على الفكرة فقد يساء فهمها فى الوقت

الحاضر » خصوصا بعد حادث النسف الأخير (نسف منزل النحاس عام ١٩٤٨) ولذلك فهو يرى صرفه النظر عنها فى هذا الوقت ورافق النحاس والأعضاء على ذلك .

ويبدو أن مسألة انشاء منصب وكيل للوفد أو نائب الرئيس مجرد فكرة الهدف منها فى تصورنا تغطية مسألة تنحية عبد السلام فهمى جمعة عن منصب السكرتارية وحفظا لكرامته . وعلى أى حال ظلت هذه الفكرة حبيسة حتى قدر لها أن تبرز مرة أخرى فى عام ١٩٥٢ وعقب قيام ثورة يوليو حينما وضع الوفد لنفسه نظاما جديدا نص فيه على انتخاب وكيلين للرئيس (مادة ٥) .

هذا هو الهيكل العام لتنظيم حزب الوفد وكان لابد أن يستند هذا التنظيم بجهاز للصحافة يدعمه ويحافظ على بقائه .

الصحافة الوفدية :

• حينما أعلنت الهدنة وتآلف الوفد المصرى وقامت ثورة ١٩١٩ كانت جميع الصحف مؤيدة للحركة الوطنية دون مقابل مادى من الوفد ، وكان الاقبال على قرائتها شديدا ، وكانت كلما أغلقت السلطات البريطانية صحيفة قامت بدلها صحيفة أخرى فى الحال إذ كان الأمر لا يستدعى أكثر من مدد مالى محدود .

واستمرت الصحف على هذا النمط الى أن قام حزب الأحرار الدستوريين ، وأنشأ جريدة السياسة (فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢) فانتهجت ناحية حزبية خاصة كلسان معبر عن اتجاه الحزب آنذاك ، فكان لابد للوفد كرد فعل أن يخصص جرائد تدافع عنه وعن وجهات نظره ، فاتخذ من جريدة « الأخبار » التى كان يصدرها أمين الرافعى ، واتخذ كذلك جريدة « المنبر » التى كان يصدرها

عبد الحميد حمدي ، كما اتخذ جريدة « مصر » التي كان يصدرها الأستاذ المنقبادي ، وجريدة « وادى النيل » بالاسكندرية ، اتخذها الوفد جميعها لتكون مجالا لنشر نشاطه وتبليغ المقالات المؤيدة له والمناهضة لخصومه .

وكانت اهم هذه الصحف آنذاك وأخطرها جميعا صحيفة الأخبار من حيث تعبيرها عن الأمنى المصرية والفكرة التي تألف من أجلها الوفد المصرى ، وقد زاملتها جريدة الأهرام فى ذلك . فرغم أنها كانت معروفة آنذاك بأنها غير مصرية ، الا أن القائمين على شئونها حينما أحسوا بتيار الوطنية العارم يكاد يطفى عليها غيروا من سياستهم وأسرعوا الى وضع أكلشييه بأن جريدة «الأهرام» مصرية للمصريين وأخذت تستجيب لنشر ما يؤيد ثورة ١٩١٩ وخطة الوفد وتعمل على تشجيع الوطنيين . . .

وكانت تصدر فى الاسكندرية آنذاك جريدة « الأهالى » ويصدرها الأستاذ عبد القادر حمزة وجريدة « الأمة » وكان يصدرها الأستاذ محمد الهوارى . وظلت « الأهالى » تصدر فى الثغر الى منتصف عام ١٩٢١ ، ثم حدث أن اتفق الوفد مع عبد القادر حمزة على أن ينقل صحيفته الى القاهرة لتكون من السنة الوفد ، وكان الاتفاق على ذلك سرا ، لكى تصرح السلطات بهذا النقل اتجه عبد القادر حمزة الى أنتهاج سياسة النقد للوفد ولزعيمه . وكان اتجاها مصطنعا اتى ثماره فى خداع السلطات فسهلت نقل الجريدة الى القاهرة ، ولم يكد يستقر الحال فيها حتى أماطت اللثام عن تأييدها المسافر للوفد ، وأصبحت الأهالى لسانا مدوية من السنة سعد زغلول هز أركان الاحتلال وأرق مضاجع الانجليز . فصدرت الأوامر بتعطيلها . . وأخذت الحكومة تتبع عبد القادر

حمزة وقلمه وهو يحاول استئجار صحف لينشر فيها رأيه ويعبر عن رسالة الرقء ، واستطاع أن يكتب فى « المحروسة » كما استطاع استئجار جريدة « الأفكار » . ثم حصل بعد ذلك على ترخيص بإصدار جريدة « البلاغ » اليومية ، وأصبحت لسان حال الوفد واتخذت شعارها من كلمات سعد زغلول « الحق فوق القوة والأمة فوق الحكومة » وفى موضع آخر « يعجبني الصدق فى القول والاخلاص فى العمل وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » ، ثم تعرضت البلاغ للأغلاق واعتقال صاحبها فترة من الزمن ثم عادت الى الظهور وأصدرت نسخة أدبية أسبوعية باسم « البلاغ الأسبوعى » فى نوفمبر ١٩٢٦ .

ثم صدرت جريدة « كوكب الشرق » كصحيفة وفدية (فى سبتمبر ١٩٢٤) فأخذت البلاغ فى اتجاهها الحزبى ، وأعلن صاحبها أحمد حافظ عوض أن شعارها « استقلال مصر استقلالاً تاماً ، كما صدرت جريدة « الجهاد » لمحمد توفيق دياب كجريدة وفدية صباحية ، كما أنشئت جريدة « روز اليوسف » وسارت فى نفس الاتجاه الوفدى . . . إلا أن بعض هذه الصحف اختلفت فى سياستها مع السياسة العامة للوفء وأدى هذا الاختلاف الى خروجها من معسكره ، كما حدث بالنسبة لجريدتى « البلاغ » و « الجهاد » وكذلك « روز اليوسف » .

هذا فيما يتعلق بصحافة الوفد قبل عام ١٩٣٦ . أما فى عام ١٩٣٦ فقد أنشأ محمود أبو الفتح ومحمد التابعى وكريم ثابت جريدة « المصرى » ، وقد أشرف الوفد المصرى على سياستها على أن تكون لساناً له ، وهى تعتبر أول صحيفة رسمية له منذ تكوينه .

ثم ظهرت جريدة « صوت الأمة » و « الوفد المصرى » وقد أشرف على تحريرهما صبرى أبو علم سكرتير الوفد آنذاك والدكتور محمد مندور وحافظ شيبا وغيرهم ، وكان الوفد يشرف على تحريرهما إشرافا قويا . وإلى جانب تلك الصحف أنشأ الجناح اليسارى صحفا أخرى مثل « رابطة الشباب » وسوف نتناول تلك الصحف فى تناولنا للجناح اليسارى فى الحزب .

وعلى أى حال كانت هذه الصحف الوفدية هدفا لهجوم الصحف الأخرى التى كانت تعبر عن لسان القصر وأحزاب الأقلية ، كصحيفتي « الاتحاد » و « الشعب » لسان حال القصر وإسماعيل صدقى وحزب الشعب ، وكذلك جريدتي « السياسة » اليومية والأسبوعية ، لسانا حال الأحرار الدستوريين ، وجريدة « الكشكول » ، وفى الفترة الأخيرة كان هناك « صحف أخبار اليوم » لصاحبها مصطفى أمين وعلى أمين . وكان أهم ما يبدو فى رسالتها مخاصمة الوفد المصرى سواء كان فى الحكم أو فى المعارضة . وكذلك صحيفة « الأساس » لسان حال الحزب السعدى . والواقع أنه إذا كانت الصحافة الوفدية قد تكفلت بالمعبأ الأكبر فى مناصرة الحركتين الدستورية والاستقلالية ، وكان لها فى ذلك أخطر الأثر بدون شك ، فإن صحافة الأحرار الدستوريين قد شغلت الرأى العام بالنزاع العلمى والاجتماعية والآراء الحرة . لكن السؤال الذى يفرض نفسه الآن : كيف كانت الصلات المادية بين الوفد والصحف التى كانت تنطق بلسانه ؟

فيما يتعلق بصحف الفترة الأولى أى التى ظهرت قبل عام ١٩٣٦ فقد أشرنا الى نوع تلك الصلات من حيث أن الوفد كان يمولها من التبرعات التى كانت تجمع آنذاك . أما الصحف التى

ظهرت فيما بعد عام ١٩٣٦ فيذكر غنام وقد أصبح عضواً في الوفد وسكرتيراً عاماً مساعداً له وبالتالي أصبح مضطرباً على نشاط الحزب ، يذكر أن الوفد كثيراً ما كان يمول الصحف الوفدية آنذاك ويشرف على تحريرها أشراقاً فعلياً كجرائد « المصري » و « صوت الأمة » و « الوفد المصري » و « البلاغ » في الفترة الأخيرة ، فقد كان الوفد يمد هذه الصحف بأموال طائلة كان مصدرها مما يجمعه الوفد من تبرعات أعضائه وأعضاء الهيئة الوفدية المسالفة الذكر والتي كان يطلق عليها رئيس الوفد « واجبات » .

التنظيم الذي اتبعه الوفد في مرحلته الثانية والذي يبدو أنه كان اجتهادياً خضع لكثير من التيارات والاتجاهات الأمر الذي سيحاول الوفد أن يتلافاه في تنظيمه الجديد الذي وضعه لنفسه عقب قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ إذ سيحاول الوفد في هذا التنظيم أن يضع لنفسه قواعد وأسس ثابتة وأن يضع برنامج له إذ نص في مادته الأولى مثلاً على أن « هيئة الوفد المصري هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية » ، وأنها تشكل الوفد المصري الذي يعتبر بمثابة مجلس إدارة الهيئة ويتكون من واحد وعشرين عضواً ، وكذلك الجمعية العمومية ثم لجان الوفد العامة والمركزية والقرعية ولجان الشباب الوفديين (المادة ٢) . كما نص في هذا التنظيم على أن يختار الرئيس والأعضاء الهيئة الوفدية العامة عن طريق الاقتراع السري لمدة ثلاث سنوات ، ثم وضع شروطاً لاختيار عضو الوفد هي : أن يكون قد مضى على عضويته في الهيئة الوفدية وقت انتخابه العضوية خمس سنوات متوالية على الأقل ، أو يكون قد سبق له عضوية مجلس الشيوخ على مبادئ الوفد ولم يكن قد فصل من الهيئة ، أو سبق انتخابه مرتين عضواً بمجلس النواب على مبادئ الوفد (مادة ٤) .

كما تنهيه الوفد - فى نظامه الجديد - الى مسألة فصل الأعضاء فنص على ألا يفصل عضو من الوفد الا بقرار من الهيئة الوفدية العامة وبناء على طلب من الوفد المصرى (مادة ٨) .

وفيما يتعلق بالهيئة الوفدية العامة التى أشرنا اليها نص النظام الجديد على اختصاصها من حيث انتخاب الرئيس وأعضاء الوفد بطريق الاقتراع السرى ولدة ثلاث سنوات وإبداء الرأى فى ما يعرضه الوفد عليها من موضوعات وكذلك البحث وإبداء الرأى فى كل ما يعرضه أعضاء الهيئة الوفدية من اقتراحات على أن يكون الاقتراح موقعا عليه من عشرين عضوا على الأقل وأربعين على الأكثر (مادة ١٨) .

وقرارات الهيئة الوفدية تعتبر نهائية الا اذا طلب الوفد إعادة بحثها فى خلال أسبوع من صدورها وفى هذه الحالة يعاد العرض على الهيئة ويكون قرارها نهائيا . أما جلسات هذه الهيئة فسرية ولا يذاع ما يدور فيها الا بقرار من الهيئة الوفدية ذاتها ، ويجتمع بدعوة من الرئيس كلما اقتضت الضرورة ذلك أو كلما وجد لديها من الأعمال ما يستدعى اجتماعها وتنعقد بصفة دورية مرة كل ثلاثة شهور ، وللهيئة الوفدية لجنة تنفيذية وتشكل من رؤساء لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات ، وثلاثة من أعضاء الوفد يختارهم الوفد ، وسكرتير الهيئة الوفدية ثم من تنتخبهم الهيئة الوفدية . . ويشترط لصحة انعقاد اللجنة حضور ثلث أعضائها (المادة ٣٠) .

كما نص فى التنظيم الجديد فيما يتعلق بدور لجان الوفد والشبان الوفديين على أن الغرض منه هو العمل على نشر مبادئ الوفد والمعاونة على تنفيذ برنامجه وتأييد مرشحيه فى الانتخابات (٣٧ ، ٣٨) وقد نص على أن الوفد يتولى الاشراف العام على

تأليفها بعواصم المحافظات والمديريات ، وبالأقسام والمراكز وبالمبلاذ والقري ، وأن تكون قرارات الوفد ملزمة لها واجبة التنفيذ ، وقد وضع الوفد شروطا للقبول بهذه اللجان ، وكانت تتبع هذه اللجان فى تسيير أعمالها النظم المقررة باللائحة وتعمل وفقا لأحكامها .

هذه هى مراحل التنظيم الحزبى للوفد التى استطاع من خلالها أن يحسن انتهاز الفرصة السانحة من حيث تهمس الجماهير له وانطوائها تحت لواء لجانه وقيامها بالدعاية النشيطة وممارستها للسياسة وتمرسها بها . نقول استطاع الوفد من خلال كل هذا واعتبارات كثيرة أخرى أن يتغلب على الأحزاب الأخرى ، ولاسيما الأحرار الدستوريين الذين قصروا حياتهم السياسية على القاهرة - وفى صالوناتهم المغلقة - ولم يكثرثوا بأن ينشئوا لهم مثل هذه التنظيمات فى الأقاليم وريف مصر . ولاشك أيضا أن تنظيم الوفد كان يركز - فى أسسه - على القاعدة الشعبية العريضة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة ، ولعله بذلك كان يتعرض « للضغط السفلى » من جانبها ، لذلك لم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصا على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده - إذا ما دب الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى أو بينه وبين القصر ولذلك لا غرابة البتة فى أنه - أى الوفد - قام بكثير من الأعمال التى سنعرض لها بالتفصيل فى مواضع أخرى والتى استهدفت صالحي هذه القاعدة الشعبية ..

الا أنه - ورغم قوة تنظيم الوفد بالنسبة للأحزاب الأخرى - فإنه كان لا يخلو من المفجوات من حيث أن رئيس الوفد كان هو الذى يعين عضو للوفد المصرى وهيئة الوفد تختار أعضاء الهيئة الوفدية الذين يتحكمون فى اللجان الفرعية ، فإدى هذا الوضع الى تسرب عناصر غريبة عليه خلخلت كيانه وأضعفته .

ولذلك رأينا فى مقاعد الزعامة والوزارة والتوجيه قوما
بعيدين عن الوفد وليست لهم تاريخ جهاد أو تضحية أو بلاء
مذخور فى حين بقى الذين يمثلون الكيان الحقيقى للوفد : المحامون
وصغار التجار ورؤساء اللجان بعيدين عن مراكز السلطة
والتوجيه ، بل رأيناهم - فى ظروف كثيرة - يعارضون الوزارة
والزعامة جميعا ، أدى هذا - بطبيعة الأمر - الى الصراع داخل
الوفد بين تلك العناصر التى تنتمى الى الطبقة المتوسطة والنسبة تعتبر
نفسها صاحبة الحق - أصلا - فى قيادة الوفد ، وبين العناصر
شبه الاقطاعية الجديدة (صراع صبرى أبو علم مع فؤاد سراج
الدين) ، ولا شك فى أن هذا الصراع كان تهديدا للوفد بالتمزق
كما كان من أسباب تدهوره فقد أدى الى اتساع الهوة بين قيادة
الوفد وبين القواعد الجماهيرية له فبدأ نوع من التخلخل فى صفوفه
ثم فى علاقته بالجماهير الشعبية ، الا انه لا بد أن نطرح عدة
تساؤلات : لماذا تدهور الوفد وتخلخل نظامه فى أواسط الأربعينات
تخلخلا سيوئى - بعد قليل - الى انقسامه الى جناحين ؟ وهل
يرجع ذلك الى تغلغل العنصر الاقطاعى (فؤاد سراج الدين ،
البدراوى ، الوكيل وغيرهم) أم هناك اعتبارات أخرى أدت الى
هذا التخلخل ؟ سبق أن ذكرنا أن الاقطاع كان عنصرا
ظاهرا - فى تكوين الوفد منذ نشأته ، بل وبالقياس وبعملية
احصائية نتبع فيها مراحل الوفد وطبقة أعضائه سننتهى الى أن
القطاع كان أكثر تسلطا وتغلغلا فى المراحل الأولى للوفد عنه
فى المراحل الأخيرة ، فقط أن قربنا من هذه المراحل الأخيرة
ولأنها كانت الارماصات والمقدمات لثورة يوليوس ١٩٥٢ ، ولما
جسده لنا هذه الثورة واقعا حيا وقريبا جعلنا نفزع غنبا لى فى
الصورة رغم أننا - مرة أخرى - لو تعمقنا الأمر والمنا بكل
أبعاد الصورة لوضح لنا أن الوفد فى آخره كان أكثر ثورية - فى

بعض النواحي دون بعضها الآخر وكان هذا لاشك نقصا وعدم عقائدية منه الا انه على أى حال - ومن بعض وجوهه - كان أكثر ثورية فى نهايته عنه فى بدايته ، الا أن هذه الثورية كانت نابذة من الجناح اليسارى الذى سيبرز لنا حقيقة واضحة فى عامي ١٩٥٠ ، ١٩٥١ . وانما مع ذلك كله كان نظام الوفد يهتز بل يتمايل من الاهتزاز لماذا ؟ هناك عدة اعتبارات يجب الا تغيب عن الالذهان أولها الزعامة ، فان زعامة سعد لا شك فى انها كانت طاغية طغيانا أسطوريا ، شخصية مهيمنة على مظل حولها ومن ثم توارى التخلخل واختفى الاهتزاز اللذان كانا من الممكن أن يظهرهما ويهويهما بالوفد . ثانياً الاعتبار الروح التى امتلأت وطنية وتدفقت أملا فى ذلك الوقت وحفظت جموع الشعب كتلة واحدة وراء الوفد فحفظت له قوته . اعتبار آخر : هو أن الوفد - فى الفترة الأولى - ظل بلا منازع أقوى الأحزاب وأكثرها تجاوبا مع الجماهير ودفاعا عن حقوق الوطن وتضحية فى سبيلها - . يأتى الى الحكم بسلطان الجماهير فيركله القصر باقالة اثر اقالته - ، كان هذا فى المراحل الأولى للوفد . أما فى المرحلة الأخيرة - والتى نحن بصددنا - والتى تأتى عقب توقيع المعاهدة فنجد مصطفى النحاس هو الزعيم . وقد قاد سفينة الوفد ربع قرن ، الا انه عاصر كفاح الشعب نصف القرن أو يزيد من حيث الوقوف ضد الاستعمار والقصر ، وإذا جار لنا أن نتصدى للحكم عليه أو تقييم تاريخه الحافل - الذى يعد جزء لا يتجزأ من تاريخ شعب مصر - فليكن الحكم عليه فى إطار العصر الذى ظهر فيه والمدرسة السياسية التى نشأ فيها وهى مدرسة ثورة ١٩١٩ . وأيضا كانت الأخطاء التى رقع فيها النحاس - وكان لابد له أن يخطئ فى كفاحه المتواصل ، الا أنه كان أكثر ثورية وصلابة من زملائه المنتمين الى تلك المدرسة ، ورغم هذا فإذا قارنا شخصيته بشخصية سعد

سنجد أن النحاس - بشخصيته العاطفية الى حد ما وباعتراف بعض رجال الوفد أنفسهم قد سمح لمن حوله أن يسيطروا عليه بل وتنافسوا في السيطرة الأمر الذي ساعد على تدهور كيان الوفد . ومن ناحية أخرى نجد أن الوفد - بعد ١٩٣٦ - قد بدأ يجتاز مرحلة جديدة في حياته . فان انتهاء النزاع بين بريطانيا ومصر - وقد أوقفته المعاهدة لفترة مؤقتة - كان من شأنه أن يفتح المجال لاختلاف الرأي في شئون الإصلاح الداخلى ، ولذلك فقد كان لزاما على الوفد - ولر لتبرير علة وجوده بعد عقد المعاهدة - أن يدرك أن المرحلة الجديدة من الكفاح الوطنى كانت تتطلب مضمونا اجتماعيا للثورة ، كما كان يجب عليه أن يضع برنامجا اجتماعيا تقدميا كبديل لكفاحه فى سبيل الاستقلال بعد ١٩٣٦ . ومن هذه النقطة نبدأ بالبحث فى برنامج الوفد .

برنامج الوفد :

لما كان الوفد قبل ١٩٣٦ أقرب الى أن يكون هيئة موكله عن الأمة للمسعى للاستقلال - وقد كان فى هذه الفترة لا يعتبر نفسه حزبا سياسيا - لذلك لم يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا كما أشرنا ، الا أننا حينما نبحث فى برنامج حكومة الوفد الأولى التى عرفت يرمئذ باسم « حكومة الشعب » (يناير ١٩٢٤) نجد أنها الى جانب مطلب الاستقلال رفعت شعارات بتدعيم الديمقراطية ، ورفع مستوى المعيشة ، ولذلك فهناك سؤال يطرح نفسه : هل كانت حكومة الشعب تمثل الشعب فعلا أم أنها كانت تمثل الطبقتين البورجوازية والارستقراطية ؟ فى الواقع أنها كانت فى تكوينها وفى برنامجها وسياساتها تمثل البورجوازية المتوسطة ، وقد سارت حكومات الوفد - قبل ١٩٣٦ - فى هذا الخط يقيدها ويعوق نموها النظرة المحدودة التى كانت طابع القيادة فى النظر للمسائل

الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وهذا يرجع الى تكرينها
 البرجوازي ، ومن ناحية أخرى يجب ألا نتجاهل الصعوبات التي
 كانت تجابه قيادة الوفد في محاولاتها لتطبيق بعض المبادئ
 الديمقراطية التي كانت تأتي في خطب زعمائه أو خطب العرش ،
 وكانت تأتي هذه الصعوبات من جانب القصر أحيانا أو الانجليز
 أحيانا أخرى ، أو الأحزاب المناوئة . على أي حال كان هذا شأن
 الوفد قبل ١٩٣٦ ، لكنه كان في استطاعته بعد ذلك - وبعد أن
 اعتقد أنه حقق الاستقلال - أن يتحول الى حزب جماهيري له
 برنامج اجتماعي . حقيقة لقد حدثت مثل هذه المحاولات في
 مؤتمرات الوفد ابتداء من مؤتمر عام ١٩٣٥ لمواجهة مشكلة
 ايجاد مثل هذا البرنامج ، الا أن هذه المؤتمرات لم تسفر عن شيء
 من ذلك وكان على الوفد أن ينتظر حتى انتهاء الحرب العالمية
 الثانية ليجدد كفاحه في سبيل الاستقلال بنفس الأسلوب السابق
 وهو المفاوضة وأن فرضت عليه قوى الشعب في عام ١٩٥١ الكفاح
 المسلح (عقب إلغاء المعاهدة في أكتوبر ١٩٥١ كما سنرى) ،
 لكن الوفد بذلك أضاع من حياته فترة طويلة من ١٩٣٦ حتى نهاية
 الحرب دون أن يضع لنفسه برنامجا اجتماعيا يعمل في إطاره .
 ويبرر الوفد هذا القصور بأنه : أولا : كان مازال لا يعتبر نفسه
 حزبا بالمعنى التقليدي وإنما كان يمثل شعبا ، وأنه في قراراته
 وخطب قادته ونداءاته كان يحاول التجاوب مع كل متطلبات طوائفه
 ولا يخص طبقة دون أخرى ، وثانيا : أنه حتى لو اعتبر نفسه
 حزبا فلم يكن يجدر به أن يدخل في سباق وتنافس مع الأحزاب
 الأخرى في صياغات ودعايات ديماجوجية ، ووضع برامج ، وأن
 العبرة بالواقع ، واقع قرارات الوفد واصلاحاته وقوانينه ، وقد
 أشار النحاس الى هذا المعنى في أحد اجتماعات الهيئة الوفدية
 في عام ١٩٤٨ وذلك حينما يطالبه بعض أعضاء تلك الهيئة بوضع

برنامج اقتصادى للوفد فيجييه النحاس قائلا : « برنامجنا الاقتصادى معروف ، كما لنا برنامج سياسى ، وهو تحرير البلاد فى الخارج والداخل ، ولكننى لا أستطيع أن أضسح كادرا للبوليس مثلا ، وبرنامجنا العام هو العدالة الاجتماعية ٠٠٠ الخ » ، وبالإضافة الى ذلك كان الوفد يترك لبعض أعضاء الهيئة الوفدية ، ولبعض كتابه وصحفييه أمثال عزيز فهمى ، وسلامة موسى ، د. محمد مندور ، أحمد أبو الفتح ٠٠ الخ يترك لهم الحرية الكاملة بل ويشجعهم للتحدث فى المسائل الاجتماعية سواء فى اجتماعات الهيئة الوفدية أو البرلمان أو فى الصحافة كما اشرنا .

ومن الواضح أن هذه التبريرات لا تقف على ساق من الحقيقة أو المنطق ، ولكن التفسير الصحيح هو أن زعماء الوفد - رغم كونهم من الوطنيين - الا أنهم كانوا محافظين فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية ، فكانت ميولهم المحافظة قوية الى الحد الذى دفعهم - رغم بعض التشريعات الاجتماعية التقدمية التى وضعوها - الى عدم وضع برنامج اجتماعى أو المساس بالضرئب الأساسية أو النظام السياسى للبلاد . حقا أن الوفد قد أقر بعض التشريعات العمالية والاجتماعية ابان حكوماته (٣٦ - ٣٧ ، ٤٢ - ٤٤ ، ٥٠ - ٥٢) على النحو الذى سيتضح لنا ، من خلال دراستنا لحكم الوفد . لكنه - أى الوفد - فى اقراره لهذه التشريعات كان يبدو وأن أعضاؤه ، وهم كبار الملاك يتسامحون فيها : بعضهم يقرها عن ايمان واخلاص ، بينما البعض الآخر كان يرى فيها وسيلة أمن لتجنب الهياج والاضطراب فى المدن ، ثم أنه من ناحية أخرى لو راجعنا كل التشريعات والاتجاهات التى بدت من حكومات الوفد سنجد أن

بعضها كان ينحصر نحواً اشتراكياً محضاً ، وبعضها الآخر ينحصر نحواً رأسمالياً محضاً ، بينما بعضها الثالث كان يتسم بالرجعية .

على أى حال كان هذا التخطيط فى تشريعات الحكومات الوفدية وتناقضها راجعاً الى أن الوفد لم يضع لنفسه برنامجاً محدداً يسير على هداه ، ولذلك فقد تنبه لنفسه - أخيراً وبعد فوات الأوان - وبعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ وصدر قانون تنظيم الأحزاب - تنبه فوضع لنفسه هذا البرنامج (فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢) وقد تناول فيه : السياسة الخارجية والداخلية والدستور ، والقضاء ، وديوان المحاسبة والادارة الحكومية ، والجيش والبوليس ، والعمال والفلاحون ، والتربية والتعليم ، الصحة العامة ، السياسة الزراعية ، السياسة الاقتصادية والمالية ٠٠٠ الخ .

ومهما يكن الأمر فإن الوفد - بعد عقد المعاهدة - حاول جاهداً أن يحتفظ بالكتلة الشعبية وراءه دون برنامج فباعت بالفضل ، حيث أخذت تيارات جديدة تنشأ فى داخله وبين الرأى العام ، وأخذ الافتراق فى مصالحي الطبقات ونظرتها الى الإصلاح يبرز شيئاً فشيئاً ، ومن ثم أخذ تنظيمه يتفكك تدريجياً ، ولولا أن المسألة الدستورية برزت الى سطح الحياة السياسية - فيما بعد ١٩٣٦ - ومحاولة القصر الاستئثار بها - وكان الوفد كما نعرف أول المدافعين عن الدستور منذ انشائه ، لولا هذا لكان افتراق الآراء والصراع بينها فى الوفد قد بدأت عقب توقيع المعاهدة ، ولكن قوارى ولم يمض فى طريقه الطبيعى بسبب الصراع على الدستور بين الوفد والأحزاب الأخرى وأسلوب الحكم الداخلى . لاشك أن هذا الصراع - الذى أفسد الحياة السياسية وصبغها بالديماجوجية - حفظ للوفد كتلته الى حد ما ولكنه لم يحفظها بنفس

القوة التي كانت عليها عندما كان كفاحها موجهاً ضد الانجليز : لذلك فقد ظل تنظيم الوفد - دون برنامج - يمارس قوته وسلطاته والأغلبية الجماهيرية حوله متمسكة به لعدة اعتبارات : أولاً : لتراثه الطويل في الكفاح ، وثانياً : لدفاعه - بكل قوته - عن الحقوق الدستورية ، هذا بالإضافة الى اتجاهاته الشعبية - كما اشرنا - والتي كانت تبدو بين الحين والحين في اصلاحاته الداخلية وتشريعاته الاجتماعية .. حقيقة أن الوفد أصدرها دون انبعاث نظرية متكاملة من نظريات الحكم الاقتصادية الا أنه كان مؤمناً بالاقتصاد الحر والتجارة الحرة ، كما أنه كان متأثراً باتجاه انتصاره وكثرة عددهم وتمثيلهم لطبقات متعددة ويحاول ارضاءهم ثم ما هي نظريات الحكم سوى أنها مبادئ وصياغات وتشريعات توضع لخدمة الشعب افراداً وطبقات ؟ والوفد في سياسته كان يحقق بعض تلك النظريات ، وإذا كان قد فشل في تحقيقها كلها فذلك يرجع الى عدة صعوبات أهمها أن الوفد لم يمارس الحكم (فيما بين ١٩٢٤ - ١٩٥٢) سوى فترات محدودة أي أنه بذلك كان جهاز معارضة أكثر منه أداة حكم ، وحتى وهو في الحكم كان عليه أن يناضل في جبهات متعددة : القصر من ناحية وأحزاب الأقلية من ناحية أخرى ، ثم الانجليز وقواتهم رابضة في قلب البلاد ، أي أن الوفد لم ينفرد بالسلطة حتى وهو في الحكم .

ثم أنه - وهو في القيادة الشعبية - كان عليه أن يصعد وأن يكون أكثر ثورية ولاسيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج العسكر الاشتراكي منها منتصراً ، ولذلك سنجده في عام ١٩٥١ يطرح أسلوب المفاوضات ويعتني فكرة الكفاح المسلح ، حين وجد أن لا مفر منه - ولو بضغط الشعب - حينما تأهب له واستعمله في معركة القتال ، على أي حال كان استسلام الوفد

وعدم تطوره بداية لانفصاله عن الشعب ، بل انفصال الوفد عن الوفد ان صح هذا التعبير ، ذلك لان حكومته (١٩٥٠) كانت مثارا لمسخط بعض الوفديين الذين كانوا يمثلون الجناح المناوئ للقيادة فجمع حوله الانصار وكتلهم استعدادا للمعركة البنى كانت كل الدلائل تشير - حينئذ - الى انها واقعة حتما لانقاذ قيادة الوفد من الانحراف الجديد . ولأول مرة فى تاريخ الوفد تنشر مساجلات ومناقشات حامية وتصور فى اجتماعات هيئته العامة ، وكلها تحمل على سياسة وتنظيم الوفد ، ويبدأ هذا الخلاف فى كل منظمات الوفد : فى الهيئة الوفدية ، وفى الشباب الوفدى ، وحتى فى اللجان الاقليمية ، ووضح ان الأمور تسير داخل تنظيم الوفد فى طريق التفكك ، فكانت قيادته تضع نصب عينها الحكم ومحاولة البقاء فيه أطول فترة ممكنة ، ومن ثم أصبحت - القيادة - حريصة على استقرار الأوضاع التى كانت تحاربها قديما . وكان لهذا التفكك - فى سياسة الوفد - أثره ، فتأثرت أجنحة داخله بالاتجاهات الاشتراكية ، ولم تكن هذه الاتجاهات فى الحقيقة وليدة أحداث عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥١ بل ترجع جذورها الى أوائل الأربعينات حين ظهرت فى أفق السياسة المصرية جماعات شيوعية استمدت نفوذها من الانتصارات السطفيتين ، وقد تأثرت بها مجموعات من الطلبة الوفديين والمثقفين ، وقد تمخض هذا عن ظهور مجموعة أطلق عليها « الطليعة الوفدية » التى قام بينها وبين قيادة الوفد تناقض وصراع ، كما قام بينها وبين اليسار المتطرف تناقض آخر .

اليسار فى الوفد :

استمرت الطليعة الوفدية فى نشاطها داخل الوفد فأصبحت عدة بيانات وقرارات كان من شأنها بلورة الأفكار الجريئة التقدمية

فى الحرب ، وأدى هذا الى اصدار عدة جرائد كانت منبرا نذراء وأفكار الجناح اليسارى فى الحزب مثل : صوت الأمة ورابطة الشباب والفجر الجديد ، كما عقد الوفد مؤتمرا فى عام ١٩٤٣ ناقش فيه بعض الاتجاهات والقيارات الجديدة التى كان يغلب عليها الطابع الاجتماعى العمالى كما أصدر الوفد لائحة جديدة ، وكانت كل هذه القيارات مجالا للأفكار الجديدة التقدمية فى الحزب وبداية لتبلور الجناح اليسارى فيه .

والواقع أن هذه الفترة - منذ أواسط الأربعينات حتى أوائل الخمسينات - كانت مليئة بالارهاصات التى كانت تنبئ باتجاهات وتيارات جديدة تهب على تنظيم الوفد ، ففي عام ١٩٤٦ تم انشاء اللجنة الوطنية للطلبة والعمال التى شارك فيها بعض عناصر من الاخران المسلمين الى جانب الوفديين والتى ظهرت كجبهة جديدة فى حزب الوفد ، وتألقت من شباب الوفد وممثلى المنظمات الاشتراكية ، وكانت تطالب بالجلء بدون قيد ولا شرط كما طالبت بحق السودانيين فى تقرير المصير ، وكان لتلك اللجنة دور كبير فى النضال المصرى المحتدم فى تلك الفترة الحرجة ، ولذلك فقد وجهت حكومة اسماعيل صدقى - القائمة آنذاك (١٩٤٦) ضرباتها لتلك اللجنة ، كما وجهتها الى طليعة القوى القومية الديمقراطية الممثلة فى شباب الوفد وبعض الصحفيين الأحرار ، ولا شك أن تلك الضربات من حوادث القبض والاعتقال كان لها تأثيرها على جماعات الوفديين اليساريين ٠٠ الا أنها من ناحية أخرى كانت المفجرة لبارود اليسار فى الوفد فى تلك الفترة ، وكان مما ساعد على تدعيم اليسار أن بنيان الوفد القديم كان يهتز ويتخلخل بدخول العناصر الغربية المشار اليها ، هذا بالإضافة الى أن زعماء الوفد أخذت تبهرهم مباحج الحياة وقد أتاح لهم المكافآت الضخمة

والمناصب الرفيعة هذا النوع من الحياة فنقلتهم الى طبقة جديدة
فتتقروا لماضيهم وجهادهم وطبقتهم ومن تم ضعف ارتباطهم بالماضي
والجهاد والطبقة الأولى ٠٠ والأمتلة كثيرة وحية فى الأذهان ، فقد
أورد أحمد بهاء الدين مثالا على ذلك بإبراهيم عبد الهادى ومحمود
سليمان غنام باعتبارهما كانا من أعضاء لجنة الطلبة القديمة تم
« أفندية » الوفد المكافحين والمحامين المغمورين الذين أصبح منهم
الوزراء والأغنياء وأصحاب العزب . وفى هذا ما يؤكد كيف بدأ
الزعماء ثم كيف تطوروا ٠٠ وبالإضافة الى هذا العامل الذى
كان من أسباب ثرة اليسار فى الوفد كان هناك العامل الآخر الذى
مر بنا وهو نظام الوفد وتكوينه وتشكيلاته - التى أشرنا اليها -
فقد كان النظام عتيقا لا يسمح « للقاعدة » أى لجمهير الحزب
وشبابه ، وتشكيلاته الصغيرة أن تكون لها قوة ضغط حقيقية على
القيادة لكى تظل هذه القيادة مربوطة دائما الى اتجاهات القاعدة
ومطالبها المتجددة المتطورة . وكان من الممكن أن يحدث هذا لو كان
عضو الوفد ينتخبه أعضاء الهيئة الوفدية ، وهؤلاء تزكيتهم لجان
الحزب الفرعية ، اذ كان لابد أن يراعى عضو الوفد - وهو فى
قمة التنظيم - اللجان الفرعية فى أقصى أنحاء القطر ويعمل لها
حسابا ٠٠ كل هذا كان مدعاة لظهور قيادات جديدة فى اليمين
واليسار : وفى اليمين كانت جماعة الاخوان المسلمين وحزب مصر
الفتاة ، وفى اليسار كانت الجماعات الماركسية ٠٠ ، وقد قام
تحالف بين هذا اليسار المتطرف والوفد . باعتبار أن الوفد كان
يمرّج حينئذ - ولاسيما جناحه اليسارى - بالاتجاهات الاشتراكية
والأفكار التقدمية ٠٠ الا أن العناصر اليسارية - وقد قامت فيما
بينها عدة متناقضات وصراعات - قد فشلت فى ايجاد ركيزة
شعبية عريضة لها لأن الوفد كان يسيطر على قلوب الجماهير
ويستحوذ على أفئذتها لارتباطه فى اذهانهم - ومنذ عام ١٩١٩ -

بالمعمل الوطنى . ففى عام ١٩٢٤ وإبان وجود الوفد فى الحكم أخطأت تلك العناصر فاصطدمت بالوفد حينئذ ، ومن ثم سُنحت الفرصة لضرب الحزب الشيوعى الأول دون رد فعل لدى الجماهير الكادحة التى كان إيمانها بالوفد أعمق من فهمها لرسالة الحزب الشيوعى ، وفى الثلاثينات كان الضعف والفشل أيضا راجعا لايمان الجماهير - أيضا - بحزب الوفد . الا أنه ورغم هذا الفشل الذى أصاب اليسار بوجه عام فإن الجناح اليسارى فى الوفد كان يقوم بدوره الطليعى فى نظام الحزب غير مبال بالمراقيل التى تقف فى سبيله سواء من بعض قادة الوفد - وهم الذين يكونون الجناح اليميني ، أو من اصطدامه بالجماعات الماركسية ، فقد برز اليسار فى الوفد فى تلك الفترة وكان يمثل فكره ومنهجه الدكتور محمد مندور الذى أصبح حينئذ « الكاتب الأول فى الحزب » وقد تألفت كتاباته وتميزت بالثورية والوطنية واليسارية والوعى الاشتراكى . فنادى بمساهمة العمال فى الأرباح ، وباعتبار العمل مصدرا أساسيا ووحيدا للثروة ، وأخذ يكشف استغلال الباشوات وكيفية حصولهم على الثروات بطرق ملتوية ضد مصالح الجماهير الشعبية والعاملة .

لكن مندور - ورغم أنه كان يمثل اليسار فى الوفد ويعتبر وفى تلك الفترة كاتبه الأول - نلاحظ أنه لم يذب فى التكوين التقليدى للحزب ، بل حاول أن يخلق تيارا جديدا داخل الحزب بكتاباته التى كانت أدانة علمية وثورية للباشوات ووثيقة ضد الاستعمار الاقتصادى ، فقد كشفت عن أساليبه ودهاليزه التى كان يحاول أن يختبئ فيها عن الأنظار ، ولا يترك مندور حكومة الوفد فيهاجمها فى عام ١٩٤٤ . كما يهاجم اسماعيل صدقى مناديا بجوبى عدم الاعتراض على الضرائب التصاعدية . والواقع أننا لا نغالى كثيرا إذا اعتبرنا أن مندور كان يمثل الطلائع الثورية

لثورة يوليو ١٩٥٢ ، فقد كتب تحت عنوان « أس الفساد » يقول :
« ٠٠ هذه الحالة وهذه السياسة أصبحت شيئا لا يطاق ، وأكبر
الظن أن هؤلاء « الباشوات » وأولئك السياسة الحكام لا يحسون
على الإطلاق أن الحالة في مصر لم تعد تسمح بمثل هذه السياسة
لا من الناحية الأخلاقية ولا من الناحية السياسية » ، ثم يقول
« وأنه لمن إعادة القول أن تصور ما بلغه الشعب المصري من بؤس
نتيجة لتفاوت الثروات تفاوتنا قليل النظير في بلاد العالم أجمع ،
ومن إعادة القول أيضا أن تصور ما نرى الشعب أخذ فيه من اليقظة
والفطنة الى حقوقه في الحياة » ، ثم يستطرد ملقيا بنبؤته فيقول
« والذي لا ريب فيه هو أن مصر تحتاز الآن من الناحية الاجتماعية
مرحلة اشبه ما تكون بالمرحلة التي اجتازتها في أعقاب ثورة
١٩١٩ ٠٠٠ يخيل اليها أن هؤلاء « الباشوات » في نرم عميق وان
يقظتهم ستكون مزعجة » هذه نماذج من كتابات مندور ممثل اليسار
في الوفد والذي استطاع أن يجمع حوله « الطليعة الوفدية » والمثقفين
والعمال وهو يعترف بذلك فيقول « لسنا نحن الذين نردد هذه
الأفكار ، وانما نلتقطها من السنة الشبان جميعا في الجامعة
بل ومن السنة أساتذتهم ، كما نلتقطها من أفواه جميع موظفي
الدولة الذين يزيد عددهم عن المليون ونصف وذلك فضلا عن عمال
الحكومة وصغار موظفيها الخارجين عن الهيئة ، واما عمال
الشركات والمصانع الأهلية فقد أصبحت هذه الآراء نشيدهم
المستمر » ، كان مندور أبرز قادة اليسار في الوفد وكان يقف الى
جانبه حينئذ زميله « الدكتور عزيز فهمي » وغيره من الشسياب
المثقفين الوفديين الذين أرادوا اصلاح حزبهم وتطويره ضد الاطار
الحزبي ، الا أنهم كانوا يصطدمون دائما ثم يفشلون نتيجة معارضة
« آباؤهم » لهم ، فقد اصطدم مندور وزملائه بالقيادات التقليدية
للحزب وهي قيادات كانت اقطاعية أو رأسمالية تسلمت الى الحزب

– فى فترات مختلفة – وأرادت الإبقاء على تكوينه الفكرى الغامض الذى يدور حول أهدافه وطنية عامة بعيدة عن أية دعوة اجتماعية واضحة ، فالدعوات الاجتماعية التى كان ينادى بها مندور – والتى أشرنا الى بعضها – كان من شأنها الاضرار بمصالحهم كقطاعيين ورأسماليين •

لاشك أن الأفكار والتيارات التى كانت تموج داخل الوفد منذ أواسط الأربعينات ٤٥ ، ٤٦ ، ١٩٤٧ والتى توهمت بعودة الوفد الى الحكم (يناير ١٩٥٠) واستمرت تفتح نواقد لها فى تنظيمات الوفد طوال عهد الوزارة الأخيرة للوفد ، لاشك أن هذه الأفكار كانت ارمصاصات ومقدمات لثورة يوليو ١٩٥٢ التى كانت تجسيدا وتحقيقا لأحلام وأفكار اليسار الوطنى فى الوفد سواء على الصعيد السياسى أو الاقتصادى ، ولذلك فمن الممكن أن نقول أنه لولا قيام الثورة – وقد جاءت فى وقتها – لكان التطور الطبيعى لمندور وجماعته فى الطليعة الوفدية هو أن ينفصلوا عن الوفد لانشاء حزب اشتراكى ديمقراطى جديد • هذا ورغم أن اليسار فى الوفد كان متأرجحا الا أنه قد أثير ادعاء بأنه اذا ما ساد الوفد واستمر فى الحكم فانه سيحقق مطالب العمال العادلة والتى طال عليها الزمن • على أى حال لو كان هذا الانقسام – أو الانشطاز – بمعنى أدق – قد تم لكان من الممكن أن نعتبره الأول فى تاريخ تنظيم الحزب ، حيث كانت الانقسامات التى وقعت فى داخل هذا الحزب تقوم عادة على أساس من المصالح الشخصية وافتراق الآراء والأمزجة ، وكان المنقسمون فى معظمهم ينفصلون عن الوفد لاعتبارات شخصية أو رغبة فى الانتهازية السياسية ومهادنة القصر والاستعمار ، أما هذا الانشطاز الجديد – الذى كان يمثل مندور وعزيز فهمى – فكان يعتبر – لو تم – انقساما الى مزيد

من الثورية واليسارية والأفكار التقدمية . هذا عرض للجناح اليسارى - فى الوفد - من بعض نواحيه فالواقع أن دراسة اليسار فى الوفد تحتاج لدراسة أوفر وأشمل ولقد كانت للييسار صحافته كما لليمين صحافته ، فكانت جريدة « رابطة الشباب » - وهى الصحيفة الوفدية التقدمية - تمثل افكار اليسار وثورته وتشن هجوما على صحيفة الوفد الأخرى التى كانت تمثل الجناح اليميني وهى « المصرى » واتهمت رئيس تحريرها بأنه الشريك الجديد فى « اخبار اليوم » وأن كلمة الصحيفة اليومية يكتبها مصطفى وعلى أمين كما هاجمت « الجماهير » رئيس تحرير هذه الصحيفة .

ولعل هذه الاتهامات والتناقضات كانت داعيا لأن يقترح الكثير من شباب الوفد على حزبهم أن يمتلك جميع الصحف الناطقة بلسانه ، حيث كانت « الطليعة الوفدية » قد ظهرت خلال هذه الفترة وأخذت تعبر عن افكار هؤلاء الشباب المرتبط بتقاليد حزبه فى الدفاع عن الحرية والاستقلال مع النزوع التقدمى والايمان بالمضمون الاجتماعى لأهداف الثورة الوطنية الديمقراطية . نخلص من هذا العرض لنفرض حقيقة هامة فيما يتعلق بتنظيم الوفد فى الفترة الأخيرة ٤٥ - ١٩٥١ ، وهى الرغبة العارمة فى أحداث تغيير وتطوير لتنظيم الحزب . ويتضح هذا من خلال بعض محاضر جلسات الهيئة البرلمانية الوفدية التى عقدت آنذاك ، وفى جلسة بتاريخ ١٢ أبريل ١٩٤٨ طرحت عدة حقائق للبحث منها وجوب تغيير بعض وسائل وأساليب الحزب ، فنرى مثلا أن بعض شباب الوفد يطلب من النحاس فى الاجتماع السالف الذكر رفع شعار الثورة وتجميع القوى ويشيرون فى هذا الصدد الى أن شباب الوفد يرى فى الوسائل التى يتخذها الحزب غير مجدية « وأن الرسالة الفعالة هى إثارة كل عضو للشعور فى دائرته وأنه يجب

تركيز الصحافة وتوحيد اتجاهها ، ورعاية الشبان الذين يصابون بالضرر وتمكينهم من وسائل الحياة ، ثم تنمية برامج الوفد بما يتمشى مع تطور الزمن من سنة ١٩١٩ الى سنة ١٩٤٨ ويقولون أيضا « ليس لدينا برنامج لكسب الطوائف المتدمرة ويجب أن تعد لهم برنامج وأن ندعوا اليه » ، فيجيب النحاس « بأنه لا يمكن الآن وضع برنامج الطوائف على أساس الميزانية وحسب توزيعها » وعلى كل حال ففيما عملناه أيام الحكم ما يمكن الحديث عنه والقياس عليه ، الخ .

ويبدو أن هذه الأفكار التي كانت تموج بها تنظيمات الوفد قد أخذت العيون تترصدها وتتحسس منابعها ، وكان القصر غير غافل عنها فكان يأتيه التقارير بنشاطها ، وكان « النبيل » عباس حليم أحد مصادر هذه التقارير التي كانت ترسل للقصر ، ففى أحد تقاريره يتهم الوفد بأنه « الهيئة الوحيدة فى البلاد التى احتضنت الآراء والأفكار الثورية المتطرفة والهدامة المعادية للملكية المصرية » وأنه ثبت أنه - أى الوفد - يهين كافة الظروف لأصحاب هذه المبادئ للقيام بالجولة الخاطفة التى تنتهى الى النظام الجمهورى الشيوعى ، إذ انطوى تحت لوائه فى الفترة من ١٩٤٥ - ١٩٤٩ كافة الهيئات الماركسية والثرروتسكية وجماعات المخربين الهدامين وقد توغلت فى صفوفه واحتلت مراكز الصدارة فى كافة لجانه تنشر دعوة جديدة أطلق عليها : استخلاص حقوق الجماهير المفقودة . الخ ولا شك أن ما أورده عباس حليم فى هذا التقرير وتقاريره الأخرى لم يكن يتسق - فى معظمه - مع الحقيقة لعدة اعتبارات أهمها أن عباس لا ريب كان يكره الوفد ويكن له الحقد ولاسيما بعد أن انتزع منه اللواء الذى طالما حاول أن يتظاهر بزعامته وهو لمواء العمال ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى

يحاول عباس - وهو من أسرة الملك - أن يرضى مولاه ويرضى الرغبة عنده فى هدم الوفد وهو فى كل هذا كان مذعورا متسظيرا من الأفكار التى سادت الوفد حينئذ والتى ماجت بها صحافته وضجت فيه هتافات الجماهير وقدفت بندااءاتها الثورية حينئذ (٥٠ / ١٩٥١) .
هذه الأفكار التى أطلق عليها عباس فى تقرير آخر « المخدرات المذهبية » ، والتى آمن بها الوفد والتى تسربت الى كثير من الهيئات ، واستعملها لتحقيق وصوله الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ، ويمضى التقرير فيذكر « أنه بعودة الوفد الى الحكم انتصرت الماركسية ، وبانتصارها تطورت العقلية والتفكير الوفدى وظهر ذلك واضحا فيما كانت تنشره الصحافة الناطقة بلسان الوفد ١ التى يمولها الوفد بطريق غير مباشر * » واضح أيضا مبالغة عباس حليم فى هذا التقرير حيث أن الوفد وبالدقة قيادته فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠ - ١٩٥٢) لم يتطور نحو الماركسية والمذاهب المتطرفة وتفسيره لهذا - كما يذكر بعض قاداته - أن البلاد لم تكن حينئذ مستعدة لقبول مثل هذه المذاهب والأفكار ، وأن المناخ الاجتماعى لم يكن فى استطاعته أن يتحمل هذا التطور المفاجىء ، وأن التطور الصحيح - فى رأيهم - كان يجب أن يسير بالتدريج ودون قلاقل أو اضطرابات ، وأن الوفد لو فعل ذلك وحاول تغيير نظام الحكم - مثلا - لكانت قوات انجلترا الرابضة فى قناة السويس - مستعدة للحيلولة دون ذلك ويشتى الطرق ، ثم أن الشعب لم يكن يعى - حينئذ - ما هى المذاهب السياسية والأفكار الثورية والنظام الجمهورى ، ولم يكن - فى رأى قادة الوفد - بالذى يستطيع أن يفعل شيئا *

والواقع أن الشعب فى تصورنا كان كالرجل المريض الذى استصى عليه الدواء فيئس من الشفاء ، لا استسلاما منه ولكن

كرها وعدم ثقة فى الأطباء وهم الساسة آنذاك لكن الوفد كان مازال بالنسبة لهذا الشعب - الذى يئس من الشفاء - بمثابة الطبيب الذى مازال المريض يأمل فيه الخير وعلى يديه سيتم الشفاء . كان الوفد يستأثر بالدور الطبيعى فى حياة البلاد السياسية ولم يهدد هذا الدور سوى قيام بعض التنظيمات السياسية الجديدة سواء كانت يمينية كتنظيمات الاخوان المسلمين ، أو يسارية فى أقصى اليسار وهى التنظيمات الشيوعية ، أو تنظيمات أخرى تتذبذب بين اليمين واليسار كجماعات « مصر الفتاة » ، وقد أحس الوفد بخطر هذه التنظيمات فحاول أن يجدد برنامجه السياسى ، فكان من مخططاته الجديدة احترام الدستور القائم ، والنظام الملكى ، واتباع سياسة خارجية لا تخرج عن إطار ميثاق الأمم المتحدة ، والايمان بالوحدة العربية والعمل على تحقيقها ، والعدالة الاجتماعية ، وإصلاح الادارة الحكومية ، الا أنه عندما عاد الى الحكم فى ١٩٥٠ لم يعمل على تحقيق هذا البرنامج ويرجع هذا الى عدة اعتبارات : أهمها هذا الانشطار الذى حدث داخل الفرد . والذى أشرنا اليه ثم داخل الوزارة الوفدية نفسها ، فقد كان تشكيلها غير متجانس إذ أدخل فيها أشخاص - مهما كانت كفايتهم - الا أنهم لم يكونوا من الوفديين القدماء وليس لهم سابق رأى أو عمل فى تنظيمات الحزب ومعاركه . فلا جدال فى أن اشخاصا كالدكتور أحمد حسين والدكتور طه حسين والدكتور زكى عبد المتعال والدكتور حامد زكى كانوا على كفاية الا أنهم - وإن بدت عليهم بعض النزعات المتفقة مع نزعات الوفد - لم يكونوا على اتفاق معه فى كل الخطط والآراء ، فضلا عن أن توليهم مناصبهم الوزارية أحفظ عليهم الكثيرين من أعضاء الوفد والهيئة البرلمانية الذين كانوا يعتقدون أن دورهم قد حان ، وقد أوجد هذا فى الحزب روحا من التفكك كانت جديدة على حزب الوفد .

هذا بالإضافة الى أن النفوذ الذي مارسه فؤاد سراج الدين في هذه الوزارة وفي المباحثات التي أجراها لتشكيلها لم يرق لعدد كبير من الوفديين القدماء في الحزب والحكومة ، الأمر الذي أدى الى ظهور عدة جبهات في الوفد وحكومته لكل منها خصائص ومصالح تخالف خصائص الأخرى ومصالحها كل هذا كان نذيرا بالمصير الذي انتهى اليه التنظيم الحزبي للوفد .

الفصل الرابع

الانسلاخات والانشقاقات فى الوفد

حينما تكون الوفد فى عام ١٩١٨ كان واضحا فى تكوينه تباين أعضائه واختلاف شخصياتهم .. فقد كانوا كما رأينا يمثلون عناصر مختلفة واشتاتا متفرقة ، فالى جانب ممثلى الرأسمالية الوطنية الناشئة فى المدن والريف ، ضمت قيادة الوفد عناصر أخرى تمثل الاقطاعيين من فلول حزب الأمة وكان لها الاغلبية فى القيادة ، هذا بينما كان سعد زغلول — رئيس الوفد — وممثلو الرأسمالية الوطنية يشكلون أقلية من الناحية العددية .

ولا شك اننا نلمح فى هذا التكوين — منذ البداية — تناقرا وانقساما فى قيادة الوفد الامر الذى سيؤدى الى خلافات فى الآراء على امتداد تاريخ الوفد وبالتالي انسلاخ بعض الاعضاء وانشقاق البعض الآخر ومن ثم ميلاد احزاب وهيئات أخرى الى جانب الوفد تنازعه أحيانا وتهادنه أحيانا أخرى .

والواقع أن تكوين هذه الاحزاب وتلك الهيئات — بغذ الثورة — كان أمرا طبيعيا اذ هو يكمن فى طى الكتل الاجتماعية التى اشتركت فى الثورة الى جانب الاختلاف الكامن بين الزعماء المصريين فى الطبائع والأمزجة . حقا أن ثورة ١٩١٩ كسبت تأييد البلاد كلها والصف

حولها الشعب بجميع طوائفه ، لكن — يجب أن ندرك — أن أسباب التأييد كانت تختلف من طبقة الى طبقة ومن فريق الى آخر ، فهناك طبقة أزرته مؤمنة متحمسة هي طبقة الفلاحين من الملاك الصغار والمتوسطين والاجراء .. وطبقة أيدتها الى حين وهي طبقة كبار الملاك التي سرعان ما انفصلت عنها بصورة أو بأخرى حينما أوغلت الثورة في مراحلها وبدأ التناقض بين مصلحة كبار الملاك وجماهير الكادحين . ثم هناك طبقة أيدتها خوفا أو رغبة في استدامة المصالح في ظل المد الجديد ، وكانت على استعداد لأن تأتمر بها اذا انتصرت أو تحولها عن غايتها اذا استطاعت وهؤلاء كانوا من المصريين غير الخالص من الأتراك والشراكسة والأرمن ومن اليهم ممن أثروا في مصر وأصبحوا سادة فيها .

ولا غرابة في ذلك فان طبقة كبار الملاك الاقطاعيين — وهم اول من حنى الجبهة حين دهمت مصر نكسة الاحتلال البريطاني — هم أنفسهم سرعان ما سنجدهم على اثر انحسار المد الثوري — في أعقاب الثورة — ستتسع الهوة بينهم وبين الأحرار من كل لون .

على أي حال وباعتبار أن الوفد كان تعبيرا شعبيا وتجسيدا لآمال الأمة في الاستقلال المنشود يبدو أن الأمر كان طبيعيا في وجود تلك التناقضات الطبقية والاجتماعية والطائفية (مسلمون وأقباط) في الوفد ، وهو الأمر الذي كان يحمل في طياته بذور الخلافات والأرض الصالحة لأنماء تلك البذور ، وسيؤدي في النهاية الى انفصال تلو انفصال . لذلك فأننا اذا تتبعنا ما وقع في الوفد من استقلالات أو ما أصدرته قيادته من قرارات بفصل بعض الأشخاص سنجد أنها كانت وليدة بعض الأحداث اختلفت فيها الآراء ، وظن البعض أن الاستقالة أو الانفصال ينبغي من تحقيق أغراض خاصة أو مصلحة عامة يراها بوجهة نظره وعلى طريقته الخاصة .

ولنتناول الآن أولا هذه الاحداث وما أدت اليه من الانقسامات والانشقاقات قبل عام ١٩٣٦ . وكانت بداية هذه الاحداث الخلاف الذى نشب بين اعضاء الوفد ابان سفرهم لعرض القضية المصرية امام مؤتمر الصلح وذلك حينما خاب أملهم بعد اعتراف معاهدت مرساي بالحماية ومن ثم تسرب اليأس الى نفوس بعض الاعضاء . اذ قدم عزيز منسى مستشار الوفد استقالته وتلاه حسين واصف باشا عضو الوفد ثم على بك حافظ رمضان . وقد برروا استقالاتهم بأن مهمة الوفد قد انتهت وبالتالي فعليه ان يعود الى مصر ليعرض على الأمة نتيجة مسعاه . كما عاد على شعراوي باشا الى مصر وانعزل عن الوفد وكل نشاط سياسى .

ورغم ان تلك الاستقالات لم تفت في عضد الوفد — ومازال الأمل يداعب أعضائه — الا أنه سرعان ما حدثت الأزمة الثانية بينهم فادت الى خروج اسماعيل صدقى باشا ومحمود أبو النصر بك من صفوفه . والسبب الرئيسى في خروجهما اعتقادهما بأن الموقف بعد موافقة مؤتمر الصلح على الحماية البريطانية على مصر يحتم على الوفد أن يسعى للتفاهم مع انجلترا عن طريق لجنة « ملنر » التى أعلنت إفادها لوضع نظام أساسى داخل أطار الحماية . وقد حاول اسماعيل صدقى فى مذكراته تبرير خروجه بعدم ميله الى تحكيم العواطف بل الاتجاه نحو الوضع المفيـد والوصول الى النتائج . الا أنه راح ضحية منطق « الواقع المفيد » اذ فصله الوفد هو وزميله أبو النصر فى ٢٤ يوليو ١٩١٩ ، ويبدو من خلال ما ذكره محمود أبو الفتاح المرافق للوفد آنذاك فى باريس ان صدقى وأبى النصر كانا مفترى عليهما من سعد والوفد .

على أى حال فرغم أن هذه الأزمة كادت تعصف بهركز الوفد وبالوحدة الوطنية الا أن الوفد اجتازها وبقى متماسكا حول سعد

لكنه كان تماسكا ظاهريا أضعفت منه الأزمات المتوالية التي حدثت بين أعضاء الوفد في الخارج .

وكانت الأزمة الثالثة أبان وزارة عدلى حينما بدأت المفاوضات بينه وبين الوفد بصدد اشتراكه فى المحادثات الرسمية التي دعت إليها مصر لعقد معاهدة مع إنجلترا كما أشرنا ، فقد أدت هذه المفاوضات التي جرت بين عدلى وسعد الى انقسام المصريين بين سعديين وعدليين وبالتالي أدت الى انشقاق جديد فى بنيان الوفد ، ذلك انه حينما مرض عدلى الاشتراك فى المفاوضة على هيئة الوفد (فى ٢٨ أبريل ١٩٢١) رأت أغلبية أعضاؤه عدم اشتراك الورد فيها وفى الوقت نفسه عدم محاربة الوزارة القائمة بها ، الا أن سعدا كان قد اتخذ خطة للهجوم ضد عدلى ووزارته فأعلن عدم ثقته بها وقامت بينهما مساجلات فى هذا الصدد . الأمر الذى أدى الى استقالة على شعراوى من الوفد كما حرر خمسة أعضاء آخرون خطابا الى سعد نشره فى الصحف يبدون فيه اعتراضهم على عدم اكترائه برأى أغلبية الأعضاء . فسارع سعد فى اليوم التالى ونشر بيانا فى الصحف الى الأمة باعتبار هؤلاء منفصلين عن الوفد وأن الوفد ماضى فى سبيله وقد سمي هؤلاء الأعضاء المنفصلون منشقين وانضم اليهم عبد العزيز بك فهمى والدكتور حافظ عفيفى بك وعبد الخالق مذكور باشا ثم تلاهم جورج خياط بك (استقال فى يونيو) . هذا وقد بقى مع سعد من أعضاء الوفد كل من : مصطفى النحاس بك والاستاذ واصف بطرس غالى وسينوت حنا بك والاستاذ ويصا واصف . أما على ماهر فرغم انه كان مختلفا مع سعد فى السياسة العامة « الا انه كتب خطابا اليه يذكر له فيه انه بصفته مصرية فانه رهين اشارته » .

وهكذا لم يبق بجانب سعد فى الوفد الا الاقلية ، ورغم ذلك فقد ظل الركب سائرا والسفينة تصارع الأمواج ورباتها — سعد —

مازال مدار آمال الأمة والقريب من قلوب الجماهير ، ورغم ذلك فلا يجب ان نغفل دلالة تلك الأزمات المتوالية على اسراف سعد في الخصومة . هذا الاسراف الذى سيلزم قيادة الوفد فى عهد خليفته مصطفى النحاس والذى سيؤدى الى كثير مما شاب السياسة المصرية من ضعف كانت له آثاره الرخيمة على مصير البلاد . فقد أدت هذه السياسة الدياجوجية الى الانقسامات والخلامات التى أدت بدورها الى تكوين أحزاب القت كل منها بدلوها فى بحر السياسة المصرية .

والواقع اننا لو تأملنا كل تلك الأحزاب سنجدها — فيها عدا الحزب الوطنى — انشطرت عن الوفد أو صدرت عن أشخاص كانوا أصلا من أنصاره . فالأحرار الدستوريون ، وحزب الاتحاد ، وحزب الشعب ، وحزب « الوفد السعدى » أو ٧٣ ، والهيئة السعدية ، والكتلة الوفدية تالفت من اشخاص انفصلوا عن الوفد فى أوقات مختلفة كما سنرى .

فقد تأسس حزب الأحرار الدستوريين من الأعضاء المنشقين على الوفد والمخالفين لسعد والسابق ذكرهم ، لذلك كان طابعه منذ تاليفه العداء لسعد والوفد ، وقد عقد مؤسسوه أول اجتماع لجمعيتهم العمومية فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ واختير عدلى يكن رئيسا له . ولقد ظل هذا الحزب بعيدا عن معسكر الشعب ، وتمثل ذلك فى تعاونه مع المستعمر من ناحية والقصر من ناحية أخرى إذ كسفل المكان الذى كان يشغله حزب الأمة أو حزب الإصلاح على اللبائء الدستورية ، حيث اتبع سياسة الاعتدال والكياسة وكان يمثل التوازن بين القصر والوفد والانجليز . كما انه هو الذى لعب الدور الأكبر فى صدور تصريح ٢٨ فبراير وقيام دستور ١٩٢٣ كما اثرفنا .

على اى حال كان حزب الأحرار الدستوريين وليد الانشقاق في قيادة الوفد ، ونعني الانشقاق بمفهومه اللغوي باعتبار أن جزءا من القاعدة خرج من صفوف الوفد ولو بدافع القرابة للأعضاء الذين انفصلوا عنه .

أما حزب الاتحاد أو حزب « القش » كما أطلق عليه سعد زغلول فكان وليد أرادة القصر الذي كان يعمل دائما على هدم الوفد بحجة أنه الحزب المناوئ للقصر والعرش ، الا أنه مما يلفت النظر أن بعض الوفديين قد انضموا الى الحزب . . ورغم أن عددهم كان قليلا الا أن ذلك كان دليلا على الانتهازية التي اتسمت بها الحياة السياسية المصرية في أعقاب ثورة ١٩١٩ . وقد استعان القصر في تأسيس هذا الحزب بحسن نشأت باشا الذي وجدها فرصة سانحة للعمل ضد الوفد ومن ثم أخذ يضم اليه المنفصلين عنه ، وكانت قد بدأت في ذلك الحين حركة استقالات من الوفد والهيئة الوفدية وأعلن أصحابها أنهم مستقيلون بحجة عدم ولاء سعد للعرش ، وانضم معظمهم الى حزب الاتحاد .

وقد أفصح الحزب عن نفسه حين أطلق عليه في الدوائر الشعبية اسم « حزب الملك » واختير يحيى إبراهيم باشا رئيسا له . ورغم المظاهر التي اصطنعها القصر وحواريوه لأضفاء صفة الحزب على هذا الوليد الا أن ولادته كانت غير شرعية . . في حين بقى الوفد صامدا حائزا لثقة الشعب وتمثل ذلك في الانتخابات التي أجرتها وزارة أحمد زيور في مارس ١٩٢٥ فإنه على الرغم من كل الضغوط التي مارستها هذه الحكومة فقد فاز الوفد بالأغلبية على النحو الذي أشرنا اليه .

ولاشك — مرة أخرى — أن شخصية سعد في المحل الأول كانت تغالب عوامل هذه الانفصالات باعتبار أنه كانت تجسد

فيه الفكرة الوطنية بالنسبة للجماهير . لذلك لم يؤثر كثيرا - ولا قليلا - خروج كل تلك المجموعات . مجموعة اسماعيل صدقي وأبو النصر ، ثم مجموعة كبار الملاك « حزب الأحرار الدستوريين » ، ومجموعة محمد سعيد وعبد الحميد البيلى « حزب الاتحاد » وكانت هذه المجموعات التى انقسمت على الوفد وسعد زغلول رئيسا له ، ثم توفى سعد واختير النحاس زعيما للوفد على النحو الذى سلف .

قبل أن ننقل الى الانفصالات التى حدثت فى صفوف الوفد والنحاس همسكا بزمام قيادته يجدر بنا أن نلفت النظر الى عدة اعتبارات أولا : ان الانقسامات السالفة الذكر والتى أثرتنا اليها بايجاز كانت وليدة التناقضات الطبقية الكامنة فى الوفد منذ انشائه وفى ثورة ١٩١٩ . ثانيا : ان الوفد استطاع أن يجتاز المحنة ويحتفظ بقوته وسيطرته الشعبية رغم تلك الانفصالات ذلك لأن سعد كان الصق بالجماهير وبالتنظيمات السرية والعلنية التى نبعت من الوفد . ثالثا : أن مكرم عبيد وقد مارس نفوذه فى اختيار النحاس خليفة لسعد ثم اختياره سكرتيرا عاما للوفد على النحو الذى مر بنا كل هذا سيؤدى الى طغيان نفوذ مكرم وأثره الكبير فى الانشقاقات التالية بل ان خروجه نفسه من الوفد كان نتيجة لممارسته هذا النفوذ كما سنرى .

وبينما الركب سائرا بالوفد وعلى رأسه النحاس وفجأة وأبان وجود اسماعيل صدقي فى الحكم وقع فى حزب الوفد انقسام جديد أدى الى خروج مجموعة من أعضائه أطلقت على نفسها « الوفد السعدى » وهى مجموعة عناصر كانت تمثل قطاعات من الرأسمالية النائية فى اتجاه الاحتكار من ناحية والقنبلة من ناحية أخرى . وكان سبب هذا الابتساح الجديد فكرة روج لها القصر والانجليز

يقصد التعجيل بمعد المعاهدة ففى يناير ١٩٣٢ برزت فكرة تأليف وزارة قومية من الوفديين والاحرار الدستوريين وقد اعتنق الاحرار الدستوريين هذه الفكرة لانهم استبطأوا عودتهم الى الحكم بعدما سلخ صدقى فى الحكم سنتين تقريبا ومن ثم أخذوا يدعون الى هذه الوزارة القومية واجتذبوا الى صفهم ثمانية من أعضاء الوفد غرابت الفكرة بينها رفضها النحاس وأحمد ماهر والنقراشى ومكرم . ومن ثم فقد نشأ الخلاف بين أعضاء الوفد وتطور الى انقسام بدت بوارده باستقالة نجيب الغرابلى من الوفد فى أغسطس سنة ١٩٣٢ . ورغم أن الغرابلى سحب استقالته الا أن النحاس قبلها وأعلن استقالته فى أكتوبر ١٩٣٢ فاعترض على هذا الاعلان بعض أعضاء الوفد الذين نشروا بيانا يعلنون فيه تضامنهم مع الغرابلى وانقطعوا مؤقتا عن جلسات الوفد . فأصدر النحاس بيانا فى ٢٠ نوفمبر باعتبار مسلك هؤلاء الأعضاء خروجاً على الوفد وانفصالاً عنه ، بينما ترك لفتح الله بركات باشا تحديد موقفه بعد شفائه من مرضه ، وقد أصدر بهى الدين بركات بيانا باسمه أعلن فيه تضامنه مع الأعضاء ، ثم نشر على الشمسى باشا بيانا بتأييد موقفهم فاذاع النحاس بيانا يفصله هو أيضا من الوفد كما كان قد استقال جورج خياط من قبل لأسباب صحية .

ولقد كان الوفد يراعى دائما — ولا سيما عقب كل انقسام يحدث فى صفوفه — أن « يدعم » نفسه بنساء جديدة فيضم أعضاء جديدا كما أشرنا . ففى ديسمبر ١٩٣٢ — وعقب انسلاخ « السبعة والنصف » — ضم اليه اثنى عشر عضوا جديدا الى هيئته بدلا من انفصلوا أو توفوا .

كانت هذه هى الانقسامات التى حدثت فى الوفد قبل عام ١٩٣٦ وتوقيع المعاهدة ، وهى فى مجموعها ذات طابع يختلف عن الطابع

العام الذى لازم الانقسامات التى حدثت عقب ذلك — وقبل أن تنتقل الى تلك الانقسامات الجديدة ذات الطابع المختلف — يود الباحث أن يلفت النظر الى أنه رغم الانقسامات الخطيرة التى تعرض لها الوفد منذ تشكيله — والتى أشرنا اليها بإيجاز — رغم هذا فإنها لم تستطع أن تنال من شعبيته أو تضعف من قوته ، وهذا دليل على أن الوفد كان ما يزال يمثل الفكرة التى كانت فى ضمير الشعب المصرى والتى كان يتجسد فيها كفاحه ونضاله من أجل الاستقلال .

ثم اننا يجب ألا نغفل أبداً أن كل تلك الانقسامات كانت طبيعية تماماً من حيث أنها كانت تمثل التناقضات الصارخة التى كان يحملها فى طياته بالإضافة الى أنه لم يكن حزب بالمعنى المفهوم وإنما حركة سياسية لا تقيم وزناً للتناقضات الطبقية ولذلك فقد استمر سعد زغلول مستعداً قوته من ارتباطه بالحركة الوطنية والنضال بالجهاد .

بالإضافة الى كل ذلك نلاحظ أن تلك الانقسامات والانفصالات التى حدثت فى صفوف الوفد حدثت وهو خارج الحكم ، بينما سنجد أن الانقسامات التالية — والتى سنتناولها بالتفصيل — جرت كلها والوفد متربع على كرسى الحكم ، الأمر الذى يؤدى بنا الى أن نعتقد أنه كان لاختلاف المذاهب والتيارات وفقاً لاختلاف الأمزجة والطبائع . وهذا يتمثل لنا فى الانفصالات الثلاثة التى أدت الى خروج أحمد ماهر ومحمود نهemy النقراشى وزملائهما فى عام ١٩٣٧ وتكوين الهيئة السعدية ، ثم فى خروج مكرم عبيد ومجموعته فى ١٩٤٢ وتأليف « الكتلة الوفدية » ثم أخيراً فى خروج نجيب الهلالي إبان وزارة الوفد الأخيرة على النحو الذى سنتناوله بالتفصيل كل فى موضعه .

اولا: انشقاق ماهر ، النقراشي ، محمود غالب :

ولنبدا بالانقسام الاول او « الانشقاق » الاول في تلك الفترة — وهو الانقسام الثاني في عهد النحاس — فقد حدث عقب توقيع معاهدة ١٩٣٦ والاتفاق مع انجلترا بشأن الغاء الامتيازات الأجنبية في معاهدة مونتريه وكانت وزارة الوفد في الحكم ، وهى التى ألغى النحاس عقب الانتخابات التى اجراها على ماهر وفاز فيها الوفد بالأغلبية ، ومن ثم فقد عهد أوصياء العرش اليه — باعتباره زعيم الأغلبية — بتشكيلها . حدث أنه لم يدم الأمر طويلا بهذه الوزارة . فعلى أثر تولية فاروق سلطته الدستورية رفع النحاس في ٣١ يولية ١٩٣٧ استقالة وزارته طبقا لما جرى به العرف . ثم عهد الملك بالتالى الى النحاس (فى اول أغسطس ١٩٣٧) بتأليف الوزارة الجديدة . وقد ألغى النحاس في ٣ أغسطس على نحو مفاجئ به رأى العام اذ أدخل فيها تعديلا جوهريا كبيرا ، بأن أخرج منها أربعة من وزرائه السابقين وهم : محمود فهمى النقراشي ، محمود غالب ، محمد صفوت ، على فهمى ، وأدخل بدلا منهم أربعة جدد هم : محمود بسيونى : محمد محمود خليل ، محمد صبرى أبو علم ، عبد الفتاح الطويل .

وكان هذا التعديل مثار دهشة رأى العام وذلك لاعتبارين : الاول : أن هذه الوزارة كانت استمرارا للوزارة الماضية ولم تكن الاستقالة الا اجراء شكليا اقتضاه تولى الملك سلطته الدستورية ، الاعتبار الثانى أن النقراشي كان يعتبر دعامه كبرى من دعائم الوفد ، كما يعتبر من اكفأ رجاله ، وكان له بين الوفديين كثير من الأعوان والأصدقاء . وسرعان ما تساعل الناس — وكان لابد لهم من هذا التساعل — عن السبب في هذا الاستبعاد ، وكان

الجواب الذى قدمته الوزارة « ان هناك خلافا حول مشروع استنباط الكهرباء من مساقط المياه بخزان أسوان » .

وقبل أن نتناول هذا التفسير الذى قدمته الوزارة للجماهير المتسائلة — والذى لم يكن وحده وراء تلك الأزمة — قبل هذا وقبل ان نتناول وقائع هذا الخلاف وملابساته يجب أن نلقى بعض الضوء على هذا المشروع الحيوى . فقد ظهر أن الحاجة ماسة اليه عقب اتهام النعيلة الاولى لخزان أسوان فى ١٩٢٦ ، وقد وافق مجلس النواب — حينئذ — على تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٦ / ١٩٢٧ الذى حدثت على « الوصول الى الدرجة القصوى فى استثمار القوى الطبيعية وأهمها مساقط المياه » . ثم أشار التقرير « الى القوى الآلية التى يمكن استخراجها من خزان أسوان لصناعة السماد وإدارة آلات الري ٠٠٠ الخ » وكذلك فى ١٩٢٧ يأتى فى تقرير اللجنة المالية عن مشروع ميزانية ١٩٢٧ / ١٩٢٨ تأكيداً لما جاء فى تقرير السنة الماضية .. واستمرت تلك الصيحات تدوى فى مجالس النواب مبرزة حاجة البلاد الماسة لهذا المشروع دون خطوات ايجابية من جانب الحكومات حتى جاءت وزارة الوفد الى الحكم ويعود المشروع فيبحث حياً من جديد ، اذ يناقشه مجلس النواب ويوافق على مشروع ميزانية ٣٦ / ١٩٣٧ الذى فيه « أوصت اللجنة المالية أن لا يعطى امتياز مشروع الكهرباء من الخزان لآى شركة أو هيئة أجنبية وأن تقوم الحكومة بنفقاته بمفردها وتتولى إدارته .. » .

ليس هذا فقط بل يقف مكرم عبيد فى مجلس النواب أثناء نظر المشروع ويوضح خطوات الحكومة بشأنه . فيشير الى تكليف الحكومة له ومعه عثمان محرم باشا زميله بدراسة المشروع كما وضعته الوزارة النفسية من الناحية المالية والفنية .. ثم يشترط مكرم فيذكر أن سياسة الحكومة أزاء هذا المشروع تتلخص فى « ان

يكون المشروع مشروعاً وطنياً بحيث يؤدي كل ترتيب مالى الى السيطرة التامة للحكومة عليه ، والا يكون الانتفاع به مقصوراً على استخراج السماد ، فهناك صناعات أخرى كالحديد والمفرغعات والبويات يمكن أن تعتمد على هذا المشروع . . ثم ذكر مكرم « أن الحكومة تريد المشروع في أقرب وقت مستطاع في تنفيذ هذا المشروع العظيم حتى لا تضيق على الحكومة وعلى الزراع الفوائد الزراعية والصناعية المنتظرة منه ، وأنه أكبر خطوة تخطوها مصر المستقلة في سبيل الصناعات الكبرى » . . ثم يشير مكرم في نهاية تقريره الى أن المشروع بعد استكمال بحثه واستيفاء شروطه المالية سيعرض بأكمله على البرلمان حتى لا يبرز الى الوجود الا اذا أقررتوه . . » .

يتضح من هذا مدى اهتمام حكومة الوفد باتهام هذا المشروع الذى عرض على مجلس الوزراء قبيل سفر الوفد الى مؤتمر مونترية بإيام قلائل الأمر الذى أدى الى التسرع حيث طلب الى الوزراء الموافقة عليه دون دراسة كافية وأن يقرروا بإعطائه لشركة انجليزية دون عرضه على خبراء عالميين للبت فى مواصفاته ودون طرحه فى مناقصة عالمية تختار على أساسها أصلح الشركات للقيام بهذا العمل الضخم . . » .

ويذكر الدكتور هيكل « أن شركة انجليزية كان يمثلها فى مصر الكولونيل جراى قد عرضت أن تقوم بهذه العملية الضخمة على أن يتم الأمر بينها وبين الحكومة المصرية مساومة دون مناقصة » . وتعاقدت الحكومة مع الشركة المذكورة للقيام بالمشروع ، الأمر الذى فجر الخلاف فى مجلس الوزراء اذ ظهر أن بعض الوزراء كحمود فهمى النقراشى ، ومحمود غالب كانوا يؤيدون المعارضة ، وادانوا علناً وزير الأشغال (عثمان محرم) اتخاذه قراراً سريعاً فى المشروع « الذى كان لا يزال فى حاجة الى مزيد من الدراسة » .

وسرعان ما انتهزت المعارضة الفرصة فالتقت بدلوها ، اذ اثار
محمد محمود زعيم المعارضة في مجلس النواب هذه المسألة فبعث
بكتاب الى رئيس المجلس « الدكتور أحمد ماهر » طلب فيه أن
يعرض المشروع في مناقصة عالمية تتقدم فيها الشركات العالمية
بعطاءاتها ليسند العمل الى أكثرها خبرة ومالية . ولقد كان كتاب
محمد محمود صدى لاجتماع مجلس ادارة حزب الأحرار الدستوريين
الذي اجتمع برياسته في ٣١ مارس ١٩٣٧ واصدر بيانا عن هذا
المشروع هاجم فيه الحكومة « لأنها لم تفكر في ابتداب خبراء عالميين
لابداء رأيهم في هذا المشروع من جميع نواحيه » .

كما وجه النائب أحمد بك عبد الغفار استجوابا الى النحاس
باشا مشيرا فيه « الى وجود عصابة من بعض الشركات الأجنبية
هدفها احباط عمل الحكومة المصرية في تنفيذ مشروع توليد الكهرباء
الذي وضع تصميجه « عبد العزيز بك أحمد » . ثم يوجه
الاستجواب الاتهام صراحة الى عثمان محرم فيشير الى « أن هذه
العصابة عهدت بالتنفيذ الى عثمان محرم باشا الذي كان ذا صلة
بالشركة الانجليزية المعروفة « انجلش اليكترك كومبني لميتد »
« English Electric Company Limited »

كما اتهمت المعارضة عثمان محرم بأنه اتصل بالحكومة المصرية
في عهد وزارة توفيق نسيم باشا واستمر متصلا يعمل لمصلحة الشركة
الى أن عين وزيرا للأشغال في مايو ١٩٣٦ ، ثم قيامه بالمفاوضات
معها بصفته وزير للأشغال وعرضه المشروع على مجلس الوزراء
واشتراكه مع المجلس في نظر طلب المصادقة ... كما نحدث
المعارضة بأن « يتولى عثمان محرم وحده اختيار الخبراء العالميين
ويتولى هو تحديد أتعابهم والموافقة على أن تكون اجتماعاتهم في لندن
وليس في مصر » .

لا شك أن المعارضة — وقد أحسست باشتداد الخلاف في مجلس الوزراء — كانت مغتبطة إذ رأت في ذلك الخلاف أضعاف لشوكة الوزارة التي تنافسها . والوزارة من جانبها سرعان ما نزلت الى ميدان الصراع ، ولما كان مكرم عبيد قد اشترك في بحث المشروع مع عثمان محرم بتكليف من مجلس الوزراء — كما مر بنا — فقد شارك في هذا الصراع وتولى الدفاع عن وجهة نظر الحكومة وتابعه جميع الوزراء في الإصرار على الاتفاق مساومة مع الشركة الانجليزية « بحجة أن لهذه الشركة سرا غنيا لا يمكن إفشاؤه » ، وأن هذا السريبيح للحكومة أن تتجاوز عن المناقصة الى الممارسة » .

هذا بينما تشبث كل من محمود غالب والنقراشي بموقفهما المعارض لوجهة نظر مكرم وعثمان محرم ، وانضم اليهما محمد صفوت وراوا أن هناك شركات عالمية قد أبلغت الحكومة المصرية أنها تقبل القيام بهذه العملية مقابل خمسة ملايين جنيه بينما كانت الشركة الانجليزية تطلب ٧ ملايين ومائتي ألف جنيه ، ولذلك فقد تمسكوا بطرح العملية في المناقصة على خلاف الرأي الذي انتهى اليه معظم الوزراء . كان هذا الخلاف في مجلس الوزراء — وقد تسربت أنباءه الى المعارضة والجماهير — كفيلا بوقوع أزمة وزارية ، لذلك فقد أرجأ النحاس المشروع « تفاديا لوقوع هذه الأزمة الا أنه — كما يذكر الراجحي — كان حائقا غاضبا وأسرهما في نفسه » لذلك انتهر — النحاس — فرصة إعادة تشكيل الوزارة (في ٣ أغسطس ١٩٣٧) فاستبعد النقراشي وغالب وصفوت وعلى فهمي — كما مر بنا — . ويفسر الدكتور هيكل هذا الاجراء بأنه « كأننا أريد بذلك اتهام هذه الصفقة — صفقة المشروع — بأي حال » . . وأن ذلك كان « مجافاة لدواعي الحكمة والاعتزان والحفاظ على أموال الشعب » .

والواقع أن الدكتور هيكل كان مبالغاً في هذا التفسير الذي ساقه لنا بدليل أن هذه « الصفقة » لم تتم « بأى حال » والتفسير الصحيح للتعديل الذي أجراه النحاس — وهو يحمل في طيه ما يثبت أن دوافع الاستبعاد كانت أبعد من مجرد المعارضة في مشروع كهرياء خزان أسوان — التفسير الصحيح يسوقه لنا النحاس باشا نفسه حين خاطب الجماهير في الاسكندرية في ٣٠ أغسطس سنة ١٩٣٧ ، إذ فند لهم الخلافات المتكررة التي كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشي من ناحية ومكرم عبيد من ناحية أخرى « ولذلك فتحقيقاً لمعامل الاتسجام بين أفراد المجلس كما يقول « رايت اخراج النقراشي لكن برضائه مع الاحتفاظ بوفديته » . ثم يشير النحاس — في خطابه المذكور — الى ما تصوره المعارضة بأنه خلاف بين مسلم وقبطي فينفي هذا بشدة ويصفه بأنه « فتنة يراد بها فرض النقراشي على النحاس ، فليس هو النقراشي الذي يرضى لنفسه أن يفرض على النحاس وليس هو النحاس الذي يفرض عليه النقراشي . . » .

ورغم أن النحاس لم يوضح في خطابه تلك « الخلافات المتكررة التي كانت تدور في مجلس الوزراء بين النقراشي ومكرم ، الا أننا نعتقد أن بواعث تلك الخلافات لم تكن مقصورة على مشروع الكهرياء وإنما كان هذا الخلاف حول ذلك المشروع وهو السبب المباشر للانشقاق بمثابة القطرة التي طفح بها الكيل . على أى حال كان خطاب النحاس تفسيراً — ولو أنه مبتوراً — أنها جاء في وقته ولا سبباً بعد أن أخذ كل من النقراشي وغالب — بعد استبعادهما — ينشران بياناتهما ، فنشر محمود غالب عدة بيانات في جريدتي البلاغ والأهرام يشرح فيها أدوار الخلاف الذي وقع في الوزارة بينه والنقراشي من ناحية وعثمان محرم ومكرم من ناحية أخرى موضحاً فيها وجهة نظره هو والنقراشي ، وسارع مكرم عبيد فأدلى بدلوه بنشره عدة بيانات في جريدة « المصرى » يرد بها على

غالب مفندا اتهاماته . وكانت هذه البيانات مثار حديث مستفيض في الاندية وبين الراى العام وفي بعض الصحف حول نزاهة الحكم .

ويستطيع الباحث من خلال هذه البيانات - الغالبية والمكرمية معا - أن يخرج بالحقائق الآتية :

١ - أن كلا من محمود غالب ومكرم عبيد كان مندفعاً وراء عاطفته الخاصة . . الا أن عاطفة الأول من الممكن تقديرها باعتبارها صادرة عن رجل كان يمسك - حتى وهو في الحكم - بميزان القاضي العادل الذي لا يميل ، أما عاطفة الثاني باعتباره كان سياسياً محترفا فكانت تحركها عوامل كثيرة ليس من بينها - المنطق - و« فرع الحجة بالحجة - بل غلبت عليها « الديماجوجية » واللعب بالالفاظ والهجوم غير البناء . . ومن ثم فقد اتسمت بياناتهما - ولا سيما بيانات مكرم - بكثير من اللغو والتهويش والبعد عن الصدق وعرض وجهات النظر بأمانة .

٢ - التسابق بين كل منهما حول شخصيتى ماهر والنقراشى . فبينما كانت محاولة محمود غالب أبرز تعاطف النقراشى وماهر بل واشتراكهما معه في رايه ، كانت محاولة مكرم واضحة في تجنيبهما وأبعادهما عن هذا الخلاف لا حبا فيهما واستثنائا بهما بل لرغبة في التشتيت بينهم وإضعاف قوتهم . وكانت محاولة مكرم - في الواقع - تتسم بكثير من الدهاء والذكاء معا في تصوير غالب على أنه « الفارس الوحيد » الذي يصلح بمفرده في الميدان فيطلب منه بالحاح « الا يتدخل بين أعضاء الهيئة الواحدة » . . « والا يعمل على زيادة الخلاف العائلى بنشره وتوكيده في الصحف مما لا يليق ولا شأن له - أى غالب فيه . . » .

ولا شك أننا نلمح في هذا القول نفسه الخلاف في وجهات النظر بين « أعضاء الهيئة الواحدة » وأن ماهر والنقراشى كانا في

جانب غالب وأن دور الأخير فقط يتمثل في أنه هو الذى - على حد قول مكرم - نشر الخلاف العائلى بالنشر فى الصحف .

ونخلص من ذلك لتأكيد حقيقة وهى أن الخلاف كان موجودا وسيوضح بعد قليل أن ماهر والنقراشى كانا يقفان وراء غالب - أو أمامه - وقد كانت أسباب الخلاف أبعد وأعمق وأكثر من مجرد الخلاف على مشروع كهرياء خزان أسوان . كيف كان ذلك ؟ .

النحاس فى الحكم - وقد اعتقد أنه كسب بالمعاهدة صداقة الانجليز وصار محل ثقتهم ، وقد توصل الى إلغاء الامتيازات الأجنبية والخلص منها شيء ثمين - حقيقة - بالنسبة لمصر والمصريين ، يضاف الى هذا تخلصه من الملك فؤاد - وهو عدو الوفد اللدود - وانتقال العرش الى فاروق الذى لا يخشى شره آنذاك . . كل هذا - ومصطفى النحاس يعتقد « أن من حقه أن يتسامى ويتكبر » كما يذكر الرافعى فعز على زملائه القدماء ورفقائه فى الوفد أن يظهر بهذا المظهر فاطلقوا السنتهم فى انتقاده « وكان أول من أطلق لسانه بانتقاده محمود فهمى النقراشى وشاطرته هذا الشهور محمود غالب وصفوت فقد كانوا لا يكتفون تبرههم من سوء معاملته وتطور حالته النفسية » . ويرجع البعض هذه « الحالة النفسية » الى زواج النحاس غير المتكافئ ، الأمر الذى أدى الى وضعه فى موقف غير ملائم . فلاحظ أن الزوجة الصغيرة ذات النفوذ الكبير على زعيم الوفد كان لها تأثيرها الكبير مما أدى الى تعيين الأقارب فى مناصب هامة الأمر الذى أدى الى تخرج زعيم الوفد وخلق له الكثير من المتاعب ، وكثيرا ما كان محمود غالب يذيع متبرها أن زوجة النحاس تطلب منه - فى وزارته - بعض الاعمال التى تتنافى والمصلحة العامة .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى نفوذ مكرم . فقد كانت سلطته - كسكرتير للوفد وصديق مقرب لرئيسه - تتزايد

باستمرار ، وكان استنثاره بالمنفرد والسيطرة على النحاس باشا يقوى ويشدد تأثير ذلك أعضاء الوزارة — ولا سيما أعضاء الوفد منهم — أمثال ماهر والنقراشي ومن ثم تولدت الأحاسيس والانفعالات في نفوسهم الأمر الذي سيؤدي الى الشقاق ثم الانشقاق ، وقد ساعدت السياسة التي اتبعها النحاس باشا بعد عودته من مؤتمر مونترال على نمو هذا الاتجاه ، فقد أكدت تلك السياسة وجود الخلافات وبالتالي أدت الى الصراع بين الشخصيات . . لكن هل كانت هذه الخلافات وتلك الأحاسيس والانفعالات وليدة أحداث وزارة الوفد ١٩٣٦ / ١٩٣٧ أم أن جذورها أعمق من ذلك ؟

سبق أن اشرنا الى ما جاء في شهادة الاستاذ نجيب الهلالي — امام محكمة الثورة — حينما سئل عن أسباب خروج ماهر والنقراشي من الوفد اذ قرر « أن حقيقة الخلاف لها نيول وجذور في وزارة توفيق نسيم اذ كان من رأى النحاس ومكرم عبيد تأييد نسيم كي يعود الدستور وكانوا يعتبرونه همزة الوصل بين الوفد والانجليز ، بينما النقراشي وماهر كانا يريان عكس هذا الرأى . . الخ » ويؤيد هذا حادث فصل الوفد لمقاطعة اليوسف في جلسته (في ٢٨ سبتمبر ١٩٣٥) واعلانه ان « جريدة روز اليوسف » لا تمثل الوفد فلا شك أن مكرم عبيد — الذي كان يلعب حينئذ الدور الأول في حياة النحاس والوفد — كان هو المسئول الأول عن هذا الفصل بينما كان ماهر مؤيدا لموقف روز اليوسف في مهاجمتها لوزارة نسيم لتباطئها في عودة الدستور . بل ان البعض يرى أن خروج مقاطعة اليوسف وجريعتها من الوفد كان تمهيدا ومرتبطة بخروج ماهر والنقراشي — فيما بعد — من الوفد .

هذه هي جذور الخلاف العميقة ، أما مشروع الكهرباء فلم يكن سوى « المنجز » لشحنة هذه الخلافات ومع ذلك — وحينما

نعود الى ما حدث عقب تعديل الوزارة واخراج النقراشى وزملائه فاننا سنجد الوفد - أو مصطفى النحاس - كان حريصا على تهدئة الموقف واسترضاء النقراشى عن طريق الاغراء فعرض عليه - بعد اقتصائه من الوزارة - عضوية مجلس ادارة شركة قناة السويس . وشكره النقراشى وأصبح الجميع يعتقد ان المسألة قد سويت وأن خروج النقراشى من الوزارة لن يؤثر على علاقاته مع زملائه أعضاء الوفد أو مركزه في هيئة الوفد .

والحقيقة ان الباحث في ملايسات هذا العرض السخى لا يستطيع ان يقطع برأى : هل قبله النقراشى لأول وهله - ورفضه بعد ذلك لاعتبارات سنوردها - أم انه رفض هذا العرض في بدايته منتويا الا رجعة الى السلام والوثام ؟ فانه مما لا شك فيه ان النحاس باشا عرض هذا المنصب على النقراشى وقد أشارت اليه جميع المصادر الا أن محمود غالب في بياناته السالفة الذكر يؤكد أن النقراشى رفض هذا المنصب لتوه وأن غالب في لقاء له مع النحاس افهمه « انه يكون مخطيء اذ اعتقد أن النقراشى باشا قبل عرض الحكومة تعيينه عضوا في مجلس ادارة قناة السويس .. » .

لكن مكرم عبيد - وفي أحد بياناته أيضا - يؤكد قبول النقراشى بل والتفاهم بينه وبين النحاس باشا على ذلك . وتاكيدا لهذا يذكر مكرم « أن الرئيس كلفه رسميا أن يعرض على جناب مندوب شركة القناة في مصر تعيين النقراشى باشا عضوا في مجلس الإدارة وقام مكرم بالاتصال بمندوب الشركة وتفاهم معه .. الخ » .

على أى حال نحن نميل الى ان النقراشى وافق في البداية على هذا العرض ، مخالفين بذلك ما ذهب اليه الاستاذ الرافعى الذى يذكر ان النقراشى رفض هذه العضوية ويرهن بذلك على تمسكه بنزاهته واستقامته وكرامته .. الخ .

لكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو : اذا كان النقراشى قد قبل هذا العرض فما الذى حدا به الى الرفض والتراجع بعد ذلك ؟ .. لقد لعبت جريدة « البلاغ » دورا كبيرا فى هذا حيث انتهزت الفرصة واصطادت — بخبث ودهاء — فى الماء العكر اذ خرجت بمقال لصاحبها « عبد القادر حمزة » تعاتب فيه او تعيب على النقراشى قبوله لهذا المنصب ذى الخمسة آلاف جنيه ثم قال « انه لا يصدق هذا الخبر لان النقراشى رجل مشهود له بالنزاهة والاعتزاز بالنفس ولا يمكن أن يتراجع عن خطوة خطاها . » ونجحت البلاغ فى اصطليادها اذ أخذت النقراشى العزة والكبرياء فأعلن أنه لم يقبل المنصب المعروض وأنه ماض فى سياسته وفى معارضته مشروعات عثمان محرم وزير الأشغال .

وفى اعتقادنا ان النحاس كان مترددا فى موقفه ازاء النقراشى : تنازعتة الحيرة بين عواطفه وزمالة الكفاح وذكريات الماضى — وبين رغبة لا قبل له بها .. كان النحاس — بذكائه — يدرك ان النقراشى من اكفاء رجال الوفد وله بينهم كثير من الاصدقاء — ولا سيما صديقه الاكبر د . أحمد ماهر وفى الوقت نفسه كان هناك من يلعب دورا آخر . وبينما تأخذ الحيرة بخواطر النحاس بين مد وجذر يقيم حفلة ويحضرها النقراشى الذى ما ان يراه الشيوخ والنواب الوفديون حتى يحيطوا به ويرحبوا به ويرجونه تسوية الخلافات مع زملائه فى الوفد وبينما هم كذلك — كما يذكر محمد التابعى — اقبل النحاس ورأى النقراشى فتقدم منه وتصافح معه وصفق الحاضرون وهتف حسن يس بحياة النحاس ثم بحياة النقراشى .. وتعانق النحاس والنقراشى وتفاعل الحاضرون خيرا . » .

لكن يبدو ان الامر لم يكن بيد الحاضرين وليس الخير كذلك فى ركايبهم وانما كان الامر حينئذ — وحتى عام ١٩٤٢ — فى يد مكرم الذى لم يكن حاضرا هذا المشهد الدرامى ، وقد ذهب اليه محمد

التابعى عقب هذا الحفل يزوره لمرضه فسأل مكرم التابعى عن تفاصيل اللقاء فرواها له . وتبسم مكرم وقال : كده ، طيب لما نشوف « . وتناول التليفون وطلب دار الرئيس — وكان قد عاد الى داره مباشرة بعد انتهاء حفلة الشاي . ونترك التابعى يكمل القصة فيقول « بعد حديث قصير عن وعكة مكرم قال مكرم . . . مبروك يا باشما ، ولا بد أن النحاس سأل مبروك على أيه لأن مكرم قال : مبروك الصلح مع النقراشى » . وفهم التابعى من رد مكرم أن النحاس أئكر أن هناك صلحا . لأن مكرم قال « أنا كمان استغربت الخبر وقلت مش معقول » .

نستخلص من هذه الرواية — وما سبقها وما سيتلوها أن مكرم كان هو الصانع الأول لكل انقسام حدث فى الوفد فى الثلاثينيات . . فمكرم هو الذى اختلف مع نجيب الغرابلى وادى هذا الى خروج « السبعة والنصف » فى ١٩٣٢ ، ومكرم هو الذى غضب على فاطمة اليوسف وطردها هى وجريدتها من الحزب فى ١٩٣٥ ، ثم أن مكرم هو الذى حارب العقاد « كاتب الوفد الاول » وفصله من الوفد ١٩٣٥ ، وفى عام ١٩٣٧ — كما سنرى — سيسعى حثيثا حتى يطرد اثنين من دعايات الوفد وأركانها القوية : ماهر والنقراشى ، الا أننا — ورغم ذلك — لا بد أن ننظر فى هذا الانشقاق الى عوامل أخرى من بينها الظروف والأقدار التى كانت تساعد مكرم على توسيع الهوة بين النقراشى والوفد وبالتالي كان لا مناص من أن تتطور الأمور الى ما تطورت اليه . ففى ٢٣ اغسطس ١٩٣٧ — وكان قد مضى على اقضاء النقراشى وزملائه من الوزارة حوالى ثلاثة أسابيع — احتفل الوفد — كعادته — بذكرى وفاة سعد وأقام سرادقا وحضر النقراشى الحفل وهتف أنصاره باسمه ، فاستفكر أنصار النحاس هذا الهاتف واشتبك الفريقان فى معركة دامية سقط فيها عدد من الجرحى . وكان ذلك

اول اشتباك يقع بين الوفديين منذ اقضاء النقراشى وزملانه من الوزارة .

والواقع ان الباحث في امر تلك الانقسامات التى حدثت في الوفد طوال تاريخه لا يجد مثل هذه المعارك والعنف الذى صاحب انقسام ١٩٣٧ ، فقد كان لأحداثه ومعاركه صدى كبير في الترى والمدن وفى الأوساط الوفدية ، ذلك لأن النقراشى - حينئذ - كان معدودا - ويحق - من أركان الوفد القديمة والقوية ، وكان موثوقا بنزاهته واستقامته ، فلا غرو أن التفت حوله جماعة كبيرة من أنصار الوفد وشبابه . . الا أنه من ناحية أخرى كان هذا الالتفاف حول النقراشى وشعوره بأنه على حق أزاء تصرفات الوزارة التى كانت مثار الانتقاد مثل انشاء فرق « القمصان الزرقاء » والاستثناءات التى سنتناولها بالتفصيل في موضعها ، نقول لعل كل هذا أشعر النقراشى - وهما - أنه سيكسب الجولة ضد النحاس ومكرم فبالغ في قوته . ومما يفسر هذا الشعور - ولا يبره - أنه أجاب على سؤال القى اليه عقب تلك الأحداث عما يريد أن يفعله فقال « سأسعى لإنشاء حكومة عادلة أعتقد أن مصر بحاجة إليها » .

ولا شك أننا عندما نرنو بالبصر الى أعوام ١٩٤٦ / ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ نجد أن النقراشى قد حقق نبؤته ولكن من حيث انشائه حكومة فقط ، بيد أن العدل كان مطلبا عسير المنال على يد النقراشى في حكومته . لكن الانصاف يقتضينا أن ننظر الى النقراشى في عام ١٩٣٧ - واعتبار ماضيه في الحركة الوطنية - وباعتباره - مازال - ركنا من أركان الوفد . . يجب أن ننظر الى النقراشى بحسب ماضيه قبل ١٩٣٧ لا بحسب مستقبله السياسى واشتراكه - بنصيب كبير - في افساد الحياة السياسية في مصر بعد ذلك والواقع أن الباحث في أمر هؤلاء المسابقة لتأخذه

الحيرة - والاضطراب أحيانا فى موازين التقدير - اذ يراهم فى فترة مبكرة من حياتهم وطنيين ثم فى فترة تالية يصيرون وكأنهم غرباء عن أنفسهم وماضيهم حتى أن الانسان ليحسبهم فى الفترة الأخيرة مخالفين لما كانوا عليه فى الفترة الأولى من حياتهم . وعلى أى حال هذا موضوع بحث طويل لسنا بصدد الآن ، فقط - وباعتبار تلك النظرة للنقراشى على ضوء تاريخه القديم لا فدهش لانقسام الوفد على نفسه أمام الخلاف الذى نشب بين النقراشى من ناحية والنحاس ومكرم من ناحية أخرى ، لا سيما وقد توقع الوفد - وكان صادقا فى توقعه هذا - أن يغضب أحمد ماهر - رئيس مجلس النواب حينئذ - لغضب صديقه وزميل كفاحه ورفيق المشقة فى ١٩٢٥ النقراشى وأن يقف الى جانبه يساعده ويدافع عنه ، ليس هذا فقط بل أن الوفد فوجئ بالسيدة صفية زغلول تغضب من أجل النقراشى الى حد تهديدها باغلاق « بيت الأمة » فى وجه الوفد اذا استمر هذا الخلاف . ومن ثم فقد بذلت صفية زغلول وساطتها فجمعت الزعماء الأربعة عندها (النحاس ، مكرم ، ذ. ماهر والنقراشى) وناشدتهم الاتفاق حرصا على وحدة الوفد . الا انها فشلت فى راب التصدع الذى أصاب بنيان الوفد ، ذلك لأن الأيدى الخفية كانت تعمل ، فقد قامت لجان الوفد بعدة حملات شديدة شنتها على النقراشى بعد هذا الاجتماع بغية تحطيمه ، كما نظمت سلسلة حفلات لتكريم النحاس ، وكانت الخطب التى تلقى فيها تدور حول التأييد للنحاس والطعن فى منأويته . . وليس هذا فقط بل أمد « النحاسيون » مضابط طافوا بها على التجار والصناع والعمال فى العاصمة والأقاليم لتأييد النحاس . كما طفحت جريدة « المضرى » بمقالات تنفث السموم بثوقيع « ومدى » و « برلمانى » مليئة بالقذف ضد النقراشى وغالب وتدعوها للاستقالة : الأول من الوفد والثانى من عضويته فى مجلس الشيوخ . وكان النقراشى - باعتراف جميع المصادر -

عنيدا صلب الرأي لا يركن الى المهادنة ، فأصدر بيانا في ٧ سبتمبر ١٩٣٧ رد فيه على ما أسماه « الحملة الكاذبة » وطالب في هذا البيان بحل فرق القمصان الزرقاء واحترام الشورى ... الخ . كما أوضح فيه سلامة موقفه من المعارضة في تنفيذ مشروع كهربية خزان أسوان بدون مناقصة ، ثم دعا — في نهاية البيان — حكومة الوفد الى المساواة بين المصريين واحترام حرياتهم . وخطا خطوة أخرى فامتنع عن حضور اجتماع الوفد الذي حضره كل الأعضاء في الاسكندرية .

وكان من الواضح عندئذ « انه قد بلغ السيل الزبى » وأصبح الأمل في السلام على « شفا جرف هار فانهار » ، فسان أوان الفراق وأصبحت « سفينة » الوفد لا تحتل هذا الراكب العنيد ولا بد أن تقذف به على الشاطئ . فقد اجتمع الوفد في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ وناقش موقف النقراشي ، ثم اذاع بيانا باعتباره منفصلا عن الوفد ، وكان هذا القرار باجماع رئيس وأعضاء الوفد — ما عدا الدكتور ماهر الذي أعلن انه لا يزال يعتبر النقراشي عضوا في الوفد . كما امتنع عن ابداء الرأي « ابراهيم سيد أحمد » .

ونقف قليلا لنحلل موقف أحمد ماهر ، فلا شك لدينا ان في التزامه هذا الموقف كان يمثل الرجل الحريص على الوحدة والابتعاد عن سياسة الحزبية والتحزب وعدم الانقياد للأهواء وتصفية النفوس وهو المبدأ الذي نادى به عقب توقيع المعاهدة ، لذلك كان طبيعيا أن يقفه بجانب للنقراشي ويعتبره عضوا في الوفد المصرى له من الحقوق ما لغيره من سائر أعضائه وله أن يطلع على ما يدور من قرارات ومناقشات ولذلك فقد أصر في الاجتماع السالف الذكر على تسجيل ذلك في قرار الوفد الخاص بفصل النقراشي باشا .

ولا شك أن هذا الموقف من جانب أحمد ماهر كانت له نتائج ستبرز لنا بعد قليل وتؤدي به في النهاية الى نفس المصير . وقبل ذلك نشير الى انه لما كان الوفد — دائما — حريصا على ادخال عناصر جديدة فيه عقب كل خلاف أو انقسام فقد أصدر الوفد قرارا ضم اليه أعضاء جددا وكانت تغلب عليهم الصفة الاقطاعية كما اشرنا ، ومن خلال هذه الحقيقة نطرح سؤالاً يفرض نفسه : هل نعتبر خروج النقراشي — ثم خروج أحمد ماهر بعد فترة وجيزة — تطهيرا للقيادة الوفدية حقيقة كما رأى البعض الذي لاحظ أن خروجهما جعل القوى المركزية المسيطرة في الوفد تنتمي الى الطبقة المتوسطة واقترباها من القواعد الجماهيرية ، أم نعتبر أن خروجهما كان انشقاقا لا شك أنه أفسح المجال وفتح الباب على مصراعيه أمام العناصر الاقطاعية الجديدة — التي اشرنا اليها والتي كانت مازالت في ضمير الغيب — للدخول في صفوف الوفد وبالتالي فإن خروجهما كان دليلا على أن الوفد بدأ ينزلق الى المنحدر الخطر الذي سيؤدي به الى الهاوية ؟؟

نريد أن نوضح من خلال هذا التساؤل — لو رجحنا شقه الثاني — أننا لا نستطيع أن نعتبر أن خروج ماهر والنقراشي كان انسلاخا أو تطهيرا لقيادة الوفد ، فلفظ انسلاخ في — تصورنا — يطلق على الأفراد الذين خرجوا — أو أخرجوا — من الوفد بمفردهم ثم ذابوا ولم يتركوا أثرا لهم مثل جماعة صدقي وأبي النصر . ومجموعة البيلي والسبعة ونصف لكن أحمد ماهر والنقراشي ومحمود غالب لم يذوبوا ولم يكن من الممكن أن يذوبوا طالما أن للتاريخ ذاكرة تعي ، فتاريخ ماهر والنقراشي الممتد من أحداث ثورة ١٩١٩ (ولا سيما دور أحمد ماهر مع عمه عبد الرحمن فهمي في اللجنة المركزية) ثم اختيار سعد زغلول لهما في وزارته الدستورية ١٩٢٤ ، ثم القاء القبض عليهما وتقديمهما لمحكمة الجنايات بتهمة الاغتيالات السياسية في يونيو ١٩٢٥ واقترب

حيل المشتقة منها ، ثم اشتراكهما في وفد المفاوضات في معاهدة ١٩٢٦ ، وتوليتهما : للنقراشى وزيرا للمواصلات ، و د . ماهر رئيسا لمجلس النواب . ورأى ماهر فى المعاهدة باعتبارها ليست الا خطوة فى سبيل الاستقلال وكان رأيا جريئا وفريدا ودقيقا ارتفع من بين رجال الوفد الذين نظروا الى المعاهدة على انها معاهدة الشرف والاستقلال (كما وصفها مكرم فى محاضراته بالجامعة ، والنحاس فى البرلمان والصحافة) هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ظروف خروجها وما كان يحيط بالوفد حينئذ وما لآسته الألسن وتحديث به الناس أراء تصرفات حكومته ، فلو قارنا بين خروج ماهر والنقراشى فى ١٩٣٧ وبين كل الانقسامات التى مضت فى تاريخ الوفد سندرك أن الوفد كان مازال محتفظا « بالأسطورة » الخيالية ولذلك فلم تؤثر فيه الانقسامات قبل ١٩٣٦ ، أما انقسام ١٩٣٧ وقد لا بسببه وأدى اليه تصرفات وفدية كانت موضع شك من الراى العام ، لذلك فنرجح تسمية « انشقاق » بمعناه ومفهومه اللغوى والمادى ولا سيما اذا مددنا البصر — فيما بعد — وتكوين ماهر والنقراشى لهيئة لا شك — ومهما كان الراى فيها — انه كان لها أنصارها فى الأقاليم والريف من الطبقة المتوسطة والشعبية صحيح كانت تشكل اقلية ضئيلة بالنسبة للوفد لكنهما على أى حال كان لها أنصارها فى الريف — حتى ولو اعتبرناها « الحزب صاحب المصالح الصناعية بالدرجة الأولى » وأن « قاداته رجال مال ، وأن أحمد ماهر أصبح فيما بعد رئيسا لمصانع نسيج القاهرة » .

نخلص من هذا بحقيقة أن خروج النقراشى — ثم ماهر — من الوفد كان انشقاقا بمعناه اللغوى والمادى بمعنى خروج جزء من قاعدته سواء بدافع القربى والصلات العائلية بين المنشقين وذويهم — كما حدث لعائلة محمود غالب مثلا — أو بدافع الاقتناع بأن

موقف المنشقين كان سلبيا بينما كان موقف النحاس ومكرم — في
تصورهم — تطرفا وتخريبا لا داعى لهما هذا رغم اعتقادنا بـأن
المصلحات مثل « الانشقاق » و « الانسلاخ » ليست
ثابتة باعتبار أن القاعدة الشعبية كانت غير مؤثرة وغير فعالة
في مثل هذه الأحداث التي كانت تقتصر في الغالب على بعض
الشخصيات التي تحاول التأثير على الناس ويتوقف نجاحها أو
فشلها على عوامل عدة منها العصبيات والمصالح ... ثم نعود
الى مجريات الأحداث عندما أصدر الوفد قراره بفصل النقراشي
في ١٣ سبتمبر ١٩٣٧ بإجماع الآراء — ما عدا د. ماهر — وكان
هذا ايدانا بظهور أحمد ماهر في الميدان فقد آن له أن يظهر ، وكان
الوفد — كما سبق أن أشرنا — يتوقع هذا منه « بل أن الناس
عجبت يومئذ لماذا لم يخرج — منذ مدة — ليناصر صديقه وعدت
سكوته وبقائه — في الوفد — أمرا عجيبا » ... برز أحمد ماهر
فاصدر بيانا — عقب قرار الفصل — نعى فيه على رئيس الوفد
أنه « حدد وجهة نظره في الموضوع المعروض للبحث وأبدى رأيه
فيه صراحة » فقد خير الأعضاء بين شخصه وشخص النقراشي
باشا ، وجعل مدار الرأي هذا المحور الدقيق » . وقد عقيبت
« جريدة المصرى » على بيان ماهر بأنه « صديق للنقراشي ولعل
ما فعله من حق الوفاء له » ... والواقع أن أحمد ماهر كان
يؤيد النقراشي وغالب في موقفهما — على أثر استبعادها من
الوزارة — بل منذ ظهور الخلافات حول مشروع الكهرباء وإن كان
لم يظهر لهذا التأييد حينئذ — أثر خارجي ، إذ كان فقط ينتظر
الفرصة الملائمة لإعلان خروجه على زعامة مصطفى النحاس .
إذ كان ماهر حائقا على سياسة النحاس في الداخل فمضى في
توجيه النصيح له ولكرم وزملائهما حرصا على وحدة البلاد ، وإن
تكون المساواة في الحقوق والواجبات بين الناس سواء . كل هذا

كان داعيا لأن يشتد الخلاف بين الدكتور ماهر (رئيس النواب) وبين النحاس رئيس الوزراء فساعت العلاقات بينهما ، الأمر الذى تداول فيه الراى العام واغتبطت له المعارضة وهلت صفها .

كان هذا الخلاف بين النحاس وماهر مثار تساعل : هل يرجع الى مناصرة ماهر للنقراشى وغالب فى موقفهما من مسألة استنباط الكهرباء من مساقط أسوان أم يرجع الى تمسك الدكتور ماهر بالرأى الذى أبداه عقب توقيع المعاهدة حين نادى بأن يكون اشترك الأحزاب فى توقيعها خاتمة النضال الحزبى وفاتحة عهد جديد تتطور فيه الأحزاب الى صورة أخرى ؟ يذكر الدكتور هيكل « أنه لم يقف على السر فى اشتداد الخلاف » الا أنه - أى هيكل - قدر أن ماهر عرف الاتجاه الجديد ازاء النحاس ووزارته ، وأن ثمة تفكيرا فى اسناد رئاسة الوزارة اليه اذا أیده مجلس النواب وأغناه عن حل المجلس واجراء انتخابات جديدة .

والواقع أن الدكتور هيكل كان صادقا فى تقديره . فان الأفق السياسى حينئذ كان مشحونا بالضباب وقد تعذرت فيه الرؤية بين الوزارة من ناحية والقصر من ناحية أخرى مما أنذر بوقوع الصدام - والظلام حالك - بينهما . فقد تتابعت سلسلة من الازمات بين الوزارة والقصر - كان أعنفها تعيين القصر لعلى ماهر رئيسا للديوان الملكى فى أكتوبر ١٩٢٧ رغم ارادة الوزارة مما سنتناوله فى موضعه .

نخلص من هذا الى أن فكرة اقالة الوزارة الوفدية كانت تطرف حينئذ فى انهماك القصر ورجاله ولا سيما على ماهر (شقيق د . أحمد ماهر - بالذات ، ومن ثم فان خصوم النحاس - بزعامة أحمد ماهر - كان يحذوهم الأمل فى أن يتمكنوا - بعد اقالة الملك

للنحاس - من استدعاء زعيم وفدى آخر حيث أن الحزب كان يتمتع بأغلبية ساحقة في البرلمان . ولا شك أن أحمد ماهر - بعد اشتداد الخلاف بينه وبين النحاس - كان محط الآمال ، آمال القصر على الأقل الذى عمل دائماً - ومنذ عهد فؤاد - على تفقيت الوفد . . ويشير الى ذلك الدكتور هيكل فيذكر أن الشيخ المراغى قابله يوماً بمنزل لطفى السيد (بمصر الجديدة) ودار الحديث حول من يخلف النحاس ووزارته ، وكان رأى الشيخ أن يخلفه الدكتور ماهر عضو الوفد ورئيس مجلس النواب لأنه يؤيد النقراش وغالب في موقفهما من النحاس ومكرم « ولأن توليه يؤدي الى انتسام الوفد وضعفه » . ومهما يكن الأمر فقد حاول أحمد ماهر - محاولة أخيرة - ولعله كان يقدر النتائج المنتظرة ، واشفاقاً على وحدة الوفد رأى أن يقنع النحاس بالعدول عن سياسته في الوزارة . « الا أنها اختلفا واشتد خلافهما ولم يكن بد لحسم هذا الخلاف من اجتماع الهيئة الوفدية وأن تسمع حجج الطرفين وتؤيد أحدهما وتخذل الآخر » . واجتمعت الهيئة الوفدية في ٢٣ ديسمبر ١٩٢٧ وانبرى ماهر في الاجتماع يشرح النتائج الخطيرة التي ستترتب على سياسة الوزارة « وود لو تخلى رئيس الوفد عن الحكم حسماً للخلاف الناشب بين القصر ورئيس الأغلبية ، واسناد الحكم الى أحد رجال حزبه من زملاء « رفعة » النحاس باشا حتى تبقى للأمة وحدتها وللوفد تضامنه وقوته » . وفي هذا الاجتماع تحدث مكرم عبيد وآخرون وظهر أن الخلاف عميق وأنه يؤدي الى انقسام الوفد ، ولم يقترح أحد من المجتمعين وسيلة للاتفاق . . وانسحب الدكتور ماهر من الاجتماع ولم يتبعه من الحاضرين سوى ثلاثة أعضاء ، وقد حاول بعض شباب الوفد الاعتداء عليه أثناء خروجه من النادي السعدي وواجهته بمظاهرة عنيفة هتفت بسقوطه وبحياة النحاس . ولا شك أن تلك كانت النهاية ما بين النحاس وأحمد ماهر ، نهاية اطمان لها النحاس ومكرم إذ أيدها النواب ،

ثم ان الدكتور ماهر وحده « كان الرجل الذى يخشى ويراد استرضاءه » — على حد تعبير الدكتور هيكل . الا أن المنسرح كان مازال معدا فالدكتور ماهر مازال عضوا بالوفد والوزارة الوفدية مازالت متريعة على كرسى الحكم ، وتتابعت فصول الرواية : تفاقمت الازمة الدستورية بين القصر والوزارة فأقالها الملك فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ، وكلف محمد محمود — زعيم المعارضة وحزب الاحرار الدستوريين — بتشكيل الوزارة كما سيأتى بيانه . واجتمع مجلس النواب فى ٣ يناير ١٩٣٨ برئاسة أحمد ماهر . ورغم انه — كما ذكرنا — كان مازال عضوا بالوفد الا انه رفض أن يتحدث النحاس باشا — رئيس الوزارة السابق — قبل قراءة خطاب العرش ، ثم أمر بتلاوة مرسوم الاقالة قائلا أنه لا يسمح بالتعليق عليها أماج النواب الوفديين ووقفوا يعلقون ويعقبون على الاقالة وأحمد ماهر يطلب منهم عدم الكلام — وحينما أشتد هياجهم أمر بوليس المجلس باطفاء الأنوار ورفع الجلسة .

ولا شك أن هذا الموقف من أحمد ماهر كان مجافيا للروح الديمقراطية وللدستور مجافاة الاقالة ذاتها — التى أعدها شقيقه على ماهر ووقعها فاروق — للدستور ، فانه مهما يكن الراى فى سياسة وزارة النحاس ومجافاتها للعدل والمساواة ، ومهما تكن أسباب الخلاف ، فلم يكن يجدر بأحمد ماهر — وتاريخه المشرف — أن يتخذ مثل هذا التصرف ، وكما كان موقفه عظيما لو ارتفع الى مستوى الأحداث وتناسى خلافه فى وجهات النظر مع النحاس ومكرم ووقف يصد طغيان شقيقه والقصر . واكتفى — مرة أخرى — آفة هؤلاء الرجال وتقلبهم فى فترات حياتهم بين الوطنية والديماجوجية . ولاشك أنها سقطت وقع فيها أحمد ماهر كما سقط فيها غيره فالواقع أن تقلب الأفراد مع النزوات والمنافع والأهواء النفسية آفة لا يسلم منها حزب سياسى .

على أى حال كان ما يزال هناك مشهد آخر لىكى تتم فصول الرواية ، وكان مسرحها فى هذه المرة النادى السعدى . فحينما اسدل الستار على الفصل الماضى واضطر النواب لمغادرة المجلس ذهبوا الى ناديتهم ومن الغريب أن أحمد ماهر لم يتردد فى الذهاب معهم فقد كان — كما يذكر التابعى — (وكما ذكر مكرم نفسه فى بياناته السالفة الذكر) كان ماهر صريحا شجاعا . وهناك — فى النادى — وقف بين صحبات الغضب والاستنكار والانهام بالخيانة واخذ يهاجم سياسة مصطفى النحاس الخاطئة التى أدت الى اقالة الوزارة ، فاشتدت ثورة النواب وأعضاء الوفد . « فغادر أحمد ماهر قاعة الاجتماع وانسحب معه — فى هذه المرة — تسعة وعشرون شيخا ونائبا من أعضاء الهيئة الوفدية . . . وقد قرر الوفد فى ذلك الاجتماع — ٢ يناير ١٩٣٨ — فصل الدكتور ماهر ، وينى الفصل على عدة أسباب : تضامنه مع النقرائى ، وعدم اعترافه بقرار فصله ، ولتصرفاته الأخيرة فى جلسة مجلس النواب . وهكذا فصل الوفد أحمد ماهر (فى يناير ١٩٣٨) كما فصل النقرائى (فى سبتمبر ١٩٣٧) ، وقد اذاع أحمد ماهر بيانه فى ٤ يناير ١٩٣٨ أعلن فيه أن حزب الوفد قد انحل عندهما وصلت الى قيادته عناصر غير وفدية أصيلة وبذلك لم يعد الوفد — فى رأيه — يتألف من مجموعة المبادئ الوطنية كما كان ، والواقع أن هذا البيان كان صحيحا الى حد ما ، فقد مر بنا كيف أن الوفد ضم اليه — فى ديسمبر ١٩٣٧ وقبل هذا بقليل — مجموعة من الأعضاء كانوا كلهم — باستثناء عدد قليل — غرباء عن الوفد وكانت السمة التى تميزهم — أنهم — فقط — من كبار ميلاك الأرض ، الا أننا من ناحية أخرى نستطيع أن نلقى اللوم على ماهر ورفاقه إذ أنهم لا شك كانوا مشتركين فى المسئولية وكانوا يستطيعون — لو تناسوا ذواتهم — أن يبقوا فى حظيرة الوفد ليصلحوا ما أعوج منه . . الا أنه يبدو أنهم كانوا — وقد حان أوان الفراق — تملؤهم الرغبة فى تكوين حزب جديد شأنهم فى ذلك

شأن كل — أو معظم — من خرج من الوفد . ومن ثم فقد اجتمع
 شمل أحمد ماهر والنقراشي والدكتور حامد محمود معها كما انضم
 اليهم ابراهيم عبد الهادي أحد نواب الدقهلية حينئذ ، وعدد غير
 قليل من النواب والشيوخ الذين كانوا أعضاء في الهيئة الوفدية ،
 والفوا حزب « الهيئة السعدية » واختاروا الدكتور ماهر رئيسا
 لها ، وانضم اليهم في الهيئة الجديدة « كل من يؤس من اصلاح حالة
 الوفد على يد النحاس » . وهل أصلحت تلك الهيئة حالة الوفد أو
 حتى حال نفسها ؟ سؤال تتوقف اجابته على دراسة تاريخ تلك
 الهيئة ولسنا بصدد الآن . ولكن الذي لا شك فيه أنها ألقت
 بنفسها — شأنها في ذلك شأن أحزاب الاقلية — في احضان القصر
 ومرغت رأسها وانفها في تقبيل أعتابها وناصبت الوفد العداء ..
 ولذلك هناك سؤال يلح في أن يطرح نفسه ومن خلال البحث ليست
 هناك علاقة مربية وشك بين القصر وما حدث من الانشقاق وتأليف
 الهيئة السعدية على انقاضه ؟ بصرف النظر عن « شهر العسل »
 الطويل الذي استمر وكله مناجاة بين فاروق وبينها — أى الهيئة —
 والذي يشير بأصبع الاتهام الى قيام هذه العلاقة ابان تأليفها
 بل وقبل خروج ماهر والنقراشي .. فان واقع العلاقة بين الوفد
 والقصر يفرض ترجيح قيام هذه العلاقة « المشينة ثم السرابية » حزب
 الشعب ١٩٣٠ ، حيث كان القصر دائما يرغب في أن يضع
 لنفسه — بين آن وآخر — حزبا جديدا يهدف منه الى تفتيت وهدم
 الوفد . ويرجع الاستاذ فتحي رضوان ان انشقاق ماهر والنقراشي
 وتكوينهما لحزبهما كان بايحاء من الدوائر ذات النفوذ التي ترسم
 سياسة مصر وتحرك الخيوط المتصلة بالزعامات والزعماء ، ويقول
 ان هذه الدوائر كانت قد قررت قيام هيئة سياسية جديدة تنتمى
 لسعد وتعمل باسمه ولا تخضع في الوقت نفسه للنحاس ، وأنها
 حاولت ذلك عقب وفاة سعد وبعد فشل فتح الله بركات في الوصول
 الى زعامة الوفد ، وكانت تلك المحاولة في ١٩٣٢ التي اشرنا اليها ،
 ويستطرد فيقول « ان هذه الدوائر نفسها لم تأس من امكن تنفيذ

هذه الفكرة ذاتها « فقد كان واضحا لها أن النقراشي وماهر لن يطول صبرهما على استئثار مكرم والنحاس بالسلطة في الوفد وان التصديق آت لا ريب فيه ولم يبق الا أن تحضر له الظروف وترتب له النتائج .

على أي حال تألف الحزب السعدي — على أثر انشقاق في حزب الوفد — وكان من الطبيعي وتأييدا للفكرة السابقة أن ينضم الى الجبهة السياسية المعادية للوفد ، شأنه في ذلك شأن بقية الاحزاب التي تولدت من الانسلاخات والانشقاقات التي حدثت في حزب الوفد . ولا بد أن نتساءل هل كان من الممكن تلافى هذا الانشقاق النقراشي — الماهري ؟ وهل كان خروجهما — ماهر وللمنقراشي — من أجل الاقتتال على السلطة أم كان لاختلاف الفكر وتباين الفهم وعدم انسجام الطبائع والامزجة ؟

في الواقع لم يكن هناك بد من خروج ماهر والنقراشي شأنه كان — في رأينا — نتيجة محتمة لعدة اعتبارات : أولا : لأن ثورة ١٩١٩ قد انتهت — سياسيا — بتوقيع المعاهدة في ١٩٣٦ ، ولأنك أن الذي جمع الوفد حتى هذا التاريخ لم يكن الاتفاق في مذاهب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ولكنها الرغبة في مقاومة النفوذ البريطاني ومحاولة التخلص منه . ثانيا : لأن الوقت قد حان لظهور الائتراق الطبيعي على هذه الاسس . ولذلك فإن انشقاق ماهر والنقراشي في تصورنا كان هو الانشقاق الوحيد الذي جاء في وقته وكان توقيتيه سليما بعكس الانسلاخات والانقسامات التي سبقتها .

أما الاقتتال على السلطة فلم يكن سوى سبب ثانوي ، ولو كان مكرم تنازل عن سلطته في الوفد لماهر والنقراشي لما تغير الأمر كثيرا فيما عدا احتمال تأجيل خروجهما بعض الوقت .

وهناك سؤال آخر يفرض نفسه : ما هي نتائج هذا الانشقاق بالنسبة للوفد أولا ثم بالنسبة لمصلحة الوطن ثانيا ؟

فأما بالنسبة للوفد فلا شك أن خروج ماهر والنقراشي وأنصارهما من بين صفوفه كان نقطة تحول فية ونستطيع أن نعتبره بداية لتدهور الوفد . ذلك أن الخلاف في الرأي بين أعضاء الهيئة الواحدة أمر طبيعي وهو أمر تعارفت عليه جميع الهيئات ذات النظم النيابية والأحزاب السياسية في العالم مثال ذلك ما حدث في حزب المحافظين في إنجلترا عام ١٩٣١ . ويبدو أن قادة الوفد كانوا يغفلون هذا المبدأ الديمقراطي السليم ٩ هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد كانت شخصية الرجلين ولا سيما الدكتور ماهر مكسبا كبيرا للوفد فكان يجب عليه الاحتفاظ بهما ، هذا بالنسبة للوفد ١٠ أما بالنسبة للوطن فهناك اعتباران أولا : الخسارة الفادحة لعدم اتمام مشروع كهرباء خزان أسران في تلك الفترة ، فلو أن المشروع نفذ في هذه الوزارة لكسبت البلاد من ورائه آلاف الجنيهات إذ أنه حينما تم تنفيذه بعد ذلك تكلف الإعاف المبلغ الذي كان سيتكلفه لو نفذ في ١٩٣٧ إذ لو قد تم في هذا العام لعاد على البلاد بأرباح كانت تغطي كل ما كان ممكنا أن يضيع نتيجة سرعة التنفيذ أو حتى أخطائه .

وقد أشار سابا حبشى (وزير التجارة والصناعة في وزارة علي ماهر ١٩٣٩) - وهو ليس وفديا - الى تلك الحقيقة في مذكرة أكد فيها استعداداه لأن يعلن على الملأ وفي كل مناسبة أنه درس هذا المشروع دراسة كافية من جميع نواحيه ، فتبين له « أن الوفد كان على حق كل الحق فيه » وأنه كان يظن أن الحملة الصحفية التي تناولت المشروع لها ما يبررها من الاعتبارات التي تستند الى المصلحة العامة . . . وأنه اقتنع اقتناعا ثابتا بأن

الخسارة التي منيت بها مصر من جراء عدم تنفيذ المشروع كانت
أشد ما أصاب البلاد في نهضتها الاقتصادية الحديثة ، ولو كان
قد تنفذ — قبل الحرب — لاتيح لمصر في خلال سنن الحرب وحدها
ما لا يقل عن مليون ومائتي ألف طن من السماد بواقع ثلثمائة ألف
طن في العام فضلا عن صناعة الحديد والصلب وما يتفرع عنها
٠٠٠ الخ . ومما لا شك فيه أن خروج حزب جديد إلى حقل السياسة
المصرية وانضمامه إلى معسكر أحزاب الأقلية كان عاملا في ازدياد
واشاعة الفساد في السياسة وسيطرة الديماجوجية عليها .

ثانيا : انشقاق مكرم عبيد

كان انشقاق احمد ماهر والنقراشي من صفوف الوفد في ١٩٣٧ / ١٩٣٨ الانشقاق الاول عقب ابرام معاهدة ١٩٣٦ . أما الانشقاق التالي فقد كان مقدرا له أن يقع في عامي ١٩٤٢ / ١٩٤٣ وأبان وجود الوفد في الحكم عقب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي سنتناوله في موضعه . وقد أدى هذا الانشقاق الجديد الى خروج احد الاعمدة التي قام عليها بنيان الوفد وأكثرها رسوخا منذ نشأته ، أعني مكرم عبيد .

مقد مر بنا كيف أصبح مكرم عضوا بالوفد وكيف سار في قافلته يوطد علاقته بزعيمه سعد لدرجة اطلاق لقب « ابن سعد البكر » عليه ، وهي حقيقة أشار اليها مكرم في شهادته أمام محكمة الثورة فقال « والله سعد كان يقول لى يا مكرم انا مسلم وانت قبطى ، وأنا احمد الله انى أنجبت مكرم ، انت من دمي يا مكرم ... الخ » ومن خلال هذه العلاقة استطاع مكرم أن يمارس نفوذه ويفرض شخصيته في صفوف الوفد وقد رأينا كيف كان له أثر كبير في اختيار مصطفى النحاس خليفة لسعد في زعامة الوفد . ثم اختير هو سكرتيرا عاما للحزب وبذلك توطدت الصداقة بينهما حتى أصبحا لا يكادان يفترقان . ولعله من المناسب هنا وقبل أن نتناول عوامل هذا الانشقاق وظروفه وملابساته أن نشير الى ملامح تلك العلاقة التي قامت بين النحاس ومكرم ونتتبعها حتى مجيء وزارة الوفد الى الحكم في فبراير ١٩٤٢ وذلك لأهميته في توضيح أسباب الخلاف .

بدأت علاقة الصداقة بينهما منذ انضمامهما الى الوفد ثم زادت توطدا أثناء نفيهما مع سعد في جزائر سيشل ، وقد أشار مكرم الى تلك العلاقة فقال « أنا كنت معه على صلات أكثر من الآخرة » .

ولطالما كان مكرم يردد في خطبه كيف كان أخوه مصطفى النحاس يواسيه في مرضه بالمفنى ويجلس معه فيديهم مجالسته وتبريضه . وهكذا توطدت الصلات وازدادت تعمقا على مر الأيام حتى أصبح مكرم بشهادة كل المراجع والمصادر محور نشاط الوفد والقوة الدافعة له في الانتخابات وغيرها من مظاهر النشاط الشعبى مستغلا تلك العلاقة الوطيدة برئيس الوفد حتى أصبح الراى العام يعتقد انه هو الذى يحرك النحاس ، وذهبت الآراء فى تفسير ذلك مذاهب شتى ، فالبعض يرجعه الى أن مكرم كان ذو صلات بمجموعة من الساسة الانجليز فى لندن بحكم أسفاره الكثيرة الى العاصمة البريطانية ودراسته فى أكسفورد وعلاقاته المتينة برجال حزب العمال خاصة وعلى رأسهم مستر رمزى ماكدونالد رئيس الحزب وكليمنت اتلى وغيرها ، بينما يفسره البعض الآخر بأن النحاس كان بحكم طبيعته من النوع الذى لا بد أن يسيطر عليه شخص ما ، والواقع أن النحاس يعتبر مسئول الى حد كبير عن اعتقاد جماهير الوفد وأعضائه والراى العام فى سلطان مكرم عبيد وذلك لا يثاره له واصطحابه فى غزواته وجولاته وبما يسبغه عليه من الأوصاف وبالثقة المطلقة به ، لقد رأينا كيف كان لمكرم اثر كبير فى خروج مجموعة ال ٧٧ ثم خروج الأستاذ العقاد كاتب الوفد الأول وطرد السيدة فاطمة اليوسف وصحيفتها «روز اليوسف» من الوفد ، ثم انشقاق ماهر والنقراشى من صفوفهم على النحو الذى سلف .

وقبل انشقاق ماهر والنقراشى وبالتحديد فى عام ١٩٣٥ نجد النحاس يصطحب معه مكرم — دون أعضاء الوفد — فى رحلة طويلة فى بلاد الصعيد ثم يشير فى كل خطبه ويشيد بمآثر مكرم فيذكر مثلا « .. و بجانبى الآن ابن قنا البار زبلى وصديقى وأخى العزيز الأستاذ مكرم المجاهد الكبير الذى لا تفخر به مديرية قنا

٢٨٩

فقط بل تفخر به مصر كلها فقد وهبها كل ما حباه الله من كريم
الخلال وشريف السجايا وجليل المواهب ... الخ » وفي خطاب آخر
يتحدث عن « شمس الجهاد الصحيح التي أوجدت في قنا ابنا البار
مكرم ، أوجدته فأوجدت فيه نارا تشتعل وطنية وحماسة تشعل
كل من رآها فلا يلبث أن يشتعل مثلها ، وإذا هو يأخذ بمجامع
القلوب فيتنافس كل بلد في الافتخار بالانتساب اليه وتود كل مدينة
أن تشارككم فيه . وأول من يشارككم سمود ، وأول من يشارك
سمنود مصطفى النحاس ... الخ » .

كيف توطدت هذه العلاقة بين النحاس ومكرم — والتي
جعلت منهما أصدق صديقين في السياسة المصرية قبل أن يصبحا —
عام ١٩٤٢ أعدى عدوين في السياسة المصرية أيضا ؟ بصرف النظر
عن أن هذا الأسلوب يصطبغ بالمصبغة الديقاجوجية فإن هذه
العلاقة لم تكن وليدة الجهاد والوطنية فحسب بل أدى إليها عامل
هام وهو « الناحية الشخصية » ، لدرجة مثلا أنه عندما عزم النحاس
على الزواج في عام ١٩٣٤ كانت الزوجة من اختيار مكرم . وبالتالي
كان بالضرورة أن يزداد نفوذ مكرم وسيطرته على النحاس أو هكذا
كان الأمل عند مكرم ، والسؤال الذي يطرح نفسه الآن : إذا كانت
العلاقة بين هذين الرجلين قد بلغت هذا المبلغ من القوة فكيف
انتهت الى ما انتهت اليه من فصل مكرم من الوزارة ثم من الوفد
ثم من سكرتارية الوفد ثم فصله من مجلس النواب وفي النهاية
اعتقاله ؟ هذا هو موضوع بحثنا الآن .

ولكى نطمئن على أن علاقة النحاس ومكرم كانت على خير
ما يرام حتى تأليف النحاس لوزارته في فبراير ١٩٤٢ — ولذلك
أهميته — وحتى لا يتبادر الى الأذهان أن مكرم دخل الوزارة والود
مفقود بينه وبين النحاس . نعود قليلا الى مقدمات تأليف الوزارة .

ففى أوائل فبراير ١٩٤٢ . وقبل استدعاء النحاس لتأليف الوزارة — كان هو وزوجته فى زيارة لبلاد الصعيد وكان يرافقهما فى هذه الزيارة مكرم عبيد وبعض رجال الوفد وبينهم فؤاد سراج الدين ، وحينما استدعى النحاس الى القصر للتشاور فى الموقف السياسى حينئذ — سافر الى القاهرة ومعه مكرم ، وقد تركا السيدة حرم النحاس وفؤاد سراج الدين والمرافقين لاستئناف الرحلة ٠٠ واضطر فاروق — على اثر توجيه الانذار البريطانى — لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة وكان مكرم وزيرا للمالية والتموين معا . اذن كانت العلاقة كما هى طيبة وها هو مكرم يمارس نفوذه — كالعادة — بل انه — فى امسية ٤ فبراير وقبل تأليف الوزارة — كان همزة الوصل بين النحاس والسفارة البريطانية لازالة آثار « الانذار الكريه » ، فهو الذى اشرف على صياغة الخطابين الذين تبودلا بين النحاس والسفير لتأليف الوزارة ، ويذكر مكرم انه « صاحب هذه الفكرة » وقد اشترط على النحاس تنفيذها والا لن يدخل الوزارة وأنه كتب الخطابين هو والهلالى وسمارت (السكرتير الشرفى بالسفارة البريطانية) وكل هذا يؤكد نفوذ مكرم ابان تشكيل الوزارة واستمر هذا النفوذ عقب ذلك فعندما حلت الوزارة الوفدية مجلس النواب القائم آنذاك ، كان مكرم هو الذى تولى المحادثات مع أعضاء أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة بشأن الدوائر والانتخابات . وليس هذا فقط بل ان مكرم كان مستشار النحاس فى اختيار الوزراء حتى أنه — أى مكرم — اعترض على ادخال صهر النحاس فى الوزارة وأن النحاس قبل هذا الاعتراض ، ويضيف مكرم دلائل أخرى ليثبت بها قوة مركزه ونفوذه فى الأيام الأولى لوزارة ١٩٤٢ فيذكر مثلا أنه ألح فى تضمين خطاب قبول تشكيل الوزارة « عهدا صريحا بمنع المحسوبية والاستثناءات » حتى لا يعود الناس فيأخذوا علينا ما كان محل نقد ومؤاخذه فى عام ١٩٣٧ « وأنه فعلا تم هذا التضمين ٠٠

ويضيف مكرم دليلاً آخر فيذكر أنه هو الذى وضع خطاب تشكيل الوزارة وحرره ، كما عهد النحاس اليه بالاشراف على قسم الصحافة بوزارة الداخلية وارشاد الرقيب الى سياسة الوزارة العامة . .

كل هذه السلطات بالاضافة الى تقلده — أى مكرم — وزارتى المالية والتموين ، وهما وزارتان لا شك فى جلال خطرهما ولا سيما فى وقت الحرب ، كل هذا يوضح لنا — وبما لا يدع مجالاً للشك — ان مكرم فى فبراير ١٩٤٢ هو مكرم فى وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ وما قبلها .

نريد بهذا ان نوضح هذا النفوذ لمكرم ونبرزه — فى البداية — لكى نهمل اتهاماً توجه بعض النواثر الوفدية الى مكرم بأن سبب الخلاف كان شعور مكرم بتقلص نفوذه وسيطرته فى وزارة ١٩٤٢ . واهمالنا لهذا الاتهام أو الادعاء يقودنا بدوره الى أن نطرح سؤالاً : اذن ما هى أسباب الخلاف الجوهرية ؟ ونقول أسباب لانه فى الحقيقة — كما سنرى — تشابكت عدة عوامل مجتمعة واسباب متنوعة أدت فى النهاية الى خروج مكرم من الوفد والقيام بحملة تشهير فى كتابه الأسود ثم تأليف حزب جديد هو « الكتلة الوفدية » . وهذه الأسباب نستطيع أن نقسمها الى أسباب مباشرة وأخرى غير مباشرة ، وسنبداً بالبحث فى تلك الأسباب « غير المباشرة » باعتبارها كانت بمثابة التمهيد وملء الخزان بالبارود فى انتظار من يشعله . وهى من الممكن أن نعتبرها مقدمات الخلاف أو بؤاده . يذكر الاستاذ نجيب الهلالي أنه « لمح بؤادر الخلاف بين النحاس ومكرم منذ الأيام الاولى للوزارة » وأن مصدرها السيدة حرم النحاس ، وأن مكرم ذهب اليه عقب تشكيل الوزارة بقليل وشكى له من بعض تصرفاتها ويؤيد الدكتور هيكل سور حرم النحاس فى هذا الخلاف فيذكر أنه « كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم لذويها وأنه لم يجيبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وواقعت فيه عند النحاس قائلة له « انه بالغ فى اكرام مكرم بمبلغه

جعلت الناس تعتقد انه كل شيء وأن النحاس ليس شيئا ، وأطمعت
مكرم فلم يعد يسمع لها ولا لزوجها قولا . ويبدو أن هذا القول
لا يعتمد كثيرا عن الحقيقة إذ أن السيدة زينب الوكيل وقد رأت مدى
نفوذ مكرم وسيطرته على شئون الوفد وزعيمه حاولت - بغريزة
المرأة - أن تنقل هذا النفوذ الى قبضتها ، ولا سيما نفوذها على
زوجها شأنها في ذلك شأن الزوجة خاصة إذا كانت تتمتع بما كانت
تتمتع به تلك السيدة فقد كانت تحقد على مكرم - مثلا - اسراف
الصحافة في الكتابة عنه وعن حركاته ونشاطه « بينما لا تكتب عن
النحاس والوزارة نصف ما تكتبه عن مكرم » . وليس هذا فقط بل
كانت تحقد على مكرم أنه إذا خرج من الوزارة عمل في المحاماة وبيع
منها الأرباح الطائلة في حين لا يشتغل النحاس بالمحاماة وإذا ترك
الحكم لم يكن له إلا معاشه فقط « ويذكر الدكتور هيكل أنها كانت لا
تجد بأسا بأن تصارع مكرم بذلك أمام زوجها ، فإذا ذكر لها مكرم
مكانة النحاس من الشعب وجلال قدره في الناس ضحكت ساخرة
وقالت « يكفينا نعيمها » . وهذه قضية هامة يتوقف عليها تحليلنا
للوقف كله ، ومن ثم فإنه يجب أن نبحث - قليلا - في شخصية
هذه السيدة . لا شك أنها كانت تشعر - وهي السيدة الجميلة
والذكية وزوجة لزعيم سياسى كبير ورئيس للوزارة - أن من حقها
أن تبرز الى المكان اللائق بها في المجتمع المصرى القائم حينئذ على
المظاهر والوجاهة ، إلا أن هناك سؤالا يطرح نفسه : هل استطاعت
هذه السيدة أن تؤثر على زوجها وتسيطر عليه ؟ لا شك أن الزوجة
الصغيرة كانت ذات نفوذ كبير على زعيم الوفد ، فكان لها تأثيرها
عليه ، ولا ينكر بعض رجال الوفد هذه الحقيقة ويبررونها بأن
النحاس باشا بحكم طبيعته - ورغم عظمتة - كان من النوع الذى
لا بد أن يوجد الى جانبه شخص قوى يستطيع السيطرة عليه .
ويقرر الدكتور محمد صلاح الدين ، وقد كان من أخلص الوفديين
لمصطفى النحاس وأقربهم الى قلبه كما كان موضع ثقته - أن هذا

الشخص كان في وقت ما مكرم عبيد ، وبعد ذلك كانت زوجته زينب هانم التي سيطرت عليه وسيرته كما تريد .

نستخلص من هذا بأن زينب الوكيل استطاعت أن تؤثر في زوجها وتتسلط عليه ومن ثم نهى حين حققت على مكرم ما سبقت الإشارة اليه بالاضافة الى طبيعة المرأة وحبها للتسلط على من بجوارها ، ولا سيما الزوج — وهذا بالاضافة الى عامل هام — سيظهر في الأفق بعد قليل — وهو ظهور فؤاد سراج الدين في حلبة الوفد مسلح هو الآخر بأسلحته الكثيرة . كل هذا يؤدي — وهو طبيعى في اعتقادنا — الى نشوب معركة بين مكرم من ناحية وزينب من ناحية أخرى ، ولكن — وبالسوء حظ مكرم هذه المرة — كانت أسلحة المعركة غير متكافئة ، فبينما كان مكرم يقف وليس معه الا سلاحه القديم سلاح الجهاد والوطنية — بمفهومه — وصداقة الزعيم والأسلوب الديماغوجى ، كانت السيدة زينب تملك الأسلحة الكثيرة أهمها قوة وإرادة المرأة فاستطاعت بهما أن تستحوذ على زوجها وبالتالي أن تزيع مكرم من طريقها .

الا أنه ورغم تقديرنا لعامل الصراع بين زينب ومكرم من أجل التسلط والنفوذ — وقد استمر لفترة طويلة كان الفحاس في أثناءها يعاني هو الآخر صراعا لا يقل ضراوة عن صراعهما ، لكن صراع الفحاس كان بين ذكريات ماضيه ورقيق كفاحه وصديق الزمن وبين الزوجة التي يبدو أنها أخذت بمجامع قلبه وعواطفه — نقول رغم تقديرنا لهذا العامل في هذا الخلاف الذى سيؤدى الى خروج مكرم من الوفد والوزارة الا أنه لم يكن هو العامل الوحيد ، فقد كانت الى جانبه عوامل أخرى هيأت وساعدت على اشعال نار هذا الخلاف .

فيذكر الأستاذ محمد فؤاد سراج الدين عامل كان — في اعتقاده — مبعثا للخلاف بين النحاس ومكرم وهو أن مصطفى النحاس في هذه الوزارة (٤٢ / ١٩٤٤) استن سنة جديدة لتلافى ما حدث في وزارة ٣٦ / ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشي من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستثثاره بكل النفوذ والحظوة لديه . ومن ثم فإن النحاس باشا في وزارة ١٩٤٢ — ومنذ البداية — عمل على ايجاد نوع من الموازنة بين أعضاء « الوفد الكبار » حتى لا يتوهم بعضهم — كما حدث سابقا — أن مكرم يطغى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهي الأمر الى انشقاق جديد . . « والأخ مكرم فوجيء بهذه الخطة — وهو لماح وذكي الى حد بعيد — ولكنه أخطأ في تفسيرها ، فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح اعتقد أنها تحول في شعور النحاس نحوه أو في مكانته هو عند النحاس . « ولم يستطع مكرم — وهو المعروف بعصبية وعنفه كما يذكر سراج الدين — أن يتمالك اعضاءه أو يسيطر عليها فاستسلم لأوهامه ولأقوال السوء من بعض المتصلين به يضحخون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه أن الأمر خطة مرسومة لزعزحته عن مكانه في الوفد والهيئة الوفدية . فاندفع مكرم حتى وقعت الواقعة . . . » .

ورقم وجهة هذا الرأي — أو هذا التبرير — الا أنه من الثابت أن مكرم — كما مر بنا — دخل الوزارة محتفظا بنفوذه ممارسا سلطانه مشاركا في توجيه النحاس . ومن ناحية أخرى فإننا نعتقد أن مكرم وهو السياسي الذكي لم يكن يرضى لنفسه — لو كانت خطة النحاس صحيحة كما ينكرها فؤاد — أن يروح ضحية هذه الخطة ويجعلها قبرا لصداقته بالنحاس ولنفوذه في الوفد فلا جدال في أن مكرم — كقبطي — لم يكن يأمل في زعامة الحزب المباشرة ، ولذلك فقد استمر نفوذه على النحاس

والحزب ، وكان مصمما على الاحتفاظ بهذا النفوذ . لكنه لم يكن من البلاهة بحيث يثر ما أثار من العواصف التى اقتلعت من جذوره من الوزارة والوفد ومجلس النواب ثم قذفت به فى النهاية الى الاعتقال . . . وإذا كانت هذه الخطة حقيقة قد جالت فى خيال النحاس - بحسن النية - فإن هذا لا يمنع أن زوجته - وقد أرادت بمكرم شرا - كانت تدبر له - بسوء النية - لكى يصل الحال بمكرم الى ما سيصل اليه . ثم انه كان من المحتمل أن تقبل نظرية فؤاد سراج الدين لولا أن الماضى من ناحية والمستقبل من ناحية أخرى - فيما يتعلق بطبيعة النحاس - يؤكدان عكس ذلك . فلا شك انه فى الماضى - أى قبل ١٩٤٢ - كانت شخصية مكرم تلقى بظلالها الكثيفة حول النحاس - وذلك باعتراف بعض رجال الوفد أنفسهم - أما فى المستقبل فستسيطر شخصية أخرى هى شخصية فؤاد سراج الدين - فيما يتعلق بطبيعة النحاس - يؤكدان عكس ذلك . بالاشترك - مع السيدة حرم النحاس . ولذلك فالسؤال الذى يطرح نفسه - بالحاح - هو : هل كان الأستاذ فؤاد نفسه وراء الأكمة يحرك الخيوط بمهارة ؟ أو بصيغة أدق : هل لعب فؤاد دوره فى هذا الخلاف ؟

تشير معظم المصادر الى دور فؤاد باشا فى تحريك خيوط المؤامرة التى راح ضحيتها مكرم . فعندما يمدتنا الدكتور هيكل فى مذكراته عن الأقوال التى تبادلها الناس أبان الخلاف - وفى تعليقه يقول : وحسبى أن أنكر أن عنصرا جديدا دخل الوزارة قبل خروج مكرم منها كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته ذلك هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين سنة . ولما أخرج مكرم من الوزارة عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية معا ، . وبينما لا يشير الدكتور هيكل بوضوح الى حقيقة دور فؤاد فى

الخلافة ، يذكر الأستاذ فتحى رضوان أن أسهم سراج الدين كانت في صعود مستمر عند النحاس وفي دوائر الوفد وأنه قد أعلن على الهام هذه الخصومة بين النحاس ومكرم « ومن خلال هذا يلزمنا أن نشير سريعا الى بداية العلاقة التى نشأت بين النحاس وفؤاد سراج الدين ، فقد مر بنا أنه قد تقدم فؤاد بترشيح نفسه فى الانتخابات عام ١٩٣٦ على مبادئ الوفد وأن مكرم هو الذى رشحه ، ثم توطدت العلاقات أبان الانتخابات التى أجراها محمد محمود فى ١٩٣٨ حينما تنازل فؤاد عن دائرته للنحاس على النحو الذى سلف ثم كان لشخصية فؤاد نفسه — ولا يجب التهور من شأنها — أثر فى توطيد هذه العلاقة الا أنه ورغم كل هذا وما يعترف به فؤاد نفسه من قوة علاقته برجال الوفد عامة والنحاس بصفة خاصة فإنه ليس بالضرورة أن تؤدى هذه العلاقة الى القضاء على علاقة مكرم بالنحاس ، وتأسيسا على هذا نستطيع أن نرمض الشكوك التى حامت حول دور فؤاد فى القضاء على علاقتهما اللهم الا اذا كان فؤاد قد استطاع بنكائه — بطريقة أو بأخرى — أن يبرز مساوئ مكرم وأسلوبه الديماغوجى وأثره فى تفتيت بنيان الوفد وزعزعة كيانه أو لعل هذا كان يجرى فى خيال مكرم لا سيما وقد عرف عنه الخيال الخصيب .

ان الامر لا يعدو فى تقديرنا ان مكرم قد أحس بنكائه هو الآخر أن حب فؤاد — وهو حب جديد — يتسلل فى انسياب الى قلب مصطفى النحاس وروحه وأنه يوشك أن يحتل مكانه فطار لب مكرم وطاش صوابه وسار يتخبط على غير هدى . ويؤيد هذا الأستاذ محمود غنام بقوله « ولا أكون متجنبا على التاريخ اذا قلت أن حالة الغرام بين النحاس ومكرم قد أدت الى الغيرة من حلول شخص آخر لدى النحاس بدلا من مكرم فقد اعتقد مكرم عندما توثقت العلاقة بين مصطفى النحاس وسراج الدين أن قلب مصطفى قد بعد عن حب مكرم » . الى أنه من ناحية أخرى نجد الدكتور محمد

صلاح الدين يؤيد حقيقة دور فؤاد فيما يتعلق بالاشاعات التى انطلقت آنذاك ويبدى صلاح الدين أسفه فيذكر « أن فؤاد كان ينبغى عليه أن ينتظر بعض الوقت الا أنه يبدو أنه كان طموحا ومتسرعاً للوصول الى تحقيق أطماعه الواسعة فاتخذ كل الوسائل لتحقيقها وكانت تسنده مؤهلاته فى كونه شاب وسيم وغنى الأمر الذى فتح مجالاً للشائعات والشكوك وينتهى بصلاح الدين الى أن لفؤاد يدا فى اخراج مكرم من الوفد .. » .

ويتناول الأستاذ فؤاد هذا الاتهام لينفيه ويدفعه عن نفسه مدلاً على أن علاقته بمكرم كانت وثيقة جداً ، وقد بدأت قبل دخوله الوزارة بمدة طويلة ، وقبل انتخابه عضواً بمجلس النواب ، كما يذكر أنه حينما اختير وزيراً فى ١٩٤٢ كان يعتقد أن مكرم هو الذى رشحه لمنصب الوزارة لعلاقتها الوثيقة ولما كان يسمع منه من عبارات الاطراء فى شخصه باستمرار . وظل فؤاد على هذا الاعتقاد حتى خرج مكرم من الوفد والوزارة فعلم الحقيقة وهى أنه — أى مكرم — عارض بشدة فى اختياره وكيلاً لوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة مباشرة (فى فبراير ١٩٤٢) وكان الذى رشح فؤاد — كما علم فيما بعد — عبد الفتاح الطويل وأيده النحاس وأعضاء الوفد ، وعارض مكرم فقال له عبد الفتاح الطويل « اننى كنت أعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظراً لما نعلمه عن علاقتك الوثيقة بفؤاد » . ولكن مكرم أصر على موقفه مما جعل النحاس باشا حينئذ يرجئ الأمر حسماً للمناقشة .. وكان من الممكن للباحث فى صلة مكرم بفؤاد — وبالتالي فى أسباب الخلاف بين مكرم والنحاس — أن يجد فى هذا الموقف الحلقة المفقودة بين فؤاد ومكرم — حين رفض الأخير اشتراك الأول فى الوزارة فى بداية تأليفها — الأمر الذى أدى الى أن يلقي فؤاد بوزنه فى الهاب الخصومة واشعال نارها بين النحاس ومكرم . نقول كان من الممكن لولا أن فؤاد يذكر أنه لم يعلم بهذه التفصيلات الا بعد خروج مكرم من

الوزارة والوند وقد نقلها اليه نجيب الهلالي وصبرى أبو علم
وعبد الفتاح الطويل شخصيا . وكان من الطبيعى الا يخبرونى —
كما يذكر فؤاد — بها قبل خروج مكرم من الوفد » .

والواقع أن الباحث حين يطالع الصحافة ولا سيما الوفدية
وبالذات جريدة « المصرى » لا يحتاج كبير عناء لى يدرك علاقة
الود بين فؤاد ومكرم فى الفترة من ١٩٣٦ الى أوائل عام ١٩٤٢ ،
فتشير جريدة المصرى الى زيارة قام بها مكرم عبيد لمكفر الجزايدة
واستقبال آل سراج الدين له واحتفالهم به وكرمهم اياه ، وقد
استمرت هذه العلاقة الوطيدة حتى بعد تأليف الوزارة فكان مكرم
يستدعى فؤاد الى منزله حينما كان وزيرا للمالية والتموين — ولم
يكن فؤاد قد اشترك فى الوزارة بعد — وذلك ليسأله رأيه فى بعض
المشاكل والأزمات الخاصة بوزارتيه . فيذكر فؤاد — مثلا لذلك —
حينما استدعاه مكرم وسأله رأيه فى « أزمة القمح » التى كانت
مستحكمة حينئذ (١٩٤٢) وعما اذا كان لفؤاد اقتراحات خاصة
بشأنها .. وعندما قدم له فؤاد اقتراحه لتفريج الأزمة ابتهج مكرم
وكان رده — كما يذكر فؤاد — « ان قام وقبله مرارا وقال له انه اصر
على اختياره وزيرا فى الوزارة ... الخ . فشكره فؤاد قائلا له
« انت تعلم مشاغلى الخاصة وأنتى زاهد فى أى منصب حكومى ولو
كان منصب وزير » ونعتقد أن قول فؤاد بالزهد فى منصب الوزير
كان فيه ادعاء ومبالغة ، فان الرجل الذى يضطر لتغيير تاريخ
ميلاده ليتمكن من دخول مجلس النواب لا نستبعد أن طموحه يتخذ
أى وسيلة ليصل الى منصب الوزير وهذا ليس عيبا . والسؤال
الذى يطرح نفسه الآن : هل كان دخول فؤاد سراج الدين الوزارة
نفسه عاملا من عوامل الخلاف بين النحاس ومكرم ؟ وبصيغة أدق
هل كان دخوله الوزارة تهيدا لخروج مكرم منها ؟ . ينفى فؤاد
هذا بشدة وبحجة انه لم يكن هناك داع اطلاقا يدعوه لمحاربة
مكرم أو زحزحته من مكانه لأنه — أى فؤاد — لم يكن يطمح فى مكانه

بالوعد اذ لم يكن عضوا في الوفد حينئذ (١٩٤٢) . . هذا بالإضافة الى انه كان يعتقد أن مكرم هو الذى رشحه للوزارة لعلاقته القوية به وهى العلاقة التى اشرنا اليها . — ويستطرد فؤاد في توضيح وجهة نظره — أو تبريرها — فيشير الى أن الخلاف بين مكرم والنحاس بدأ قبل دخوله الوزارة « فأننا لم ندخلها الا في أبريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت في فبراير ١٩٤٢ (٥ فبراير) وفي هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها كانت الخلافات قد اخذت مجراها وبدأت تظهر للجميع .

ولا شك أن هذا الدفاع يحمل الكثير من الحقيقة ، فالثابت — كما مر بنا — أن سحب الخلاف كانت قد بدأت تتجمع في أفق الوزارة عقب تشكيلها بقليل — أى في فبراير — كما ذكر الاستاذ نجيب الهلالي في شهادته امام محكمة الثورة . ويؤكد مكرم نفسه هذه الحقيقة فيذكر أن خلافاته مع النحاس ظهرت قبل اختيار سراج الدين وزيرا في الوزارة . الا انه ومن ناحية أخرى يبدو أن الرغبة في دخول فؤاد الوزارة كانت عاملا في الخلاف بين النحاس ومكرم . اذ يذكر مكرم أن النحاس حدثه في يوم ما عن رغبته في تعيين فؤاد وزير زراعة فرفض مكرم بحجة أنه ما زال جديدا في الوفد ، وحينما ألح النحاس رشح له مكرم محمد الوكيل باعتباره أقدم منه . وما ذكره مكرم في شهادته يناقض ما ادعاه في لقائه مع سراج الدين من أنه هو الذى اقترح تعيينه وزير .

على أى حال نستطيع أن نقرر أن الخلاف بين النحاس ومكرم كان موجودا قبل دخول فؤاد سراج الدين الوزارة الا أنه ظل خلفا متواريا ، فقد كان الاثنان يتحاشيان اظهاره ، ولهذا لا نجد أثرا له في الصحافة طوال شهر فبراير ١٩٤٢ ، الا أن مكرم كان أكثر صراحة ، فقد حدث عندها اتفاق النحاس باشا وزوجته على كتمان خبر الخلاف الذى نشب بينهما وبين مكرم — لدرجة أنه

عندما ذهب الهلالى باشا واحد الوزراء الآخرين الى والدهما عبد الواحد الوكيل لتوسطه فى الصلح بينها وبين مكرم باشا وجداه لا يعرف شيئا — هذا فى الوقت الذى خرج فيه مكرم يقول لأصدقائه وينذع لهم أن زينب هائم شتمته وأهانته ... الخ .

كان هذا الخلاف المستور تجرى أحداثه بينما كان هناك عامل آخر يعمل فى الخفاء ويعد المسرح لظهوره ، فقد كان القصر — وقد تناهى الى أسماعه بؤادر هذا الخلاف — يعد نفسه للقيام بدور فيه . فقد نشرت جريدة « الأهرام » فى ١٣ مارس ١٩٤٢ تصريحاً لمكرم يصف فيه مقابلة له للملك ويعلن فيه أنه عرض على المسماع الملكية أهم شئون التموين والسياسة والقطن ٥٠ كما أشاد ببساطة الملك وديمقراطيته « وأنه ملك للجميع » .. كان هذا اللقاء بين فاروق ومكرم بتدبير من أحمد حسنين — رئيس الديوان الملكى حينئذ — وقد كان هدفه منه — كما يذكر التابعى صديقه — الانتقام من مصطفى النحاس ، إذ كان حسنين يحس بأنه لطمه فى حادث ٤ فبراير — ومن ثم فقد دبر هذا اللقاء ليساعد فى اشغال نار الخلاف بينه وبين مكرم . وحقق حسنين هدفه ، فعلى أثر نشر تصريح مكرم السابق غضب النحاس الذى كان قد حذر مكرم من هذه المقابلة الملكية . — ويذكر التابعى أنه قد زار النحاس فى مساء نفس اليوم — ١٤ مارس ١٩٤٢ — وجرت فى حضوره محادثة تليفونية بين النحاس وبين مكرم الذى كان يحدثه فى أمر خاص بترشيحات الوفد .. فقاطعه النحاس طالبا منه تفسيراً لتصريحاته المنشورة بالصحف ولامه على عدم عرضه ما نشره عليه قبل أن ينشر متسائلاً لماذا تجاهله هذه المرة ثم أظهر له ابتعاضه مما نشره وأنه لا يأتى الا على لسان « العبيد » ... الخ .

ونخرج من هذا بحقيقتين : الاولى أنه كانت هناك سحب خلاف — يحجبها النحاس ويظهرها مكرم — وهى من صنع زينب

الوكيل وبعض المحيطين بمكرم وكل له هدفه من ورائها ، والحقيقة الثانية أن القصر - أحمد حسنين ومن خلفه فاروق - كان يعمل على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ، ويؤكد هذه الحقيقة فؤاد سراج الدين ويفسرهما بأن القصر كان يعتقد - وهذا حق - أن مكرم قوة كبيرة في الوفد وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقسامها كبيرا في الوفد والهيئة الوفدية ، ومن المعروف أن الوفد هو الخصم الأول للقصر الذي يريد تفتيت كلمته وتفريق صفوفه .

وهناك سؤال يطرح نفسه : وماذا يستفيدة مكرم من هذا الموقف وهو الرجل الثانى - أن لم يكن الأول - في حزب الوفد وعلى أى أساس يفاخر بماضيه الطويل في الجهاد والحزب ؟

لا شك أن مكرم حينئذ - وفي مارس ١٩٤٢ - كان قد بدأ يحس بسيطرة زوجة النحاس ومن ثم فقد بدأت الأرض التى كان يقف عليها تهتز من تحت قدميه ، فقد لمح بنكائه - المشهود له به - أن قبضته على قلب النحاس وعواطفه قد ضعفت شيئا فشيئا .

وننتهى من هذا لنقرر أن الخلاف بين النحاس ومكرم - والذي أدى إلى انشقاق سنشيز إلى وقائعه وتفاسيله بعد قليل - لم يكن وليد شخص بمفرده : فلم تكن زينب الوكيل تقف وحدها وراءه ، ولم يكن كذلك فؤاد سراج الدين يصول ويجول منفردا ، وليس السبب تقلص نفوذ مكرم فى الوزارة بعد فترة - كما سنرى - ، كما وأنه لم يكن القصر أو أعضاء الوفد كل بمفرده وراء هذا الانشقاق ، بل كل هذه العناصر مجتمعة ساهمت وتضافرت على التفريق بين أصدق صديقين فى السياسة المصرية . غايية الأمر أن تلك العناصر - وهى ليست بالهيئة - كانت تختمر تحت السطح وتجهز البارود فى انتظار شرارة توقد لتلقب وتشتب

نيرانها حامية فوق السطح . وكانت تلك الشرارة - أو السبب المباشر للانفجار - مسألة الاستثناءات . وكان النحاس يعتقد أن مكرم سيختار تلك المسألة ميدانا للمعركة وكان يحدث الوزراء بشكوكه في مسلك مكرم . وقد ذهب نجيب الهلالي الى مكرم يستفسر منه عن حقيقة ذلك فأنكر مكرم أن لا شيء من هذا يدور بخاطره . . . الا ان الأفق كان مليئا بالغيوم والعاصفة توشك على الهبوب .

فحينما تقدمت الوزارة بطلب عدد من الاستثناءات والترقيات لبعض الموظفين الوفديين الذين انفصلوا في عهد الوزارات غير الوفدية ، رفض وزير المالية - مكرم عبيد - الموافقة على هذه الطلبات ، فراجع النحاس في الامر ، فأحال مكرم المسألة كلها على اللجنة المالية . وكان مكرم نفسه - بوصفه وزيرا للمالية - رئيس هذه اللجنة ، فكان من الطبيعي أن تقرر عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، ورفعت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء في مايو ١٩٤٢ . ولأن مكرم كان قد تأهب للمعركة وأعد الأسلحة لها فلم يكف بتقديم المذكرة الى مجلس الوزراء بالرفض بل أرغم جريدة « المصري » على نشر هذه المذكرة .

فأثارت النحاس وزادت في حنقه على مكرم لمعارضته طلبات له ثم التشهير به بالنشر ، وكان معظم هذه الطلبات الاستثنائية بايعاز منه وصادرا عنه ، وكان مكرم كذلك قد رفض تمييز بعض أصهاره في طلبات تصدير مربية تقدموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة . ويجب أن نطرح سؤالاً : هل كان مكرم في موقفه وتشدده أزاء الاستثناءات مخلصاً - مجرد الاخلاص - أم كانت تحركه عوامل شخصية بخنه ؟ يبدو أن مكرم - وقد أحس باهتزاز علاقته بالنحاس ولم يعد حينئذ صاحب النفوذ الأول بالاضافة الى الأمل الذي راوده باتصاله بالقصر - ومن ثم وجد ضالقه في مسألة الاستثناءات فانتهزها فرصة وبالسبغ وشنع في اتهام أصهار النحاس (ولا سيما أحمد وحافظ الوكيل)

باستغلال النفوذ والتصدير والاستيراد فأطلق الكثير من التشنيفات عليها . ولا يعنى هذا — فى رأينا — أن مكرم كان متجنبا فلا شك أن أصهار النحاس وغيرهم من المتصلين به وبيع بعض رجال الوفد قد عصفت بهم رياح الريبة والشك واستغلال النفوذ « وهو ما سنتعرض له بالتفصيل فى فصل « الوفد فى الحكم » إلا أننا نأخذ على مكرم اتخاذه موقف المحارب العنيف فى هذه الجولة وأراد أن يضرب الضربة القاضية بينها سبق له أن شارك فى مسألة الامتيازات والاستثناءات ودافع عنها دفاعا بليغا وقويا فى عام ١٩٣٧ مما كان من أسباب انشقاق ماهر وغالب والنقراشى .

ومهما يكن الأمر فقد كان هذا الموقف من مكرم اعلانا بالمعركة الفاصلة ومن ثم فقد أعلن النحاس عدم امكانه التعاون مع مكرم وطلب منه أن يستقيل من الوزارة ، فرفض فأرسل اليه عثمان محرم لمطالبته بالاستقالة فرفض مكرم متحديا النحاس . ولا شك أننا نستطيع أن ندرك أن القصر كان يقف وراء مكرم فى هذا الموقف ، كما أدرك النحاس أنه يعمل بوحى القصر وأن مصدره رئيس الديوان أحمد حسنين ، الأمر الذى زاد فى ثورة النحاس فأعلن أنه إذا لم يستقل فسوف يقيله من الوزارة . واكفهر الجو وتلبدت الغيوم ومما زاد فى تلبدها أزمة أخرى كانت ناشبة الى جوار مسألة الاستثناءات وهى أزمة وزارة التموين . فقد مر بنا أن مكرم تولى وزارة التموين بالإضافة الى وزارة المالية حين تآلفت الوزارة فى ٥ فبراير . إلا أنه حدث — وبعد أن ظهرت بوادر الخلاف بين زينب ومكرم أولا ثم بين النحاس ومكرم ثانيا — أن أعلن النحاس فى خطاب العرش الذى القاه فى ٣٠ مارس ١٩٤٢ أعلن سحب وزارة التموين من مكرم . وكان الهدف من هذا التعديل التخلص من مكرم كوزير التموين لاستمراره فى التحقيقات التى كان قد أجراها ضد أصهار النحاس فى تهمة نسبها لهم . ويذكر مكرم أنه قدم استقالته من عضوية الوفد لنجيب الهلالى فتدخل بعض الوزراء فأعاد النحاس

وزارة التموين الى مكرم . الا أن الأمور تخرجت مرة أخرى حين ذهب أحمد الوكيل — على أثر تحقيق معه — أثرا يهدد مكرم ويصيح في فناء الوزارة « أن مكرم سيخرج من وزارة التموين » . على أي حال كانت هذه الأزمة بالاضافة الى مسألة الاستثناءات والى بجانب العوامل الأخرى — التي أشرنا إليها — كانت كلها مؤذنة بأن الأمور تسير في طريق الانفصال . ورغم هذا وفي وسط هذا الضباب كانت تبذل محاولات لانقاذ ما يمكن انقاذه ، فيذكر فؤاد سراج الدين أنه طلب من مكرم أن يسافر معه الى بلدته للإقامة معه أسبوعا حتى تهدأ النفوس المضطربة ووافق مكرم بعد الجاح الا أنه في صباح اليوم التالي — كما يذكر فؤاد — اتصل به مكرم واعتذر عن السفر بحجة « أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » واستمر في عقد الاجتماعات بمنزله مع بعض الشيوخ والنواب الوفديين مثل « السيد سليم — بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جنرال الصامصى . . الخ) وكان مكرم يهاجم فيها زملاءه الوزراء والنحاس باشا ، فقام النحاس من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف . واحتدم الخلاف واتخذ صورة الصراع لدرجة أن عبد القوي أحمد باشا يصوره حينئذ فيقول « اعتقد أنني لو حملت القرآن بيمنى والانجيل ببسارى وذهبت الى النحاس ومكرم لتصفية ما بينهما فلن يسمع لى أحدهما » .

وبدأت تهب العواصف والزلازل . استقبل الملك مكرم عبيد — للمرة الثانية — وبدون علم النحاس وكان ذلك في ٢٦ مايو ١٩٤٢ . ورغم أننا لا نعرف ماذا دار في هذا اللقاء الا أننا نستشف منه أن القصر كان يتابع الخلاف وأنه ما زال يساند مكرم . والواقع أنه — أي القصر أو حسنين بالذات — كان يلعب الدور بمهارة فقد أرسل الملك الى النحاس — أيضا — واستمع منه تفاصيل الخلاف وما أن انتهى من سماعها حتى قال للنحاس « انك لمعذور أن احتملت كل ذلك من مكرم وصبرت عليه » . ولا شك أن فاروق كان غير

صادق في هذا التعبير لأنه — كما رأينا وسنرى — كان طرفا هامة في هذا الخلاف وباعثا عليه . ومما يؤكد هذا ولا يدع مجالا للريبة انه عندها ذهب النحاس الى القصر وطلب اقالة وزير المالية — مكرم — رفض الملك واقترح تقديم استقالة الوزارة فيكلفه باعادة تشكيلها بدون مكرم اذا اراد . فرفع النحاس استقالة الوزارة في ٢٥ مايو ١٩٤٢ ومهد اليه الملك بتأليفها في ٢٦ مايو فألفها بدون مكرم ، وأصدرت سكرتارية مجلس الوزراء بيانا بأن الرئيس دعا جميع الوزراء — عدا وزير المالية — لحضور جلسة مجلس الوزراء التي تعقد في هذا اليوم .

كانت اقالة مكرم من الوزارة — أو فصله منها — أولى الزلازل . وسرعان ما عاجلته الضربة الثانية وهي فصله من الوفد كسكرتير له — منذ ١٩٢٧ — وعضوا به — منذ ١٩٢٠ — فكيف أنت هذه الضربة ؟ يبدو أن مؤاد سراج الدين — وقد يش من اصلاح الحال وراى ان الهوة تتسع — رأى ان يعاجل الوفد — او مصطفى النحاس — مكرم بالضربة الثانية ولتكن القاضية ، ففى حديث له مع التابعى سألته : « عن زايه في فصل مكرم باشا من الوفد ؟ » واستطرد مؤاد قائلا « انه يفضل فصل مكرم لأن الخلاف استفحل ومستحيل ان تصفى القلوب مرة أخرى » ويبرر مؤاد هذا بأنه « اذا فصلناه — أى مكرم — حينئذ قلن يستطيع ان يفعل شيئا لوجود الوفد في الحكم » ، لكن اذا تركناه جايز نخرج من الحكم ويحاربنا » . ونعتقد ان مؤاد لم يكن وحده الذى يرى التعجيل بفصل مكرم من الوفد — بعد استفحال الخلاف وفصله من الوزارة — بل انسيانها مع العوامل التى اشرنا اليها نرجح ان بعض أعضاء الوفد الآخرين كانت تحوهم نفس الرغبة في اخراج مكرم من الوفد — فقد آن له ان يخرج — لكن يصبحوا ارقاما صحيحة لا تقبل الكسر . هذا على الرغم من انهم — أو بعضهم — كان على علاقة طيبة مع مكرم واستمرت هذه

العلاقة حتى بعد خروجه من الوفد ولو كرملاء في المصاحبة
مثلا .

على أى حال اجتمعت الهيئة الوفدية . ولما كان مكرم مازاله
عضوا في الوفد وسكرتيرا عاما له فقد حضر الاجتماع الذى فيه
تعاهد على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف على الهيئة كما نفى
النحاس أمامها أية نية أو رغبة له في المساس بمركز مكرم في الوفد .
وأصدرت سكرتارية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم في الاجتماع من
تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف في الحكم . هل
التاريخ يعيد نفسه حقا ؟ هذا الموقف — أو هذا المشهد الدرامى —
يذكرنا بموقف شبيه له حينما التقى النحاس والنقراشى — على اثر
الخلاف واستبعاد الأخير من الوزارة — في حفلة أولا ثم في اجتماع
ضم بعض أعضاء الهيئة الوفدية ثانيا .

وعلى أى حال لم يستمر هذا التفاهم طويلا ولم يكن من الممكن
له أن يستمر فقد جف نبع العاطفة وغيض نهر الصداقة إذ نشرت
جريدة « المصرى » بيانا عن هذا الاجتماع ولم تشر فيه الى « سكرتير
الوفد » . ولو بعبارة واحدة أو « المجاهد الكبير » ، ويبدو ان
الاستاذ غنام كان وراء هذا التجاهل ، وان كان يقال « أنه كان
بايعاز من « رفعة » رئيس الوزراء » ، ولم يسكت مكرم مخاطب
الاستاذ غنام بشأن ذلك فأجابه غنام بأنه سيعمل على تهدئة الحال .

مهما يكن الأمر فقد اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية وقسام
النحاس أمامها فشرح أسباب الخلاف ثم أعلن أنه قد فصل مكرم
من سكرتارية الوفد ، كما أعلن أنه سيقاوم ترشيحه لنقابة المحامين ،
وكان النحاس يكرر هذا في اجتماعه بوفود المحافظات والمديريات
— كلا منها على حدة — . ولم يتلق مكرم هذه الصنعة ساكتا

فسرعان ما أرسل الى النحاس خطاباذكرا آياه بأنه انتخب
سكرتيرا عاما للوفد باجماع آراء الهيئة الوفدية والوفد في نفس
الجلسة التي انتخب فيها هو - أى النحاس - رئيسا للوفد ،
« أما فيها يختص بنقابة المحامين فليس لأية حكومة أن تتدخل في
انتخاباتها » . ورغم أن النحاس أهمل هذا الخطاب إلا أنه انتهر
فرصة مناقشة استجواب قدمه النائب فكرى اباطة عن الاستثناءات
في مجلس النواب ووقوف مكرم - كممثل للاتهام - يلفت نظر النحاس
يشأن واقعة معينة - انتهر النحاس الفرصة وصاح قائلا : « أنا
فصلتك من سكرتارية الوفد » .

وأزاء هذا الموقف أرسل مكرم خطابا موقعا عليه من عشرين
نائبا الى النحاس في ٢٧/٦/١٩٤٢ يطلبون فيه عقد الهيئة الوفدية
في ٢٩/٦/١٩٤٢ للنظر والمناقشة في بعض المسائل من بينها « تحديد
مركز مكرم عبيد في الوفد ومنصب سكرتير الوفد » ، ومراقبة دار
مكرم والحصار المضروب حولها ، والاستثناءات التي لا تزال الوزارة
سائرة فيها ، وكذلك بحث الموقف الحربى وغيره من المسائل . فما
هى وجهة نظر مكرم في تقديم هذه المريضة الى النحاس أولا وقبل
تقديمها الى البرلمان ؟ يبرر مكرم هذا الاجراء بأنه كان يأمل « أن
تقتنع الحكومة بأخطائها فتعالجها أو تقتنع نحن - بخطأ ماخذنا
عليها فنعدل عنها من غير حاجة الى مناقشة في البرلمان » . وهل
كان مكرم قى مريضته تلك يهدف - بالنية الحسنة - الى ما ذكر
فيها من حيث اقتناع الحكومة بأخطائها و... الخ ؟ نستبعد ذلك
لأنه لا شك أن مكرم - حينئذ وفي نهاية يونيو ١٩٤٢ وبعد فصله
من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد - كان يدرك تماما أنه لا رجعة
له الى صفوف الوفد وتنبه لنفسه ومسيره الذى كان مربوطا
بالحزب ، كل هذا أفقده انتزاعه ومن ثم فقد أراد كغريق يتعلق
بقشة - أن يلعب بورقة أخيرة في اجتماع - علق عليه الأمل -
وتعقده الهيئة الوفدية لعله يستطيع أن ينقذ مراكبه التي أوشكت

على الفرق فيحوز ثقة أغلبية أعضائها معتبداً في ذلك على براعة في الخطابة وعلى ماضيه الطويل باعتباره « المجاهد الكبير » و — « مكرم النزيه » ، كانت محاولة لأن يمسك بزمام المؤتمر ويبدو في الميدان كمفتري عليه من النحاس والمتصقين به وبالتالي لعله يستطيع — في حالة فشله في استرداد مواقعه — أن يسبب تصدعا كبيرا في حزب الوفد ، ومن ناحية أخرى كانت هذه العريضة مناورة بارعة إذ لا بد أن مكرم كان يعرف مقدما أن النحاس لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية لمناقشة ما جاء في عريضته أو في خطابه لأنه كان قد سبق وقدم عن بعض هذه المسائل انتهى ورددت فيه استجوابا في مجلس النواب تحدد لنظره « بعد غد » أي في نفس اليوم الذي حدده لعقد الهيئة الوفدية اجتماعها . ولذلك لا نستبعد أن مكرم أراد أن يمهّد لنفسه ويستبق الحوادث ليبرر موقفه الذي سنجده في جلسة النواب وهو الهجوم « غير المتزن » على النحاس ووزرائه . لكن ماذا كان رد الفعل عند النحاس إزاء الخطاب ؟ في البداية رفض النحاس (ووافق سراج الدين) الرد عليه إلا أنه — أي النحاس — عدل عن هذا الرأي وأرسل محمد صلاح الدين ليطالب من موقعي الخطاب بمقابلته « ليعرف منهم شخصيا الأسباب التي يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية » ، ثم ليبلغهم أجاباته عن تساؤلاتهم . وكانت أجابات النحاس حاسمة من ناحية إصراره على أن مكرم « لم يعد سكرتيرا للوفد » وكذلك رفضه لطلب عقد الهيئة الوفدية . أراد النحاس أن يفوت الفرصة على مكرم فأصر على اغراقه الأمر الذي دفع مكرم إلى أن يطلق لسانه في كل مكان وتبريره في ذلك أنه أراد مناقشة النحاس في « اجتماع عائلي — أي الهيئة الوفدية — فرفض ومن ثم « فلا تلوموني إذا أنا تكلمت علانية في مجلس النواب » ولذلك فقد أراد فؤاد سراج الدين التعجيل بفصل مكرم — كما مر بنا — من الوفد « لأنه طالما مازال عضوا في الوفد فإن

مهاجمته أو الحملة عليه من أعضاء الهيئة الوفدية أمر صعب احتراماً لعضويته في الوفد والهيئة الوفدية . إذن كانت الأذهان مهياة لفصل مكرم من الوفد وبقي أن يكون هناك تبريراً لهذا الفصل — على الأقل أمام الرأي العام الذي كان يجهل معظم ما يدور في كواليس الوفد من صراعات ومؤامرات — وكان التبرير عريضة مكرم إلى البرلمان التي قدمها إليه لمناقشتها في ٢٩ يونيو ١٩٤٢ . ورغم أننا لن نتعرض لهذه المناقشة بالتفصيل إلا أننا لا نملك إلا أن نبدي للأسف آراء ما حدث في تلك المناقشة التي كانت مدعاة للخزي في ظروف تمر بها مصر حينئذ فالحرب قائمة على قدم وساق والجيش قتلحاح على أبوابها ودوى المدافع والقنابل يسمع في الإسكندرية وطائرات المحور تحلق فوق الأراضي المصرية . ووسط كل هذه النيران — التي لا مزيد عليها — يشعل النحاس ومكرم ناراً أخرى، فقد أصر النحاس عند افتتاح جلسة النواب على نظر الاستجابات المقدمة عن الاستثناءات رغم أن أصحابها — بما فيهم مكرم — طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للظروف .

ويبدو أن النحاس — باعتباره متهما هو وحكومته — كان يجد في هذا الإصرار تبريراً لموقفه ، ومن ثم فقامت معركة حامية الوطيس بينه وبين مكرم على مسمع من النواب والرأي العام . وكان لا بد مما ليس منه بد فاجتمع الوفد في ٦ يوليو ١٩٤٢ وأصدر قراراً بفصل مكرم « باشا » ورأغب حنا « بك » من الوفد والهيئة الوفدية ، كما أعلن القرار أنه سينظر في أمر النواب الذين وقعوا على العريضة في جلسة أخرى . كان اجتماع الوفد واتخاذ قراره قد تم في غيبة مكرم وزميله ودون أخطارهما بالاجتماع .

فماذا يفعل مكرم — وقد غرقت كل مراكبه — ؟ هل كان مازال يراوده الأمل في أن يناضل ويضم إليه بعض أعضاء الهيئة الوفدية أو أعضاء البرلمان وكان له على كثير منهم — كما يذكر الدكتور هيكل — أياد استمرت سنين طويلة ومن ثم يضعف مرقف الوزارة ؟

يذكر هيك أن مكرم كان — حينئذ — لا يستطيع نشاطا ظاهرا حيث الأحكام العرفية مبسوسة والرقابة على الصحف قاسية ، وأبواب الاعتقال مفتوحة . وعلى الرغم من ذلك حاول مكرم أن يضم اليه من أعضاء البرلمان ما استطاع « لكنه لم يلق في ذلك نجاحا يذكر ، حقيقة انضم اليه جماعة الشبان المتعلمين وقليلون من أعيان الصعيد في مديرية قنا » إلا أن مؤازرتهم كانت اقتناعا منهم بأن النحاس ظلمه في غير حق ولا مصلحة وطنية ، ولذلك اندفعوا في تأييده وتعرضوا لغضب النحاس » . هذا وقد دفع الحماس — حماس بدافع النعرة القبلية — بعض الشيوخ والنواب الوفديين الذين أبدوا مكرم فأرسلوا للنحاس استقالة مسببة وقعوها بأسماءاتهم احتجاجا على قرار الوفد بفصل مكرم وزميله « راغب حنا » . .

وقد وقع على هذه الاستقالة سبعة عشر شيخا ونائبا وفديا . ورغم أن الحكومة تجاهلت هذه الاستقالة الجعاعية فلم تشر اليها نجد أن الوفد اجتمع في هيئته برياسة النحاس باشا وأصدر قرارا بفصل الأعضاء « السبعة عشر » دون أن يشير القرار الى هذه الاستقالة ، وأشار فقط الى أن فصلهم بناء على اتهامهم لرئيس الوزراء وزملائه بالتفريط في حقوق البلاد .

كان فصل مكرم — وزملائه — من الوفد بعد فصله من الوزارة ثم من سكرتارية الوفد ضربات متلاحقة أراد النحاس وزملاؤه بها — ولا نقول أراد الوفد كحزب — بتر مكرم من الوفد وإظهاره بمظهر المتجنى المنتب .

وقد نجح النحاس في انتزاع مكرم وجعاعته من الوفد مهل يستكين مكرم وقد عرفه الناس والوفد منافلا ومجاهدا ؟ تساءل

الناس حينئذ - وحق لهم أن يتساءلوا دائما اذا ما اندلعت امامهم
السبل واكتفهرت السحب - فلا شك ان ما اثر حينئذ وما لاكته
الصحافة - الوفدية والمعارضة - حول ظروف الخلاف وملابساته
والشخصيتين اللتين يدور حولهما وبينهما الخلاف قد اثار الراى
العام ومن ثم فقد تساءل ما عسى أن يكون موقف مكرم ، وقد كانت
الأحكام العرفية حينئذ مفروضة على البلاد بحكم حالة الحرب ومن
مساوئها أنها فى يد الحاكم - أيا كان - سلاح حاسم يشحذه
لحاربة من يخالفه الراى . لذلك فلا شك أن النحاس - وقد قدر
أن الضربات أصابت مقتلا ثم أنه - أى النحاس - أعرف الناس
بمكرم نكل هذا نعتقد أن النحاس اتخذ من سلاح الأحكام العرفية
وسيلة يحد بها من نشاط مكرم وللقضاء عليه اذا ما بقيت فيه حركة ،
وكان مكرم من جانبته مدركا أنه لن يتمكن من قيامه بنشاط ظاهر
ولذلك فلم يستطع التحرك بعد خروجه من الوزارة والوفد لا سيما
وأن النحاس - كما يذكر هيكل - كان حينئذ هو صاحب الكلمة
النافذة فى حرية المصريين جميعا وفى مصالحهم ومصالح ذويهم .
ورغم أن مكرم - كما أشرنا - استطاع أن يضم اليه بعض الشباب
والنواب المتعلمين وبعض أعيان الصعيد فى مديريته الا أن ميزان
المصلحة الشخصية وتحقيقها كان هو السائد حينئذ ولذلك لم
ينجح مكرم فى أن يضم اليه أكثر من هؤلاء . ويفسر هيكل هذه
الحقيقة بأن النواب انضموا الى الوفد وهو صاحب الحكم حينئذ
فمن خرج عليه انما يكون ذلك خروجا عن مبادئهم الشخصية المتصلة
بمصلحتهم الذاتية ، لذلك فلم يكن من حق مكرم أن يطمع فى انضمام
وتأييد معظم النواب الوفديين .

ولا شك أن هذا التفسير من جانب هيكل يحمل فى ثناياه جزءا
من الواقع لكنه ليس صحيحا تماما . فاننا لكى نقيم هذا الموقف لابد
أن نلقى نظرة سريعة الى دوافع الخلاف . حقا أن الوفد اتبع فى
وزارته (٤٢ - ١٩٤٤) اسلوبا لم يكن خيرا كله لكنه رغم ذلك

فان مكرم لم يستطع - رغم شعبيته وجهاده - أن يؤثر كثيرا في النواب أو أعضاء الوفد أو الهيئة الوفدية لعدة اعتبارات : أولا : كان يغلب على أسلوب مكرم الديماجوجية وصياغة الألفاظ الممتعة وترديدها دون تعمق ، ثم أنه هو الذى استثن هذا المبدأ وهو بتر أى عضو فى الوفد يختلف مع رئيسه - وقد أشرنا الى ذلك وأكدناه - فهو الذى خلق صورة الزعامة المقدسة ، ثانيا : موقفه من انشقاق ماهر والنقراشى . فلا شك أن المحسوبية والاستثناءات كانت من أسباب خروجها من الوفد اذن لماذا لم يخرج معها فى ١٩٣٧ إذا كان غير راض عنها ، وكان موقفه - لو خرج معها - أفضل ولاستطاع أن يخلق جبهة قوية ضد الوفد . أما وقد ارتضى خروجها بل وساهم فى هذا الاخراج فلا شك أن الراى العام نظر الى موقفه فى ١٩٤٢ نظرة لا تتصف بالتقدير كما كان يأمل . ثالثا : تطرف مكرم فى أسلوبه اثبت أنه لايعرف وسطا فى خصوماته كما انه لم يقف فى الماضى عند حد فى مودته ، فلم يلتزم جادة الاعتدال والهوادة فى موقفه بل التى بكل ثقله - ان كان قد بقى له ثقل - الى جانب خصوم الوفد ، وهاجم النحاس والوند مهاجمة عنيفة فضاعت الحقائق فى ضجة العنف والخصام .

لذلك نعتقد أنه لو ظل مكرم بعد انفصاله من الوزارة ثم مكن الوفد يستنكر مساوئ حكومة الوفد فى اعتدال وبأسلوب غير أسلوب « الكتاب الأسود » لكان محتملا أن يجتذب اليه مريقا من الوفديين لأن منهم بدون شك من لم يكن يقر مسلك الحكومة فى تصرفاتها . رابعا : كانت هناك الحرب واطوارها فلا شك فى أثرها فى فشل مكرم فى أن يضم اليه أعضاء من البرلمان الى صفه أكثر من النواب الذين أزروه ، فان ظروف الحرب شددت أنظار الناس اليها فلم تدع لأكثرهم فرصة التفكير فى سواها .

ولكنه — وعلى الرغم من قلة الانتصار وبطش الأحكام العرفية — فقد ناضل مكرم ضد الوزارة معارضا اياها قاصدا النيل من نزاهتها — ولا سيما الرئيس النحاس بالذات فأخذ يحصى عليه وعلى وزرائه أخطاءهم ليعده عدته للانتقام ، وقد وجد ضالته في الشائعات التي أصبحت منتشرة في كل مكان وتتعلق بسلوك الوفديين بين البارزين وخاصة أسرة الوكيل التي أثرت على حساب السوق السوداء وممارسة الاستغلال في وقت الحرب . وجمع مكرم كل هذه المادة في كتاب حرره بأسلوبه المسجوع وطبعه في خفية من الحكومة وأعانه القصر الملكي اعانة كبيرة ، وكان أحمد حسنين يتابع انجازها وخطواته . وادعى مكرم ان هدفه من كتابه الأسود التمهيد لاقامة حكم نزيه . وهي نفس النغمة التي كان يرددها كل من انفصل عن الوفد لسبب أو لآخر ومع الأسف لم يحقق أيهم هذا « الحكم النزيه » . على أي حال كان هذا الكتاب وسيلة مكرم لمطالعة الرأي العام في العاصمة والأقاليم بما يجري في دوائر حكومة الوفد . والواقع ان الرأي العام — والوفديين بالذات — كان بعيدا عن هذا الخلاف . لذلك فأننا نرجح ان الخلاف كان بين النحاس وحرمة وبعض رجال الوفد ومكرم وكل ما اتخذه النحاس ضد مكرم أو قام به مكرم كرد فعل ، كان كله يتم دون اثراك لجان الوفد في الأقاليم في الرأي وطبقات الوفد المختلفة من العمال والفلاحين وغيرهم أين كانوا من هذا الخلاف ؟ .

فريد ان تنتهي الى ان الوفد بلجانه وشبابه وفلاحيه وعماله كان بعيدا فالخلاف كما رأينا كان خلافا شخصيا لا حول مصلحة وطنية أو عقيدة سياسية أو مذهب من مذاهب الحكم وهذه احدى الآفات التي أفسدت الحياة السياسية في مصر . ورغم ذلك فقد كان الكتاب الأسود حينئذ موضع اللهفة وقد استعان مكرم ببعض الصحفيين الموالين له وبعض الموظفين وأقربائه في جمع بياناته

وتبويبها وترتيبها . وتمكن مكرم من طبع كتابه في ٩ مارس ١٩٤٣ ثم رفعه الى الملك في ٢٩ مارس باعتباره عريضة .

وقد اختلفت الآراء حول تلك العريضة « الكتاب الأسود » من حيث قيمتها وموضوعيتها ومن حيث تقديمها الى الملك وتجاهل البرلمان في ذلك . ولعل أكثر تلك الآراء - المأما وموضوعية الرأي الذي أبداه الأستاذ الرافعى « عضو الشيوخ حينذاك » قبيح ان أوضح أن الكتاب أرسل اليه بالبريد وتلاه من أوله لآخره يذكر انه « لم يقبله بالارتياح » وبخاصة بعد ما سمع ان نسخا منه أرسلت الى دور الوكالات الأجنبية والبلاد العربية وذلك « لاننى اعتقد أن الكتاب مع ما فيه من المطاعن اذا اطلع عليه ضمنا كان ذلك مدعاة الى التشكك في نزاهة الأمة ونزاهة نظامها البرلمانى . » . وقد تتخذ حجة علينا في المستقبل خصوصا اذا صدرت من وزير سابق اشترك في الانتخابات العامة التى حدثت ولا يمكن حضرته أن يطمئن في صحة هذه الانتخابات بطعنه على الحكومة التى تولت الحكم نتيجة لهذه الانتخابات التى باثرها واشترك فيها كما اشترك في الترشيح لها . « ومن يدرينا أن يقوم فى المستقبل رجل مثل اللورد دفرين الذى قال فى تقريره عن مصر « ان مصر لا تصلح للنظام النيابى » ، او يقوم آخر ويعلن مثل ما أعلن اللورد كرومر الذى ذكر فى كثير من تقاريره ان هذه الأمة لا تصلح للنظام الدستورى » ويستطرد الرافعى فى بيان وجهة نظره فيذكر انه لم يستحسن طريقة وضع هذا الكتاب باعتباره عريضة قدمت الى الملك « لان تقديمها اليه معناه شعور من مقدم العريضة بأن البرلمان لا يمكنه أن يفصل بنزاهة وكفاءة فى هذه التهم . . . » .

ويعترف النظر عن رأى الرافعى - كان سكرتيرا للحزب الوطنى وأحد أعمدته والذي ظل على عدااء مع حزب الوفد - فان الكتاب الأسود من ناحية أخرى كان سببا فى قيام أزمة فى ١٩٤٣ حيث يشير اللورد ويلسون (فى القيادة العليا للشرق الأوسط فى

اثناء الحرب الثانية) في كتاب Eight years Overseas الى ان فاروق اراد ان يفتخر فرصة ما جاء فيه (الكتاب الاسود) من اتهامات تمس نزاهة الحكم في وزارة الوفد ليقيل وزارة النحاس ، ومن ثم طلب السفير البريطاني من القيادة العسكرية البريطانية « استعدادات عسكرية » ليكرر ما حدث في ٤ فبراير ١٩٤٢ . وعقد مؤتمر فعلا بين العسكريين البريطانيين والسفير بشأن هذا ، الا انه كانت هناك معارضة قوية من جانب ويلسون « لانها ستكون كارثة ان نعيد ما حدث في ٤ فبراير » .

الا انه — ورغم ما حدث — فان هذا الكتاب كان بمثابة ناقوس نبه الاذهان . صحيح ان دقانه كانت عالية ولها صدى اجوف الا انها اثارَت ضجة كبيرة في البلاد مع ان الرقابة على الصحف منعت الاشارة اليه ، فاهتزت له دوائر الحكومة وحزب الوفد وتلقفه الناس في لهفة وشوق وتبادلته الايدي في سرعة حتى اصبح حديث الناس جميعا . كما كان مبعثا لدهشة السياسيين حينئذ وذلك لما اختواه . صحيح ان الوفد درج في جميع الفترات التي تولى فيها الوزارة — ولا سيما الفترات الاخيرة — على ان يجعل الحكومة ومعية لحما ودما . لكن الامر في هذه المرة انتقل من الحزبية السياسية الى القرابة العائلية والمحسوبية الشخصية .

ولم يقف امر هذا الكتاب على حدود مصر بل تحدثت عنه الصحافة الانجليزية والعربية واضطربت الوزارة لهذا الامر ، ولكنها سكنت طويلا قبل اتخاذ اى اجراء جديد ازاء مكرم وكتابه الاسود . هذا الكتاب الذى تناول عددا كبيرا جدا من وقائع استقلال النفوذ لا شك عندنا في صحة بعضها ومبشير اليها في فصل آخر ، الا ان بعضها الآخر — كما يذكر هيكل — كان تافها كارسال شحنة من الفول من جهة الى اخرى بالسكة الحديد دون اجر لانها مرسله باسم احد الوزراء . وان ضخامة هذا العدد من الوقائع جنب

على الكتاب أكثر مما أفادته لأن بعض الوقائع أصابها التحريف وبعضها لم يكن دقيقا تماما .

أما وجهة نظر مكرم فإنه كان وما يزال - وحتى عام ١٩٥٤ في شهادته أمام محكمة الثورة - مصرا على أن كل ما جاء في كتابه صحيح فقد ذكر أنه ملأه بالوقائع الصادقة وأن النحاس لم يحاكمه قضائيا رغم أنه طلب منه ذلك الخ .

هذا بينما نجد أن نجيب الهلالي يخالفه فيذكر أن بعض ما جاء به غير صحيح ، وبعضه الآخر صحيح » وقد أورد الهلالي مثلا على الوقائع التي تبين عدم صحتها بعد ذلك بمسألة « الفرو » الذي طلبه وزير الخارجية من السفارة المصرية في باريس لأجل حرم الرئيس السابق النحاس . فيذكر الهلالي أنه تبين أن قيمته عشرين جنيها . وإذا ذكرنا أن شهادة الهلالي تلك كانت في عام ١٩٥٣ - وبعد أن فصله الوفد في عام ١٩٥٠ وهو ما سنشير إليه بعد قليل - كما أنه إذا لاحظنا أنه كان متعاطفا مع مكرم في خلافه مع النحاس نستطيع أن ندرك أن الكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله كما أنه لم يكن باطلا كله . فالواقع أننا بمراجعة واستيعاب كل ما جاء في كتاب مكرم « الأسود » من الوقائع والحوادث وكلها بالطبع تلقى بأبشع التهم إلى شخص مصطفى النحاس ووزراء الوفد ورجاله وأقارب هؤلاء جميعا بمراجعته وما ورد ردا عليه في الكتاب الأبيض (الذي أصدرته حكومة الوفد) من تفنيد ودحض وتكذيب مدعم بالوثائق والمستندات ثم وبمحاولة من جانبنا للقياس والبحث اتضح لنا ما أشرنا إليه أننا من أن كل ما جاء بالكتاب الأسود لم يكن صحيحا كله ولم يكن باطلا كله إلا أننا نضيف أن ما جاء فيه تغلب عليه صفة البطلان وأسلوب مكبرم الديماغوجي (*) .

(*) حصلنا على نسخة من الكتاب الأسود من الأستاذ محمود غنام كنا

قدم لنا الأستاذ فؤاد مراج الدين نسخة « الكتاب الأبيض » .

وعلى أى حال لم تحرك الحكومة ساكنها فى أمر الأمر
ولعلها أرادت أن تتجاهله ثم لانشغالها فى تطورات ظروف
الحرب بين مد وجزر بالقرب من حدود مصر ، إلا أنها — بعد
قليل — لم تجد بدا من أن توعد إلى انصارها أن يقدموا أسئلة
عن الأمور التى وردت فى الكتاب ليرد عليها الوزراء ردا يتضمن
حصر اتهامات مكرم . ومن ناحية أخرى نصح أصدقاء مكرم له
بأن يقدم هو استجوابا عن المسائل التى ضمنها كتابه فأقدم على
ذلك بعد تردد خوفا من مقاطعة الأغلبية الوفدية له . وقد استغرق
شرح الاستجواب جلسات طويلة كان حاضروها يزدادون فى كل
جلسة عما قبلها ، وبح صوت مكرم لكثرة ما تكلم وما قوطع . وقد
امتلات هذه الجلسات بالمهاترات لدرجة أن من يطالعها فى محاضر
جلسات البرلمان لا يملك إلا أن يأسف ويزداد أسفه حينما يدرك
أن هذا يدور فى الداخل وعلى حدود البلاد جيوش تتطاحن ولكنها
الديهاجوجية السياسية مرة أخرى .

واضطلع النحاس بعبء كبير فى الرد على الاستجواب
وتبريره فى ذلك « أنه مطالب أمام ضميره وأمام التاريخ يكشف القناع
عن محتويات هذا الكتاب الكاذب وتفنيد ما جاء فيه تفنيدا سريعا
حاسما ... الخ » .

على أى حال لم يقف أمر الكتاب الأسود وصاحبه عند
الاستجواب والرد عليه وانتقال مجلس النواب إلى جدول
الاعمال ، بل كان ما يزال هناك فى جعبة النحاس سهم سرعان
ما صوبه إلى صدر مكرم ، فقد رأى أن ما أقدم عليه مكرم هرطقة
وافتراء لا يجوز معها أن يبقى عضوا بمجلس النواب . ولذلك
فقد اقترح المجلس — لا شك بإيعاز من النحاس — فصل النائب
مكرم عبيد من عضوية المجلس وذلك فى جلسة ١٢/٧/١٩٤٣ . وقد
أسفر أخذ الراى عن الموافقة على فصل سعادة مكرم عبيد باشا —

باعتباره اسوأ مثل للنائب منذ قامت في البلاد الحياة النيابية في عام ١٩٢٤ — من عضوية المجلس بأغلبية ٢٠٨ أصوات ضد ١٧ صوتا . وليس هذا فقط بل قرر المجلس فصل معظم أنصار مكرم من عضويته جزاء لهم على تأييدهم له ونشر الكتاب الأسود .

لا شك أنها سقطة وقع فيها مصطفى النحاس بدافع الانتقام من محكم وكان يجب الاتساع أمور الدولة من رجل القت اليه الأمة بمقاييد زعامتها بالعواطف والانفعالات ، وإذا جاز لنا نحن الأفراد العاديين والبسطاء أن ننفل وتحررنا العواطف فلا يجب ولا ينبغي أن يقع الزعماء فريسة لعواطفهم لأن وقوعهم يستتبع بالتالي وقوع بلادهم وشعوبهم وراءهم ، ولكن يخفف من الحزن والأسف أن الوفد لم يكن حزبا عقائديا بالمعنى الواضح لدينا عن العقائدية ، فإنه إذا جاز لمكرم — وقد كان في حالته يشبه الغريق الذي يتخبط في التيه تتنازع الأمواج والتيارات هنا وهناك — أن يفعل — وهو ليس بجديد على الانفعال والمبالغة في انفعالاته بل وكان النحاس نفسه مشجعا له وراضيا عنه في انفعالاته يسمى الأشياء بغير مسمياتها الحقيقية يطلق البخور ويدق الطبول وينمق خطباته ويسجع الفاظه — إذا جاز لمكرم — وقد أجاز لنفسه — أن تحركه العواطف فلم يكن جديرا بالنحاس ومجلس نوابه أن يتخذا مثل هذا الاجراء ويفصلا بالجملة نوابا — مهما كان الرأي فيهم — فانهم كانوا في المجلس باسم وباختيار دوائرهم وجماهيرهم ولذلك فقد كان يجب على النحاس والمجلس أن يرجعا الى تلك الجماهير يأخذان ايماءاتها ، الا أنهم تجاهلا كل شيء في سبيل أن يرضى الاول شهوة الانتقام في نفسه من صديق عمره ورفيق كفاحه ارضاء لدوافع شخصية وعوامل ذاتية ، وان يرضى الثاني — وهو مجلس النواب — زعيم الأغلبية ورئيس الحكومة . سنة خطيرة استنتها النحاس ومجلس نوابه وهو فصل النواب هكذا . وهل أصبح مكرم اسوأ مثل للنائب في مصر منذ قامت فيها الحياة النيابية فجأة هكذا وبدون

مقدمات في سنة ١٩٤٣ ؟ وأين مكرم الذي كانت تفخر به مصر كلها وتتنازع في الانتساب اليه كل بلاد القطر « وسنود أول من يشارك في هذا الفخر ؟ أين مكرم شمس الجهاد التي تشرق في سماء مصر ؟ وذلك بتعبير النحاس في أيام الصفاء مع مكرم في سنة ١٩٣٥ .

وباليت الأمر وقف عند هذا الحد ، فمزال هناك فصل من أصول الدراما أو الملهة — وهي دراما إذا نظرنا اليها بميزان العواطف وتقديرها بين صديقين حميمين من — أصدق السياسة في مصر ، وملهة إذا نظرنا اليها بالنظرة الوطنية أو المنطقية — كان الفصل الأخير فيها اعتقال مكرم عبيد . فعلى أثر طبع الكتاب الأسود وتوزيعه وما أثير حوله رأى النحاس — بدافع من نفسه أو سواه — أن لمكرم نشاطا ضارا لا يجوز معه أن يتمتع بحريته ، ولذلك فقد أمر بوصفه السلطة القائمة على تنفيذ الأحكام العرفية باعتقاله كما أمر من قبل باعتقال على ماهر ومحمد طاهر وغيرهما . وكان الاعتقال في ٩ مايو ١٩٤٤ ، ويعتقد مكرم عبيد أن اعتقاله لهو وحرمة كان دليلا على صحة ما جاء في الكتاب الأسود فكان انتقالا منه وقد وقع بعد الكتاب بعشرة شهور تقريبا ، ثم يؤكد مكرم أنه تم بناء على رغبة أنجليزية ويبرر هذا بأنه طالب بمحاربة الانجليز قبل الاعتقال بثمانية أيام . هذا وقد أصدرت حكومة الوفد على أثر اعتقاله بلاغا تشير فيه الى أنها أذرت مكرم قبل ستة أشهر بخطورة الاجتماعات التي كان ينظمها وعدم شرعيتها ورغم ذلك فقد قتلت مما اضطرها الى اتخاذ تدابير أخرى .

الواقع أن مكرم لم يهدأ في أى مرحلة من مراحل الصراع فبالإضافة الى كتابه الأسود وما جاء فيه كان يعقد الاجتماعات ولا سيما مع رجال الأحزاب المناوئة للوفد ، وإلى جانب ذلك أنشأ حزبا جديدا أسماه « الكتلة الوفدية » كما أصدر جريدة بنفس الاسم وكان رئيس تحريرها أحمد قاسم جودة ، وكان مكرم يكتب كل يوم

فى الكتلة وفى داخل اطار كلمة ويوقعها (حكيم) ، وكان فى كلماته هذه يهاجم النحاس ووزراءه .

وقد ظل مكرم معتقلا حتى انتقل الى الوزارة التى فيها احمد ماهر فى ٨ اكتوبر ١٩٤٤ عقب اقالة وزارة النحاس . وهناك سؤال آخر يطرح نفسه : ما اثر خروج مكرم عبيد من الوفد ؟ لا شك أن خروج مكرم من الوفد كان حادثا خطيرا لا يقل من حيث اهميتها عن خروج ماهر أو النقراشى فقد كان خطيب الوفد الذى يتمتع بشعبية كبيرة . ويبدو أن مكرم نفسه حسب الامر كذلك وظن انه قادر على أن يهد من بنيان الوفد ويجذب الكثيرين من انصاره ، ولكن تقديره — كما رأينا — لم يكن صحيحا تماما ، واذا كان مكرم قد لقي بعض التأييد فى اول خروجه من الوفد فلم يكن ذلك لشخصه بقدر ما كان لسوء تصرف الحكمة الوفدية واندفاعها فى سياسة حزبية وضغط على الحريات .

وليس هناك من شك فى أن خروج رجال كالنقراشى وماهر ومكرم من الوفد قد أضعف كيانه الداخلى ولا سيما اذا دققنا النظر فى الأسماء التى انضمت الى عضوية الوفد بعد ذلك — ومنذ أوائل الثلاثينيات — لكنه على الجملة لم يؤثر غيما كان له من تأييد شعبى . فيذكر الأستاذ غنام أنه بينما كان لانشقاق ماهر والنقراشى بعض الأثر فى انضمام بعض أعضاء الهيئة الوفدية الى الهيئة السعدية — ويرجع ذلك الى الصلات الشخصية القوية التى كانت تربط هؤلاء بالدكتور ماهر والنقراشى — الا انها لم تضعف الوفد على الاطلاق ، أما الكتلة — حزب مكرم الجديد — فلم يحدث لانشقاقها أى أثر سوى مكرم نفسه بشخصيته وحيويته المعروفتين .

ولا جدال في أن هذا الدفاع يحمل في طياته بعض التجنى على الحقيقة ونستطيع أن نتقبله كتبرير فقط حيث أننا لا نستطيع بحال أن ننكر أن تلك الانتشاقات والانسلخات قد أدت لتعرض الوفد — كقوة مركزية في قيادة الحركة الوطنية — لتدهور شديد ، فقد اضطر الوفد الى أن يخوض معركة الدستور ضد القوى المنسلخة والتي وضعت نفسها في خدمة القصر أو الانجليز فلم يستطع الوفد أن يتفرغ لقضية الصراع في سبيل الاستقلال ضد الانجليز كما بدأ في ثورة ١٩١٩ ، فكان طبيعيا أن تؤدي هذه الانسلخات والانتشاقات الى تضاعف قوة المعسكر المناوئ له .

وفي ختام تلك الرحلة الشاقة الطويلة التي استغرقتها عملية انتزاع مكرم والتي لم تكن سهلة باعتبار أنه كان أشبه باخطبوط تغلغل في كل حنايا جسم الوفد وزواياه وبالتالي كان من الصعب استئصاله على النحو الذي رأيناه ولا ممدوحة لنا من الإشارة الى ما تخلل تلك العملية من المشاهد التراجيدية والكوميديّة معا والتي أن دلت على شيء فإنها تدل على مدى ما وصلت اليه الحياة السياسية في مصر من الديماجوجية والفساد ، فكيف كان بمكرم ملء السمع والبصر والمهيم على أقدار حزب الوفد طوال ما يقرب من خمسة عشر عاما أو يزيد ، وكيف كان شمس الجهاد التي لا تغرب ، ثم كيف أصبح بين يوم وليلة « الكيذبان والانعوان وأيسوا مثل للنائب في مصر ... الخ » آخر ما أخذت طبول الوفد ندقه وتنشده ليلا ونهارا ، ثم من ناحية أخرى كيف كانت زعامة النجاس « زعامة مقدسة » من يجترى عليها يستحق الطرد من جنة الوفد . وكيف كان هو الزعيم الأوحّد في نظر مكرم ، ثم بين يوم وليلة ينهار هذا كله وتنطلق أبواق مكرم تزيّع أشنع الأوصاف وتشيع مختلف الاتهامات للزعيم وزملائه ..

حقا : انها قصة من قصص السياسة التي سيطرت على مصر والتي لا قلب لها .

ثالثا : انسلاخ احمد نجيب الهلالي :

حدث انشقاقى ماهر والنقراشى ثم مكرم من الوفد ابلان وجوده فى الحكم . ففيا يتطلق بالاول فقد جرت وقائع فى عامى ٣٦ / ١٩٣٧ ، اما الثانى ففى علمى ٤٢ / ١٩٤٣ كما اشرنا ، اما فى وزارة الوفد الأخيرة ٥٠ / ١٩٥١ فقد قدر أن يقع فيها انقسام آخر ادى الى فصل نجيب الهلالي عند اقطاب الوفد .

وقبل أن نتناول البحث فى هذا الانفصال الآخر فى تاريخ الوفد ودوافعه يتعين علينا أن نشر بايجاز لتاريخ الهلالي فى حزب الوفد . فهو ليس وفديا قديما الا أنه استطاع أن يشق طريقه الى صفوف الوفد حتى صار عضوا فيه فى ديسمبر ١٩٣٧ ، وقد رشحته السراى لتولية رئاسة الديوان فى ١٩٣٧ ولكن حكومة الوفد القائمة حينئذ لم توافق على هذا الترشيح لأن نجيب الهلالي لم يكن يومئذ وفديا صريحا بل كان لا يزال حديث عهد بالوفدية . ولأنه كان خصما للاستاذ محمود فهمى النقراشى الذى كان ما يزال حينئذ يتمتع بنفوذه ولم يكن قد أخرج بعد من الوفد . لكنه — بسبب هذا العداء بينه وبين النقراشى والذى لا نعرف على وجه التحقيق كيف بدأ — بسببه ارتفعت أسهم نجيب الهلالي فى الوفد وكان طبيعيا أن ترتفع بعد فصل النقراشى ، وبمرور الايام أصبح مقربا من رئيس الوفد مصطفى النحاس وسكرتيره مكرم ومعدودا من كبار اقطاب الوفديين ، لدرجة أن الوفد وافق — بعد رفضه السابق — على ترشيحه لرئاسة الديوان وعرض اسمه على فاروق فرغض اذ كيف يرفضه الوفد وهو مستقل ثم يرشحه بعد أن أصبح وفديا ؟ على أى حال أصبح الهلالي عضوا فى الوفد ومقربا من رئيسه فعينه فى نوفمبر ١٩٣٧ وزيرا للمعارف . وحينها ألف النحاس وزارته فى ٥ فبراير ١٩٤٢ غيحه وزيرا للمعارف أيضا كما رشحه النحاس للانتخابات التى أجريت عقب تأليف الوزارة .

وكانت له في وزارة المعارف اتجاهات شعبية في التعليم من حيث تقرير المجانية في الابتدائي وبعض المدارس الثانوية ، كما وضع تقريرا عن « التعليم في مصر ووسائل اصلاحه » ، وقد ساهم الهلالي بدور كبير — كما أشرنا — في الخلاف الذي أدى الى فصل مكرم من الوفد وتعاطف معه في وقت ما ثم انقلب عليه حين رأى الرياح تهب قوية مزجرة سرعان ما عصفت بمكرم فشارك بنصيب كبير في الدفاع عن التهم المنسوبة الى النحاس وزملائه الوزراء وقذف مكرم في بيانه باشنع الاوصاف فأطلق عليه « الكذبسان والامعوان ... الخ » ومن ثم فقد أصبح نجيب الهلالي من كبار رجال الوفد الذين يعتمد عليهم ولا سيما بعد فصل مكرم منه .

وحينما اتيل النحاس من الحكم في ٨ أكتوبر ١٩٤٤ كانت العلاقة بينهما اوثق ما تكون لذلك كان طبيعيا أن يستدعيه النحاس الى وزارته التي ألفها في ١٢ يناير ١٩٥٠ — على أثر الانتخابات العامة آنذاك — وقد استدعاه النحاس فعلا وقبل الجميع وعرض عليه الوزارة . ورفض الهلالي دخول الوزارة مما ألجأ النحاس الى أن يجذبه من يده ويخرج به الى الجماهير — التي كانت محتشدة هاتفة أمام بيته أثناء تأليف الوزارة — ويطلب منها أن ترجوه — أي الهلالي — لكي يقبل الوزارة . وصاحت الجماهير هاتفة بالهلالي « وزير المعارف » ورغم نداء الجماهير فقد أصر على الرفض وبرد رفضه بأنه قرر أن يعتزل السياسة منذ زمن بعيد .

وحينما سأله النحاس : كيف يكون معتزلا السياسة وهو عضو في الوفد ؟ اجابه الهلالي : « الحقيقة أنني اتخذت قرارا لن اعيد عنه ابدا . مهما كانت الظروف وهو ألا ادخل قصر الملك ولا أحلف يمين الاخلاص أمامه ولا أوقع على ورقة واحدة تحمل توقيعى ... »

وكبر النحاس العرض محاولا اقناع الهلالي بدخول الوزارة فرفض .

هذا الموقف من الهلالي — في يناير ١٩٥٠ — لا شك يثير تساؤلات — وقد أثار في وقته مثل هذه التساؤلات — هل كان هناك عداء أو نفور بين نجيب الهلالي وفاروق وما هي أسبابه وقد حدث له — باعتباره عضواً في الوفد ووزارته ٤٢ / ١٩٤٤ — ما حدث للوفد والوزارة كلها من حيث الاقالة والخفاء بينهما وبين القصر ؟ لقد اعتقد البعض حينئذ أن الهلالي مازال يعادى القصر منذ ١٩٤٤ حين أوعز إلى أحد النواب الوفديين بتقديم استجواب عن ديون أحمد حسنين (رئيس الديوان) التي لم يدفعها للوزارة ، وقد رد الهلالي حينئذ بأنه كوزير للمعارف سوف يتخذ اللازم لأرقام رئيس الديوان على دفع هذه الديون . لا شك في تصورنا أن هذا الاعتقاد كان خاطئاً فليس هذا الموقف جديراً بأن يرتفع إلى مستوى العداء بين الهلالي والقصر ، ثم وأن الهلالي في موقفه كأن ينفذ سياسة وزارة الوفد مجمعة وقد كانت لا تظون مثل هذه المواقف التي كانت أن تسبب أزمات بين الوزارة والقصر ، كذلك لا نلاحظ أن القصر اتخذ إجراء كرد فعل لهذا الموقف بل تركه يمرّ غيره فلم تطالب بإقالة الهلالي مثلاً من الوزارة أو بمنعه من دخوله القصر في المناسبات المختلفة . وبالإضافة إلى ذلك كله فقد كان الموقف برمته كماً أثّر في مجلس النواب وبالصورة التي أثّر بها كانت تنهض دليلاً على ضعف حكومة الوفد حينئذ وسعيها وراء انتصارات براقة وريخيسة ، ولا سيما بعد أن تدخل والرسامات وطلب من النحاس إزالة الأثر التّي تركه حيلة نوابه ضد رئيس الديوان واقترح أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما دار حول الاستجواب ورد الهلالي وخطة النواب الوفديين ، ووافق النحاس — فعلاً — على الحذف . نريد أن نصل إلى أن هذا الموقف وما لأبسه لا ينهض دليلاً قوياً على قيام عداء بين القصر والهلالي اللهم إلا إذا تخيل الهلالي — وقد كان واسع الخيال شأنه شأن مكرم — ذلك العداء « لغرض في نفسه » كما

سنرى بعد قليل وكما أكدته الأحداث فيها بعد .. اذن لماذا رفض الهلالى دخول وزارة الوفد في ١٩٥٠ ؟ هل كان رفضه هذا احتجاجا على فساد وزارة النحاس الماضية ٤٢ / ١٩٤٤ وقد اشاع انصاره اذ ذاك ما يفيد ذلك ؟ واضح تماما المغالطة في هذا فقد شارك الهلالى بعبد كبير — كما ذكرنا — في الدفاع عن سياسة الوزارة كما قام بمجهود كبير في الرد على محكم وكتابه الأسود . ثم انه — لو كان ذلك حقا كما يذكر الاستاذ أحمد بهاء الدين — لخرج مع محكم ولما نهض بأكثر العبيء في الدفاع عن وزارة الوفد كان انصار الهلالى وهم كثيرون ومن بينهم حتى بعد فصله من الوفد بعض الوفديين مثل الدكتور أحمد حسين والدكتور محمد صلاح الدين كانوا يشيعون انه ساخط على أسلوب الوفد في الحكم من قبل ولذلك فقد أثر الابتعاد ووقف موقفا سلبيا مما جعل الروايات تتناثر بأنه انزل الى الصوفية وأنه يصدد وضع تفسير للقرآن ، وأنه انقطع الى الصوفية والقرآن الكريم لولا انه هو نفسه — باعترافة أمام محكمة الثورة — كذب هذه الدعاية واعتبر انها كانت تشهرا به من اخراج فؤاد سراج الدين الذى كان يريد له « الجنون » ومن ناحية اخرى لو صدق الهلالى في انه كان غير راض عن سياسة الوفد وأتبع المنطق لدخل الوزارة — رغم هذا — ليحول دون أخطائها أو لترغم جماعة من الوفديين وكون جبهة تنسقى الى الإصلاح ولكنه لم يفعل واحاط نفسه بهالة من الغموض، وحينما حدثت أزمة تشريعات الصحافة في وزارة الوفد ٥٠ / ٥١ ادلى بحديث الى الأهرام قال فيه « أن تقييد الشهوات أولى من تقييد الحريات » . « ننتهى الى ان كل ما اشيع حينئذ حول رفض الهلالى دخول الوزارة — ولهذا الرفض أهمية من حيث انه كان بداية أو انذارا بالانفصال من الوفد كان غير صحيح . اذن ماذا كان في الأمر ؟ وفي اتجاه أى ريار كان يسير الهلالى ؟ وعلى أى مركب انتوى الركوب ؟ محاولة أخرى — ولعلها كانت الأخيرة — من

محاولات القصر في تفتيت الوفد وهدمه والقضاء عليه .. سلسلة حلوية — وعلى امتداد تاريخ الوفد — والقصر متربص له — في أعوام ١٩٢٥ ، ١٩٣٢ ، ١٩٣٧ ، ١٩٤٢ ، وما هو ذا في عام ١٩٥٠ — ولكي نلم بهذه الحلقة الأخيرة نعود قليلا الى مقدمات تأليف وزارة الوفد في يناير ١٩٥٠ . فحينها شكل حسين مري وزارته الحيدانية في ١٩٤٩ لاجراء الانتخابات لاح للكثيرين من المطلعين على بواطن الأمور أن الأمر يوشك أن ينتهي الى تحقيق ما تصبو اليه الأمة — بعد حكم احزاب الاقليات بشرها المستطير والذي دام خمسة أعوام — كان أمل الأمة أن يكتسح الوفد الانتخابات وبالتالي يتولى زعيمه مصطفى النحاس تشكيل الوزارة .

ويبدو أن الملك كان حريصا على ألا يشكل النحاس الوزارة وأن يتركها لأحد رجال الوفد وكان يشجعه على ذلك بعض رجال القصر الذين روجوا له فكرة تكليف نجيب الهلالي بتشكيل الوزارة الوفدية الجديدة التي ستنتصر عنها نتيجة الانتخابات .

ويبدو أن هذه الفكرة كانت تلقى قبولا ورغبة لدى نجيب الهلالي وقد علم بها فؤاد سراج الدين من رجال القصر إلا أنه — حرصا على وحدة الوفد وبقاء الهلالي في عضويته — بذل جهودا مضادة لامشال هذا المسعى ودون أن يطلع النحاس باشا على شيء في هذا الموضوع ، لكن ما الدليل على صدق هذه الرواية ؟ وهل ترشيح القصر للهلالي لتولية الوزارة يعنى بالضرورة رغبة القصر في انقسام الوفد أم هو اجتهاد من جانبنا ؟ انه اجتهاد قائم على السوابق في الماضي وتؤكد أحداث المستقبل .

أما فيما يتعلق بالتساؤل الأول فالدلائل لدينا تتلخص في أنه حينما بدأت الأحزاب تضع قوائم ترشيحاتها للدوائر الانتخابية — استعدادا للانتخابات — وبدأ الوفد يعقد اجتماعاته لاختيار مرشحيه — وقبل أي اجتماع له — أرسل نجيب الهلالي رسالة

شفوية باعتذاره مقدما عن الترشيح في اى دائرة كما قاطع هذه الاجتماعات واجتماعات أخرى سابقة عليها ، كما لوحظ انه ثل كثيرا من تردده على النحاس باشا وزياراته له . كما كان يفعل بن قبل . هذه هى النذر وقد كانت مفاجأة للنحاس باشا الا انها لم تثر في خاطره الريبة . حتى كان تاليف الوزارة واعتذار الهلالى عن دخولها — كما اشرنا — وكان هذا الرفض مفاجأة أخرى للنحاس ومعه أعضاء الوفد لكنه لم يكن كذلك بالنسبة لفؤاد سراج الدين فقد كان يعرف السر فيه . وفسر أعضاء الوفد اعتذار الهلالى بأنه ربما يفضل التعيين عضوا في مجلس الشيوخ الذى سبلى انتخابات مجلس النواب ايثارا منه للبعد عن المعركة الانتخابية ومتابعيها . وماز الوفد بالأغلبية وأرسل الملك حسين سرى يبلغ النحاس باشا تكليفه بتأليف الوزارة الجديدة . ويذكر فؤاد ظروف تأليف هذه الوزارة واعتذار الهلالى عنها فيقول « انه اتصل بناء على تكليف النحاس له بنجيب الهلالى وبعض أعضاء الوفد البارزين لمقابلة النحاس والتشاور معه في اختيار الوزراء الجدد . . فاعتذر الهلالى عن لقاء النحاس وأضاف أنه يعتذر عن دخول الوزارة أيضا . فكلف النحاس فؤاد سراج الدين وعبد الفتاح الطويل بالذهاب اليه لمحاولة اقناعه بالامتناع في الوزارة . وذهبا اليه في داره . ثم اخذا يحاولان الاستفسار منه عن سبب اعتذاره فاحتج أولا بكتبه وأعمال المحاماة ، ثم احتج ثانيا باعتلال صحته وأن مجهود الوزارة يضنيه صحيا كما أن تركه المحاماة يضنيه ماليا . فرد عليه فؤاد والطويل بأن ما يتطبق عليه يتطبق على الجميع . وحينها ضيقا عليه الخناق وأزاء الحاحها عليه واجههما بحجة جديدة أبداها — وهو في حالة هياج — قائلا ما يكاد يكون نصه : « بالعربى انا حالف يمين إن أسمى لا يظهر في اى ورقة عليها توقيع فاروق بعد الذى قاسيناه منه وبعد سوابقه وأقالاته المتكررة لنا ولذلك اطلب منكم من الآن عدم تعيينى في مجلس الشيوخ لانها

تتم بهرسوم ملكى عليه توقيع فاروق » . وذكر فؤاد انه وأصل هو والطويل محاولة اقتناعه فقالا له أن ما يعتبره اهانة من فاروق في تصرفاته السابقة مع حكومات الوفد ينطبق على الجميع ، فقال لهما : قد يكون هذا صحيحا ولكنه بدر منه هذا اليمن ولا يستطيع الحنث به . ولما فشل سراج الدين والطويل في اقتناعه تركاه ، وفي هذا اللقاء طرح نجيب الهلالي اسم الدكتور طه حسين ورشحه لوزارة المعارف وأضاف أن طه عمل معه مستشارا للوزارة واشترك معه في مشروعاتها وأنه محيط بتوجيهاته فيها . ويذكر فؤاد انه أيد هذا الترشيح لدى النحاس من ناحية لأنه أى طه حسين كان جديرا به ، ومن ناحية أخرى أرضاء لنجيب الهلالي « حتى لا تعطيه زريفة يتذرع بها للاستقالة من الوفد أو مقاطعته بحجة أننا لا نأخذ بتوجيهاته في اختيار الوزراء » . بل وأكثر من ذلك — كما يذكر فؤاد — « وبسبب حرصى على بقاء نجيب باشا في الوفد وعلى استمرار صلته بالنحاس وثيقة وافقت على دخول د. زكى عبد المتعال الوزارة معتقدا انه اختيار نجيب الهلالي » .

نخلص من هذا الاعتقاد بأن نجيب الهلالي كان يحسن بأن المسرح يعد له فأخذ يهيئ لنفسه الدور الجديد الذى كان القصر يجهزه له « دور مقلب القط » ، وكان القصر ذكيا في اختياره إذ لا شك أن الهلالي كان يتمتع — حتى ذلك الوقت — بسعة طيبة من حيث اتجاهاته الشعبية في التعليم حين كان وزيرا للمعارف وكذلك لطهارة يده ونزاهته ، وهى صفات تؤهله لى يلعب الدور المطلوب .

ويبدو أن مؤلفى الرواية اعتقدوا فى الهلالي — كما اعتقدوا فى احمد ماهر والنقراشى ثم مكرم من قبل — أن فى استطاعته أن يجتذب عددا من الوفديين وبذلك يكون سببا فى انشقاق يصيب الحزب

ويحطمه . اذن اراد الهلالى — كما اراد غيره من قبل — ان يركب سفينة القصر ومن ثم كان يمهّد لنفسه الخروج من سفينة الوفد معتقداً انها موشكة على الغرق وكان ينتظر فقط اضطراب الامواج كي يقفز بخفة — وكان خفيف الحركة — واضطربت الامواج على اثر خلاف نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين ، فانتهاز الفرصة — كما انتهزها الوفد — ويبدو ان الهلالى كان يتوقع دعوته لتأليف الوزارة قبل ان يلغى مصطفى النحاس المعاهدة حيث ارتفعت اسهمه اذ ذاك مرة اخرى . الا انه رغم كل هذا كان الخلاف الذى نشب بينه وبين فؤاد سراج الدين هو السبب المباشر لفصله من الوفد . ولا ينكر فؤاد قيام هذا الخلاف الا انه يذكر انه حدث فى عام ١٩٥١ وكان نجيب قد انقطع تماما عن حضور جلسات الوفد وعن زيارات النحاس وبدأ فى مجالسه الخاصة يهاجم الوزارة الوفدية كما بذات اتصالاته بخصوم الوفد من صحفيين وسياسيين تزدد على مر الأيام .

اما وقائع الخلاف نفسها فقد برزت الى السطح حينما اتهم فؤاد سراج الدين دعوى كذب ضد « مصطفى امين صاحب اخبار اليوم آنذاك » الذى نسب الى فؤاد — باعتباره وزيرا للداخلية حينئذ — انه يراقب تليفونات بعض كبار الوفديين ، فقد حدث فى اثناء نظر القضية ان طلب محامى مصطفى امين سماع شهادة نجيب الهلالى الذى ذهب الى المحكمة وايد رواية مصطفى امين وذكر انه شخصيا يعلم ان تليفونه موضوع تحت المراقبة .

ولا نستطيع ان نجزم هل كان الهلالى فى شهادته تلك صادقا ام انه — وقد اصبح راغبا فى الخروج من الوفد — كان مدعيا . على اى حال كان هذا التصرف — كما يذكر فؤاد — غريبا وصريحا « جدا » فى نفس الوقت فى التعبير عن رغبته فى الخروج من الوفد اذ من غير المعقول ان يتطوع عضو بارز من أعضاء الوفد بالشهادة

ضد سكرتير الوفد ولصالح الد خصوم الوفد وفي ادعاء كاذب لا أساس له من الصحة وتهمة من أساسه. الملفات الرسمية والأوراق في مصلحة التليفونات » . وقد اعتبر الوفد هذا التصرف من جانب الهلالى بمثابة استقالة منه — أى من الوفد — فاجتمع الوفد بعد ذلك وقرر فصله منه .

ويبدو أن الفصل لم يتم نتيجة لرغبة فؤاد. فقط ، بل أن النحاس كان متعاطفا مع سكرتير الوفد ومتفقا معه فإن هذا الموقف من الهلالى يستلزم فصله من الوفد ، وهذا يذكرنا بمواقف متشابهة حين كنتان مكرم هو سكرتير الوفد والمسيطر على شئون وشؤون زعيمه فقد كان يؤيد بتر أى عضو من أعضاء الوفد إذا ما اختلف معه أو مع رئيسه ، وفى الموقف الحالى سراج الدين ، ودليلا على تأييد النحاس وتعاطفه فى فصل الهلالى أنه فى إحدى المناسبات الرسمية فى قصر القبة وكانت الوزارة الوفدية حاضرة جرى حديث بين الملك وفؤاد سراج الدين — وزير الداخلية — حول المظاهرات التى كانت تهتف فى الشوارع بسقوط فاروق . فقد أشار الملك فى حديثه الى « أن أول واجب على وزير الداخلية أن يحمى شخص الملك وكرامته » . وحينما رد فؤاد بأن البوليس يبذل كل جهده فى تفريق المظاهرات والقبض على زعمائها وتقديمهم للنسابة التى تحقق معهم . قال فاروق ساخرا : النيابة . النيابة . آهى النيابة بتفرج عنهم بكفالة ٢٠٠ جنيه » يأخى دا انت نجيب الهلالى شهود ضدك فى المحكمة ما استحملتش وفصلته من الوفد » وعندئذ قال النحاس : « اننا لم نفصله من الوفد بل هو فى الواقع الذى فصل نفسه بنفسه بالموقف الشاذ الظالم الذى وقفه ضد فؤاد باشا فى المحكمة ولم يكن أمامنا الا أن نقرر هذا الفصل تقريراً للواقع » . وتخرج من هذا بحقيقتين : الأولى : أن النحاس كان مؤيدا بل ومتعاطفا مع فؤاد من أجل فصل الهلالى من الحزب ، الحقيقة الثانية : أن القصر كان وراء الهلالى فى خلافه مع الوفد بهدف تحطيم الحزب وانقسامه .

فصل الوفد نجيب الهلالي الا انه - ووزارته في الحكم - لم يتخذ ضده أى إجراء آخر كما فعل مع مكرم مثلاً ، بل أصدر سراج الدين تعليماته حينئذ لصحافة الوفد بعدم مهاجمة نجيب فلم يعد الأمر حينئذ مجرد نشر قرار الوفد دون أى تعليق . وبالإضافة الى ذلك يذكر مؤاد كدليل على تسامح الوفد مع الهلالي حتى بعد فصله منه أنه - وبعد الفصل بأشهر قليلة - أخبره رئيس القسم المخصوص بوزارة الداخلية انهم يراقبون خلية شيوعية تقوم بطبع منشورات شيوعية وأن ترتيباً قد وضع للقبض على هذه الحملة ليلاً وهي تتسلم المنشورات من المطبعة وأنه بين أفرادها والذين سيقبض عليهم « نبيل الهلالي » نجل نجيب الهلالي ... فقدر مؤاد في نفسه - كما يذكر - أنه إذا تم ذلك فسوف يظن الكثيرون أنه دبر هذا الأمر للنيل والانتقام من نجيب الهلالي في شخص ابنه الوحيد ، ومن ثم فأصدر أمره الى محدثه بعدم القبض على هذه الخلية قائلاً انها ليست أول خلية ولا آخرها « فتركوها هذه المرة حرصاً على سمعة الشخصية وبسمة الحكم كله » . وبغلا تنهفت التعليمات وتركت الخلية تتسلم منشوراتها بحسب سيج البوليسي ويصره .

والواقع ان الباحث في أمر خروج نجيب الهلالي من الوفد - وقد كان أحد أركانها - لا يملك ألا أن تأخذ الحيرة - كما أخذته أراء أقدار الرجال الآخرين - فيما انحدر اليه الرجل بعد ذلك مما يؤكد أن خروجه من صفوفه كان في المحل الأول راجعاً الى رغبته في أن يرمى بثقله - ان كان قد أصبح له ثقل - في معسكر القصر فان رجلاً مثله كتب عنه أحد الانجليز يصفه بأنه « يتسم بالحكمة والقدرة على الحكم على الأشياء » . وزن الحقائق بعناية قبل أن يتخذ قراره ، وليس ممن يسهل اقناعهم . هذا بالإضافة الى تاريخه الناصح في الوفد والذي استعرضناه بإيجاز ، يجعل الباحث عاجزاً عن تفسير ما حدث - وما سيحدث - من

الهلالى اللهم الا اذا نظرنا اليه على ضوء انه — كفيه — من البشر
يصدق عليه ما يصدق عليهم جميعا من نزعات الشر والخير
والتقلب بين هذه وتلك .

لكنه مما يلفت النظر أن معظم من انشق على الوفد وخرج
منه قد تردد كثيرا او قليلا فى انحيازه ناحية القصر وتولية ظهره
للمشعب فى حين نجد أن الهلالى لم يتردد بل سارع متلهفا لأحضان
القصر الدفيئة فى اعتقاده ، ولعل غدره أن الوفد كان قد تنكب
طريقه السليم من ناحية وأن القصر كان متلهفا هو الآخر للقائه من
قبل مجيئ الوفد الى الحكم فى يناير ١٩٥٠ ثم قبل الغائه للمعاهدة
كما مر بنا ، كما سيحاول أن يلتقى به مرة ثالثة عقب حريق
القاهرة واقالة وزارة الوفد . وفى ٢٧ يناير ١٩٥٢ أرسل القصر
الپاس اندراوس وادجار جلاد الى الهلالى يعرضان عليه تشكيل
الوزارة فأشار عليه بقاءه بأن ينصح الملك بتكليف على ماهر
بتشكيل الوزارة حتى يقوم بتجهيد الطريق أمامه من حيث الإجراءات
العقيفة التى كانت تقوم بها كل وزارة تعقب وزارة الوفد (كحل
مجلس النواب واجراء انتخابات كما سنرى) فأراد نجيب بالاتفاق
مع حانظ عفيفى أن يقوم على ماهر بدور « رأس الحربة » ويأتى
بعد ذلك هو الى الحكم والأرض مهددة له ، وكلف على ماهر فعلا
بتشكيل الوزارة فى (٢٧ يناير ١٩٥٢) ولم يمكث الا قليلا حتى
وضعت العراقيل فى طريقه فاضطر الى الاستقالة . فأتى دور
« مخلب القط » جاء الهلالى الى الوزارة وكان قد قضى السنة
السابقة على دخولها فى اتصالات مريبة مع رجال القصر والمسئولين
الانجليز مثل « مستر ستوكس » ، كما كان فاروق يتصل به — قبل
اقالة النحاس — وكان يعرف ما بينه وبين القوم وكيف أنه يريد
الانتقام منهم فاتفق معه على جميع الخطوط والتفاصيل وفى مقدمتها
القضاء على النحاس والتكيل بأمناره ، على النحو الذى سنتناوله
بالتفصيل فى موضعه .

وهكذا الف الهلالى الوزارة ودخلت سيارته القصر وحلف
اليمين امام فاروق ، ووصل الى امنيته القديمة وهى رئاسة
الوزارة متناسيا عبارته الماثورة له حينما كان فى صفوف الوفد
وهى :

« ان من يدخل الوزارة يفقد نصف عقله ومن يتركها يفقد
النصف الآخر ووفقا لهذه العبارة سجل التاريخ على هذا الرجل
انه فقد نفسه لانه كان آخر مسمار اراد القصر ان يدمقه فى سفينة
الوفد ، رغبة فى اغراقها ، كما سجل عليه انه آخر وزراء الملك
واخر محاولة لتوطيد اركانہ والتحكين لظلمه .

طريق مسدود سار فيه الهلالى كما سار فيه كل من انشق
على الوفد وخرج منه منذ نشأته ، الا انه ورغم ظلمة هذا الطريق
فلم تكن تحول دون اختلاف الآراء وتباين الأمزجة وتضارب المصالح
فكان لابد من تلك الانسلاخات والانشقاقات فى صفوف الوفد شأنه
شأن أى تنظيم يقينه البشر منذ بدأ الخليقة حتى نهايتها .

فهرس

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم
٩	تقديم
٢٢	مقدمة

الفصل الأول

٢٧	الوفد ١٩١٨ - ١٩٢٦
٢٧	كيف نشأت فكرة تأليف الوفد المصرى وكيف تطورت ؟
٢٢	مقابلة ١٢ نوفمبر ١٩١٨
٢٨	مسألة سفر الوفد .. والعقبات التى وقفت فى طريقه
٤٢	ثورة ١٩١٩ ودور الوفد
٤٧	جهود الوفد فى الخارج
٤٩	الوفد ولجنة ملنز
٥١	وزارة عدلى وموقف الوفد منها
٥٢	النفى الثانى لسعد ونتائجه
٦٨	الأزمة الدستورية الأولى بين الوفد والملك فؤاد
٧٠	مفاوضات سعد - مكdonald
٧٢	سياسة وزارة الوفد الأولى
٧٤	الانقلاب الدستورى الأول
٧٨	وزارة النحاس الأولى
٨٢	وزارة النحاس الثانية

الفصل الثانى

١٠٢	معاهدة ١٩٢٦ ودور الوفد
١٠٦	الأزمة الدولية
١٢٠	تقييم المعاهدة
١٢٥	النصوص العسكرية

الصفحة

الموضوع

١٤٦	المعاهدة فى الميزان
٢٤٨	التنازلات
١٥٢	التعويضات
١٥٨	مؤتمر مونترية
١٥٨	آراء فى المعاهدة

الفصل الثالث

١٦٩	التنظيم الحزبى والبرنامج
١٧٨	لجنة الوفد المركزية
١٨٧	لجان الوفد
١٨٧	الهيئة الوفدية العامة
١٨٨	الهيئة الوفدية البرلمانية
١٨٨	هيئة الوفد المصرى
١٩٠	التنويل : الاشتراكات والتبرعات
٢٩٨	عضوية الحزب
٢٠٥	زعامة الوفد : مصطفى النحاس
٢١٥	سكرتارية الوفد
٢٢٧	وكالة الوفد
٢٢٨	الصحافة الوفدية
٢٣٧	برنامج الوفد
٢٤٢	النشاط فى الوفد

الفصل الرابع

٢٥٢	الانتماءات والانشقاقات فى الوفد
٢٦٢	انشقاق ماهر ، النقراشى ، محمود غالب
٢٨٨	انشقاق مكرم عبيد
٣٢٣	انشقاق احمد نجيب الهلالي

صدر في هذه السلسلة :

- ١ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ،
د . عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٧ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٢ - علي ماهر .
رشوان محمود جاب الله ، ١٩٨٧
- ٣ - ثورة يوليو والطبقة العاملة .
عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٨٧
- ٤ - التيارات الفكرية في مصر المعاصرة .
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٨٧
- ٥ - غارات أوروبا على الشواطئ المصرية في العصور الوسطى .
علية عبد السميع الجنزوري ، ١٩٨٧
- ٦ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ١ .
لمعى المطيع ، ١٩٨٧
- ٧ - صلاح الدين الأيوبي .
د . عبد المنعم ماجد ، ١٩٨٧
- ٨ - رؤية الجبرتي لأزمة الحياة الفكرية .
د . علي بركات ، ١٩٨٧
- ٩ - صفحات مطوية من تاريخ الزعيم مصطفى كامل .
د . محمد أنيس ، ١٩٨٧
- ١٠ - توفيق دياب ملحمة الصحافة الحزبية .
محمود فوزي ، ١٩٨٧

- ١١ - مائة شخص مصرية وشخصية .
شكري القاضي ، ١٩٨٧
- ١٢ - هدى شعراوي وعصر التنوير .
د. نبيل راجب ، ١٩٨٨
- ١٣ - اكلوبة الاستعمار المصري للسودان : رؤية تاريخية .
د. عبد العظيم رمضان ، ط ١ ، ١٩٨٨ ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ١٤ - مصر في عصر الولاة . من الفتح العربي الى قيام الدولة
الطولونية .
د. سيده اسماعيل كاشف ، ١٩٨٨
- ١٥ - المستشرقون والتاريخ الاسلامي .
د. علي حسنى الخربوطلى ، ١٩٨٨
- ١٦ - فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر : دراسة
عن دور الجمعية الخيرية (١٨٩٢ - ١٩٥٢) .
د. حلمى أحمد شلبى ، ١٩٨٨
- ١٧ - القضاء الشرعى فى مصر فى العصر العثمانى .
د. محمد نور فرحات ، ١٩٨٨
- ١٨ - الجوارى فى مجتمع القاهرة المملوكية .
د. على السيد محمود ، ١٩٨٨
- ١٩ - مصر القديمة وقصة توحيد القطرين .
د. أحمد محمود صابون ، ١٩٨٨
- ٢٠ - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ : المراسلات السرية بين
سعد زغلول وعبد الرحمن فهمى .
د. محمد أنيس ، ط ٢ ، ١٩٨٨
- ٢١ - التصوف فى مصر ابان العصر العثمانى ، ج ١ .
د. توفيق الطويل ، ١٩٨٨

- ٢٢ - نظرات في تاريخ مصر .
جمال بدوي ، ١٩٨٨
- ٢٣ - التصوف في مصر ابان العصر العثماني ج ٢ . امام التصوف
في مصر : الشمراني .
د . توفيق الطويل ، ١٩٨٨
- ٢٤ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦) .
د . نجوى كامل ، ١٩٨٩
- ٢٥ - المجتمع الاسلامي والغرب ،
تأليف : هاملتون جب وهارولد بووين ، ترجمة : د . أحمد
عبد الرحيم مصطفى ، ١٩٨٩
- ٢٦ - تاريخ الفكر التربوي في مصر الحديثة ،
د . سعيد اسماعيل على ، ١٩٨٩
- ٢٧ - فتح العرب لمصر ، ج ١ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٨ - فتح العرب لمصر ، ج ٢ ،
تأليف : ألفريد ج . بتلر ، ترجمة : محمد فريد أبو حديد
١٩٨٩
- ٢٩ - مصر في عصر الاخشيديين ،
د . سيده اسماعيل كاشف ، ١٩٨٩
- ٣٠ - الموظفون في مصر في عهد محمد علي ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٨٩
- ٣١ - خمسون شخصية مصرية وشخصية ،
شكري القاضي ، ١٩٨٩

- ٣٢ - هؤلاء الرجال من مصر ، ج ٢ ،
لمى المطيعى ، ١٩٨٩
- ٣٣ - مصر وقضايا الجنوب الأفريقى : نظرة على الأوضاع
الراهنة ورؤية مستقبلية ،
د . خالد محمود الكومى ، ١٩٨٩
- ٣٤ - تاريخ العلاقات المصرية المغربية . منذ مطلع العصور الحديثة
حتى عام ١٩١٢ ،
د . يونان لبيب رزق ، محمد مزين ، ١٩٩٠
- ٣٥ - اعلام الموسيقى المصرية عبر ١٥٠ سنة ،
عبد الحميد توفيق زكى ، ١٩٩٠
- ٣٦ - المجتمع الاسلامى والغرب ، ج ٢ ،
تأليف : هاملتون بووين : ترجمة : د . أحمد عبد الرحيم
مصطفى ، ١٩٩٠
- ٣٧ - الشيخ على يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية
فى ربع قرن ،
د - سليمان صالح ، ١٩٩٠
- ٣٨ - فصول من تاريخ مصر الاقتصادى والاجتماعى فى العصر
العثمانى ،
د . عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، ١٩٩٠
- ٣٩ - قصة احتلال محمد على لليونان (١٨٢٤ - ١٨٢٧) ،
د . جميل عبيد ، ١٩٩٠
- ٤٠ - الأسلحة الفاسدة ودورها فى حرب فلسطين ١٩٤٨ ،
د . عبد المنعم الدسوقي أجمعى ، ١٩٩٠
- ٤١ - محمد فريد : الموقف والماساة ، رؤية عصرية ،
د . رفعت السعيد ، ١٩٩١

- ٤٢ - تكوين مصر عبر العصور ،
محمد شفيق غربال ، ط ٢ ، ١٩٩٠
- ٤٣ - رحلة في عقول مصرية ،
ابراهيم عبد العزيز ، ١٩٩٠
- ٤٤ - الاوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩١
- ٤٥ - الحروب الصليبية ، ج ١ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتقديم : د . حسن حبشي ، ١٩٩١
- ٤٦ - تاريخ العلاقات المصرية الأمريكية (١٩٣٩ - ١٩٥٧) ،
ترجمة : د . عبد الرؤوف احمد عمرو ، ١٩٩١
- ٤٧ - تاريخ القضاء المصرى الحديث ،
د . لطيفة محمد سالم ، ١٩٩١
- ٤٨ - الفلاح المصرى بين العصر القبطى والعصر الاسلامى ،
د . زبيدة عطا ، ١٩٩١
- ٤٩ - العلاقات المصرية الاسرائيلية (١٩٤٨ - ١٩٧٩) ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٠ - الصحافة المصرية والقضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) ،
د . سهر اسكندر ، ١٩٩٣
- ٥١ - تاريخ المدارس في مصر الاسلامية ،
(أبحاث الندوة التى اقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الاعلى للثقافة ، فى ابريل ١٩٩١) أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٢
- ٥٢ - مصر فى كتابات الرحالة والقناصل الفرنسيين ، فى القرن
الثامن عشر ،
د . الهام محمد على ذهنى ، ١٩٩٢

- ٥٣ - أربعة مؤرخين وأربعة مؤلفات من دولة المماليك اجتراسه .
د . محمد كمال الدين عز الدين علي ، ١٩٩٢
- ٥٤ - الأقباط في مصر في العصر العثماني ،
د . محمد عفيفي ، ١٩٩٢
- ٥٥ - الحروب الصليبية ج ٢ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ، ١٩٩٢
- ٥٦ - المجتمع الريفي في عصر محمد علي : دراسة عن اقليم
المنوفية ،
د . حلمي أحمد شلبي : ١٩٩٢
- ٥٧ - مصر الاسلامية واهل الامة ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ١٩٩٢
- ٥٨ - أحمد حلمي سجين الحرية والصحافة ،
د . ابراهيم عبد الله المسلمي ، ١٩٩٣
- ٥٩ - الرأسمالية الصناعية في مصر ، من التمهيد الى التاميم
(١٩٥٧ - ١٩٦١) ،
د . عبد السلام عبد الحليم عامر ، ١٩٩٣
- ٦٠ - المعاصرون من رواد الموسيقى العربية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٣
- ٦١ - تاريخ الاسكندرية في العصر الحديث ،
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٢ - هؤلاء الرجال من مصر ج ٣ ،
لمعي المطيعي ، ١٩٩٣
- ٦٣ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر الاسلامية .
تأليف : د . سيدة اسماعيل كاشف ، جمال الدين سرور ،
وسعيد عبد الفتاح عاشور ، أعدها للنشر : د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣ .

- ٦٤ - مصر وحقوق الانسان ، بين الحقيقة والافتراء دراسة وثائقية ،
د . محمد نعمان جلال ، ١٩٩٣
- ٦٥ - موقف الصحافة المصرية من الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩١٧)
سهام نصار ، ١٩٩٣
- ٦٦ - المرأة في مصر في العصر الفاطمي
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٣
- ٦٧ - مساعي السلام العربية الاسرائيلية : الاصول التاريخية ،
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والآثار بالمجلس
الأعلى للثقافة ، بالاشتراك مع قسم التاريخ بكلية البنات
جامعة عين شمس ، في ابريل ١٩٩٣) ، أعدها للنشر :
د . عبد العظيم رمضان ، ١٩٩٣
- ٦٨ - الحروب الصليبية ، ج ٣ ،
تأليف : وليم الصوري ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حبشي ، ١٩٩٣
- ٦٩ - نبوية موسى ودورها في الحياة المصرية (١٨٨٦ - ١٩٥١) ،
د . محمد أبو الاسعاد ، ١٩٩٤
- ٧٠ - اهل النعمة في الاسلام ،
تأليف : أ . س . ترتون ، ترجمة وتعليق : د . حسن حبشي ،
ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٧١ - مذكرات اللورد كليرن (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايقانز ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد
عمرو ، ١٩٩٤
- ٧٣ - رؤية الرحالة المسلمين للأحوال المالية والاقتصادية لمصر
في العصر الفاطمي (٣٥٨ - ٥٦٧ هـ) ،
أمنية أحمد امام ، ١٩٩٤

- ٧٣ - تاريخ جامعة القاهرة ،
د . رؤوف عباس حامد ، ١٩٩٤
- ٧٤ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ، ج ١ ، فى العصر الفرعونى
د . سمير يحيى الجمال ، ١٩٩٤
- ٧٥ - اهل النعمة فى مصر ، فى العصر الفاطمى الاول ،
د . سلام شافعى محبوب ، ١٩٩٥
- ٧٦ - دور التعليم المصرى فى النضال الوطنى (زمن الاحتلال
البريطانى) ،
د . سميد اسماعيل على ، ١٩٩٥
- ٧٧ - الحروب الصليبية ، ج ٤ ،
تأليف : وليم الصورى ، ترجمة وتعليق : د . حسن
حيشى ، ١٩٩٤
- ٧٨ - تاريخ الصحافة السكندرية (١٨٧٣ - ١٨٩٩) ،
نعمات أحمد عثمان ، ١٩٩٥
- ٧٩ - تاريخ الطرق الصوفية فى مصر ، فى القرن التاسع عشر ،
تأليف : فريد دى يونج ، ترجمة : عبد الحميد فهمى
الجمال ، ١٩٩٥
- ٨٠ - فناء السويس والتنافس الاستعمارى الأوروبى
(١٨٨٢ - ١٩٠٤) ،
د . السيد حسين جلال ، ١٩٩٥
- ٨١ - تاريخ السياسة والصحافة المصرية ، من هزيمة يونيو الى
نصر أكتوبر ،
د . رمزى ميخائيل ، ١٩٩٥
- ٨٢ - مصر فى فجر الاسلام ، من الفتح العربى الى قيام الدولة
الطولونية ،
د . سيدة اسماعيل كاشف ، ط ٢ ، ١٩٩٤

- ٨٣ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ١ ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٤
- ٨٤ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٢ ، القسم الأول ،
أحمد شفيق باشا ، ط ٢ ، ١٩٩٥
- ٨٥ - تاريخ الاذاعة المصرية : دراسة تاريخية (١٩٣٤ - ١٩٥٢) ،
د . حلمي أحمد شلبي ، ١٩٩٥
- ٨٦ - تاريخ التجارة المصرية في عصر الحرية الاقتصادية
(١٨٤٠ - ١٩١٤) ،
د . أحمد الشربيني ، ١٩٩٥
- ٨٧ - مذكرات اللورد تيلرن ، ج ٢ ، (١٩٣٤ - ١٩٤٦) ،
اعداد : تريفور ايفانز ، ترجمة وتحقيق : د . عبد الرؤوف
أحمد عمرو ، ١٩٩٥
- ٨٨ - التدوق الموسيقي وتاريخ الموسيقى المصرية ،
عبد الحميد توفيق زكي ، ١٩٩٥
- ٨٩ - تاريخ الموانئ المصرية في العصر العثماني ،
د . عبد الحميد حامد سليمان ، ١٩٩٥
- ٩٠ - معاملة غير المسلمين في الدولة الاسلامية ،
د . نريمان عبد الكريم أحمد ، ١٩٩٦
- ٩١ - تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ،
تأليف : بيتر مانسفيلد ، ترجمة : عبد الحميد فهمي
الجمال ، ١٩٩٦
- ٩٢ - الصحافة الوفدية والقضايا الوطنية (١٩١٩ - ١٩٣٦)
ج ٢ ،
نجوى كامل ، ١٩٩٦
- ٩٣ - قضايا عربية في البرلمان المصري (١٩٢٤ - ١٩٥٨) ،
د . نبية بيومي عبد الله ، ١٩٩٦

- ٩٤ - الصحافة المصرية والفضايا الوطنية (١٩٤٦ - ١٩٥٤) .
ج ٢ ،
د . سهير اسكندر ، ١٩٩٦
- ٩٥ - مصر وأفريقيا ٥٠ الجذور التاريخية الأفريقية لعناصر .
(أبحاث الندوة التي أقامتها لجنة التاريخ والاتار بالمجلس
الأعلى للثقافة بالاشتراك مع معهد البحوث والدراسات
الأفريقية بجامعة القاهرة)
أعدها للنشر د . عبد العظيم رمضان
- ٩٦ - عبد الناصر والحرب العربية الباردة (١٩٥٨ - ١٩٧٠) .
تأليف : مالكولم كير ، ترجمة : د . عبد الرؤوف أحمد عمرو
- ٩٧ - العربان ودورهم في المجتمع المصرى فى النصف الاول من
القرن التاسع عشر ،
د . ايمان محمد عبد المنعم عامر
- ٩٨ - هيكل والسياسة الأسبوعية ،
د . محمد سيد محمد
- ٩٩ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية (العصر اليونانى -
الرومانى) ج ٢ ،
د . سمير يحيى الجمال
- ١٠٠ - موسوعة تاريخ مصر عبر العصور : تاريخ مصر القديمة .
أ . د . عبد العزيز صالح ، أ . د . جمال مختار ،
أ . د . محمد إبراهيم بكر ، أ . د . إبراهيم نصحي ،
أ . د . فاروق القاضى ، أعدها للنشر : أ . د . عبد العظيم
رمضان
- ١٠١ - ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ،
اللواء / مصطفى عبد المجيد نصير ، اللواء / عبد الحميد
كفافي ، اللواء / سعد عبد الحفيظ ، السفير / جمال منصوب .
- ١٠٢ - المقطم جريدة الاحتلال البريطانى فى مصر ١٨٨٩ - ١٩٥٢ .
د . تيسير أبو عرجة

- ١٠٣ - رؤية الجبرتي لبعض قضايا عصره ،
د . علي بركات
- ١٠٤ - تاريخ العمال الزراعيين في مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢) ،
د . فاطمة علم الدين عبد الواحد
- ١٠٥ - السلطة السياسية في مصر وفضية الديمقراطية (١٨٠٥ - ١٩٨٧) ،
د . أحمد فارس عبد المنعم
- ١٠٦ - الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد : تاريخ الحركة الوطنية في ربع قرن ، ج ٢ ،
د . سليمان صالح
- ١٠٧ - الأصولية الإسلامية في العصر الحديث ،
تأليف : دليپ هيرو ، ترجمة : عبد الحميد فهمي الجمال
- ١٠٨ - مصر للمصريين ، ج ٤ ،
سليم خليل النقاش
- ١٠٩ - مصر للمصريين ، ج ٥ ،
سليم خليل النقاش
- ١١٠ - مصادرة الأثلاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ١ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١١ - مصادرة الأثلاك في الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) ، ج ٢ ،
د . البيومي اسماعيل الشرييني
- ١١٢ - اسماعيل باشا صدقي ،
د . محمد محمد الجوادى
- ١١٣ - الزبير باشا ودوره في السودان (في عصر الحكم المصري) ،
د . اسماعيل عز الدين
- ١١٤ - دراسات اجتماعية في تاريخ مصر ،
أحمد رشدى صالح

- ١١٥ - مذكراتي في نصف قرن ، ج ٣ ،
احمد شفيق باشا
- ١١٦ - أديب اسحق (عاشق الحرية) ،
علاء الدين وحيد
- ١١٧ - تاريخ القضاء في مصر العثمانية (١٥١٧ - ١٧٩٨) ،
عبد الرازق ابراهيم عيسى
- ١١٨ - النظم المالية في مصر والشام زمن سلاطين المماليك ،
د . البيومي اسماعيل
- ١١٩ - النقابات في مصر الرومانية ،
حسين محمد احمد يوسف
- ١٢٠ - يوميات من التاريخ المصري الحديث
لويس جرجس
- ١٢١ - الجلاء ووحدة وادي النيل (١٩٤٥ - ١٩٥٤) ،
د . محمد عبد الحميد الحناوى
- ١٢٢ - مصر للمصريين ج ٦
سليم خليل النقاش
- ١٢٣ - السيد احمد البدوي .
د . سميد عبد الفتاح عاشور
- ١٢٤ - العلاقات المصرية الباكستانية في نصف قرن
د . محمد نعمان جلال
- ١٢٥ - مصر للمصريين ج ٧
سليم خليل النقاش
- ١٢٦ - مصر للمصريين ج ٨
سليم خليل النقاش
- ١٢٧ - مقدمات الوحدة المصرية السورية (١٩٤٣ - ١٩٥٨)
ابراهيم محمد محمد ابراهيم
- ١٢٨ - معارك صحفية
جمال بدوي

١٢٩ - الدين العلم (وأثره في تطور الدين المصرى)
(١٨٧٦ - ١٩٤٣)

د . يحيى محمد محمود

١٣٠ - تاريخ نقابات الفنانين فى مصر (١٩٨٧ - ١٩٩٧)

سمير فريد

١٣١ - الولايات المتحدة وثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٢ - ١٩٥٨)

تأليف جايل ماير ، ترجمة عبد الرؤوف أحمد عمر

١٣٢ - دار المنسوب السامى فى مصر ج١ ،

د . ماجدة محمد حمود

١٣٣ - دار المنسوب السامى فى مصر ج٢ (١٩١٤ - ١٩٢٤)

د . ماجدة محمد حمود

١٣٤ - الحملة الفرنسية على مصر فى ضوء مخطوط عثمانى

لدارندلى

بقلم / عزت حسن افندى الدار ندلى .

ترجمة / جمال سعيد عبد المبنى

١٣٥ - اليهود فى مصر المملوكية (فى ضوء وثائق الجيزة)

(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)

د . محاسن محمد الوقاد

١٣٦ - أوراق يوسف صديق تقديم / د . عبد العظيم رمضان

١٣٧ - تجار التوابل فى مصر فى العصر المملوكى

د . محمد عبد الغنى الأشقر

١٣٨ - الاخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والارهاب

فى مصر السيد يوسف

١٣٩ - موسوعة الفناء المصرى فى القرن العشرين

محمد قابيل

- ١٤٠ - سياسة مصر في البحر الاحمر
في النصف الاول من القرن التاسع عشر - طارق
عبد العاطى غنيم .
- ١٤١ - وسائل الترفيه في عصر سلاطين المماليك
لطفى أحمد نصار .
- ١٤٢ - مذكراتي في نصف قرن ج ٤
أحمد شفيق باشا .
- ١٤٣ - دبلوماسية البطالة في القرنين الثاني والاول ق.م.
د. منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٤ - كشوف مصر الأفريقية
في عهد الخديوى اسماعيل (١٨٦٣ - ١٨٧٩) -
د. عبد العليم خلاف .
- ١٤٥ - النظام الادارى والاقتصادى فى مصر
فى عهد دقلديانوس (٢٨٤ - ٣٠٥ م) -
د. منيرة محمد الهمشري .
- ١٤٦ - المرأة فى مصر المملوكية
د. أحمد عبد الرازق
- ١٤٧ - حسن البناء [حتى . . كيف . . ولماذا ؟]
د. رفعت السعيد
- ١٤٨ - القديس مرقس وتأسيس كنيسة الاسكندرية
تأليف / د. سمير فوزى
ترجمة / نسيم مجلى
- ١٤٩ - العلاقات المصرية الحجازية فى القرن الثامن عشر
حسام محمد عبد إعطى
- ١٥٠ - تاريخ الموسيقى المصرية (أصولها وتطورها) .
د. سمير يحيى الجمال

- ١٥١ - جمال الدين الأفغانى والثورة الشاملة
تأليف / السيد يوسف
- ١٥٢ - الطبقات الشعبية فى القاهرة المملوكية
(٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محاسن محمد الوقاد
- ١٥٣ - الحروب الصليبية (المقلعات السياسية)
د . علىة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٤ - هجمات الروم البحرية على شواطئ مصر الاسلامية فى
العصور الوسطى
د . علىة عبد السميع الجنزورى
- ١٥٥ - عصر محمد على ونهضة مصر فى القرن التاسع عشر
(١٨٠٥ - ١٨٨٣)
د . عبد الحميد البطريق
- ١٥٦ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٣ فى العصر الاسلامى
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٧ - تاريخ الطب والصيدلة المصرية ج ٤ فى العصر الاسلامى
والحديث
د . سمير يحيى الجمال
- ١٥٨ - نائب السلطنة المملوكية فى مصر
(من ٦٤٨ - ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ - ١٥١٧ م)
د . محمد عبد الغنى الاشقر
- ١٥٩ - حزب الوفد (١٩٣٦ - ١٩٥٢ م) الجزء الاول
د . محمد فريد حشيش

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٤٠٣٦/١٩٩٩

ISBN — 977 — 01 — 6871 — 2

هذا الكتاب ينقسم إلى تسعة فصول، تناول الباحث في الفصول الأربعة الأولى (وهي تكون الجزء الأول) تاريخ الوفد منذ تأليفه في نوفمبر ١٩١٨ حتى إبرام معاهدة ١٩٣٦، وتعرض لدوره في إبرام معاهدة ١٩٣٦، وفي مؤتمر مونترو ١٩٣٧ لالغاء الامتيازات الأجنبية. وتناول التنظيم الحزبي للوفد، ولجانه، وسكرتاريته، وهيئته البرلمانية، وصحافته، وبرنامجه، والتيارات اليسارية فيه (الطليعة الوفدية) كما تعرض للإنسلاخات والانشقاقات التي وقعت في الحزب منذ ظهوره، وخصوصاً انشقاق ماهر- النقراشي وانشقاق مكرم عبيد، وانسلاخ أحمد نجيب الهلالي.